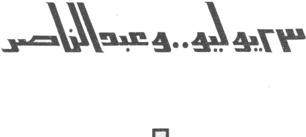
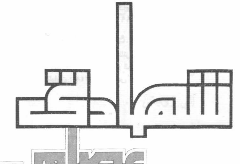


مركز الأهرام للترجمة والنشر
٢٣ يوليو.. وعبد الناصر
شهادتي
عصام حسونة


٢٣ يوليو.. وعبد الناصر


شهادتي
عصام حسونة

الطبعة الأولى
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

الناشر : مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام - شارع الجلاء القاهرة
تليفون : ٧٤٨٢٤٨ - تلكس ٩٢٠٠٢ يوان

تصميم الغلاف
عبد الغنى ابو العينين

الإهـــداء

إليها . .

هذه صفحات من حياة . .

عشناها سوياً . .

وصنعناها معاً . .

إلى زوجتى . .

عصـــام حسونـه

المحتويات

صفحة
□ **تقديم** ٧
□ **الباب الأول : ارهاصات الثورة** ١٧
□ الفصل الأول : البداية ١٩
□ الفصل الثانى : رياح الثورة فى نادى القضاة ٢٦
□ الفصل الثالث : الرياح تنقلب اعصارا ٣٩
□ **الباب الثانى : فى قطاع غزة** ٦٥
□ الفصل الأول : مهمة شاقة ٦٧
□ الفصل الثانى : وقوعى فى الأسر ٧٢
□ الفصل الثالث : أول دستور لفلسطين ٨٤
□ الفصل الرابع : على مائدة الرئيس فى دمشق ٨٨
□ الفصل الخامس: شجاعة امرأة ٩٤
□ **الباب الثالث : محافظاً لثلاث محافظات** ٩٩
□ الفصل الأول : محافظا لأسيوط ١٠١
□ الفصل الثانى : محافظا لبنى سويف ١٠٨
□ الفصل الثالث : محافظا لبورسعيد ١١٢

صفحة

□ **الباب الرابع : وزيرا للعدل** ١٢٣

□ الفصل الأول : من هموم الوزير ١٢٥
□ الفصل الثانى : خلية نحل ١٤١

□ **الباب الخامس : مع عبد الناصر فى وزارته** ١٥٣

□ الفصل الأول : المواجهة ١٥٥
□ الفصل الثانى : الصدام ١٦٦
□ الفصل الثالث : أمريكا تريد منا أن نركع ١٧٥
□ الفصل الرابع : مظاهرات الطلبة ١٨٠
□ الفصل الخامس: حصان طروادة ١٩٢

□ **الباب السادس : حادث وفاة المشير عامر** ٢١٣

□ الفصل الأول : رنين الهاتف ٢١٥
□ الفصل الثانى : تحقيقات النيابة العامة ٢٢٦
□ الفصل الثالث : صلاح نصر يستغيث بى ٢٥٥

□ **الباب السابع : العريضة التى أغضبت السادات** ٢٦٧

تقـــــــــديم

هذه المذكرات ليست تاريخا ..
ولا قراءة فى التاريخ ..
هى مجرد شهادة ..

● شهادة مصرى ، أتاح له القدر أن يرى ـ عن قرب ـ بعض الوقائع الهامة ، وأن يشارك فى صنع بعضها .. فى مرحلتين هامتين من مراحل النضال القومى : مرحلة إرهاصات الثورة ، السنوات ٤٨ ـ ١٩٥٢ .. ومرحلة ثورة يوليو : فجرها وضحاها .. ثم انتكاستها فى أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ .. السنوات ٥٢ ـ ١٩٦٨ .

لقد مضت سنوات طوال على وقوع الحوادث والمواقف التى أتناولها فى هذه المذكرات . أربعون عاما .. على المواقف والوقائع والقضايا التى كنت أحد شهودها فى نهاية العهد الملكى ـ سنوات الاحتضار ـ وهى الفترة التى توالت فيها إرهاصات الثورة .. التى كانت ماتزال جنينا وحلما فى طي الغيب .. وواحد وعشرون عاما على المواقف والوقائع والقضايا التى كنت أحد شهودها فى ظل ثورة يوليو حتى أُعفيت من منصبى كوزير للعدل فى ٢٠ من مارس ١٩٦٨ .

وأحسب أن الفترتين السابقتين كافيتان .. لأن تبرأ مذكراتى من شبهة الانفعال التى أثارته تلك الوقائع فى حينها ـ ولكى تكون رؤيتى لها رؤية متأنية فاحصة يضيف إليها تقدم العمر ، نظرة لا تدع لغير العقل سلطانا عليها .

لقد استندت ـ فيما سطرته فى هذه المذكرات ـ على ما دونته فى أوراقى عنها وقت حدوث الواقعة محل التناول .. وعلى الوثائق الرسمية والمحاضر التى أتيح لى أن أحتفظ بنسخ منها ، وعلى المحاضر الرسمية للنيابة العامة فيما يتصل بالقضايا

التى شاركت أو أشرفت على تحقيقها . وقد رجعت ، لمزيد من الدقة فى التأريخ للحوادث ، أو فى تصوير ما غشى عليه الزمن بحجاب ، إلى أعداد الصحف التى تناولت تلك الوقائع غداة حدوثها .

واعترف أننى أغفلت بعض الصور التى تمس أشخاصا لعبوا أدوارا فى تلك الوقائع إذا لم يخل ذلك بصدق تلك الوقائع فى جملتها ودلالتها .. أغفلتها حذر الاساءة إلى مشاعر هؤلاء الأشخاص .. وفاء بحقوق الزمالة ولأنى ـ بفطرتى ـ أومن بأن خير الناس أعذرهم للناس . استثنى من ذلك ـ طبعا ـ أولئك الذين وقعوا فى أخطاء .. تبلغ حد الخطيئة ..

فلست أبغى من هذه المذكرات أن أدين أحدا .

لقد اجتهدت رأيى ، واجتهد غيرى .. فمنا من أصاب . ومنا من أخطأ ولكل منا أجره المقدور .

ولست أخفى أننى قليل الثقة بالتاريخ بعامة .

وأننى استقبل التاريخ المصرى والعربى ـ بخاصة ـ بقليل من الثقة هو بالعدم أشبه وإليه أدنى .

فليست هذه المذكرات تاريخا ، أو قراءة للتاريخ .. وإنما مجرد « شهادة » رجل .. كتب له القدر أن يكون فى « زاوية » تسمح له بالرؤية أكثر من غيره ، فى حقبة تاريخية ـ بالغة الأهمية ـ امتدت من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٨ وهى ـ إذن ـ « شهادة » قد يكون فيها بعض عيوب الشهادة التى خبرتها بحكم عملى محققا فى النيابة العامة ، وقاضيا فى المحاكم .. أن الشاهد ـ وأعنى به الشاهد العدل الصادق ـ لا يسلم ـ مع تحريه الصدق ـ من الخطأ .. يأتى الخطأ من أغوار النفس المليئة بمشاعر متنازعة قد يعرفها صاحب النفس ، وقد تغم عليه .. وقد يأتى من أن الشاهد قد رأى الواقعة من « زاوية » لا تتيح له الرؤية الصادقة .. أو أنه رأى وجها واحدا من وجوه الواقعة دون أن يرى وجوها أخرى رآها غيره من شهودها .

لكنى أزعم أننى أخذت نفسى بالتشدد والتحرز قبل أن أدلى بشهادتى . فلم أقحم فيها الظنون والشبهات .. وشهادة السماع .. ولم أتناول منها إلا ما رأيته رأى العين أو شاركت فيه بنصيب .

● وحين أقول أنى أكاد أكون عديم الثقة بالتاريخ المصرى .. والعربى ... فأنى اتخذ هذا الموقف – برغمى – مما قرأت ورأيت ..

فالمصرى ينسج صورة « البطل » من أوهامه .. و ينسب إليه من الفضائل والخوارق ، ما يرفعه إلى مرتبة الأنبياء وأولياء الله الصالحين ..

والمصرى . . إذا كره أحدا من الزعماء . . قرنه بالشيطان الرجيم ونسب إليه من الرذائل والفظائع ما يشيب له الولدان .

إن المصرى .. لا يعرف أطياف اللون .. بل يعرف لونين اثنين لا ثالث لهما .. الأبيض والأسود ..

وكأنما زعماء مصر .. ليسوا بشرا .. فهم إما شياطين أو ملائكة .. ان كتّاب عصرنا ومؤرخيه لايختلفون عن أجدادهم منذ فجر الإسلام .. إن أشياع على بن أبى طالب دمغوا الشيخين أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب بالمروق عن الدين .. وأهل السنة اتهموا الشيعة بالكفر .. وقد لعن خطباء المساجد من فوق منابرهم – فى عهد بنى أمية – عليا وشيعته .. ونبش العباسيون قبور بنى أمية بعد أن دالت دولتهم ومثّلوا برفاتهم ! .. مازال الأحفاد ينهجون على منوال أجدادهم . فأحمد عرابى هو مفجر الثورة المصرية « الأم » فى تاريخ مصر الحديثة ، وهو الذى شهر سيفه فى وجه الخديو توفيق – وحماته وأذنابه – من الانجليز والجراكسة والأتراك .. شهره باسم الفلاحين المصريين .. وهو صاحب الكلمة التى دخلت تاريخ مصر الحديثة .. « أن مصر ليست تراثا وعقارا » يرثها الحاكم الأجنبى عن أسلافه ! أحمد عرابى هو رمز ذلك كله عند من وزنوه بميزان الوطنية والنية والقدرة .. وهو الفلاح الأحمق الذى تسبب بحمقه فى إثارة « الهوجة » التى انتهت إلى سقوط مصر فى براثن الاحتلال الانجليزى ! عند الذين حاسبوه بميزان النتيجة ..

وسعد زغلول هو البطل والأسطورة فى رأى أشياعه .. وهو المحتال النهاز للفرصة .. صنيعة لورد كرومر عند خصومه من الأحزاب التى خرجت من رحم الوفد .. وجمال عبد الناصر هو مفجر ثورة يوليو ، ورائد القومية العربية .. وباعث الكبرياء فى عروق الإنسان العربى .. وبانى السد العالى .. ومُـمصر الاقتصاد ..ومؤمم القناة .. ونصير العمال والفلاحين .. فى نظر أنصاره .. وهو المستبد الذى خرب اقتصاد مصر ، وأذل أهلها وألقى بصفوتهم فى السجون والمعتقلات فى نظر خصومه .

□ □

● لقد خدمت وطنى .. لم أتحزب إلا له .. فى عهدى الملكية والثورة .. وأشهد أن جيلى حلم فى صباه وشبابه .. بالثورة وبالبطل وما من كاتب ـ من كتّاب جيلنا ـ إلا وشارك فى هذا الحلم وعمل بقلمه على تقريب اليوم المرتجى ، أو على القليل تمناه بقلبه .

وجاءت الثورة .. فاستقبلها المصريون جميعا ـ بغير استثناء ـ بالحماس ، واحتضنوها بالحب والأمل ..

وجاء البطل .. صورة كانت والحلم طبقا ..

كان جيلنا يحلم بطرد الانجليز من مصر .. فحقق البطل الحلم ..

وكان جيلنا يحلم بمصر ـ محررة من عبث المَلَكية وفسادها ـ فحقق البطل الحلم .

وكان جيلنا يحلم بمصر مطهرة من دنس الاحتكارات الأجنبية التى تشكل فى مصر دولة فوق الدولة .. فأمم البطل قناة السويس ومصّر اقتصادنا القومى .. ورد الأموال والحقوق لأصحابها .. وبنى السد العالى يحمى الوادى من الفيضان والجفاف ..

وكان جيلنا يحلم بمجتمع تشيع فيه العدالة الاجتماعية .. وينتهى فيه قهر الفلاحين والعمال والمستضعفين فى الأرض ، فجاء البطل وألغى الاقطاع وحرر العمال ورفع رؤوس المستضعفين فى الأرض .. ونقلهم من مرتبة « المنبوذين » إلى مرتبة الشركاء فى الحكم .

وكان جيلنا يحلم بمصر ـ غير منحازة ـ أو محايدة .. فجاء البطل وأنشأ مع نهرو وتيتو حركة عدم الانحياز التى ماتزال بعد عشرين عاما من وفاته حركة حية مؤثرة فى عالمنا المعاصر .

وكان جيلنا يحلم بأن يتوحد تيار النضال المصرى مع تيارات النضال العربى فى المشرق والمغرب .. لتكوّن الروافد ـ معا ـ نهرا متدفقا من النضال القومى العربى وحقق البطل هذا الحلم .

وكان جيلنا يحلم بأن تقف مصر .. مع فلسطين .. فى حربها ضد العنصرية الصهيونية .. ليكون لشعب فلسطين حق تقرير المصير وهو الحق الذى أقرت به

الدنيا لشعوب دون شعب فلسطين حضارة وتاريخا ونضالا .. وفعل البطل ما فى وسعه لتحقيق الحلم .. ولم يُوفَّق .. كانت المؤامرة أقوى من الواقع والحلم ، وأخبث مما قدّر .. فتغلبت المؤامرة على المناورة .

● لقد ذكرت ـ عند حديثى عن المناقشات الهامة التى دارت فى مجلس وزراء عبد الناصر فى أعقاب الهزيمة ـ جلسة ١٩٦٧/٨/٢ ـ أننى وصفت خروج جماهير ٩ و ١٠ يونيو .. بأنه كان « مناحة فرعونية » تطلب من عائلها أن يبقى فى مكانه .. أثناء المحنة .. قلت هذا عفو الخاطر حين أذهلنى سلوك الشعب المصرى والعربى غداة الهزيمة .. دون أن استوعب الظاهرة وأحلل أسبابها تحليلا علميا وأتأمل مغزاها فى ظل تراثنا الفرعونى والإسلامى .

هل أزعم اليوم أنى وضعت يدى على الأسباب ؟

● أيصدق فى المصريين ما يقوله بعض علماء البيئة « الإيكولوجى » والاجتماع ، من أن مصر نتاج بيئة فيضية تعتمد على ماء النهر ، لا على ماء المطر وحكومة المجتمع النهرى ـ بخلاف المجتمع المطرى ـ التى لا تعتمد على المطر حكومة مركزية بالضرورة ، أكثر أتوقراطية من حكومات المجتمعات المطرية ـ وأن أبناء هذا المجتمع يختارون ـ من بينهم ـ فى أوقات الأزمات ديكتاتورا يتمتع بسلطات الحاكم المطلق(١) .

أيمكن أن تفسر هذه النظرية سلوك الشعب المصرى يومى ٩ ، ١٠ من يونيو ١٩٦٧ حين تنحى عبد الناصر عن منصبه ، وأبت الملايين إلا أن تلزمه ـ الزاما ـ بالبقاء ؟ وأية أزمة أشد ، وأنكى ، من أزمة الهزيمة أمام إسرائيل ؟

ثم .. ألم يفعل الشعب المصرى نفس الأمر غداة ثورة ١٩١٩ ، حين خرجت أغلبية أعضاء الوفد على سعد زغلول رئيس الوفد ، فاستمسك الرئيس برئاسته ، رغم الأغلبية التى خرجت عليه ، ووقفت جماهير الشعب إلى جانب الرئيس ، تناصره وتشد من أزره ، ضد الأغلبية(٢) .

---

(١) د . جمال حمدان . دراسة فى عبقرية المكان . شخصية مصر . الجزء الثانى ، الفصل الثانى والعشرون ص ٥٣٦ وما بعدها . وأقوال العلماء والساسة عن حكومة مصر وحاكمها وشعبها .

(٢) أزمة الوفد الكبرى . سعد وعدلى . بقلم محمد كامل سليم سكرتير سعد زغلول .

● ومصر أليست جُزءاً من العالم الإسلامى ؟ ترزح تحت تقاليد فكرية استقرت فى وجدانه عن العلاقة بين السلطان والرعية ..

هل عرف العالم الإسلامى عبر تاريخه ـ القديم والمتوسط والحديث ـ غير الحاكم الفرد المُطلق اليد : خليفة كان أم سلطاناً أم أميرا ؟ .

أقول ذلك ، لا لأعفى عبد الناصر من تهمة الانفراد بالسلطة ـ سعى إليها أم سعت إليه ـ بل لكى أفسر الظاهرة ..

إن عبد الناصر ابن النيل ، أسير البيئة النهرية .. الفيضية .. سليل فرعون مصر .. وريث الفكر الإسلامى ـ أليست هذه العوامل الإيكولوجية ، والتراثية تغرى حاكم مصر بالانفراد بالسلطة ، شاء أم أبى ..

ولا معدى إذن من أن تحمل معه تبعات الأخطاء التى نجمت عن الانفراد بالسلطة ..

● لقد رأيت وزراء ، وكبارا ، فى مواطن عديدة ، ينظرون إلى الرئيس عبد الناصر ، كما ينظر السوقة إلى الملك .. يسكتون حتى يتكلم الرئيس .. فإذا تكلم لم تخرج كلماتهم عن التأييد والدعاء .

ولقد تملكنى العجب ، حين جاء بعض هؤلاء ـ بعد وفاة الرئيس ـ يزعمون أنهم سكتوا أمامه حذر سوء العاقبة ومخافة التنكيل .. أو يزعمون أنهم واجهوا الرئيس بما يكره ..

والله يعلم ، والعدول من شهود تلك الفترة يعلمون أن هؤلاء ، وأولئك ، قد سكتوا ملقا ، وتزلفا ورياء ، وجريا وراء مغانم عاجلة ، وحرصا على العيش فى ظل السلطان[٣] ..



---

(٣) لقد كتب بعض رجال القضاء ـ من عيون النظام ـ إلى الرئيس أن عصام الدين حسونة خطر على الأمن القومى . . فكان قصارى ما فعله هو إعادة تشكيل الوزارة وإعفائى منها . ولم يكن أمامه غير هذا الخيار .

● ولكن عبد الناصر لم يبرأ من نقاط ضعف خطيرة ..

كان يشعر ـ بحق ـ « بالتفوق » على أقرانه .. ومن تفوقه جاء « تفرده » .. « فتسلطه » ، « فانفراده بالسلطة » ثم جاءت بيعة الجماهير لعبد الناصر ـ لشخصه قبل أن تكون لثورة يوليو ـ تضفى الشرعية على « انفراده بالسلطة » ..

لقد رأيت بعينى الملايين فى دمشق تحمل سيارة عبد الناصر المُحرر ، والمُنقذ .. صلاح الدين القادم من القاهرة .. ورأيت بعينى ملايين الشعب المصرى فى يومى ٩ و ١٠ من يونيو .. تسد عين الشمس وتحيل طرقات القاهرة ، وميادينها وحواريها وأزقتها إلى كتلة بشرية واحدة متراصة متلاحمة لاثلمة فيها .. تطلب من عبد الناصر البقاء فى مكانه .. رغم الهزيمة .. كان هدير الملايين الهاتفة ، وبريق العيون المليئة بالاصرار ، وقبضات الأيدى المتحدية للمؤامرة ، بيعة جديدة لشخصه وسلطانه ..

أليست هذه الملايين مسئولة عن أخطاء عبد الناصر ، مسئولة قبله قبل أن تكون مسئولة معه .

□ □

● كان عبد الناصر ممن يغرهم الثناء ، ويزدهيهم الملق ، وتلك نقطة ضعف أخرى ، ولكنها نقطة ضعف قلما ينجو منها أصحاب السلطان فى كل زمان ومكان .. وأعترف أننى توليت مناصب هامة فى القضاء والإدارة والسياسة ولم يكن يسيرا على ، فى بعض الأحيان ، أن أفرق ـ فى دائرة مكتبى ـ بين صاحب الكلمة الصادقة الأمينة وصاحب الكلمة الزائفة نقال مصانعة وملقا ..

وقد أمكن لطائفة ـ غير قليلة ـ ممن يحسنون الكلمة الناعمة الزائفة ـ أن يتسللوا إلى « دائرة إتخاذ القرار » فى عهد عبد الناصر .. ولم يبذل عبد الناصر جهدا لكشف زيفهم ، أو لإبعادهم .. ولعله ارتاح إلى كلماتهم ومشورتهم ! .

ودفعت مصر الثمن ..

● إننى بفطرتى ومبادئى ـ ضد انتهاك حقوق الإنسان .. أديت واجبى دفاعا عن تلك الحقوق طوال حياتى فى القضاء والإدارة والسياسة ..

ولقد وقعت فى عهد عبد الناصر تجاوزات تمثل انتهاكا لتلك الحقوق ، ولست أعفى عبد الناصر من المسئولية السياسية والأدبية عنها ..

أقول ذلك ، وأقول معه ، أننى لست أعرف فى شرقنا العربى والإسلامى عبر تاريخه الطويل ، وحتى اليوم ، حاكما تعفف عن ضرب أعناق خصومه حين نازعوه ـ بقوة السيف ـ سلطانه . ولو قيض لخصوم عبد الناصر أن يستولوا على السلطة .. لأعملوا السيف فى رقاب من يجرؤون على مجادلتهم .. ولو بالحسنى .. ولامتزجت دماء الأبرياء بمياه النيل .. كما امتزجت بمياه دجلة ، عندما استولى التتار على بغداد ..

□ □

هذه ـ إذن ـ شهادتى ..
ليست تاريخا ..
ولا قراءة فى التاريخ ..

وعلى المؤرخ ، وأعنى به المؤرخ المتجرد من الهوى ، الأمين على فنه الحريص على سمعته ، أن ينظر فيها ، وفى غيرها من شهادات تتناول نفس الزمان والمكان والرجال ، وأن يقابل بينها ، وأن يعمل فى سندها ومتنها ، نفس المعايير التى استخدمها علماء الحديث فى فحص الأحاديث وتوثيقها ، فلابد فى « سند الرواية » ، من راو واع ، ذى خلق متين ، وضمير يتقى الله . ولابد فى « متن الرواية » ـ أى موضوعها ـ ألا يكون شاذا ، أو مشوبا بعلة قادحه .

على المؤرخ ـ إذن ـ أن يفحص الروايات التى تتناول نفس الزمان والمكان والرجال على ضوء ما تقدم من معايير ، فإذ وجد أن صاحب الرواية ممن لايوثق فى خلقه ، أو ضميره ، أو وجد فى متن الرواية شذوذا عن المنطق ، أو علة قادحه ، أسقط الرواية لانتفاء أسباب الثقة فيها . فإذ انتهى المؤرخ إلى رجحان رواية على غيرها ، كان عليه أن يطابقها على وثائق الدولة ـ علنية وسرية ـ ثم على وثائق الدول الأخرى المعنية بالأمر ـ بعد ذلك كله يحق لهذا المؤرخ أن يزعم أنه استخلص من بحثه واقعة يمكن أن توصف بالواقعة التاريخية .

□ □

● لقد تناولت ـ فيما رويته عن الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٢ ، كيف رأيت « رياح الثورة » وهى تهب فى نادى القضاة . ولست أعنى ـ بذلك ـ أن رياح الثورة قد اقتصرت على هذه الطائفة الهامة من المثقفين .. ولكنى ـ وقد ألزمت نفسى فى شهادتى بأن أقتصر على الوقائع التى شاركت فيها بنصيب ـ لم أر أن تتجاوز شهادتى دائرة القضاة ، الذين شرفت ـ منذ مطلع شبابى ـ بالانتماء إليهم .

والحق أن رياح الثورة كانت تهب فى أوساط الشعب كله .. فى القوات المسلحة ، وفى قوات الشرطة ، فى النقابات العمالية .. فى اتحادات الطلبة .. فى التنظيمات الماركسية .. فى الجماعات الدينية .. فى العناصر التقدمية من الأحزاب . لقد هزم ضباط القوات المسلحة مرشحى الملك فى انتخابات ناديهم . وأعلن ضباط الشرطة ـ لأول مرة فى تاريخ مصر المعاصر ـ الاضراب تحديا للحكومة .

كان وميض النار يسرى تحت أقدام النظام الملكى ـ ينبىء بضرام قريب .

وكان حراس النظام ، من قضاة ، وقوات مسلحة ، وشرطة قد انحازوا ـ ومعهم أسلحتهم ـ إلى جانب جماهير الشعب المناضلة من أجل صنع الفجر الجديد .

● لقد حرصت أن أشير ـ فى إيجاز ـ إلى المشروعات الاقتصادية ، والعمرانية والثقافية التى تحققت للمحافظات الثلاث ، التى خدمتها محافظاً لها : أسيوط فبنى سويف وبورسعيد خلال الفترة من أكتوبر ١٩٦٠ إلى أكتوبر ١٩٦٥ . ولقد كنت واحدا من واحد وعشرين محافظا حملوا ـ على عواتقهم ـ تبعة تنفيذ نظام الإدارة المحلية لأول مرة فى تاريخ مصر .

كنا ـ جميعا ـ نتبارى ـ لا ندخر جهدا ـ فى الارتقاء بمحافظاتنا وتعويضها عما فاتها من عمران ، وثقافة ، وتنمية ، خلال الفترة السابقة .. لقد أنشأنا مئات الوحدات الصحية فى القرى .. والمستشفيات العامة ، والقصور الثقافية والمبانى الرائعة الجميلة لمجالس المحافظات .. ومراكز الشباب والاستادات الرياضية وصناديق الخدمة العامة .. فعلت ذلك فى المحافظات الثلاث التى شرفت بخدمتها وفعل ذلك غيرى من الزملاء .. وعلى أولئك الذين يتهمون ثورة ٢٣ يوليو بتخريب مصر .. أن يعاينوا بأعينهم هذه الانجازات .. فما تزال قائمة فى مواقعها ، وأن يحتكموا إلى الأرقام والاحصائيات الرسمية المسجلة فى سجلات الدولة .

لقد كنا لاننتظر مشكلات الشعب حتى تمر بنا لننظر فيها .. كنا نذهب إليها حيثما تكون ونتصدى لها دون أن يدعونا إلى بحثها أحد .. وكم فجرنا من قضايا التعليم والثقافة والزراعة وغيرها ووضعنا لها مارأيناه من الحلول المناسبة .

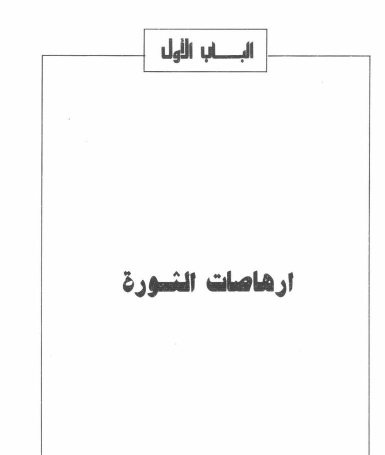
● لا يتصور أحد أننى قصدت فى هذه المذكرات أن أُقيّم شخصية الرئيس جمال عبد الناصر ، أو الشخصيات الكبيرة الأخرى التى أشرت إليها خلالها . غاية قصدى إلقاء الضوء على مواقف لى معها .. فإن استخلص أحد من تلك المواقف شيئا عن صفات تلك الشخصيات ، فذلك حقه .. ويبقى حقى فى أن أؤكد أن ذلك لم يكن من مقاصدى بحال من الأحوال .

اننى مدين بالشكر لمسئولى مركز الأهرام للترجمة والنشر ، فلولا ما بذلوا من جهود صادقة فى إعداد هذه المذكرات لما خرجت على الوجه الرائع التى خرجت به .

كذلك فإن فى عنقى دين للمركز القومى للدراسات القضائية وعلى رأسه المستشار / سمير ناجى ، مديره السابق ، ومركز الأهرام للميكروفيلم ، فلولا ما بذلوه من صبر وجهد فى البحث عن محاضر القضايا التى كان علىّ أن أرجع إليها لما تمكنت من إعداد جانب هام فى هذه المذكرات .

والله أسأل أن أكون قد وفقت فيما قصدت .

محمد عصام الدين حسونه



الباب الأول

ارهاصات الثورة



الفصل الأول

البدايـــة

في يونيو ١٩٤٠ خرجت - بامتياز - من كلية الحقوق . وفى ١٦ من أكتوبر عينت معاونا للنيابة العامة . وحددت نيابة بنى مزار بمديرية المنيا مقرا لعملى ..

كانت الحرب العالمية الثانية تبدأ عامها الثانى ..

كانت تلك الحرب - بالنسبة لجيلنا - هى مدرستنا الكبرى التى تعلمنا فيها .. كيف تُدير الدول الكبرى صراعها الدموى ، من أجل تحقيق مصالحها ، وكانت الهزائم التى حاقت فى السنوات الأولى من الحرب ببريطانيا العظمى وحلفائها .. قد حركت فى نفوس جيلنا الآمال الجياشة فى التحرر من ربقة الاحتلال البريطانى وأوليائه ، وعملائه .. كما كشفت لنا - فى نفس الوقت - عجز الحركات السياسية القائمة على الأحزاب التقليدية الرسمية ، عن مواجهة التحديات الكبرى التى أفرزتها الحرب .. وفضحت فساد النظام الملكى ، واستخذائه أمام قصر الدوبارة حيث يدير المندوب السامى البريطانى - شئون مصر بإشارة من طرف أصبعه .

أما حزب الوفد الذى كان يمثل أمام جيلنا الممثل الحقيقى لجماهير الشعب ، المعبر عن آمال سوادها الأعظم ، فى الاستقلال والحرية ، والعدل الاجتماعى .. فما لبث أن سقط فى فخ التسابق نحو السلطة .. فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ..

وبدأ شباب الجيل يلتمس لتحقيق آماله الوطنية طريقا أخرى .. وترددت - حينئذ - على ألسنة الشباب كلمات جديدة : « الثورة » « الشيوعية » « الاشتراكية »

« العدالة الاجتماعية » وبرزت على السطح جماعة الإخوان المسلمين .. وحزب مصر الفتاة .. أما الجماعات الماركسية فبقيت تحت السطح تمارس نشاطها فى سرية ..

ورغم أننى كنت من رجال النيابة العامة خلال تلك الحرب الضروس ، فلم أكن بمعزل عن التيارات السياسية فى بلدى .. وكيف يمكن أن يعيش رجل القضاء بمنأى عن هموم وطنه وآمال مواطنيه ؟

لقد آمنت ، ومازلت ، أن عدل القاضى فى محكمته هو الركيزة الأولى لعدل السلطة ، والناس ، خارج المحكمة .. وهو بداية العدل الاجتماعى يعم الوطن من أقصاه إلى أقصاه ..

وقد وقر فى وجدانى .. ومايزال ، أن شيوع العدل الاجتماعى فى أرجاء مصر ، هو الضمان الأول ، والحصانة الكبرى ، لعدل القاضى فى ساحة المحكمة .

كنت ـ إذن ـ رغم حرصى على احترام القانون .. أوظف أحكامه لصالح غد أفضل ، وأكرم ، وأكثر عدلا ..

وأعترف أننى كنت ـ بهذه المثابة ـ متعاطفا مع شباب جيلى الثائرين على الحاضر .. المناضلين من أجل بناء الغد .. من أجل مصر المحررة من عار الاحتلال البريطانى وأدواته .. المطهرة من قهر الإقطاع وسيطرته .. المتطلعة إلى العدل الاجتماعى .

□

وقد عملت فى نيابات المنيا وأسيوط ، وبنها والشرقية حتى أكتوبر ١٩٤٥ ..

لم تجر أمورى ، فى تلك الفترة ، رخاء لا تعثر بها ولا اضطراب .. لقد كان من حظى أن بدأت عملى فى نيابة بنى مزار مع وكيل نيابة هو سليمان مراد .. كان ناظرا على وقف يعد من أكبر أوقاف مصر .. كانت أراضيه الزراعية تزيد على خمسة آلاف فدان . من أجود أراضى الشرقية والقليوبية .. ولهذا فلم يكن يبقى فى مقر النيابة إلا قليلا .. كان يندبنى للقيام بعمل النيابة أثناء غيابه .. فقدر لى أن أتولى .. وأنا مازلت معاونا للنيابة .. أخطر التحقيقات .. ومازلت أذكر تعليق رئيس النيابة المرحوم أحمد عبد اللطيف مرزوق حين اطلع على أحد التحقيقات فطلب

سليمان مراد على التليفون .. وسأله « كيف تندب معاونا للنيابة لتحقيق جناية يسقط فيها شيخ الخفراء وبعض الخفراء قتلى ؟ » .. فلما أجابه : « عصام خطف إشارة الحادث منى .. أعمل أيه ! » .. قال له رئيس النيابة فى سخرية اشتهر بها : « انت ياسليمان بك منتظر هوجة زى هوجة عرابى علشان تحققها بنفسك ! » .

وقد نقلت فى بداية سنة ١٩٤٢ إلى نيابة ملوى .. بعد أن رقيت مساعدا للنيابة .. وبعد أن حصلت على خبرة نفيسة خلال عملى فى نيابة بنى مزار .

وفى ملوى .. وقعت لى .. أخطر تجربة مررت بها فى مطلع عملى بالنيابة العامة .. وهى فى نفس الوقت من أخطر قضايا الصدام بين النيابة العامة والشرطة .. بين وزارة العدل ووزارة الداخلية !

كنت فى مدينة المنيا أشارك زملائى فى حفل تكريم لرئيس نيابتنا المرحوم محمد علام بمناسبة احالته للمعاش .. وبينما نحن نتهيأ للحفل وردت إشارة حادث سطو .. من نيابة مركز المنيا .. فرجانى وكيل النيابة المختص ـ عبد الحميد البندارى ـ أن انتقل للتحقيق فيها بدلا عنه .. ولم أكن أتردد فى مثل هذه الأمور .. فلقد كنت من أحدث الموجودين سنا ومكانة .. وكنت استحى أن أخيب أمل الزميل الكبير فىّ .. وهكذا انتقلت إلى مكان الحادث فى عربة مأمور المركز .. وحين وصلت النقطة لأبدأ سؤال الشهود وجدت حكمدار بوليس مديرية المنيا ـ الأميرلاى عبد السلام جوده ـ قد سبقنى .. ولم أكن أعرفه من قبل ، فقد كانت نيابة ملوى التى كنت أعمل بها تابعة إداريا لمديرية أسيوط رغم تبعيتها قضائيا للمنيا .. وحيانى الحكمدار وبدأت أسمع شهود الحادث .. وقد لاحظت منذ البداية .. أن الحكمدار لا يتورع عن التدخل فى أقوال الشهود .. وتوجيهها .. بدعوى أن « سعادتى » لا أعرف لهجة الصعايدة .. وقد دهشت من أسلوبه .. غير المسبوق .. غير أننى كظمت غيظى .. قلت فى نفسى .. لعله محق !! ثم جاء الدور على شاهد مهم .. وكان رئيس النقطة .. ضابطاً يحمل ليسانس الحقوق .. أصله من القاهرة .. فما بدأ يدلى بشهادته .. حتى تدخل الحكمدار فى أقواله بقوله « انت قصدك تقول لسعادة البك .. كذا .. وكذا » ..

وهنا أوقفت التحقيق .. وأمليت كاتب التحقيق .. ملاحظة نصها : « لاحظنا منذ بدأنا التحقيق أن حضرة الحكمدار يتدخل فى أقوال الشهود ويوجههم إلى ما يريد بدعوى مساعدتنا على تفهم لهجتهم .. فلما بدأنا سؤال ضابط النقطة .. استخدم معه

نفس الأسلوب . ولما كان هذا التدخل فى التحقيق لا يسمح لنا بالاستمرار فى التحقيق فقد أقفلنا المحضر وقررنا عرض الأمر على السيد رئيس النيابة » ..

ولم يصدق الحكمدار عينيه وهو يرانى أسجل تدخله .. وآمر بوقف التحقيق فصاح مغضبا .. « أنا أولا بك .. أخذت البكوية من جلالة مولانا الملك فكيف تثبت فى ملاحظتك حضرة الحكمدار » .. ولم يفتنى مغزى هذه العبارة فقد اعتاد بعض كبار رجال الشرطة أن يربكوا بها العُمَد .. ومن فى مستواهم .. حيث يقع هؤلاء فى خطأ الرد .. بما قد يعتبر عيبا فى الذات الملكية .. وهى تهمة خطيرة ..

ملكت أعصابى .. وطلبت من مأمور المركز الذى أحضرنى بعربته .. أن يأمر عربته بإعادتى ..

وفى نيابة المنيا .. كان رئيس النيابة محمد علام .. قد بلغه ما فعلته فى نقطة بوليس ماقوسة .. من وزارة الداخلية .. ووزارة العدل .. فقد طير الحكمدار المعتدى الخبر إلى رئاسته على وجه آخر .. ادعى فيه أن مساعدا للنيابة .. وافدا من نيابة ملوى قد اعتدى على شهود الحادث فلما حاول أن يصده اعتدى عليه . وقامت الدنيا فى القاهرة ولم تقعد ..

فقد كان وزير الداخلية حينئذ هو رفعة مصطفى النحاس باشا وهو فى نفس الوقت رئيس الوزراء .. وتبين أن الحكمدار قريب لوزير الحربية حمدى سيف النصر باشا ..

واتضح أنه اعتاد على معاملة رجال النيابة فى مديرية المنيا بالعجرفة والتعالى عليهم .. حتى أنه كان يحيل إشارات الحوادث على وكلاء النيابة بتأشيرة منه « يخطر .. افندى وكيل النيابة .. » .. فى الوقت الذى جرى فيه العرف على إسباغ رتبة البكوية عليهم ..

واحتار الكبار فى القاهرة ..

وزارة الداخلية ترفض أن تتولى النيابة العامة تحقيق الواقعة .. ووزارة العدل ترفض أن تتولى الداخلية تحقيق الواقعة ..

وانتهى الأمر بأن اتفق صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وصاحب المعالى صبرى أبو علم باشا وزير العدل على

أن يتولى التحقيق قاضى تحقيق .. هو رئيس محكمة المنيا الابتدائية محمد عزمى بك[1] الذى اتخذ مقرا له مكتب مدير مكتب وزير العدل .

واستدعانى محمد عزمى بك لسؤالى ..

واعتذرت عن الإدلاء بشهادتى . وذهل الرجل .. وسألنى فى استغراب يخالطه غير قليل من الاستنكار .. « لِمَ تمتنع عن الإدلاء بشهادتك ؟ » قلت له : « ياسعادة الرئيس لقد أثبت فى محضرى ما وقع من الحكمدار من تدخل فى أقوال الشهود .. ومحضر النيابة حجة بما فيه إلا إذا طعن فيه بالتزوير . أيجوز إذا أنا أثبت اعتراف متهم بجريمة قتل .. أن أدعى للإدلاء بشهادتى على وقوع هذا الاعتراف .. إن الكلمة التى أثبتها فى محضرى قد تُفضى بالمتهم إلى حبل المشنقة ؟ أيجوز أن أدعى للشهادة على تدخل الحكمدار ـ وهو واحد من الضبطية القضائية التى تخضع لرئاستى ـ وقد أثبت تدخله فى محضر التحقيق ، إننى لو قبلت الإدلاء بشهادتى .. أكون قد خالفت القانون وأهدرت حجية المحضر » ..

لم يتوقع عزمى بك هذا الموقف منى فدخل إلى مكتب وزير العدل ، ويبدو أن الوزير اتصل برئيس الوزراء .. وعاد إلىّ رئيس المحكمة مضطربا .. أرجوك لا تضعنى فى حرج .. إن الوزير يقف معك .. وكذلك النائب العام .. وأنت بامتناعك عن الشهادة تضع الجميع فى أشد الحرج .. ولم أكن أريد أن يبلغ الحرج حد الأزمة فقلت لعزمى بك : « إننى مستعد أن أدلى بشهادتى عن الوقائع التى تناهت إلىّ خارج التحقيق .. فلتبدأ سيادتك بسماع شهادتى عنها .. » .

وتنفس عزمى بك الصعداء .. وأخبرنى أنه سينقل التحقيق إلى نيابة المنيا .. حيث يقيم الشهود ..

أما النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا .. فقد دعانى إلى مقابلته .. وقال لى : « إننى معك .. ووزير العدل معك .. وقد أمرت بندبك إلى نيابة الاستئناف .. » ثم أضاف : « قد جاءنى الحكمدار ـ ومعه توصية من وزير الحربية ـ فتركته ينتظر فى مكتب سكرتيرى حسين حجازى أفندى ـ حتى نهاية اليوم .. ثم اعتذرت عن لقائه .. » .

---

[1] النائب العام فيما بعد . الذى باشر تحقيق قضية الأسلحة الفاسدة .

وفى المنيا استأنف عزمى بك تحقيقه ..

كان الحكمدار قد تبين مدى ما ارتكبه من خطأ .. وعرف أن قرابته لوزير الحربية لم تجده نفعا .. فآثر أن يلتمس طريق المصالحة والمصانعة .. وإذ أنا أدعى إلى غرفة التحقيق ذات مساء .. رأيت المحقق محمد عزمى بك ، وبجانبه مفتش الداخلية إسماعيل فخرى بك ، وهو قاض سابق ، يبتسمان فى اطمئنان .. وأمامهما جلس الحكمدار وما أن رآنى حتى هب واقفا .. يقول للمحقق .. « أحب أن اعتذر لسعادة عصام بك عما فهمه من موقفى .. إننى أضع نفسى دائما فى خدمة أعضاء النيابة لا تفضلا منى .. ولكن لأن لائحة الشرطة تلزمنى بذلك .. بل وتلزمنى بأن أجهز لهم « الدواب » لنقلهم إلى مكان الحادث .. والمادة .. ، والمادة .. وجعل يقرأ من نصوص لائحة الشرطة مايؤيد كلامه .. وأنا صامت لا أنبس ببنت شفه .. والابتسامة على وجه المحقق تزداد اتساعا وعمقا .. وإذا بمفتش الداخلية يعلق على كلام الحكمدار بقوله .. « الحمد لله .. تستطيع الآن ياعزمى بك أن تبلغ دولة رئيس الوزراء بأن الأمر قد انتهى صلحا والحمد لله .. » .. قلت حينئذ : « إننى أقدر ما وجهه حضرة الحكمدار إلى شخصى .. وأننى أقبل ـ بالشكر ـ اعتذاره .. غير أننى لا أملك ، ولا أنت ياسيدى المحقق تملك ، الصلح على ما وقع منه بالمخالفة لأحكام القانون .. هذا أمر لايملكه أحد .. »

وغابت الابتسامات .. وحل محلها .. أمارات التوتر والقلق .. قال محمد عزمى بك .. لى « أنت مُصر ـ إذن ـ على المضى بالتحقيق إلى نهايته .. » . . قلت : « نعم وأنا شديد الأسف » ..

ومضى التحقيق إلى نهايته ..

ووقف معى النائب العام ـ عبد الرحمن الطوير باشا ـ إلى نهايته ..

وتقرر نقل الحكمدار المتعجرف إلى سلاح الهجانة .. جزاء على فعلته ..

وعرفت الهيئة القضائية كلها : قضاة وأعضاء نيابة .. أن الغلبة للقانون ..

□

فى أكتوبر ١٩٤٥ صدر قرار نقلى إلى نيابة مصر .. كانت القاهرة كلها تضمها نيابة واحدة ..

ففى مطلع عام ١٩٤٥ ، كنت أعمل وكيلا للنائب العام فى مدينة ههيا بمديرية الشرقية .. وكان معى فى نيابات الشرقية مجموعة من أبناء وأقارب كبار رجال القضاء وفوجئنا ذات يوم بالأستاذ باسيلى موسى بك المفتش القضائى بمكتب النائب العام ـ وكان لا يزال عبد الرحمن الطوير باشا ـ يهبط علينا فجأة للتفتيش على أعمالنا .. وحين أوشك أن يفرغ من مهمته ، انفرد بى ، وأسر لى أن سعادة النائب العام يقدر عملى كل التقدير ، وأنه اعتزم نقلى إلى نيابة مصر فى أول حركة قضائية .. وأوصانى بكتمان الأمر إلى أن توقع الحركة .. وصدرت الحركة القضائية بعد أسابيع .. وكنت فعلا الوحيد من أعضاء نيابة الشرقية الذى نقل إلى مصر . ودهش زملائى .. فلم أكن قريبا لأحد من كبار رجال القضاء ، أو محسوبا على أحد من ذوى النفوذ .



الفصل الثانى

رياح الثورة فى نادى القضاة

● قلت : إننى نقلت إلى نيابة مصر فى أكتوبر من سنة ١٩٤٥ . كانت مدافع المتحاربين فى الحرب العالمية قد لاذت بالصمت ، بعد ان حصدت زهرة شباب كوكبنا المنكوب بساسته .. أكثر من عشرين مليونا ، وانتحر فوهرر الرايخ الألمانى تحت أنقاض مخبئه الحصين فى قلب عاصمته برلين ، وأعدم الدوتشى بيد نفر من رعاياه .. واستسلم هيروهيتو ميكادو اليابان وربّها المعبود بعد مارأت اليابان مالم تره - من قبل - عين بشر ! رأت أهوال الجحيم النووى يشوى مئات الآلاف من أهالى مدينتى هيروشيما ونجازاكى .. ويترك مئات آلاف أخرى .. تعذبها الاشعاعات النووية .. تتمنى لو كان الموت قد رحمها ونجاها منها .

انتصر الحلفاء أخيرا بعد حرب ضروس استمرت خمس سنوات . انتصرت انجلترا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .. أما الدولتان الأوليان فقد خرجتا من الحرب كأنهما مهزومتان لم يبق عندهما غير الخراب والدمار والافلاس .. أما الثالثة فورثت الامبراطوريات القديمة ، ورفعت العلم الأمريكى مكان الأعلام المنكسة ليبدأ بذلك عصر الهيمنة الأمريكية . وأما الرابعة فبدت بعد انتصارها على عجلة الحرب النازية قوة كبرى ، وعملاقا جديدا يلفه الغموض بستار كثيف .. وما أن فجر هذا العملاق قنبلته النووية الجديدة حتى بزغ فجر عصر جديد هو عصر التوازن النووى .

فى المنطقة العربية - أو فيما أصبح يعرف منذ الحرب العالمية الثانية بالشرق

الأوسط ـ غرس الحلفاء فى قلب أمتنا العربية دولة اسرائيل التى اعترفت بها الأمم المتحدة بمقتضى قرار التقسيم ، سنة ١٩٤٧ ، وتسابقت الدولتان العظميان فى الاعتراف الدبلوماسى بها .

وهكذا بدأت المنطقة العربية تعرف منذ سنة ١٩٤٧ ، الاضطراب ، والفتن والحركات السياسية العنيفة ، بعد سكون هو بالموت أشبه .. استمر قرونا .. حركات أيقظتها هذه الغزوة الصهيونية العنصرية ، التى لم تخف أنها جاءت تسترد أرض الميعاد من النيل إلى الفرات .

فى مصر كان الشعب المصرى أكثر الشعوب العربية ، تأثرا بأحداث الحرب العالمية الثانية ، وبحرب فلسطين سنة ١٩٤٨ .. فقد هزت تلك الأحداث الكبرى عناصر القلق والثورة بين أفراده وتجمعاته .

استولت إسرائيل على البوابة الشرقية لمصر ، فحرمت مصر من عمقها الاستراتيجى التاريخى ، وقطعت أسباب اتصالها بشقيقاتها العربيات فى المشرق .

خلال حرب ١٩٤٨ .. فى خنادق الفالوجا .. وتحت قصف المدافع .. جاشت فكرة الثورة فى صدور جمال عبد الناصر ورفاقه من الضباط الأحرار .. وهيأت ظروف تلك الحرب للتنظيم السرى لجماعة الاخوان المسلمين أن يستكمل عدته من السلاح والذخيرة والتدريب .. وأن يوثق صلته بنفر من الضباط الأحرار ، وأن يكسب عطف المصريين والعرب .

داخل مصر .. بدأت رياح الثورة تهب فى كل مكان ..

لقد أسلفت القول بأن سنوات الحرب الأولى ـ من سبتمبر ١٩٣٩ حتى ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ قد كشفت أمام جيلنا عجز الأحزاب التقليدية عن تحقيق آمال الجماهير فى الاستقلال ، والحرية ، والعدل الاجتماعى .. فقد سقط حزب الوفد الذى كان يعبر عن تلك الجماهير فى نضالها الوطنى لتحقيق تلك الآمال ـ سقط فى « فخ » التسابق نحو السلطة .. كما فضحت تلك السنوات ضعف الملك ، وفساده ، واستخذائه أمام المندوب السامى البريطانى .. ملك مصر الحقيقى الذى كان يقبع فى قصر الدوبارة يحرك قادة مصر وملكها باشارة من طرف أصبعه .

بدأت رياح الثورة تهب فى كل مكان ..

بين رجال القضاء .. ورجال الشرطة ورجال القوات المسلحة .. بين لجان الطلبة والعمال .. بين التنظيمات الدينية ـ الإخوان المسلمين ـ والتنظيمات الماركسية . وإذا كان القضاة ، وضباط القوات المسلحة ، ورجال الشرطة ـ وهم حراس النظام ـ قد انحازوا ، ومعهم أسلحتهم ، إلى الجماهير المناضلة من أجل إسقاطه .. فمن بقى ـ إذن ـ فى حراسته ؟

إن شهادتى ـ فى هذه المذكرات ـ وهى شهادة رؤية لاسماع ، تقتصر على « رياح الثورة التى هبت فى نادى القضاة » ..

صدام مع السلطة
١٩٤٨ ـ ١٩٥١

اتخذنا ـ نحن شباب القضاء والنيابة من دار نادى القضاة مكانا للحوار والتخطيط من أجل تحقيق أحلامنا كقضاة .. ومصريين . وبدا لنا أنه لامعدى من السيطرة على مجلس إدارة النادى الذى كان يضم ـ حينئذ ـ شيوخ القضاء ، وهم بحكم ـ السن والمكانة ـ لايفكرون فى التمرد على الأوضاع القائمة ..

واتفق الثائرون من شباب النادى أن تمثلهم فى الترشيح لمجلس الإدارة قائمة واحدة ضمت من وكلاء النيابة اسم المؤلف ، والأستاذ أحمد فؤاد[١] ، ومن القضاة جمال المرصفاوى[٢] .

كان تقدمنا بالترشيح لمجلس إدارة نادى القضاة هو ـ فى حد ذاته ـ ثورة على الأوضاع المستقرة القائمة فى هذا النادى الوقور حيث يتربع على قمته شيوخ القضاء .. وتحديا لوزير العدل ـ حينئذ ـ معالى مرسى بدر باشا ، ومواجهة مع حكومة السعديين التى كانت تتولى السلطة حينئذ ، والتى كان وزير العدل ينتسب إليها ..

كان بين القضاة ووزير العدل حساب لابد من تصفيته .. فقد فوجىء رجال القضاء بالوزير السعدى .. يتعامل معهم ـ أمام المتقاضين ـ كأنهم بعض الموظفين الإداريين التابعين له فى وزارة العدل .. كان يفتش على المحاكم أثناء انعقادها . وبلغ

(١) المدنى الوحيد الذى انضم إلى حركة الضباط الأحرار ـ ورئيس مجلس إدارة بنك قناة السويس حاليا .
(٢) رئيس محكمة النقض فيما بعد .. صهرى .

الأمر أن فاجأ الوزير سعادة سيد مصطفى باشا ، رئيس محكمة النقض وهو فى مكتبه ، دون موعد أو إخطار سابق .

كنت حينئذ وكيلا لنيابة السيدة زينب .. وكان مقرها على بعد أمتار من مبنى وزارة العدل فى لاظوغلى .. ففوجئت ذات يوم فى الساعة السابعة والنصف صباحا بمن يبلغنى ـ وأنا أعمل بمكتبى .. أن معالى الوزير ورجال الوزارة ينتظروننى فى الطابق الأرضى من المبنى .. فرأيت من واجبى أن أخف إلى حيث يوجد معالى الوزير وحدثنى الوزير فى تعال ظاهر ، وسألنى عن أحوال النيابة فأجبته .. وألقى نظرة هنا ونظرة هناك على الموظفين ، ثم أخذ طريقه إلى سيارته فرافقته إلى بابها فلم يكلف خاطره بتحية أو كلمة شكر ..

وشعرت أن الوزير أخطأ فى حقى .. وحق القضاء .. بغير مبرر معقول .. وسألت الله أن يكرر زيارتى مرة أخرى ..

وما أن مرت أيام معدودة .. وكنت فى مكتبى فى الصباح الباكر ـ كعادتى ـ إذ صعد إلى مكتبى مدير التفتيش بوزارة العدل يبلغنى أن معالى الوزير ينتظرنى بالطابق الأرضى . قلت لمحدثى .. إننى ـ كما ترى ـ مشغول فى عملى فإذا كان الوزير يريد التحدث إلىّ فليتفضل بالصعود إلىّ .. وأهلا به فى مكتبى ! وكان يشاركنى المكتب معاون نيابة جديد هو الأستاذ عبد الوهاب العشماوى[3] .. فاندهش من حديثى مع مدير التفتيش القضائى ، ولكنى طلبت منه أن يبقى مستمرا فى عمله على مكتبه .. وانتظر الوزير وحاشيته فى الطابق الأرضى حضورى عبثا .. وأخيرا رأيته يدخل علىّ المكتب فوقفت فى مكانى محييا : « أهلا معالى الباشا الوزير » ، ثم أشرت إلى معاون النيابة وقدمت الوزير إليه .. فبدت على وجه الوزير علامات الغضب الشديد وانصرف مسرعا ، فتركته ينصرف دون أن أتحرك فى مكانى .

وقد كان لمسلكى مع الوزير صدى عظيم لدى رجال القضاء كأنما رددت عليهم كرامة مسلوبة .. واتصل بى ـ تليفونيا ـ سعادة سيد مصطفى باشا رئيس محكمة النقض وهنأنى على تصرفى قائلا : « أخذت بحقنا » .. ثم اتصل بى مصطفى مرعى بك .. وأخبرنى أنه كان فى زيارة للوزير فى مكتبه بعد أن انصرف من النيابة فوجده يغلى غضبا وحدثه عن وكيل نيابة السيدة .. قليل الأدب عصام الدين حسونة ، وعما

(٣) ابن محمد باشا العشماوى وزير المعارف ـ وقد أصبح فيما بعد واحدا من كبار خبراء الجامعة العربية ورئيسا لمنظمة العمل بها .

فعله معه ـ دون أن يعرف الصلة التى تربطه بى ـ وأخبره أنه وقع على قرارين : الأول بنقلى إلى نيابة نائية والآخر : بإحالتى إلى مجلس تأديب .. فتظاهر مصطفى مرعى بالاطلاع على القرارين ، ومزقهما وألقى بهما فى سلة المهملات .. وقال للوزير : « أنا أعرف عصام كويس منذ كان معاونا للنيابة وهو شاب هادىء مهذب .. لابد أنك يامرسى باشا قد أخطأت فى حقه خطأ فاحشا .. كفاية ياباشا أزمات مع رجال القضاء ! » ..

قال لى مصطفى مرعى ، وهو يبلغنى بما حدث ، « لقد وعدت الوزير بأن أذهب معك إلى مكتبه كى تُطيب خاطره » ..

شكرت مصطفى مرعى واعتذرت عن الذهاب معه إلى الوزير ..

□

● قلت : إننا ـ نحن شباب النيابة والقضاء ـ الثائرين على الأوضاع القائمة المتطلعين إلى التغيير ، قد تقدمنا بقائمة تضم أهم الممثلين لنا . وتمت الانتخابات فى ١٧ من فبراير ١٩٤٨ ، وأسفرت النتيجة عن نجاح القائمة التى تقدمت بها جماعتنا من شباب القضاء .. وعن فوزى بأكبر عدد من الأصوات ، وعن سقوط الكثير من الكبار ..

ثارت ثائرة السلطة .. ودعيت لمقابلة النائب العام سعادة محمود منصور بك .. الذى لامنى على ما حدث فى الانتخابات ، وطلب منى تقديم استقالتى من مجلس الإدارة .. وهددنى بنقلى من القاهرة .. فقلت له : « إننى لا أملك أن أبدد ثقة القضاة فى » والتف شباب القضاة والنيابة حولى .. ووجد النائب العام ووزير العدل أن تنفيذ تهديدهما سيضع الوزارة فى مأزق .. فعدلا عنه ..

ودخلت المجلس لأول مرة فى تاريخه وجوه شابة مبشرة بالثورة : أحمد فؤاد وكيل النيابة ، والقاضى جمال المرصفاوى . واجتمع مجلس الإدارة الجديد ، وفوجئت بشيوخ القضاء المتقاعدين ، وبعض الشيوخ العاملين الذين ضاقوا بمسلك وزير العدل يرحبون بالشباب الذى انضم إلى المجلس ، وزادوا فانتخبونى سكرتيرا عاما مساعدا لمجلس الإدارة .

وفى أعقاب الانتخابات .. قال لى القائمقام امام إبراهيم بك رئيس القلم السياسى .. وكان كثير التردد على مكتبى فى قضايا الصحافة .. « كيف تتحالف فى



□ بعد إعلان نتيجة الانتخابات فى نادى القضاة : المؤلف وعلى يمينه توفيق الخشن وجمال المرصفاوى وعلى يساره أحمد فؤاد .

انتخابات نادى القضاة .. وتفتح أبوابه للماركسيين من أعضاء منظمة حدتو ..» ، قلت له : « ومن هم ؟ » .. قال لى : « أحمد فؤاد وصديقه أحمد خليفة !(٤) » .. قلت له : « أنهما قاضيان وطنيان .. مثقفان .. » همس فى أذنى : « لقد صدقتك النصيحة .. » .

□

● وما لبثت رياح الثورة أن سكنت ..

حلت محلها نسمات عليلة .. كنسمات ليالى الصيف فى القاهرة .

شغل مجلس الإدارة الجديد باستكمال بناء الدار الجديدة للنادى وهى الدار القائمة حتى الآن وراء دار القضاء العالى فى تقاطع شارعى عبد الخالق ثروت وشامبليون ..

(٤) الدكتور أحمد خليفة وزير الشئون الاجتماعية فى وزارة الرئيس عبد الناصر ١٩٦٧ .

وانتقل النادى إليها من مقره القديم الذى كان يحتل الطابق الثانى من مبنى عتيق كائن فوق حديقة صولت .. عند تقاطع شارعى شريف وقصر النيل . كما شُغل سليمان بك أباظه سكرتير عام النادى بتأثيث النادى بأفخر أنواع الأثاث والسجاد وأرخصه .. وكان صاحب خبرة كبيرة فى مساومة تجار الأثاث والسجاد والستائر .. وعقد الصفقات معهم .. بأقل الأسعار ..

وإننى لأحضر اجتماعا لمجلس الإدارة إذ أُخبرت أن جلالة الملك فاروق قد قبل الدعوة لافتتاح الدار الجديدة ، وأن المجلس ، وكبير أمناء الملك قد وقع اختيارهم علىّ لأكون « رائد الملك » عند افتتاح الدار ، ألازمه عند تفقد أقسامها ، وأرد على استفسارات جلالته .. وشرح لى كبير الأمناء ما يجب أن أرد به على الملك .. إذا سألنى عن حجرة « البار » قال لى : « قل له هذه .. هى مقصف النادى يامولاى » ولم أفكر فى سبب اختياره لهذه الكلمة بالذات .. ولا عُنيت أن أرجع إلى مدلولها فى معاجم اللغة !!

ولم يكن عندى بدلة ردنجوت أرتديها فى هذه المناسبة كما يقضى البروتوكول .. فتفضل المستشار حسن الهضيبى(٥) باعارتى بدلته . وتهيبت المهمة .. فهذه هى المرة الأولى فى حياتى التى أرى فيها الملك وجها لوجه .. كانت الفجوة بين الملك وبين الشعب قد زادت اتساعا وعمقا .. وكانت الحكومة التى تتولى السلطة هى حكومة الوفد برئاسة رفعة مصطفى النحاس باشا .. عادت إلى السلطة فى انتخابات عامة فى سنة ١٩٥١ .

وجاء الملك فى موكبه المهيب ..

وتصدر السرادق الذى أعده مجلس إدارة النادى .. وعلى يمينه رفعة رئيس الوزراء .. ومعالى وزير العدل عبد الفتاح الطويل باشا .. وعلى يساره سعادة محمود فهمى يوسف باشا أول رئيس للنادى وصاحب فكرة تأسيسه .. وسعادة أحمد حسن باشا رئيس محكمة النقض .. وألقى وزير العدل كلمة رحب فيها بجلالة الملك « المفدّى » ثم قام محمود فهمى يوسف باشا فشرح « بين يديه » كيف نشأت فكرة تأسيس النادى ثم حمد الله أن أمد فى عمره حتى يرى « مولانا الملك المفدى » راعى العدالة ونصير القضاء يفتتح بيديه الكريمتين الدار الجديدة .

---

(٥) مرشد الإخوان المسلمين بعد الشيخ حسن البنا . كان حينئذ مستشارا محل تقدير القضاة واحترامهم .. وكان كثير التردد على النادى للعب « الطاولة » مع صديقه الحميم المرحوم أحمد حسنى (وزير العدل فيما بعد) .

كان الملك ـ أثناء كلمات الترحيب ـ يجلس فى وقار مركزاً بصره على المتحدثين .. كأنما قد شُغل بكلماتهم ..

فلما بدأ الملك تفقد أرجاء الدار .. وأنا بجانبه .. لفت نظره فى صدر المكتبة صورة محمود فهمى يوسف باشا . . فسألنى « صورة مين دى ؟ » فلما أجبته « صورة محمود فهمى يوسف باشا يا مولاى ! » عاد يسألنى « ومن هو فهمى يوسف باشا ؟! .. فأدركت ـ حينئذ ـ أن الملك لم يلتفت إلى كلمة واحدة من كلمات الترحيب . رغم مظهره الذى كان ينبىء بغير ذلك .. ووصلنا إلى « البار » وكان منظمو الاحتفال قد ملأوا أرففه بزجاجات الشربات والمياه الغازية .. من مختلف الألوان والأنواع .. وسألنى الملك : « أيه ده » أجبت فى سرعة ، وتمتمة .. غير واضحة .. كأنما كنت أشعر بسخافة الرد المعّد ! « هذا مقصف يامولاى » قال الملك وهو ينفجر فى ضحكة عالية .. « أمال فين زجاجات الويسكى ! » .. ودخل الملك ـ وأنا ما أزال بجانبه إحدى القاعات فرأى تمثالا يمثل عنزتين تتناطحان فالتفت إلى كبار الوزراء ورجال القضاء المحيطين به « أنا مش عاوز القضاة يعملوا زى المعيز دول » .. قال هذه الملاحظة وهو يقهقه ضاحكا .. لكن الوزراء وكبار رجال القضاء .. استقبلوا النطق الملكى السامى بما يليق به من تقدير وإعظام .. قالوا فى جدية لا تتفق مع النكتة : « سيعمل رجال القضاء ـ بعون الله ـ على الالتزام بهذه النصيحة الملكية الغالية ! » .

وغداة الافتتاح خرجت صحف مصر تحمل فى صدر صفحاتها النطق الملكى السامى الذى وجهه إلى رجال القضاء .. « أن يكون الحب شعارهم ! » ..

ولما انتهى الملك من جولته اتخذ مكانه فى صدر القاعة الكبرى .. وجلس إلى يمينه رفعة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ووقفت على مقربة من الملك .. فإذا به يسألنى بصوت جهير « نتيجة انتخابات النادى أيه ؟ » ودهشت .. فإن انتخابات مجلس إدارة النادى تتم فى المساء .. ولم تبدأ بعد .. فقلت له : « لسه يامولانا .. الانتخابات فى المساء » فقهقه عاليا موجها كلامه لرئيس الوزراء .. على مسمع من الحاضرين « اسمعنى انتم يامصطفى باشا بتعرفوا نتيجة انتخابات البرلمان قبل أن تبدأ » ! .

لقد رأيت .. فى ذلك اليوم .. « أحشاء النظام » الذى أعمل ـ وغيرى ـ فى حراسته ..

● وكأنما كان سكون الرياح .. هو السكون الذى يسبق العاصفة .. فما لبثت رياح الثورة أن هبت على نادى القضاة من جديد ، ولابد لى أن اعترف ـ بالنسبة لشخصى على الأقل ـ أننا كنا « نتسقّط » للنظام أخطاءه ، لنثيرها حربا عوانا عليه .. علنا نسهم ـ بذلك ـ فى التعجيل بنهايته .. كنا مؤمنين ـ فى تلك الفترة ـ أن أيام هذا النظام معدودة .. كانت فضائح الملك ومباذله قد أصبحت المادة المسلية لصحافة أوروبا وقرائها .. وكانت الصحافة المصرية المعارضة تحتال بالاشارة إليها بطريق الايحاء والرمز ولم تكن القيادات السياسية .. ومعها القصر الملكى تزيد على « عرائس المسرح » يحركها بطرف أصبعه المستشار الشرقى ، وأحياناً السكرتير الأول فى قصر الدوبارة .. كان جيلنا يشعر بالهوان .. وبالثورة معاً .. لقد رأيت كما قلت « أحشاء النظام » أمامى يوم افتتاح الملك لدار نادى القضاة ..

رأيت ملكا شابا فى مثل سنى ، لايخلو من إمارات الذكاء ، وخفة الظل .. يعامل رئيس وزرائه ووزرائه .. فى استهانة واستخفاف ، ويحلو له أن يسخر منهم على الملأ .. ورأيت كبار الوزراء ورجال القضاء يعتبرون « سخريته » نطقا ملكيا ساميا ونصائح كريمة غالية ..

وإننى لأتذكر أن مصر الرسمية قد شغلت فى تلك الفترة بنبأ زواج الملك من زوجته الثانية الملكة ناريمان .. فتبارت الهيئات والمؤسسات إلى تقديم الهدايا الثمينة إلى الملك « المفدى » ! .. وكان من بين تلك الهيئات رجال القضاء .. فأصررت على الامتناع عن المساهمة فى الهدية !! ودعانى أحد كبار رجال القضاء لما علم بموقفى .. وسألنى : « لم امتنعت عن المساهمة » .. قلت له وأنا أبتسم « إن الهدايا لاتكون إلا بين الأصدقاء والأصل فيها أن ترد ! .. هل تتصور سعادتك أن جلالة الملك سيتفضل برد هديتى عند زواجى القريب ؟! » .. قال الرجل ، وهو لايصدق أذنيه : « سيكتب اسمك فى القائمة السوداء » .. قلت « أعرف » ..

.. وهبت رياح الثورة .. من جديد ..

ففى يونيو ١٩٥١ فوجىء القضاة بحكومة الوفد تلغى الكادر القضائى الخاص بهم .. وتسوى بينهم وبين موظفى الحكومة فى كادر عام واحد ..

فتداعينا نحن شباب القضاء والنيابة للاجتماع بالنادى ، وشكلنا لجنة تمهيدية تعد لهذا الاجتماع ، وانتخبنى أعضاء اللجنة مقررا لها .

ودعت اللجنة الجمعية العمومية لنادى القضاة إلى اجتماع غير عادى حددت له يوم ٢٦ من يونيو ١٩٥١ .. واننى لأحضر أحد اجتماعات اللجنة التمهيدية إذ اتصل بى الأستاذ صلاح مرتجى مدير الأمن العام ـ والزميل السابق لنا فى النيابة ـ وأبلغنى أن معالى فؤاد سراج الدين باشا وزيرالعدل بالنيابة ـ قد كلفه بالاتصال بى واقناعى بأن الوزير يسعده أن يلتقى بى للتباحث فى طلبات رجال القضاء لتسوية الأمر قبل اجتماع ٢٦ يونيو .. فاعتذرت له .. خفت أن تفسد المناورة السياسية حركتنا .. وأن تبث الفتنة بين صفوفنا ..

وانعقدت الجمعية العمومية فى موعدها ..

حضر الاجتماع أكثر من أربعمائة عضو من المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة ورأس الاجتماع المستشار أحمد حمدى بك ..

وتحدثت فى الاجتماع نيابة عن اللجنة التمهيدية .. فأدنت مسلك الحكومة وحملت عليها .. وأشرت إلى دعوة فؤاد سراج الدين باشا .. للتفاوض وقلت : « .. ليس من شأن القضاة أن يسعوا إلى أحد . إن شأنهم أبدا أن يسعى إليهم الناس حاكمين ومحكومين ! » ..

ثم تلوت القرارات التى تقترحها اللجنة لمواجهة عدوان الحكومة وكان من بينها التلويح بإعلان إضراب القضاة ورجال النيابة عن العمل إذا أصرت الحكومة على عدوانها .

وحددت الجمعية العمومية جلسة ١٩٥١/٦/٣٠ لانعقادها لتتخذ موقفها النهائى على ضوء موقف الحكومة ..

وبجلسة ١٩٥١/٦/٣٠ حمل أحمد حسن باشا رئيس محكمة النقض رسالة من وزير العدل إلى الجمعية العمومية .. إن الحكومة قد عدلت عن إلغاء الكادر القضائى ..

وانتهى الصدام مع السلطة إلى حين ..

فى مهب الريـــح
فى نيابة الصحافة

فى الوقت الذى كان فيه كتّاب مصر الأحرار يملأون صفحات الصحف الشريفة .. نقدا للأوضاع المتردية حينئذ فى مصر .. ويهاجمون القصر والفساد الحزبى ، وسيطرة الإقطاع لم يجد النائب العام سواى لأكون وكيلا أول لنيابة الصحافة ! ..

كانت مهمتى ـ كما هو المفروض ـ أن أُسكت هذه الأقلام .. وبدلا من أن أسهم ، بقلمى ، مع شباب جيلى فى صنع الفجر .. أمنع بزوغه بقوة القانون ، وسيف السلطان ..

لقد ضقت ضيقا شديدا بقرار ندبى إلى نيابة الصحافة .. وما لبثت نفسى أن هدأت .. فلم لا أضع القانون .. نفسه .. فى خدمة الكلمة الحرة ؟ . . والصحافة الشريفة ؟ . . إن القانون ينبغى أن يُسخّر لصنع الغد لا لتكريس الحاضر .. فإذا أنا حققت هذا الأمر .. أكون قد خدمت بلدى .. فى الوقت الذى لم أخرج فيه عن حكم القانون ..

أقسمت ـ إذن ـ ألا أقيد كلمة حرة .. ألا أصادر صحيفة .. ألا أقيد حرية صحفى .. ما بقيت فى نيابة الصحافة .. والله يعلم أنى بررت بقسمى ..

فى منتصف الليل .. كل ليل .. كان الأميرالاى إمام إبراهيم بك رئيس القلم السياسى يتصل بى فى الهاتف .. ليقرأ علىّ المقالات أو الأخبار التى يرى ، أو يرى القصر الملكى ، أو الحكومة ، أن فيها مساسا بالأمن العام .. أو يرى تحت سطورها عيبا فى الذات الملكية .. وكان الرجل ، كيسا دمث الطبع ، لا يبخل علىّ بالنصيحة .. إن أصررت على رأيى .. ولكنى كنت ـ فى أدب ـ أرد عليه نصيحته بأحسن منها .. كنت أرفض مصادرة الصحيفة وأطلب أن يبعث لى بمحضره لأدون قرارى كتابة على محضره ، حتى أتحمل المسئولية وحدى ، وحتى أحميه من كل مساءلة .. ولم يكن ييأس أبدا .. قال لى ـ ذات مرة ـ إنه يرجونى بإلحاح إصدار قرارى بمصادرة مجلة « روزاليوسف » .. لأنها تتضمن خبرا خبيثا .. فيه عيب فى الذات الملكية .. فلما استقرأته الخبر أخبرنى بأن فى المجلة خبراً عنوانه « فتاة تنتحر لهجر وجيه مصرى لها » ، وموضوع الخبر أن وجيها مصريا كان يمضى الصيف فى

دوفيل .. أو مونت كارلو على ما أذكر ، كان على علاقة مع فتاة فرنسية .. خلال إقامته هناك .. ثم هجرها فجأة .. فشرعت الفتاة فى الانتحار ..

فهمت المقصود .. ولكننى تغابيت وقلت لإمام بك .. « ليس فى الخبر شىء » .. قال : « ولكن الوجيه هو صاحب الجلالة الملك فاروق » .. قلت .. وأنا أكثر تغابيا .. « لو سمحت أكتب لى هذا فى المحضر .. وأنا على هذا الأساس .. أصدر قرارى بمصادرة المجلة .. » رد إمام إبراهيم « وهل هذا معقول .. وهل يعيب رئيس القلم السياسى .. بقلمه فى الذات الملكية .. لقد أخلصت لك النصيحة .. القصر الملكى هو الذى طلب منى إبلاغك .. وأنت حَر » وأرسل لى المحضر والمجلة دون أن يشير إلى الخبر من قريب أو بعيد ، وإنما ادعى أن المجلة تحمل فى مقالها الافتتاحى ما يعد خروجا على القانون . وأصدرت قرارى مكتوبا بالافراج عن عدد المجلة .

كان هذا ما يحدث لى بين ليلة وأخرى ..

أما فى الصباح فكانت البلاغات تترى على نيابة الصحافة .. من الحكومة ومن القصر الملكى عن « جرائم النشر » التى ترتكبها الصحافة الشريفة .. وكان أصحاب الصحف .. وحملة الأقلام .. يُستدعون للتحقيق أمامى .. فتحى رضوان .. فى صحيفة اللواء .. أحمد حسين فى صحيفة الاشتراكية .. إحسان عبد القدوس فى مجلة روزاليوسف .. وكثيرون غيرهم .. وكانوا يستخدمون الرمز والتورية .. فى مهاجمة القصر الملكى .. كتب أحدهم مرة يوم عيد ميلاد الملكة قصة بعنوان « الملكة مارى انطوانيت تذهب إلى المقصلة » .. وكنت أستجوبهم .. ثم أخلى سبيلهم بغير كفالة .. أذكر أن إحسان عبد القدوس كتب مقالا فى روزاليوسف شديد اللهجة ضد النظام عنوانه « سقوط حكم الأغنياء » .. فاستدعيته ـ بناء على بلاغ الحكومة ـ لاستجوابه ـ فاتصلت بى السيدة روزاليوسف صباح يوم الاستجواب وسألتنى « هل أبعث مع إحسان بطانية .. وبعض المأكولات .. » قلت لها « اطمئنى ابنك سيعود إلى أحضانك قبل انتصاف النهار » ..

ورجانى أحمد حسين ذات مرة .. أن أحبسه .. فتوزيع جريدة الاشتراكية قد انخفض بسبب سياستى فى نيابة الصحافة .. أكان جادا ؟ .. أم هازلا ؟ .. لست أدرى .

لكنى أصررت على سياستى .. حتى استدعانى النائب العام ذات يوم ، وأبلغنى أن السلطات العليا .. ضاقت ذرعا بسياستى .. وأن وزير الداخلية ـ حينئذ ـ عاتبه بقوله « أن عصام حسونة وكيل نيابة الصحافة يحمى الصحفى القاذف .. ضد الوزير المقذوف فى حقه .. » .

ولم يبق مفر .. من إبعادى عن نيابة الصحافة .. بل وعن النيابة العامة كلها فيما بعد .. فصدر القرار فى يوليو أولا بنقلى إلى نيابة جنوب القاهرة ثم صدرت الحركة القضائية فى نوفمبر بتعيينى قاضيا بمحكمة مصر فى ١٩٥١/١١/٢٨ .. وحتى لا أعمل فى محكمة قد تنظر قضايا الصحافة .. أعطيت محكمة مدنية فى أقصى المدينة هى محكمة الزيتون المدنية .

كان ذلك فى منتصف يوليو ١٩٥١ على ما أذكر .. ثم نشرت جريدة « الشعب » الجديد لسان الاشتراكية فى عددها الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٥١ ما نصه : « ذكرنا فى الأسبوع الماضى أن الدوائر القضائية فوجئت بصدور أمر بنقل الأستاذين عصام الدين حسونة وحسن المرصفاوى من نيابة الصحافة إلى نيابتى شمال وجنوب القاهرة فى غير موسم حركة تنقلات أعضاء النيابة ولغير داع من دواعى العمل . وتساءلنا عن سر لهذا النقل .. وقد جاءنا الرد على هذا التساؤل فى صورة اعتقال الزميل أحمد حسين » .

وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم .. فما أن نحيت أنا وصهرى الأستاذ حسن المرصفاوى من نيابة الصحافة حتى انتهزنا فرصة الفراغ الذى أتيح لنا فألفنا كتابنا عن جرائم النشر وأصدرناه[٦] .. وقد سد هذا المؤلف حاجة ملحة عند العاملين فى هذا الميدان .



(٦) التشريع وأحكام القضاء فى جرائم الصحافة والقذف والسب والشيوعية ـ الطبعة الأولى ـ ١٩٥٣ .

الفصل الثالث

الرياح تنقلب إعصاراً

.. بدأت لغة « الرصاص والمتفجرات » تحل محل الحوار بين السلطة وبعض التيارات السياسية التى أفرزتها الحرب ..

و مالبث دوى الرصاص والقنابل أن تصاعد على المسرح السياسى المصرى خلال السنوات من ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ .. وتجلى لكل المراقبين أنها إرهاصات ثورة قادمة غير بعيد ، ورجفات زلزال يوشك أن يهز أديم مصر فيقتلع النظام الملكى ـ حماته وأدواته ومؤسساته ـ من الجذور .

وقد كُتب لى أن أشارك فى تحقيق أهم الحوادث السياسية الكبرى ، التى وقعت خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ وأن أطل منها على الغد الذى بدا لى ـ حينئذ ـ أن لامفر منه .. كان النظام الملكى يعالج سكرات الموت ..

ولست أبغى بهذا الفصل من المذكرات أن أبسط وقائع القضايا التى أسهمت فى تحقيقاتها .. إنما كل مبتغاى أن أعطى ـ من خلالها ـ صورة عن الفترة المضطربة التى كان النظام السابق على يوليو .. يحتضر فيها .. قبل أن يتنفس الصبح عن ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

□

محـاولتان لاغتيـال
النحاس باشا سنة ١٩٤٨

كانت نيابة السيدة زينب أكثر النيابات أهمية من حيث خطورة ما يقع فيها من حوادث .. كان اختصاصها يشمل أهم مؤسسات الدولة ـ كرئاسة مجلس الوزراء والبرلمان وأهم الأحزاب السياسية .. كحزب الوفد .. ومقره فى النادى السعدى .. على مقربة من ضريح سعد ، وحزب الأحرار الدستوريين ومقره فى شارع نوبار باشا .. كما يشمل قصور وبيوت كبار رجال الدولة والأحزاب فى أحياء جاردن سيتى ، وقصر الدوبارة والمنيرة ، وكذلك وزارات الدولة فى حى لاظوغلى .

فمنذ عينت وكيلا لنيابة السيدة زينب لم أعرف للنوم والراحة طعما ، فى تلك الفترة التى أتحدث عنها ١٩٤٨ ـ ١٩٥١ .. فما أن أفرغ من تحقيق قضايا الاختلاسات الكبرى فى مكتبى .. حتى أدعى للانتقال إلى حوادث الاغتيال ومحاولة الاغتيال التى كانت تتوالى فى تلك المنطقة التى تزدحم بالمؤسسات ، والقيادات السياسية .

□

لم أكن قد التقيت من قبل مع رفعة النحاس باشا .. كانت شخصيته ـ عندى ـ محل التقدير والاحترام ، باعتباره زعيما لحزب الوفد الذى كان يمثل إرادة الشعب وسلطان الأمة ، فى مواجهة القصر الملكى وقصر الدوبارة ، رمزى الطغيان والاحتلال .

فى الحادث الأول : صحبت الأستاذ يحيى مسعود بك رئيس النيابة فى الانتقال إلى قصر النحاس باشا بحى جاردن سيتى .. لم يكن الباشا قد عاد ـ بعد ـ من النادى السعدى ـ لكن رجال الشرطة كانوا قد سبقونا .. وجلسوا فى صالون المنزل ينتظرون وصولنا .. كان هناك حكمدار بوليس العاصمة البريطانى .. وضابطان من رجال القلم السياسى .. ألقينا التحية على الجميع واتخذنا مجلسنا فى صدر الصالون .. كان أثاث الحجرة ورياشها وستائرها ينم عن ذوق راق ومرهف .. وما إن هل علينا النحاس باشا حتى هب رجال الشرطة وقوفا .. يؤدون التعظيم الواجب .. وأقبل علينا

الباشا مبتسما مرحبا . . وحيانا تحية حارة . . ثم جلس . . وتردد يحيى مسعود بك رئيس النيابة ، فقد كان رجلا جم الحياء . . ولمح الباشا تردده فإذا به يوجه الحديث له ولى . . « هو تحقيق النيابة تغير عن زمان ؟ » . . قلت له : « ما زال كما هو » . . علق الباشا بابتسامة احتلت قسمات وجهه : « فى هذه الحالة يحيى بك مسعود يتفضل ويجلس فى صدر المكتب .. وأنت يا عصام بك على يمينه .. وأظل أنا أمامكما .. » وغلب الحياء مرة أخرى على رئيس النيابة ! .. تُرى هل يطلب من الرئيس حلف اليمين كما يفعل مع الشهود ؟ .. فلمح الباشا .. حرجه فقال : « طبعا يايحيى بك تريد منى أن أقسم اليمين . والله العظيم أقول الحق ولاشيء غير الحق » واطمأن رئيس النيابة .. ومضى فى تحقيقه .. وقص الباشا قصة الحادث بالتفصيل فلما فرغ من حكايته .. سأله رئيس النيابة السؤال التقليدى « هل لديك أقوال أخرى » قال « لا » .. وحمد رئيس النيابة الله .. فقد انتهت أقوال النحاس باشا دون أن يتهم أحدا فبدأ يُملى الكاتب عبارة « وانتهت أقوال الشاهد وأمضى » ولكن النحاس باشا لم يدعه يتم عبارته ! قال : « انت لم تسألنى عمن أتهمه بارتكاب الحادث ! » واضطر رئيس النيابة إلى سؤاله من جديد فوجه الباشا اتهاما صريحا إلى رئيس الحكومة والبوليس السياسى .. مستندا فى ذلك إلى أنه لا يتصور أن يصل الجناة إلى قصره وهو محاط من كل جانب برجال البوليس السياسى .. إلا بموافقتهم !!

فى الحادث الثانى : وهو الشروع فى قتل النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا وآخرين وقتل بعض الحراس :

كان استقبالنا ـ عند وصولنا القصر ـ متسما بالعداء الصريح .. كانت السيدة زينب الوكيل تطل من شرفة الطابق الثانى من القصر .. وهى تصيح بأعلى صوتها متهمة الملك بتدبير الحادث ، موجهة عبارات جارحة إلى أم الملك الملكة نازلى .. وقد التمست لها .. العذر ، فكأنى لم أسمع شيئا أو كأن فى سمعى وقراً .

كشف أسرار التنظيم السرى لجماعة الإخوان

قضية السيارة الجيب

استيقظت مصر يوم ١٥ من نوفمبر ١٩٤٨ ، لتعرف لأول مرة أن جماعة الإخوان المسلمين ، التى تعرفها حق المعرفة ، قد أنشأت ـ فى الخفاء ـ تنظيما سريا ـ لم

تعرف مصر بأمره من قبل .. وكان هذا التنظيم السرى : العبقرى ، الرائع ، المروع نتاج عقول رسمت وخططت وتآمرت وهى آمنة ، مطمئنة ، واثقة من نفسها ، ومن غفلة خصومها .. لا يعكر صفاءها شيء ، وليس يؤرقها خوف .. تنظيم استكمل قواته الضاربة ، المدربة على القتال للاستيلاء على السلطة حين يصدر إليه الأمر من قادته ، تنظيم له مخابراته السرية التى لم تعرف مصر لها ـ من قبل ـ مثيلا .. مخابراته التى تسللت فى هدوء إلى أهم مراكز الدولة الحساسة ، واستكملت أهبتها للاستيلاء عليها ، وشل حركتها ، وله أجهزة إعلامه ومحطة إذاعته ، لتكون فى خدمة هذا التنظيم السرى العبقرى الرائع المروع .

اكتشفت مصر ذلك كله صباح ١٥ نوفمبر ١٩٤٨ وعرفت أن فى مصر دولة داخل الدولة الشرعية ، بل فوق تلك الدولة ، تستعد للانقضاض عليها ، متى أصدر القادة أمرهم .. وقد كانواعلى وشك أن يفعلوا ..

وفى صباح ١٥ من نوفمبر ١٩٤٨ ، لم يكن الإخوان قد دخلوا السجون بعد .. لا سجون السعديين فى العهد الملكى .. ولا سجون عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .. فلم تعرف مصر فى سنة ١٩٤٨ ، أن هناك فى طى الغيب ضابطا يدعى عبد الناصر سيقود بعد نحو أربع سنوات طوال ثورة تعرف باسم ثورة ٢٣ يوليو ..

وإذا كانت شهادة ميلاد التنظيم السرى قاطعة فى أن مولد التطرف الدينى نشأ فى مصر فى منتصف الأربعينات ، فقد كان لزاما على بناة هذا التنظيم ، ومؤرخيه ، أن يطمسوا بيانات شهادة الميلاد الحقيقية ، وأن يزيفوا وأنصارهم شهادة أخرى .. تقول أن التطرف الدينى قد ولد فى حضن سجون السعديين وسجون عبد الناصر .. ولم يملوا ، وأنصارهم ، ومؤرخوهم الذين يعرفون ـ قبل غيرهم ـ الحقيقة من تكرار هذه القاله ـ حتى كتابة هذه الشهادة فى منتصف ١٩٨٩ .

وهكذا أخفيت شهادة الميلاد الحقيقية واستبدلت بها شهادة ميلاد زائفة . وقد ضبطت فى العربة الجيب أسلحة وذخائر وقنابل ومتفجرات .. لكن الأهم من ذلك السطور التى حررها ، بأقلامهم ، وأعترف بها ، قادة التنظيم السرى ، والتى أرست المبادىء والقيم والشعارات ، التى لاتزال تعتبر دستور جماعات التطرف الدينى حتى اليوم .. فهم وحدهم جماعة المسلمين .. « وكل من يحاول مناوأتهم ، أو الوقوف فى سبيلهم مهدر دمه وأن قاتله مثاب على فعله » وتحدث مؤسسو التنظيم عن الأجانب يهودا كانوا أم نصارى وحذروا من خدعة أنهم ذميون وقالوا أنه إذا كان إعلان الحرب

النظامية على أهل الذمة ليس فى مقدور أعضاء الجماعة ، فإن عليهم ألا يترددوا فى اغتيال أعداء رسول الله « وأن من سياستنا أن الإسلام يتجاوز عن قتل المسلمين إذا كان فى ذلك مصلحة » .

وأعد قادة التنظيم عدتهم ـ باعترافهم ـ لنسف ثكنات الجيش المصرى ، وتعطيل أسلحته عن طريق العمال الموالين للتنظيم ، وإلى استعمال القنابل المتفجرة لنسف مكاتب شركة قناة السويس وورشها ومعداتها ، وإلى تعطيل خطوط السكك الحديدية ونسف القطارات بواسطة الألغام ، ونسف الطرق والكبارى ونسف أقسام البوليس والاستيلاء على أسلحتها وقتل خيولها عن طريق وضع السم لها .

وتحدث بناة التنظيم السرى عن سياستهم فى الاعلام ، فقالوا « أن الأمر قد يتطلب اغتيال شخصية معادية خارج القطر للفت أنظار العالم .. وأن برنامج إذاعتهم ينبغى أن يتم بسرد الاشاعات المثيرة لعواطف ومشاعر الجماهير على الطريقة الألمانية وباصدار منشورات عن الحوادث التى يرتكبها أفراد الحركة بصورة مبالغ فيها تارة ، وبالنقد والتجريح للايهام تارة أخرى وأنه يتعين تهيئة أشخاص للعمل فى بعض الأماكن والشركات والاشتراك فى أسهم الشركات أو تأسيسها » .

واعترف أحد قادة التنظيم ـ مصطفى مشهور ـ الذى كان يعمل بمطار ألماظة أنه سطر بخط يده خطة لنسف مخازن المطار ومعداته .

ولقد كان من نصيبى ـ كمحقق ـ فى قضية العربة الجيب أن أفحص ما احتوته أوراق التنظيم السرى من بيانات عن المحال المملوكة لليهود .. فى القاهرة .. ولو تخفى أصحابها وراء اسماء مسيحية أو مسلمة .. وما احتوته تلك الأوراق عن السفارات الأجنبية ، ومنازل الشخصيات العامة من يهود ومسيحيين ومسلمين ، وكيفية القضاء عليهم .

وقد قلت ، فى موضع آخر ، إننى لم أجد فيما دونوه بأوراقهم غير الحقيقة التى كشفها التحقيق .

□ كيف تم اكتشاف الجهاز السرى ؟

كان ضباط القسم السياسى ـ ما يقابل مباحث أمن الدولة اليوم ـ قد علموا من التحريات ـ بعد تعدد حوادث النسف بمدينة القاهرة ـ أن نفرا من جماعة الإخوان

المسلمين قد أخذوا يتخلصون من المواد الناسفة التى يخفونها فى منازلهم إلى أمكنة أخرى أكثر أمنا ، مستعملين فى نقلها سيارات من طراز جيب ، لا تحمل أرقاما معدنية فوضع الصاغان محمد محمد الحراز ، ومحمد توفيق السعيد من ضباط القسم السياسى .. نظاما لمراقبة أحياء مدينة القاهرة بواسطة قوات من رجال البوليس الملكى تكون مهمتهم مراقبة الحالة ، وملاحظة هذا النوع من السيارات .. وقد وجه الضابطان عناية خاصة إلى حى الوايلية نظرا لما تبين - من حوادث سابقة - من أنه يضم نفرا من تلك الجماعة وعينا لمراقبة هذا الحى واحدا من سكانه وهو البوليس الملكى صبحى على سالم .

فى الساعة ٢,٤٥ من بعد ظهر يوم ١٩٤٨/١١/١٥ اتصل صبحى هذا بالصاغ محمد الحراز تليفونيا وأبلغه أنه ضبط سيارة من طراز جيب محملة بصناديق فى شارع جنينة القوادر بالوايلية ويركبها بعض أشخاص فانتقل الضابط مع زميله الصاغ محمد توفيق السعيد إلى محل ضبط السيارة أمام المنزل رقم ٣٨ شارع جنينة القوادر وأمرا بالتحفظ عليها . وقد تبين لهما أن كلا من أحمد عادل كمال ، وطاهر عماد الدين وإبراهيم محمود على كانوا من ركاب السيارة .. وأن مصطفى مشهور ضبط قريبا من السيارة يحمل حافظة من الجلد تحتوى على أوراق .

وقد شهد رجل البوليس الملكى صبحى على سالم ، أنه فى حوالى الساعة الثانية من بعد ظهر يوم ١٩٤٨/١١/١٥ شاهد سيارة رمادية اللون من طراز جيب لاتحمل أرقاما تسير ببطء مقبلة من شارع لبيب بجهة الوايلية ومتجهة إلى شارع جنينة القوادر ثم وقفت أمام المنزل رقم ٣٨ ، وقد أثارت هذه السيارة ريبته إذ رأى عليها صندوقا وحقيبتين وأوراقا كما رأى ركابها ينزلون منها ويقفون بجوارها وعرف منهم أحد سكان ذلك المنزل وهو إبراهيم محمود على ، فتقدم من ركاب السيارة وأمرهم بالوقوف فى أماكنهم ، فدفعه أحدهم وجرى مع أحد زملائه إلى جهة شارع عبده باشا فتبعهما الشاهد وجمهور من المارة وهو يصيح « صهيونى » إذ تبادر إلى ظنهم أن السيارة لجماعة من الصهاينة . وقد تمكنوا من ضبط المشتبه فى أمرهم ركاب السيارة الذين سلفت الاشارة إليهم .

هذه هى قضية السيارة الجيب فى إيجاز ..

وتعتبر أخطر قضية سياسية .. فى العهد الملكى .. فقد انكشفت بضبطها أسرار أخطر تنظيم سرى عرفته مصر .. وأعنى به التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين .

وقد قرر عبد المجيد أحمد حسن ـ المتهم بقتل دولة محمود فهمى النقراشى رئيس الوزراء فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ قضية الجناية العسكرية رقم ٥ سنة ١٩٤٩ ـ أن هذا التنظيم السرى هو الذى جنده فى الخلية السرية التى عهدت إليه بمهمة قتل رئيس الوزراء وهيأت له كل أسباب الجريمة من زى عسكرى ، والمسدس الذى استخدمه فى قتل المجنى عليه ـ كما قرر أن أحمد عادل كمال ـ أحد المضبوطين فى قضية السيارة الجيب ، هو الذى حرضه على الانضمام إلى الخلية السرية سالفة الذكر . ثم عرفه بباقى المتهمين فى قضية السيارة والمتهمين فى قضية قتل النقراشى باشا ، وأن محمد مالك يوسف ـ المتهم الثانى فى قضية مقتل النقراشى باشا ـ حضر إليه يوم ١٩٤٨/١٢/١٨ أى قبل قتل النقراشى باشا بعشرة أيام .. وطلب منه أن يذهب لمقابلة أحمد فؤاد ـ ضابط البوليس وعضو الخلية فى منزله بالعباسية وقد زوده هذا العضو بالنقود لشراء سترة كاملة لضابط بوليس كما أعطى إليه التعليمات الأخيرة لاغتيال الرئيس .

ولقد ضبطت بالسيارة الجيب متفجرات وأسلحة هى لغم وكميات كبيرة من المواد الناسفة من أنواع مختلفة كالجلجنايت ومادة ال P.T.N. والقنابل ولفافات من فتيل الاشعال ومدفع ستن وثلاثة خزانات لمدفع ستن ، و٢٧ مسدسا من أنواع مختلفة وأربعة خناجر وعدد كبير من الطلقات النارية والمفجرات الكهربائية والطرقية وست ساعات زمنية وقناع أسود .

ولقد كانت الأوراق التى ضبطت بالسيارة أكثر خطرا من الأسلحة .. إذ كشفت خطط التنظيم السرى للجماعة .. وأفضت إلى ضبط قادته ..

□ فقد ضبطت فى السيارة أوراق محررة بخط اليد معنونة « قانون التكوين » تتضمن بيانات عن كيفية تكوين وتنظيم الجماعة على نظام الخلايا من هيئة قيادة وأركان وجنود .

□ وضبطت فى السيارة أوراق كثيرة منها ما يحوى تعليمات عن كيفية تعقب الأشخاص وما يتعين توافره فى الشخص المتعقب من سرعة الملاحظة والاستنتاج والتنكر ..

□ وضبطت فى السيارة أوراق تقول : « ان القتل الذى يعتبر جريمة فى الأحوال العادية يفقد صفته هذه ويصبح فرضا واجبا على الإنسان إذا استعمل كوسيلة لتأمين الدعوة . »

وتتحدث عن اليهود والنصارى وتحذر من : « خدعة أنهم ذميون وأن إعلان حرب نظامية ليس فى مقدور أعضاء الجماعة الآن ، وأن عليهم ألا يترددوا فى اغتيال أعداء رسول الله . وأن من التنطع تقديس المرأة بلا قيد ولا شرط . وأن من ساستنا من يجب استئصاله وتطهير البلاد منه ، فإن لم توجد سلطة شرعية تصدهم فليتول ذلك من وضعوا أنفسهم جنودا للحق وأن الإسلام يتجاوز عن احتمال قتل المسلمين إذا كان فى ذلك مصلحة » ..

« وأن من يناوىء الجماعة .. أو يحاول اخفات صوتها مهدر دمه وأن قاتله مثاب على فعله . »

□ وضبطت فى السيارة كراسة تحتوى على بيانات عن أماكن بمدينة الإسماعيلية ذكرت فيها أقسام البوليس وكيفية نسفها واغتيال ضباطها وجنودها وقطع الأسلاك التليفونية .

□ وفى الحافظة التى ضبطت مع مصطفى مشهور وجدت أوراق عن برامج الدعاية الخارجية والداخلية وأنها تستلزم تعيين مندوبين فى البلدان الخارجية .

□ وبين الأوراق المضبوطة بالحافظة **ثلاث ورقات عن** : « **الإعانات والتعويضات والتهريب** » . فيها بيان عن وسائل التهريب بطرق المواصلات من طائرات وسفن وسيارات وقوافل ، وعن البضائع المهربة والعملة الصعبة ، وأنه يتعين تهيئة أشخاص للعمل فى بعض الأماكن والشركات والاشتراك فى أسهم الشركات أو تأسيسها للعمل فى مناطق الموانىء .

□ ومن بين الأوراق التى ضبطت فى حافظة مصطفى مشهور ورقتان من أوراق مطار ألماظة الذى يعمل به المتهم وقرر أنهما محررتان بخطه ، وقد تضمنت الورقتان طريقة تخريب المطار ـ تفصيلا .

□ وضبط فى الحافظة تقريران عن حسن رفعت باشا ـ وكيل وزارة الداخلية ـ وعن حزب مصر الفتاة محرران من مخابرات التنظيم المختصة بالتجسس على الشخصيات المصرية العامة ، وعلى الأحزاب المختلفة .

وضبطت بين الأوراق تقارير عن البنك الأهلى وفروعه ونظام حراستها وطريقة مهاجمتها بواسطة أشخاص مسلحين بمدافع تومى وقنابل يدوية .

وقد ضبط المتهم السيد فايز عبد المطلب فى ١٩٤٨/١/١٩ مع آخرين وهم يتدربون على استعمال الأسلحة والمفرقعات بجهة جبل المقطم ووجدت فى حافظة نقوده ورقة ثبت من تقرير خبراء الخطوط أنها بخطه ، وهى عبارة عن جدول خلايا وقد رمز للكثرة من أصحاب الأسماء الواردة فيه بأرقام معينة ، ومن بينها كثير من أسماء المتهمين فى قضية السيارة الجيب .

كما ضبط البوليس فى يوم ٢٣ من فبراير ١٩٤٩ أجهزة وأدوات لاسلكية مقامة فى الفيلا رقم ٣١ شارع الأصبع بضاحية الزيتون التى يستأجرها سعد محمد جبر التميمى المتهم فى قضية الجناية العسكرية رقم ٤١ سنة ١٩٤٩ مصر القديمة ، وتبين من فحصها بمعرفة خبراء اللاسلكى بمصلحة التليفونات أنها تكون محطة إرسال لاسلكية لاينقصها إلا بعض أدوات .

قيدت النيابة العامة القضية برقم ٢٢٧ سنة ١٩٤٨ الوايلى وأحالتها إلى المحكمة العسكرية العليا بتقرير اتهام اتهمت ـ بموجبه ـ ثلاثين متهما منهم السيد فايز عبد المطلب ومحمد مالك يوسف ، وأحمد عادل كمال وطاهر عماد الدين وإبراهيم محمود على ، ومصطفى مشهور ومحمود السيد خليل الصباغ . (وقد اتهم المتهمون الخمسة الأول أيضا فى اغتيال النقراشى باشا ـ الجناية رقم ٥ لسنة ١٩٤٩ عسكرية عليا ..) .

وبتاريخ ١٧ من مارس ١٩٥١ أصدرت المحكمة العسكرية العليا حكمها فى القضية ، وقد قضى الحكم بإدانة بعض المتهمين ، وببراءة البعض الآخر . وعُرفت هذه القضية بقضية الأوكار .

□

● وتعتبر قضية السيارة الجيب أهم القضايا السياسية التى وقعت فى فترة ما قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ . فقد كشفت تحقيقات تلك القضية عن خطط التنظيم السرى لجماعة الإخوان المسلمين ، ووضعت يد النيابة العامة على أهم قادته وأسراره . وحسبنا أن نسترجع معا شريط الحوادث السياسية التى توالت على أثر ضبط السيارة الجيب . فقد تم اغتيال اللواء سليم زكى باشا حكمدار بوليس العاصمة فى

١٩٤٨/١٢/٤ أى بعد ثمانية عشر يوما من ضبط السيارة .. ثم اغتيل محمود فهمى النقراشى باشا رئيس الوزراء فى ١٩٤٨/١٢/٢٨ ، أى بعد ثلاثة وأربعين يوما من ضبطها .. هذا فضلا عن حوادث أخرى متفرقة .. منها حادث الشروع فى نسف جناح النيابة العامة فى سراى القضاء بباب الخلق .. وإلقاء المتفجرات والقنابل فى أماكن متفرقة .

وقد كان من بين المستندات المضبوطة ـ كما أسلفت ـ تقارير مخابرات التنظيم السرى عن المحلات التجارية التى يملكها اليهود فى وسط القاهرة ـ فى شوارع قصر النيل وشريف وعماد الدين ـ وتقاريرها عن مبانى السفارات الأجنبية ـ وخاصة السفارة البريطانية ـ فى حى قصر الدوبارة . . وعن قصور وبيوت الشخصيات العامة والسياسية فى مصر فضلا عن أوصافهم الدقيقة .. وعاداتهم !

● وكان تحقيق هذا الجانب من نصيبى .. وقد اقتضى منى ذلك جهدا مضنيا .. كنت أمر على المحلات المشار إليها فى التقارير محلا محلا .. كان بعض هذه المحلات يحمل أسماء يهودية صريحة .. ولكن بعضها كان يحمل لافتات بأسماء مسلمة أو مسيحية .. فكنت أحقق الأمر لأنتهى إلى دقة تقارير التنظيم السرى .. فقد استبان ـ بعد التحقيق ـ أن ملاك هذه المحلات الحقيقيين يهود .. يتخفون . . لسبب ما ـ وراء أسماء مسلمة أو مسيحية .

وقد اشتدت دهشتى عندما بدأت تحقيق ما جاء فى تقارير التنظيم عن السفارة البريطانية .. كانت التقارير تصف نوع وعيار السلاح الذى يستخدمه حراس السفارة الظاهرون منهم والمتخفون وكانت تحدد مكان الكابل الرئيسى لتليفونات السفارة ، والكابل الرئيسى لتغذيتها بالكهرباء اللذين يمكن منهما قطع خطوط التليفونات المتوافرة داخل مبناها ، أو حرمانها من التيار الكهربائى .. لكن الذى أذهلنى أن مخابرات التنظيم اكتشفت أن لدى السفارة أجهزة إرسال لاسلكى غير مرخص بها من حكومة مصر ، بالإضافة إلى الأجهزة المرخصة .. وقد كشف تحقيقى عن صدق معلومات التنظيم .. أما عن الأجهزة اللاسلكية فقد قابلت سعادة عبد الخالق حسونة باشا وكيل وزارة الخارجية حينذاك ـ وأطلعته على هذا السر فأبدى دهشته .. واعتذر بأنه لايمكن ـ دبلوماسيا ـ الاستفسار من السفارة البريطانية عن صدق الواقعة .

كذلك فإن مخابرات التنظيم كانت تتسلل إلى داخل قصور كبار الشخصيات العامة .. فتصفها حجرة حجرة وركنا ركنا .. وتصف صاحب القصر وصفا شاملا

دقيقا .. سنه وطوله .. ثم تتابعه إلى أماكن لهوه السرية التى لا يعرفها أحد .. كان قصر عدلى يكن باشا ـ شريف صبرى باشا ـ من بين هذه القصور التى شملها تحقيقى .. فثبت دقة ما أوردته مخابرات التنظيم عنه .

لقد ملأت تحقيقات هذه القضية آلاف الصفحات .. وليس يمكننى تذكر ما كشفت عنه من أسرار التنظيم .. إلا بعد الرجوع إلى الملفات .. ولكننى أذكر أننا لم نتمكن ـ حينئذ ـ من التعرف على القائد رقم (١) فى سلم قيادات التنظيم .. كان آخر من توصلنا إليه .. عبد الرحمن السندى .. وهو شاب معتل الصحة .. مريض الصدر .. كان هو الذى يقسم كل عضو جديد فى التنظيم أمامه على المصحف والمسدس .. أن يكون منفذا للتعليمات ، حافظا للسر .. أكان عبد الرحمن السندى هو القائد الأعلى للتنظيم السرى ؟ .. وما وضع الشيخ حسن البنا .. فى هذا التنظيم ؟ .. لست أذكر أن التحقيقات قد نجحت فى تبديد الغموض حول هذه المسألة .. وقد تكون قد أجابت على ذلك فيما بعد ..

□

تعذيب المتهمين فى قضية الأوكار . .

لم أتردد عندما عرف فى أوساط النيابة العامة أن المحامى العام إسماعيل عوض الذى يشرف على تحقيق قضية الأوكار أبى أن يثبت فى محضره ما عاينه من إصابات فى بعض المتهمين نتيجة لتعذيب وقع عليهم ـ لم أتردد فى الادلاء بشهادتى أمام محكمة جنايات القاهرة .

كنت حينئذ وكيل أول نيابة الصحافة .. ودعانى الدفاع عن المتهمين للإدلاء بشهادتى بجلسة ١٧ من مايو ١٩٥١ أمام الدائرة التى كانت تنظر القضية برئاسة المستشار حسين طنطاوى ..

وحسبى أن أسجل هنا ما جاء بمحضر الجلسة ..

انعقدت هذه الجلسة يوم الخميس ١٧ مايو ١٩٥١ الموافق شعبان ١٣٧٠ هـ برياسة الأستاذ حسين طنطاوى .

استحضر حضرة الأستاذ عصام الدين حسونة س ٣١ وكيل أول نيابة الصحافة وحلف اليمين .

سُئِل من الأستاذ العشماوى .

س : هل كنت وكيل نيابة للاستئناف فى فترة تحقيق هذه القضية ؟

ج : نعم أنا عضو نيابة بمكتب النائب العام وكنت أعاون فى تحقيق بعض قضايا الإخوان .

س : هل تذكر أنك رأيت بعض المتهمين من غير الذين حققت معهم بهم إصابات بادية ؟

ج : أود أن أسجل الإجابة من أن معلوماتى فى هذه المسألة لا تختلف كثيرا أولا تزيد كثيرا عن معلومات كل من اشتغل فى نيابة الاستئناف فى ذلك العهد سواء من أعضاء النيابة أو ممن اتصلوا بهم من رجال القضاء وأذكر أنى كنت أعمل فى نفس المكتب فى الجناح الذى يعمل به حضرات المحققين فى هذه القضية وكنت بحكم مكانى وعملى فى القضايا وثيق الصلة بحضرات الضباط الذين عهد إليهم بنقل المتهمين إلى المحقق أو إلى السجن وبكتبة النيابة الذين يعاونون المحققين فى القضية وبكل من يتصل بهذه القضية وكنت أسمعهم جميعا يرددون ما يقع للمتهمين من تعذيب أو اعتداء وكنت بحكم ذلك أشهد بنفسى بعض المتهمين ولا أذكر من منهم ـ مصابين بإصابات ظاهرة والذى اذكره من وقائع معينة فى هذا الموضوع كله أنى صباح يوم من الأيام جيت المكتب فوجدت زملائى يتحدثون عن خلاف قام بين الأستاذ عدلى بغدادى وبين الافوكاتو العام الأستاذ إسماعيل بك عوض بسبب أن وكيل النيابة شاهد بأحد المتهمين بعض إصابات فأثبتها ثم شاء أن يحيله إلى الطبيب الشرعى فلم يوافق الأفوكاتو العمومى إسماعيل بك عوض على ذلك وأخذ عليه هذا العمل ، وأنا مشفتش حاجة وكان هذا الحديث على مسمع من معظم حضرات الزملاء ولعله وصل لمعظم رجال الهيئة القضائية ، لأنه أشيع حينئذ أن حضرة وكيل النيابة الذى أثبت هذه الإصابات كان محل غضب وأنه نقل بسبب هذا لمدينة أخرى ، وأذكر أيضا أن هذه الإشاعة اذيعت بإحدى الصحف ولا أذكرها الآن . الواقعة الأخيرة التى أعلمها ولعلها كانت أوقعها فى نفسى لجسامتها ولأنى علمتها من مصدر ليس محل شك فى اعتقادى ، وهى أن أحد المتهمين واسمه أحمد البساطى حمل إلى غرفة المحقق حملا لشدة إعيائه بسبب إصاباته ، وأن حضرة المحقق كما

سمعت من هذا المصدر لم يصف حالته والمحقق هو الافوكاتو العمومى إسماعيل بك عوض .

س : هل يمكن أن تذكر المصدر الذى بلغك أن أحمد البساطى حمل إلى المحقق لشدة إصاباته ؟

ج : في سبيل التمكين للعدالة والمصلحة العامة استبيح لنفسى أن أقول بأن حضرة الأستاذ فتحى مرسى ممثل النيابة فى هذه القضية . هنا قال الأستاذ فتحى مرسى أنا ؟

وسُئل الشاهد من المحكمة ..

س : هل الأستاذ عدلى بغدادى نقل فعلا ؟

ج : لم اتتبع هذه الإشاعة ومشفتوش نقل والأستاذ العشماوى كان معى فى نيابة الاستئناف فى مكتب واحد .

س : ألم تسمع من أحد الكتبة أن إسماعيل بك عوض كان يسب المتهمين وأنه صفع أحدهم مرة ؟

ج : لم أسمع هذه الواقعة بالتحديد ، وإنما كان الحديث المتداول بين كتبة النيابة ومن يتصل بهم أن مثل هذه الواقعة تقع أحيانا من حضرة المحقق .

س : اتذكر من من كتبة التحقيق أفضى إليك بذلك ؟

ج : لا أذكر بالتحديد من من كتبة النيابة أو من الضباط أخبرنى بذلك . وهذا الحديث لم يكن شيئا غير مألوف فى وسطنا حينئذ .

س : هل تذكر بعد ضبط محمد مالك يوسف أنك سمعت من أحد المتصلين بالتحقيق من الأستاذ العشماوى من رجال البوليس أن تعذيبا غير طبيعى فى بشاعته وقع على محمد مالك ؟

ج : نعم سمعت من أحد كبار رجال البوليس أن هذا المتهم ضربوه ضرباً لو كان جاموسة لنفقت ، وهذا نص كلام الضابط الكبير .

س : ما اسم هذا الضابط ؟

ج : لا أذكره .

تمـت أقـوالـه ..

صورة

من أقوال الأستاذ عصام الدين حسونة وكيل نيابة الصحافة في قضية المذكرات - د. حامد جودة بجلسة ١٧ / ٥ / ١٩٥١ صحيفة ٧٩٤ من محضر الجلسة

—

X انعقدت هذه الجلسة يوم الخميس ١٧ مايو سنة ١٩٥١ الساعة الثانية عشرة ١٢٫٣٠ ظ برياسة الأستاذ حسين شطاوي

استدعي حضرة الأستاذ عصام الدين حسونة سنه ٣١ وكيل أول نيابة الصحافة

حلف اليمين

سئل من الأستاذ العشماوي

س هل كنت وكيل نيابة الاستئناف في فترة تحقيق هذه القضية

ج كنت أنا عضو نيابة بمكتب النائب العام وكنت أحد من قاموا بتحقيق بعض قضايا الإخوان

س هل تذكر أنك رأيت بعض المتهمين من غير الذين حققت معهم وبهم إصابات بادية

ج أود أن أسبق الإجابة بأن معلوماتي في هذه المسألة تختلف كثيراً أو تزيد كثيراً عن معلومات كل من اشتغل في نيابة الاستئناف في ذلك العهد سواء من أعضاء النيابة أو ممن اتصلوا بهم من رجال القضاء وأذكر أني كنت أعمل في نفس المكتب في الجناح الذي يعمل به حضرات المحققين في هذه القضية وكنت بحكم مكاني وعملي في القضايا وثيق الصلة بحضرات الضباط الذين عهد إليهم بنقل المتهمين إلى المحققين أو إلى السجن وبكتبة النيابة الذين يعاونون المحققين في القضية وبكل من يتصل بهذه القضية وكنت أسمعهم جميعاً يرددون ما يقع للمتهمين من تعذيب أو اعتداء وكنت بحكم ذلك أشاهد بنفسي بعض المتهمين ولا أذكر من منهم - مصابين بإصابات ظاهرة والذي أذكره من وقائع

جانب من شهادة المؤلف بشأن تعذيب الاخوان

كانت هذه هى المرة الأولى التى تشهد فيها ساحات المحاكم المصرية وكيل نيابة يدلى بشهادته فى تعذيب متهمين أمام محكمة الجنايات ، ولعلها المرة الأخيرة فى تاريخ المحاكم ..

أديت واجبى الوطنى والأخلاقى وأبرأت ذمتى من كتمان شهادة رأيتها فرضا على ، وقد عانقنى وأنا أغادر قاعة المحكمة عشرات من جماعة الإخوان المسلمين .. متصورين أننى لابد أن أكون من جماعتهم . ويعلم الله أننى لم أكن أبدا من تلك الجماعة ، ولا كانت نظرتى السياسية والثقافية تلتقى بنظرتها .. كل ما فى الأمر أننى أديت واجبى .. وأبرأت ذمتى .. ولو كان المتهم شيوعيا ، قبطيا ، أو أجنبيا ، لما ترددت ـ لحظة ـ عن الإدلاء بشهادتى .. فإنى لأؤمن بأن الساكت عن الحق شيطان أخرس .

اغتيال النقراشى باشا

فى يوم الثلاثاء ٢٨ من ديسمبر ١٩٤٨ حوالى الساعة العاشرة صباحا تم إخطارى بحادث اغتيال النقراشى باشا فى ردهة وزارة الداخلية بالطابق الأرضى ، وذلك وسط حراسه .. فأسرعت بالانتقال إلى مكان الحادث .. وتولى سعادة محمود بك منصور النائب العام التحقيق ، وندبنى « لمعاينة المكان الذى تمت فيه الجريمة بصالة الوزارة بالطابق الأرضى » .

كنت ـ كعادتى ـ وأنا فى طريقى من مكتبى إلى مكان الحادث بوزارة الداخلية وكانت تحتل نفس مكانها الراهن .. كنت أقلب الفكر فى أبعاد الحادث .. ومغزاه .. وشخوصه ..

.. كمصرى ، كنت أحمل للنقراشى إعجابا وتقديرا للدور الوطنى الذى قام به فى ثورة ١٩١٩ ، هذا الدور الذى كاد يفضى به إلى حبل المشنقة مع صديقه ورفيق دربه أحمد ماهر .

.. كوكيل للنيابة ، كانت للنقراشى معى مواقف مشرفة رائعة .. أذكر أننى توليت تحقيق قضية فى مصلحة الجوازات والجنسية التابعة لوزارة الداخلية .. وقبضت على مديرها وكثير من موظفيها بتهم تتصل بالنزاهة ـ ولم يغضب وزير الداخلية منى . . كما يفعل ـ عادة ـ أقرانه .. بل بادر إلى دعوتى للقائه فى مكتبه ..

وأنصت لى وأنا أبسط له وقائع القضية ثم قال لى « أرجوك أن تضع خطة لإعادة تنظيم الإدارة .. بما يكفل عدم تكرار هذه الحوادث .. وأن تعرضها علىّ شخصيا » .. وقد سررت من هذا اللقاء الكريم ، كما اغتبطت للمهمة التى وكلها لى وزير الداخلية وهو فى نفس الوقت رئيس الوزراء .. وأنا يومئذ لا أتجاوز السابعة والعشرين من عمرى ! واستعنت لتنفيذ المهمة ببعض كبار المتخصصين فى إدارة المؤسسات ـ خاصة كانت أم حكومية ـ وكان من بينهم مدير البنك الألمانى إذا لم تخنى الذاكرة ، ووضعت مشروع التنظيم الجديد .

ثم كان أن نسف مجهولون دار سينما مترو فى شارع سليمان باشا يوم عيد جلوس الملك .. بوضع قنبلة تحت أحد المقاعد فأحدث الانفجار دمارا شديدا بمبنى الدار وأصاب بعض روادها بجروح قاتلة ..

وانتقلت إلى دار السينما للتحقيق .. وحضر فى نفس الوقت دولة النقراشى باشا ليتفقد الأمر بنفسه بصفته وزيرا للداخلية .. كان فى استقباله مدير السينما وهو أمريكى الجنسية .. الذى لم يُخف غضبه وقلقه .. فسأل النقراشى أمامى .. « من الذى فعل هذه الجريمة البشعة ياسيادة الرئيس » .. أجاب الرئيس « ليس من حقى أن أجيبك ووكيل النيابة المحقق لم يفرغ من تحقيقه » ودهشت لرد رئيس الوزراء ووزير الداخلية .. صحيح أنه الرد الصائب الذى يتفق مع القانون .. ولكن مَن مِن أصحاب السلطة العليا .. يتذكر حكم القانون وهو يمارس سلطانه ؟ ..

وإذ كنت أحد المحققين فى قضية سيارة الجيب التى وقعت يوم ١٩٤٨/١١/١٥ ، التى ضبطت مصادفة بدائرة قسم الوايلى محملة بالمستندات والمتفجرات والتى كشفت عن أسرار التنظيم السرى للإخوان المسلمين .. زارنا النقراشى باشا فى مكتب النائب العام فى سراى القضاء بباب الخلق .. فلما رأى على وجوه المحققين الدهشة ـ يخالطها شيء من الرهبة ـ من هول الوقائع التى كشف عنها التحقيق قال : « لقد كنا شبانا مثلهم فى ثورة ١٩١٩ وفعلنا أشياء قريبة مما يفعلون ! » ..

كانت الأفكار لاتزال تتزاحم على خاطرى .. وأنا فى الطريق إلى مكان الحادث .. إذن فقد اغتال التنظيم السرى للإخوان المسلمين النقراشى باشا .. عقابا على تجاسره على حل الجماعة فى الثامن من نفس الشهر .. لم يمر على قرار الحل غير عشرين يوما !

ووصلت إلى مكان الحادث .. كان النائب العام قد اتخذ من مكتب مدير الأمن العام مكانا لسؤال المتهم .. وكان المكتب غاصا بوكلاء النيابة ، وضباط البوليس السياسي .. ولمحت في ركن من أركان المكتب مصطفى مرعى بك .. وكان لي به صلة وثيقة تكاد تبلغ مبلغ الصداقة ـ منذ وقف بجواري في معركة انتخابات نادى القضاة ونصرني في خلافي مع مرسى بدر باشا وزير العدل حينئذ ـ فاتخذت مجلسي بجواره مبديا دهشتي من وجوده في غرفة التحقيق ، لكنه لم يعطني تفسيرا شافيا .. بل أخذ يهاجم النائب العام وطريقته في سؤال المتهم .. همس في أذني .. في غضب شديد .. « هل لاحظت أن المتهم أقوى شخصية من النائب العام .. ثم ماهذه الزيطة في غرفة التحقيق !! » قلت له « ماذا في وسعي أن أفعل ؟ » .. قال اذهب إلى النائب العام وقل له « يخلي الغرفة ممن لا لزوم لوجودهم ! سواء من أعضاء النيابة أو ضباط البوليس .. يكفي أن تبقى انت بجواره .. وينتظر أعضاء النيابة في الحجرة المجاورة .. تحت تصرفه » . واتجهت إلى سعادة النائب العام .. وهمست في أذنه « هل تحتاج سعادتك أثناء استجواب المتهم لأحد من ضباط البوليس السياسي » قال « لا » قلت « وأعضاء النيابة » قال « ابق معي واطلب من الباقين الانتظار في حجرة مجاورة تحت تصرفي » .

ونفذت ما أمر به النائب العام ..

ولكن مصطفى مرعى بك ظل طوال التحقيق بَرِماً ، ضيقاً ، بأسلوب النائب العام في التحقيق ..

في المساء عرفت سر وجود مصطفى مرعى .. فقد صدر المرسوم الملكي بتشكيل الوزارة الجديدة برئاسة دولة إبراهيم عبد الهادي باشا .. وكان مصطفى مرعى وزيرا بها .

أصدر سعادة النائب العام ـ وقبل أن يبدأ استجواب المتهم عبد المجيد أحمد حسن ـ قرارا بندبي لمعاينة مكان الحادث ..

واعترف المتهم ـ في زهو واعتزاز بفعلته .. أمام النائب العام .. ولكنه أنكر أن يكون له شركاء في جريمته .. وظل على موقفه .. قرابة عشرة أيام .. ففي ١١ من يناير ١٩٤٩ نشرت الصحف بيانا للشيخ حسن البنا المرشد العام للإخوان نصه :

بيان للناس

لقد كان هدف دعوتنا حين نشأت « العمل لخير الوطن واعزاز الدين ومقاومة دعوات الالحاد والاباحية والخروج على أحكام الإسلام وفضائله » تلك الدعوات التى دوى بوقها وراجت سوقها فى تلك الأيام .

وإذ كان ذلك كذلك . فما كانت الجريمة ولا الإرهاب ولا العنف من وسائلها لأنها تأخذ عن الإسلام وتنهج نهجه وتلتزم حدوده . ووسيلة الإسلام فى الدعوة مسجلة فى كتاب الله « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة » . والقرآن الكريم هو الكتاب الذى رفع من قدر الفكر ، وأغلى من قيمة العقل ، وجعله مناط التكليف ، وفرض احترام الدليل والبرهان ، وحرم الاعتداء حتى فى القتال فقال « ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين » .

والإسلام الحنيف هو دين السلام الشامل والطمأنينة الكاملة والروحانية الصافية والمثل الإنسانية الرفيعة . ومن واجب كل مسلم ينتسب إليه أن يكون مظهرا لهذه الحقيقة التى صورها النبى الكريم ﷺ بقوله : « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده » .

ولقد حدث أن وقعت أحداث نسبت إلى بعض من دخلوا هذه الجماعة دون أن يتشربوا روحها أو يلتزموا نهجها مما ألقى عليها ظلا من الشبهة فصدر أمر عسكرى بحلها . وتلا ذلك هذا الحادث المروع حادث اغتيال دولة رئيس الحكومة المصرية محمود فهمى النقراشى باشا الذى اسفت البلاد لوفاته ، وخسرت بفقده علما من أعلام نهضتها وقائدا من قادة حركتها ، ومثلا طيبا للنزاهة والوطنية والعفة من أفضل أبنائها . ولسنا أقل من غيرنا أسفا من أجله وتقديرا لجهاده وخلقه .

ولما كانت طبيعة دعوة الإسلام تتنافى مع العنف بل تنكره ، وتمقت الجريمة مهما يكن نوعها وتسخط على من يرتكبها فنحن نبرأ إلى الله من الجرائم ومرتكبيها .

ولما كانت بلادنا تجتاز الآن مرحلة من أدق مراحل حياتها مما يوجب أن يتوافر لها كامل الهدوء والطمأنينة والاستقرار .

وكان جلالة الملك المعظم حفظه الله قد تفضل فوجه الحكومة القائمة ـ وفيها هذه الخلاصة من رجالات مصر ـ هذه الوجهة الصالحة وجهة العمل على جمع كلمة

الأمة وضم صفوفها وتوجيه جهودها وكفاياتها مجتمعة لا موزعة إلى ما فيه خيرها وصلاح أمرها فى الداخل والخارج . وقد أخذت الحكومة من أول لحظة تعمل على تحقيق هذا التوجيه الكريم فى اخلاص ودأب وصدق . كل ذلك يفرض علينا أن نبذل كل جهد ونستنفد كل وسع فى أن نعين الحكومة فى مهمتها ، ونوفر لها كل وقت ومجهود للقيام بواجبها ، والنهوض بعبئها الثقيل . ولا يتسنى لها ذلك بحق إلا إذا وثقت تماما من استتباب الأمن واستقرار النظام ، والعمل على استتباب الأمن واستقرار النظام واجب كل مواطن فى الظروف العادية فكيف بهذه الظروف الدقيقة الحاسمة التى لايستفيد فيها من بلبلة الخواطر وتصادم القوى وتشعب الجهود إلا خصوم الوطن وأعداء نهضته ، لهذا أناشد إخوانى فى الله والمصلحة العامة أن يكون كل منهم عونا على تحقيق هذا المعنى ، وأن ينصرفوا إلى أعمالهم ، ويبتعدوا عن كل عمل يتعارض مع استقرار الأمن وشمول الطمأنينة حتى يؤدوا بذلك حق الله والوطن عليهم .

والله نسأل أن يحفظ جلالة الملك المعظم ويكلأه بعين رعايته ، ويسدد خطى البلاد حكومة وشعبا فى عهده الموفق إلى ما فيه الخير والفلاح أمين .

حسن البنا

□

● انهار المتهم عبد المجيد أحمد حسن بعد أن اطلع على بيان المرشد العام .. لم يبق ثمة حافز ـ عنده ـ لإنكار وجود شركاء له .. هزه بيان المرشد من أعماقه .. أيمكن أن يبلغ غدر جماعته به إلى هذا المدى ؟ ليس إخوانيا .. وليس مسلماً !! .. وفيما إذن كانت التضحية بالنفس ؟ وإلقاؤها إلى التهلكة ؟

وطلب المتهم أبداء أقوال جديدة .. واعترف بكل شيء .. واتخذ التحقيق مسارا جديدا .. كشف أسرار الجريمة كلها .. ووضع يد النيابة العامة بغير مشقة على كل من شاركوا فى الإعداد لها أو فى تنفيذها .

وانعقدت المحكمة العسكرية العليا التى نظرت الدعوى من المستشارين محمد مختار عبد الله بك رئيسا ، **ومحمد غالب عطيه بك ، ومحمد عبد العزيز كامل بك عضوين .. وتولى النائب العام محمود منصور بك المرافعة .**

وبتاريخ ١٩٤٩/١٠/١٣ أصدرت المحكمة حكمها ويقضى باعدام المتهم الأول عبد المجيد أحمد حسن شنقا ، وبمعاقبة كل من المتهمين الثانى محمد مالك يوسف مالك والثالث عاطف عطية حلمى ، والتاسع شفيق إبراهيم انسى ، والعاشر محمود كامل السيد محمد بالأشغال الشاقة المؤبدة ، وبراءة باقى المتهمين .

وقد حرصت على أن أحضر جلسة النطق بالأحكام ..

نطق رئيس المحكمة المستشار محمد مختار عبد الله الأحكام التى أصدرتها المحكمة بطريقة غير مألوفة ، تنبو عن التقاليد القضائية .. بدأ بإعلان أسف المحكمة على عدم مثول ضابط البوليس أحمد فؤاد « مهندس الجريمة » وكان رجال البوليس قد أردوه قتيلا حين حاول الهرب منهم عند مباغتته فى منزله ببنها . ثم جعل ينادى المتهمين الحاضرين واحدا بعد واحد .. فإذا وقف المتهم .. فى هذه اللحظات الرهيبة المروعة .. ينتظر قضاءه .. أخذ رئيس المحكمة يتلو عليه موجزا للأسباب الخاصة به .. مرجئا منطوق الحكم إلى أن يفرغ منها .. لم يعرف أولئك الذين قضى ببراءتهم ، بمنطوق حكم البراءة .. إلا بعد أن نشف ريقهم وجفت الدماء فى عروقهم .

أما المتهم عبد المجيد أحمد حسن .. فقد استقبل الحكم بهدوء ظاهر ..

□

عرفت المتهم .. خلال التحقيق .. معرفة قوية .. فقد كنت أحضر التحقيقات التى أجراها النائب العام معه .. كما أننى توليت بنفسى تحقيق بعض جوانب التحقيق وصاحبته إلى بيوت شركائه فى الجريمة بيتا بيتا .. كان المتهم شابا مفتول العضلات رياضى الجسم .. ذا ملامح واضحة .. وسيماً أبيض البشرة .. ولم يكن يبدو عليه ـ كما يبدو على كثيرين من القتلة أو من المتدينين المتشددين ـ أمارات الاضطراب النفسى أو العصبى .. كان رضّى النفس .. دمث الطبع ، متزن الكلمة . سألنى ذات مرة .. وأنا أرافقه إلى مكان ما بصحراء الشرقية لمعاينة مكان تدريب الجماعة على استخدام الأسلحة : « هل تتوقع لى عقوبة الاعدام ؟ » قلت : « غالب ظنى نعم .. ولكن هذه مسألة فى طى الغيب قد ترى المحكمة أن ثمة ظروفا مخففة لجريمتك » ..

وحين بلغنا مكانا قريبا ـ من المكان المقصود ـ فى قرية فى أقصى مديرية

محضر تحقيق

فتح المحضر في يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ الساعة ١٠,٥ صباحاً بوزارة الداخلية بمكتب مدير الأمن العام

بمعرفتنا نحن محمود منصور النائب العام

ومعنا أمين الأمير كاتباً للتحقيق

في الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة من صباح اليوم ونحن بمكتبنا اتصل بنا حضرة صاحب العزة طنطاوي بك مدير الأمن العام وأبلغنا بأنه قبل أن يتصل بنا بدقائق قد أطلق شخص النار على حضرة صاحب الدولة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس مجلس الوزراء وهو في طريقه إلى المصعد الموجود بالطابق الأرضي وأن المتهم الذي أطلق النار على دولته مضبوط وهو طالب بكلية الطب البيطري ومتزي بزي ضابط وأنه يعتقد أن دولة الباشا قد أسلم الروح

فانتقلنا فوراً بسيارتنا إلى وزارة الداخلية بعد أن طلبنا إلى حضرة رئيس نيابة جنوب القاهرة أن يلحق بنا هو ومعه حضرات أعضاء النيابة فوصلنا الوزارة الساعة ... افتتاح هذا المحضر واستعلنا عن مكان وجود دولة رئيس الوزراء المصاب وقابلنا حضرة صلاح الدين مرتجى بك وكيل إدارة الأمن العام وسار بنا إلى حجرة مكتب على يمين الداخل بالطابق الأول وهناك شاهدنا الجثة ملقى على ظهره على طاولة وسط الغرفة ومغطى بقماش أخضر فكشفنا عنه الغطاء فإذا هو جثة هامدة وعلمنا بأنه قد أسلم الروح عقب إصابته ولا يزال مرتدياً ملابسه العادية. ونظراً لازدحام الغرفة بكثيرين ممن حضروا عقب سماعهم بالحادث بعضهم من الموظفين بوزارة الداخلية والبعض الآخر من الوزراء وكبار الموظفين فلم نستطع أن نتبين مواضع الإصابات في الجثة واكتفينا بإثبات ما سمعناه من الدكتور محمود محمود سيف النصر الذي سارع إلى مكان الحادث حيث كان بعيادته ...

جانب من الصفحة الأولى : محضر التحقيق فى حادث النقراشى

الشرقية بدائرة مدينة الإسماعيلية تدعى عين غصين .. لم يكن هناك طريق ممهد أو شبه ممهد تصلح لسيارة البوليس التى أقلتنا .. فسرنا على أقدامنا . كنا ثلاثة .. المتهم وأنا وضابط البوليس الذى كان يحمل معه مدفعا رشاشا .. وغذينا السير أميالا طويلة .. حتى اشتد الإرهاق بضابط البوليس ، فسقط ومعه سلاحه .. مغشيا عليه وحدقت فى المتهم .. استشف نيته ونظر إلىّ قائلا فى هدوء : « لست أنوى الهرب .. انى قد قبلت قضاء الله ورضيت بقدرى .. » وجعلنا نتعاون على إفاقة الضابط .. وأنهينا المعاينة وعدنا إلى حيث تركنا السيارة ..

وقد نفذ حكم الاعدام فى المتهم فى ١٩٥٠/٤/٢٥ بعد التصديق عليه فى ١٩٤٩/١٢/٢٨ .

اغتيال اللواء سليم زكى باشا
حكمدار العاصمة

أما عن قضية اغتيال سليم زكى باشا فى ١٩٤٨/١٢/٤ أمام مبنى كلية طب القصر العينى فأذكر أننى تلقيت صباح ذلك اليوم إخطاراً بأن طلبة الكلية قد اعتصموا بمبنى كليتهم ، وأخذوا يرشقون رجال البوليس الذين حاصروا المبنى بالحجارة .. ويرددون الهتافات العدائية .. فأسرعت إلى مكان الحادث للتحقيق .. وما أن وصلت السيارة التى كانت تقلنى وكاتب التحقيق إلى مكان بقالة ـ النيل الأزرق ـ قريبا من كلية التجارة .. حتى رأيت بعض ضباط البوليس يعترضون طريقى وهم فى حالة هلع واضحة .. توقفت .. قال لى أحدهم .. « الباشا الحكمدار اتقتل .. » وحينئذ وجدت أن الحادث أصبح من الخطر بحيث ينبغى على أن أخطر سعادة النائب العام به .. واستخدمت أقرب تليفون .. وكان تليفون بقالة النيل الأزرق .. وأخطرت النائب العام بالحادث .. وما لبث أن لحق بى فى مبنى كلية الطب .

كانت وقائع الحادث من أغرب الوقائع التى شهدتها ، كان الحكمدار يقف وسط نفر من كبار معاونيه فى الجانب المواجه لمبانى القصر العينى .. بعيداً بعدا كافيا عن مرمى الحجارة التى يلقيها الطلبة المعتصمون فى الكلية .. وفجأة دوى انفجار قنبلة وانطلقت منها شظية صغيرة حادة كشفرة حلاقة أصابت شريانا فى عنق الحكمدار فذبحته كما تذبح الشاه .. أما الضباط الملتفون حوله فلم يصب الانفجار منهم أحدا .. ولم يترك على ملابسهم أثرا .. أدنى أثر !

حين وصلت إلى مكان الحادث ، كانت جثة المجنى عليه قد نقلت إلى المشرحة .. وكان جنود البوليس وضباطهم قد اقتحموا مبانى الكلية .. وانهالوا ضرباً على كل من صادفهم من أساتذة وطلبة وموظفين ، وسرقوا منهم كل ما غلا ثمنه وخف حمله من ساعات وخواتم ذهبية .. وميكروسكوبات .. ثم أطلقوا الرصاص فى بعض الأماكن .. فقتلوا مساعد معمل ..

كان أمامى إذن ـ المحقق ـ واقعتان : اغتيال الحكمدار .. وغارة البوليس ـ « التترية » ـ على أساتذة وطلبة وموظفى كلية الطب ..

وقد بدأت التحقيق بمعاينة جثة المجنى عليه فى غرفة المشرحة .. بحضور وكيل وزارة العدل للطب الشرعى ومعاونيه .. وقبل أن يبدأ الكشف على الجثة .. قال لى أحد رجال البوليس أن ابن المجنى عليه يريد مقابلتى .. وحينئذ تقدم ضابط بوليس شاب على ما أتذكر .. قال لى وهو يبكى .. « حتعملوا أيه فى بابا ؟ حتشرحوه » .. أجبته وأنا أتمتم بكلمات العزاء .. « سنفعل كل ماهو فى مصلحة التحقيق ، وفى مصلحة والدك .. سنبدأ بالكشف الظاهرى .. فإن أجدى وأغنى عن التشريح فلن نشرح الجثة » .. قاطعنى : « اسمعنى النيابة لم تشرح جثة المستشار الخازندار بك » قلت له : « اطمئن سنفعل بإذن الله ما يحقق مصلحة التحقيق ويحفظ حقوقكم كمدعين بالحق المدنى » ..

ودخلت غرفة المشرحة .. وطلبت من كبير الأطباء الشرعيين أن يبدأ بالكشف الظاهرى فإن دل ـ على سبيل القطع ـ على سبب الوفاة .. فلا وجه إذن لتشريح الجثة .. وأثبت ذلك فى محضرى .. ووقفت أراقب الأطباء الشرعيين وهم يؤدون مهمتهم .. فقد تعودت منذ بدء عملى بالنيابة العامة أن أحضر تشريح جثث المجنى عليهم ، اقتناعاً منى بأن وكيل النيابة ـ شأنه شأن قاضى التحقيق ـ هو خبير القضية الأول .. وأن الطبيب الشرعى ، وغيره من الخبراء الذين يندبهم وكيل النيابة أو القاضى لا يزيدون عن « معاونين » لمن ندبهم .. إذ تبقى له الكلمة الأولى والأخيرة فيما يبدون من رأى ..

ولم يُجد الكشف الظاهرى فى التعرف على أسباب الوفاة .. وكان لابد من العثور على الشظية القاتلة .. وبدأ الأطباء الشرعيون يبحثون عنها فى فتحة الدخول ثم تتبعوا مسيرتها .. فى الصدر .. ثم فى البطن .. دون أن يهتدوا إلى مكانها .. وأخبرنى كبيرهم أنهم سيكتفون بما تم من تشريح ويكتبون تقريرهم على هذا الأساس

لكننى قلت له .. « لكنكم .. لم تقلبوا الجثة على وجهها .. كى يتسنى لكم الكشف على ظهرها » .. وفوجىء الأطباء الشرعيون بهذه الملاحظة واضطربوا لما تومىء به من تقصير .. وقلبوا الجثة على وجهها فاكتشفوا وجود إصابات فى الساقين .

وبعد أن تم تحقيق واقعة اغتيال سليم زكى باشا .. بدأت تحقيق حادث مقتل مساعد المعمل .. وسرقة الأساتذة والموظفين وضربهم أثناء الغارة الثأرية التى شنها البوليس على الكلية فى أعقاب الحادث ..

وإنى لآسف أن أقول أن أساتذة الكلية .. أبوا أن يذكروا الوقائع التى رأوها رأى العين .. مخافة ثأر السلطة منهم .. وذهبت كل جهودى لحملهم على الإدلاء بشهادتهم إدراج الرياح .. بل أن بعضهم ذهب يشكو حرصى على إثبات الحقيقة إلى وكيل وزارة الداخلية ـ حينئذ ـ عبد الرحمن عمار بك ..

قضيـــة خطـف
ملف قضية اغتيال أمين عثمان باشا

حققت أيضا حادث خطف ملف جناية قتل أمين عثمان باشا ، الذى وقع أمام جامع قيسون الكائن بشارع محمد على أمام حى الحلمية ..كان مستشار الإحالة المختص بنظر القضية هو المستشار عطا الله إسماعيل بك .. وكان يسكن فى فيلا مواجهة لقصر الفراء بالحلمية الجديدة .. فأخذ ملف القضية إلى مسكنه لدراسته قبل الجلسة المحددة لنظر القضية .. ويوم الجلسة حضر أحد حجاب المحكمة وأخذ القضية وربطها خلف دراجته .. متجها بها إلى سراى المحكمة بباب الخلق . فلما أصبح أمام جامع قيسون .. صدمته عمدا سيارة مسرعة .. فسقط على الأرض .. وفوجىء بشاب يحاول فك ملف القضية من خلف الدراجة فتشبث بالملف بكلتا يديه .. وأخذ يصيح مستنجدا بالمارة .. فلم يتمكن الجانى وشركاؤه من تنفيذ جريمتهم !! ولم يتمكن أحد من معرفتهم أو التعرف على أوصافهم .

وحضر رئيس النيابة ـ عبد الرحمن الرافعى بك ـ وما إن رأى الحاجب ينتظر الإدلاء بشهادته .. حتى انهال عليه ضربا وركلا .. مرددا « بتأخذ يا ابن .. بدل انتقال .. ثم تستخدم دراجتك الخاصة » ثم وجه حديثه إلى « لازم توجه له تهمة الاختلاس !! » فلما فرغ رئيس النيابة من توجيهاته .. انصرف .. دون أن يسألنى

عن قضية خطف الملف شيئا .. كان كل ما همه أن الحاجب قد اختلس بضع مليمات من أموال الدولة .. كبدل انتقال ..

ومضيت فى تحقيقى .. دون أن أعير توجيهات رئيس النيابة شيئا من اهتمامى .. وقدم لى القائمقام إمام إبراهيم بك تقريرا عن تحريات البوليس السياسى .. انتهى فيه إلى أن الطيار حسن عزت هو الذى ارتكب الحادث .. وأن بعض الشهود قد رأوه حال ارتكابه .. فدعوت الشهود لسؤالهم .. وقد لاحظت من طريقة إجاباتهم أنهم من أعوان القلم السياسى ، فلاحقتهم بأسئلتى حتى أقر بعضهم بذلك .. حينئذ أدركت أن البوليس السياسى قد لفق الاتهام ، واصطنع الشهود .

لم يقتنع رئيس النيابة برأيى ، وأمر باحالة المتهم حسن عزت إلى المحكمة .. وكنت أنا ممثل الاتهام فى المحكمة ، وكان الأستاذ أحمد حسين رئيس حزب مصر الفتاة هو محامى المتهم .. طلبت الكلمة من رئيس المحكمة لالقاء مرافعة الاتهام .. فلما أذن لى قلت أن النيابة العامة تفوض الرأى إلى المحكمة .. وهى عبارة تعنى - فى اللغة القضائية - أن النيابة تطلب القضاء ببراءة المتهم . ولم يجد الأستاذ أحمد حسين ما يقوله إلا الإشادة بموقف النيابة ، وقضى ببراءة المتهم ..
أما رئيس النيابة فلم يصدق الخبر حين بلغه ، لكنه لم يكن يملك قانونا ردا عليه ! ..

وتوالت إرهاصات الثورة

فى ١٩٤٩/٢/١٢ قتل عملاء حكومة إبراهيم عبد الهادى باشا الشيخ حسن البنا مرشد الإخوان المسلمين ثأرا لمقتل النقراشى باشا . تم القتل أمام جمعية الشبان المسلمين بالقاهرة .. ولم اشترك فى تحقيق هذه القضية ، التى دلت على أن النظام القائم تحول إلى عصابة إرهابية من القتلة ..

وفى ١٩٥٢/١/٢٦ احترقت القاهرة .

ووسط النيران المتصاعدة من قلب عاصمة المملكة ، وأنا أتجول - حزينا - وسط حطام المدينة المحترقة .. رأيت النظام يلفظ أنفاسه الأخيرة .. إيذانا بفجر جديد .

٢٣ يوليو ١٩٥٢

تحقق الحلم ..
وتنفس صبح يوم ٢٣ يوليو عن الثورة ..
ولم تسع الدنيا فرحتى . .
واعتزمت - وصحابى - أن نبعث إلى قادة الثورة بتأييدنا وتهنئتنا ..
ولكننا لم نفعل ..

.. فوجئنا بالوجوه التى كانت تتسابق على تملق الملك .. قد تسابقت على تملق قادة « الحركة المباركة » ! . واستنكفنا أن نكون بين صفوفهم .

كانت زوجتى حاملا فى مولودنا البكر .. ووضعت ابنتنا أنيسة بالمستشفى القبطى فى ١٩٥٣/١/٢٢ .. واتفق أن مر الرئيس محمد نجيب بالمستشفى فهنأ زوجتى من بين من هنأهم من نزلاء المستشفى ..

كانت فرحتنا بها فرحتين .. فرحة بمولدها .. وفرحة بأنها ولدت مع تباشير الفجر الجديد ..

وفى ١٩ أغسطس ١٩٥٢ نشرت بالأهرام مقالا لى دعوت فيه إلى دعم استقلال القضاء .

وقد كنت أحسب أن مهمتى قد انتهت ..

فقد عهدت الثورة إلى محكمة النقض - أعلى الهيئات القضائية فى مصر - مهمة محاسبة الذين انحرفوا من رجال القضاء أيام العهد الملكى ..

ولكن الأمور لم تجر فى مسارها المأمول .. راح الذين يعرفون الطريق إلى قادة الثورة يلتمسون شفاعتهم .. وانحنت هامات كبيرة هنا وهناك .. وكانت تجربة مريرة ..

إن درب الحق محفوف بالمكاره .. وعلى من يتصدى لإحقاق الحق ، وإزهاق الباطل .. أن يتوقع الشر .. وأن يوطن نفسه على احتماله ..

□ □



الباب الثانى

فى قطاع غزة



الفصل الأول

مهمـة شـاقـــة

صدر قرار وزير العدل - المرحوم أحمد حسنى - فى ربيع ١٩٥٣ بندبى رئيسا للمحكمة العليا بغزة ، فضلا عن تنظيم القضاء بالقطاع . كانت معلوماتى عن هذا القطاع - حينئذ - محدودة . كل ما أعلمه عن غزة وقطاعها ،أنها تمثل الأرض التى تمكنت مصر فى حرب سنة ١٩٤٨ ، من أن تستنقذها من بين مخالب القوات الاسرائيلية وأن تحتفظ بها وديعة بين يديها إلى أن يسترد أصحابها الشرعيون حقهم فى إقامة دولتهم المستقلة .. فلم أكن أعرف شيئا عن إدارة المصريين للقطاع .. وعن العلاقة بينهم وبين أهله .. وعن الجهة المركزية التى توجه سياسة الادارة المحلية بذلك القطاع .

على أن القرار وقع فى نفسى موقع الرضا .. خاصة وقد شاركنى فى قرار الندب صديق من رجال القضاء هو القاضى مأمون حسن الهضيبى .

وذات يوم من ربيع ١٩٥٣ .. لعله يوم شم النسيم .. أقلنا القطار المتجه من القاهرة إلى غزة .. كان القطار يطوى المسافة .. وهى حوالى ستمائة كيلومترا فى أكثر من سبع ساعات .. قد تطول .. لضعف الخط .. وتوقفه فى محطات صغيرة عديدة ، بعد مدينة العريش .. وحين وصلنا إلى أول الحدود الفلسطينية التى تقسم مدينة رفح ، واتجهنا بعدها إلى خان يونس .. تسلل الينا من نوافذ القطار أريج زهور البرتقال .. لم أر الربيع كما رأيته ذلك اليوم ! ثم بدأ القطار .. يلهث .. وقد حل به التعب والإرهاق .. على أن الذى خفف عنى المشقة .. المنظر الرائع الذى كان يحف

بالقطار .. على جانبيه يمنة ويسرة .. بساتين البرتقال والفواكه الرائعة .. حول البيارات التى حفرها أبناء القطاع .. جنة الله على الأرض .. كأنما تهب منها رائحة الجنة .. أهذه إذن ـ أرض فلسطين التى اغتصبها اليهود منا ..

وغداة وصولنا كنت فى المحكمة .. وكانت تحتل جناحا من الدور الأرضى من سراى الحاكم العام .. وهى مبنى أقرب إلى الثكنة .. بناه الانجليز فى عهد الانتداب على صورة تتيح لهم الدفاع عنه عند الاضطرابات أو الثورات .. التى كان يشنها أهل البلاد من وقت لآخر .

ورحب بنا الأستاذ رزق حلزون ـ أبو فرح ـ أقدم القضاة الفلسطينيين العاملين بالقطاع .. والأستاذ عبد الرحيم الشريف قاضى المحكمة المركزية .. كما زارنا المحامون العاملون بالقطاع[1] وهم خليط من الفلسطينيين والمصريين ممن يعملون أمام محاكم سلاح الحدود .. وكان هناك قضاة صلح فى محاكم خان يونس ورفح ودير البلح .

وبدأت أنا وزميلى مأمون الهضيبى .. ندرس القوانين المنظمة للقضاء فى القطاع .. فتبين لنا أنها خليط من القوانين التى وضعتها حكومة الانتداب على نسق القوانين الانجليزية ، ومن « المجلة العدلية » وهى مجموعة الأحكام التى استمدتها الحكومة العثمانية ـ فى معظمها ـ من مذهب أبو حنيفة ، وطبقتها على الأقطار التى كانت خاضعة لها قبل الحرب العالمية الأولى ، ومن بعض التشريعات والأوامر التى أصدرتها الإدارة المصرية .

وكان علينا ـ بعد مراجعة هذه التشريعات المتباينة الجذور ـ أن نقترح على الإدارة النظام القضائى الذى نراه ـ بعد المراجعة والدراسة ـ أكثر ملائمة لظروف القطاع .. فى نفس الوقت الذى نمارس فيه عملنا القضائى .. أنا كرئيس للمحكمة العليا ومأمون الهضيبى كرئيس لمحكمة الجنايات .

كانت المحكمة العليا التى بدأت عملى بها مشكّلة منى رئيساً ومن قاضيين أحدهما فلسطينى هو الأستاذ رزق حلزون وهو يعمل بقضاء غزة منذ عهد الانتداب وقد بدأ من أولى درجات السلم .. من مباشر (أى محضر) ثم ترقى فى السلم

---

(١) كان من بين المحامين الفلسطينيين اثنان : فايز أبو رحمة نقيب محاميى غزة اليوم والمرحوم فاروق الحسينى .

الإدارى حتى عين قاضيا .. والآخر مصرى كان منتدبا من قضايا سلاح الحدود الذى يتبع القطاع لإدارته .. فلما تفحصت قرار تشكيل المحكمة لفت نظرى أن العضو المصرى يأتى فى ترتيب الجلوس قبل العضو الفلسطينى .. فأردت أن أتحقق من صحة الترتيب قبل أن افتتح الجلسة .. فهالنى أن أقدمية القاضى الفلسطينى .. أى تاريخ تعيينه بالمحكمة العليا .. تسبق ـ بزمن طويل ـ أقدمية القاضى المصرى .. فرأيت تصحيح الوضع ـ عمليا ـ وأجلست الأستاذ رزق حلزون على يمينى .. بينما جلس العضو المصرى على يسارى كما تقضى الأصول القضائية .. وأسرع القاضى المصرى بعد الانتهاء من الجلسة إلى الحاكم الادارى العام .. القائمقام رشاد دانش وشكا اليه من تصرفى باعتباره إهانة للمصريين . وفوجئت ـ غداة الجلسة الأولى ـ قبل أن أبدأ فتح الجلسة .. بخطاب من الحاكم الادارى العام .. فى صيغة جافة ـ أدنى إلى الأمر ـ يخطرنى فيه بإعادة تشكيل المحكمة كما كانت .. ولم يفته الاستناد إلى قانون أصدره الحاكم البريطانى فى فترة الانتداب ، يعطى للقاضى البريطانى ـ دائما ـ الأسبقية على القاضى الفلسطينى ، ولو كان ـ الأول ـ أحدث منه !! ثم ينتهى مرسل الخطاب إلى الأمر : « .. لما كان القاضى المصرى قد حل محل القاضى البريطانى .. وجب أن يعامل نفس المعاملة ! » .

وذهلت .. أيكون المصرى قد حل محل البريطانى فى حكم القطاع والتسلط على أبنائه ؟ .. أيبلغ انعدام الوعى ، وافتقاد الانتماء العربى عند هذه الطائفة من المصريين هذا المبلغ ؟ .. أينسى هؤلاء .. أننا عرب جئنا ننجد عربا ؟ نَصُدّ ـ معًا ـ عدوانا خبيثا شرسا شنته الصهيونية وحلفاؤها .. استهدفت به القضاء على فلسطين وعلينا .. وعلى المنطقة العربية كلها .. أو يجهل هذا الحاكم .. ومصانعوه .. أن وطنه مصر .. ما يزال يرزح حتى سنة ١٩٥٣ تحت نير الاحتلال البريطانى ..

وأمرت بإغلاق المحكمة العليا إلى أن تُرد الأمور إلى نصابها .. ووجهت خطابا فى نفس اليوم إلى القائد العام للقوات المسلحة المشير عبد الحكيم عامر ، أروى فيه .. الحكاية الغريبة .. وأشرح له موقفى .. من الناحيتين الوطنية والسياسية .. وأخطره أننى أمرت بوقف أعمال المحكمة العليا إلا أن يأتينى منه أمر حاسم بتصحيح الوضع .. ورد الحاكم الادارى العام إلى صوابه .. وفى نفس الوقت أعددت العدة للاستقالة من منصبى ومغادرة القطاع كى استأنف عملى بالقاهرة .

ولم يخيِّب عبد الحكيم عامر ظنى فيه .. فما أن بلغه الخطاب حتى أصدر

بصفته القائد العام للقوات المسلحة أمرا حاسما ، قاطعا يرد به الأمور إلى نصابها .. وجلس القاضى رزق حلزون فى مكانه الصحيح .. الذى تخوله له أقدميته ..

وكان للواقعة وقع حسن فى القطاع ..

ومضيت فى عملى ، فانتهيت من تنظيم القضاء فى القطاع ..

كما استمرت المحكمة العليا ترسى قواعد جديدة لتحقيق العدالة .. بعد أن تم تصحيح تشكيلها على ما أسلفت .. وفصلت المحكمة فى عديد من القضايا .. بما يُعلى من شأن القضاء .. والقانون .. على أننى ما زلت أتذكر من بين هذه القضايا .. قضيتين ما تزال وقائعهما محفورة فى ذاكرتى كما لو كانتا قد حدثتا فى الأمس القريب ..

القضية الأولى : قضية صدر فيها الحكم من محكمة جنايات غزة باعدام القاتل .

والقضية الأخرى : قضية مخدرات صدر فيها الحكم من محكمة جنايات غزة ضد بعض اللاجئات بالأشغال الشاقة لضبط نبات الخشخاش بجوار خيمتهن !

وأذكر أننى فوجئت وأنا أعد لجلسة المحكمة العليا بطعن فى حكم أصدرته محكمة جنايات غزة .. باعدام شاب فلسطينى عمره ١٨ سنة اعترف بجريمتى قتل صبى وهتك عرضه .. كانت التهمة ثابتة ثبوتا لا يأتيه الشك من أقوال الشهود واعتراف المتهم ..

ولم يكن قد سبق لى أن نظرت قضية عقوبتها الاعدام .. لسبب بسيط هو أننى - فى مصر - كنت قاضيا جزئيا .. فى الثالثة والثلاثين من عمره .. لا أملك بحكم درجتى وسنى .. أن أكون مستشارا .. ان السن الدنيا للترقية إلى مستشار هى الأربعون .. وهى سن اكتمال الخبرة .. ورسوخ الاتزان النفسى .. تركت أدلة القضية .. والتفت إلى نفسى .. أيملك هذا الشاب من الخبرة والاتزان .. ما يعطيه الحق فى إعدام إنسان .. ألا يجوز أن أخطىء .. خطأ لا شفاء منه ، ولا علاج له ..

وانتهيت إلى قرار .. قبل أن أتداول مع عضوى المحكمة .. ليس من حقى أن أحكم بالاعدام .. ودرست أوراق القضية مرة بعد أخرى .. فما لبثت أن وقعت على سبب قانونى يؤيد قرارى .. فالقانون لا يأذن باصدار حكم الاعدام إلا ضد من

يبلغ الثماني عشرة سنة على سبيل الجزم .. والمتهم قد قدرت سنه هنا بمعرفة الطبيب الشرعي .. وتقدير الطب الشرعي - كما تقرر المراجع العلمية - قد يُخطيء في سنة أو سنتين .. إذن فثمة شك في صحة سن المتهم .. وتداولت مع زميلَي .. فوافقوني على رأيي .. وأصدرنا الحكم بتخفيف حكم محكمة الجنايات إلى الأشغال الشاقة المؤبدة .

واستراح ضميري ..

أما عن القضية الأخرى فقد أصدرت السلطات المصرية أمرا بتطبيق قانون المخدرات المصري في قطاع غزة .. وكان القانون يقضي بالأشغال الشاقة على كل من يزرع أو يحرز نبات الخشخاش .. وضبط بعض رجال مكافحة المخدرات مجموعة من النسوة اللاجئات وحول أكواخهن .. نبات الخشخاش .. وحولوهن إلى محكمة الجنايات واعترف النسوة بوجود النبات حول خيامهن .. وقلن : إن هذا النبات .. ينبت شيطانيا .. في بساتين غزة كلها .. ولكن المحكمة لم تأخذ بدفاعهن وقضت عليهن بالأشغال الشاقة .. استنادا إلى المبدأ القانوني ..

« لا يقبل العذر بالجهل بالقانون » ..

وطعن الدفاع عن المحكوم عليهن أمام المحكمة العليا .. وكنت أعرف أن بساتين غزة كلها لا تخلو من زهرة الخشخاش .. فهي زهرة رائعة جميلة .. تنقل بذورها الريحُ .. فتنبتُ حيثما اتفق .. فأردت أن أنبه الدفاع إلى هذه الحقيقة .. سألته « هل ينبت في حديقتك نبات الخشخاش ؟ » قال « نعم .. بل في حديقة محكمتكم العليا » وتنبه الدفاع إلى الذي أردت لفته إليه تحقيقا للعدالة .. وطلب أن تنتقل هيئة المحكمة إلى الحديقة التي تجاورها في سراي الحاكم .. لمعاينتها وفعلا أثبتت المحكمة وجود بعض نباتات الخشخاش في الحديقة ..

وقضت المحكمة بالغاء الحكم وبراءة النسوة اللاجئات .. ذلك أنه إن صح أن الجهل بالقانون ليس عذرا .. فإن الجهل بأن المادة المحرزة هي المادة المؤثمة عذر كاف للبراءة .. وقد أثبت النسوة أنهن لم يكن يعرفن أن هذا النبات المنتشر في بساتين غزة .. وبستان الحاكم .. هو نفسه النبات المؤثّم في قانون المخدرات التي أصدرته مصر حديثا في القطاع .

الفصل الثانى

وقوعى فى الأسر

فى الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٥٦ اتصل بى صديق من القاهرة ينصحنى بترحيل زوجتى وبناتى الثلاثة أنيسة وزينب ومها .. وكانت أكبرهن لا تتجاوز الثالثة من عمرها .. ويحذرنى من مخاطر بقائهن فى غزة .. فشكرت له صدق النصيحة واعتذرت عن قبولها .. لقد رأيت .. وزوجتى .. اننا عشنا مع الفلسطينيين من أهل القطاع .. كأبناء وطن واحد .. لم نشعر يوما أننا من وطن وهم من وطن آخر .. اقتسمنا معهم اللقمة الواحدة فى ساعات السراء .. أيجوز لنا أن نعتبر أنفسنا « أجانب » حين تحل بهم ساعات الضراء ؟ واستحيينا أن نفكر مجرد التفكير فى الرحيل .

لم يكن اعلان الحرب أو توقيتها ، مفاجأة لى أو لسواى ..

ولكن المفاجأة الكبرى التى لم تكن لتخطر على بالى ، أو خيالى .. هو ما تبين لى .. قبيل دخول القوات اليهودية إلى قطاع غزة بساعات .. من أن تاريخ الهجوم كان معروفا على وجه التحديد للمخابرات العسكرية بغزة بعد أن ضبطت بعض البدو من أعوان اسرائيل .. الذين اعترفوا تفصيليا بجرائمهم .. وكشفوا عن خطة إسرائيل للهجوم على سيناء فى ٢٩ من أكتوبر .. وقد حكم القضاء العسكرى باعدامهم .. وحدد يوم لتنفيذ الحكم .. ومع ذلك بقى الملف فى أرشيف المخابرات العسكرية بالقطاع .. دون أن ينقل إلى القيادة بالقاهرة .. وبقى الجواسيس فى سجن غزة .. دون أن يرحلوا إلى سجون مصر ، ثم جاء العدوان فحال دون تنفيذ الحكم .

ففى صباح الأول من نوفمبر جاءنى فى منزلى ، ضابط سجن غزة ، وكان فلسطينيا ، يخطرنى بالقضية ، وبوجود الجواسيس فى سجن غزة . . . وأخبرنى أن القوات الاسرائيلية لن تترك أحدا شارك فى ضبط هؤلاء الخونة ، أو فى التحقيق معهم دون أن تعلقه فى حبل المشنقة التى كانت معدة لهم .. وقال أنه جاءنى لأنه لايثق فى غيرى .. يسألنى ماذا يفعل ؟ فليس فى المدينة مسئول واحد .. يمكنه أن يعطيه المشورة أو الأمر ! وفكرت ، وقلبت الأمر على وجوهه .. هؤلاء جواسيس خانوا وطنهم .. وحوكموا واعترفوا وقضى باعدامهم بمقتضى حكم نهائى صادر من محكمة مختصة ، وكانت السلطات على وشك تنفيذه لولا هذا الهجوم الاسرائيلى ، والقيت نظرة فاحصة على أوراق الملف .. ثم قلت له « لك ما تقول .. » . . قال لى بعد ساعات أنه اقتاد الجواسيس إلى الأحراش حيث نفذ الحكم باطلاق الرصاص عليهم ثم أخفى جثثهم فى حفرة بها .

● فى التاسع والعشرين من أكتوبر رأيت وزوجتى من شرفة دارنا المطلة على البحر .. المدمرات الفرنسية .. والانجليزية تقترب من الشاطىء .. بينما بدأت المدفعية والطيران الاسرائيليان يقصفان المدينة قصفا عشوائيا . فلم يكن بالمدينة من قوات للدفاع عنها غير عدد محدود من الحرس الوطنى ، وحرس الحدود الفلسطينى ، فى معسكر قريب من منزلى ، ومعسكر على ربوة « تل المنطار » القائم على الحدود الشرقية التى تفصل بين نهاية حدود القطاع وبداية الأرض المحتلة .

وعّن لزوجتى حينئذ تجنيب الأطفال والنساء مخاطر القصف العشوائى ، فاتصلت هاتفيا بقائد قوات الطوارىء ، وكان سويديا ، وأخبرته أنها ـ كطبيبة ـ تقترح أن يجمع الأطفال فى مكان آمن .. تحت رعاية بعض الأطباء .. فأبدى رضاءه عن هذا الاقتراح الانسانى .. وأفاد أنه سينقله إلى الجانب الاسرائيلى .. وقبل أن ينهى كلمته .. دخل رجل غريب على الخط وقطع الاتصال والحرارة عن التليفون .. إذن فقد تسللت القوات المعتدية إلى قلب مدينة غزة .. واشتد القصف على المدينة من المدمرات القريبة من الشاطىء .. ومن القوات الاسرائيلية القادمة من الشرق .. ومن الجنوب ..

ولم تكن القوات المصرية أو الفلسطينية معدة لمواجهة هذا الهجوم .. كان واضحاً من حالتها .. أنها بغير قيادة وبغير تدريب .. وحدث الاضطراب بين صفوفها .. كان الحرس الوطنى يحتل معسكرا قريبا من منزلى ـ كما قلت ـ فرأينا ـ

رأى العين - صورة غير كريمة تقذى منها العين - للجنود وهم يفرون فى كل اتجاه ..

وكنا .. وزوجتى قد اتخذنا من سطح منزلنا مرصدا لمتابعة الطائرات الاسرائيلية والمدمرات الراسية فى البحر .. نعتليه كلما هدأ القصف .. فرأينا ثلاث طائرات إسرائيلية قد أطمأنت إلى انتهاء المقاومة فى المدينة ، فخفضت من ارتفاعها ، حتى كادت تلامس سطوح المنازل .. وإذا بطلقات مدفع .. تنطلق من مكان مجهول تصطادها كالعصافير واحدة بعد أخرى .. سقطت أجزاء منها ، وساقا من جثة أحد الطيارين قبالة منزلى .. ولكن المعركة الصغيرة الخاطفة .. ألهبت حماسنا فكنا نصفق - من فوق سطوح المنازل - كلما أصابت طلقات المدفع واحدة منها .

وقد عرفنا - فيما بعد - أن جنديا مصريا كمن بمدفعه الصغير على ربوة « تل الزهور » وسط المدينة .. حتى مرت أمامه هذه الطائرات الثلاث .. تختال فوقه فى زهو واستعلاء .. فأفرغ من مدفعه الصغير كل ما يملك ويملك العرب من كبرياء وحقد .. وصوبه إلى الغزاة الغادرين .. وأسقط طائراتهم واحدة بعد أخرى .. وعرف المجرمون مكمنه فأردوه قتيلا .

● خلال ساعات قليلة انتشرت القوات الاسرائيلية فى أرجاء المدينة .. وأعلنت - عبر الميكروفونات - سقوط المدينة ، وصدور الأمر بحظر التجول .

وأخذت الدوريات الاسرائيلية تطلق النار عشوائيا على المارة الذين لم يسعفهم الوقت باللجوء إلى مساكنهم .. أذكر أن الرصاص أصاب بجوار باب منزلى أمرأة فلسطينية سقطت تنزف على الأرض .. فأسرعت زوجتى - باعتبارها طبيبة - لنجدتها .. ونبهت الداورية إلى صفتها وطلبت من أفرادها نقل المرأة الجريحة إلى مستشفى دار الشفاء القريبة .. فصوبوا بنادقهم نحو زوجتى .. وهددوها باطلاقها إن لم تعد إلى منزلها .

واقتحم الجنود الاسرائيليون منزلى .. وأرادوا اقتحام غرفة بناتى الصغيرات مدججين بالسلاح .. فاعترضت زوجتى طريقهم .. لكنهم دفعوها .. فى غلظة .. وأخرجوا بناتى من فراشهن .. ثم اقتادونى وحدى .. وسرقوا من المنزل كل ماحسبوه يستحق السرقة !

● ومنذ هذه اللحظات افترقت عن أسرتى ..

لم تعد زوجتى تعرف شيئا عن مصيرى .. كما لم أعد أعرف شيئا عن مصيرها .. فقد وقعتٍ فى أسر اسرائيل .

وقد تم جمع كافة الرجال المصريين والفلسطينيين فى الميدان الكبير الممتد أمام المجلس التشريعى .. وبعد فرز الجميع .. طبقا لهوّياتهم .. فرقتنا السلطة الاسرائيلية على السجون والمعتقلات .. كان من نصيبى سجن غزة .. كان معى فى الزنزانة شيخ المعهد الدينى المرحوم محمد خطاب .. وواعظ الحرس الوطنى .. والمرحوم المستشار صلاح عبد المجيد .. وشاب لم أره من قبل كان لا يكف عن البكاء ، فلما استفسرت منه عن خطبه .. أخبرنى أنه موظف باحدى شركات التأمين الأجنبية فى مصر . . وقد نصحه بعض عارفيه . . بالسفر إلى مدينة غزة فان فيها تجارا ورجال أعمال وموظفين لم يسبقه اليهم أحد من مندوبى شركات التأمين .. فشمر عن ساعده واستقل القطار من القاهرة إلى غزة يوم ١٩٥٦/١٠/٢٨ .. وكان القطار الأخير .. وكان نصيبه أن يقع فى الأسر .. وأن يشاركنا نفس الزنزانة !

وبقينا فى هذه الزنزانة عدة أيام لا أذكرها .. بغير فراش أو غطاء أو طعام غير لقيمات كان يلقيها الحارس من بين القضبان .. وكانت برودة الشتاء قد اشتدت .. واخترقت عظامنا .. إن الانسان ليحمل بين جنبيه .. طاقة روحية وبدنية لا يعرفها إلا فى ساعات الشدة .. لقد استمر الأسر أكثر من شهور ثلاثة .. نقلتنى فيها السلطة الاسرائيلية من سجن غزة ، إلى معتقل بير السبع ثم إلى معتقل عتليت ، ثم إلى معتقل غزة - لم أصب خلالها بزكام ، أو نزلة برد .. رغم أننا كنا فى شهور الشتاء .. ننام فى خيام ، أو عنابر - أقرب إلى العراء - كانت تستخدمها القوات الانجليزية أثناء الحرب العالمية الثانية لاعتقال الأسرى الالمان .

لا أذكر متى وصلت بالضبط إلى معتقل عتليت .. وهو معتقل قريب من مدينة عكا فى أقصى الشمال على مقربة من الحدود اللبنانية .. كل ما بقى فى الذاكرة أن السلطة الاسرائيلية نقلتنا من سجن غزة بعد نحو أسبوع من دخولها المدينة .. إلى معسكر من الخيام فى بير سبع .. قالوا انه معسكر « ترانزيت » وعرفنا أنهم - فى هذا المكان الصحراوى فى قلب النقب .. يصفّون حساباتهم مع الفدائيين .. فيصفّونهم جسديا بغير محاكمة .. ودون أن يعلم أحد بمصيرهم أو يخطر بأسمائهم الصليب الأحمر كما تقضى اتفاقية جنيف عن معاملة الأسرى .. كان من نصيبى الاعتقال فى

خيمة .. لا تتسع لغير عشرة أشخاص .. ألقوا فيها بنحو ثلاثين أسيرا .. فلم يكن ممكنا لى ، أو لغيرى أن نرقد أو نجلس .. ظللنا وقوفا .. نتساند بأجسامنا .. ونلتقط أنفاسنا فى مشقة وعسر .. كانت محنة شديدة .. وفى ساعة الراحة .. طلب الحراس منا .. التقاط بعض علب الصفيح من قمامة المعسكر واستخدامها - أكوابا - فى شرب نصيبنا من الشاى من برميل بترول قديم .. فاختلطت رائحة الشاى برائحة الغاز .. أما قضاء « الحاجة » فأرض الله واسعة !

حين أقلتنا من هذا المكان الكئيب ، الرهيب ، حافلات قديمة متهالكة .. طُليت نوافذها بلون أقرب إلى لون الطين ، حتى لا نرى من خلالها شيئا .. شعرت بالفرح .. كانت الحافلات .. تتوقف بين ساعة وأخرى فى إحدى المدن .. وكان المارة الاسرائيليون يصفقون لحراسنا .. وتمكن بعضهم من التسلل إلى حافلتنا .. ثم بصقوا على وجوهنا ..

وأخيرا وصلنا إلى معسكر عتليت .. فى أقصى الشمال .. وما أن هبطنا من الحافلات مجموعة بعد أخرى .. حتى قام نفر من الحراس الاسرائيليين بقيدنا فى دفاتر واعطائنا ارقاما .. وسألونى - كما سألوا غيرى - لمن تريد أن تسلم جثتك فى حالة الوفاة .. أعطيتهم عنوانى بالقاهرة .. وأنا أخفى فى أعماقى شعورا بالرضا والسكينة .

اذن فقد أصبحت منذ هذه اللحظة .. أسيراً رسمياً .. بعد أن أعطونى رقم أسير (٢٠٢١٥) . . وعرفت لمن ستسلم جثتى رسميا !. واعتبرت هذا اليوم ميلادا جديدا لى ..

يقع معتقل عتليت فى أقصى الشمال .. على مقربة من الحدود اللبنانية .. شمال مدينة عكا .. محاطاً بالجبال .. وكانت مبانيه عبارة عن عنابر خشبية بناها الجيش البريطانى واستخدمها فى اعتقال أسرى الحرب العالمية الثانية من الألمان والطليان وهى عنابر مهملة بلا نوافذ ولا أبواب تقيها ريح الشتاء الصرصر ، أو قيظ الصيف .. أرضها من الأسفلت .. وكان المعتقل - وقت وصولنا - يضم قرابة خمسة آلاف من الأسرى المصريين .. عسكريين ومدنيين .. كان من بينهم بحارة المدمرة إبراهيم التى أعلنا فى مصر - فى بداية الحرب غرقها .. بينما أعلن الاسرائيليون أنهم أسروها واعتقلوا بحارتها .. وكان آلاف الأسرى يقضون « حاجتهم » فى دورة مياه واحدة .. « هى بضعة عيون محفورة فى الأرض » لا يزيد عددها على عشرين

أو ثلاثين حفرة .. وهي دورات تعف عن غشيانها الخنازير .. ولقد بقينا لأيام لانجرؤ على التردد عليها إلى أن أكرهتنا شدة الحاجة !. ومخافة المرض والتسمم !

ان الأسر يكشف معادن الناس .. وقد عرفت معادن الرفاق .. توهج بعضهم ذهباً وماساً .. وانكشف بعضهم .. ترابا .. وصفيحا صَدِئا .. وقد احتمل بعضنا - محنة الأسر - وتغلب عليها بالتأمل ، والحوار .. والمرح .. وانهار البعض الآخر ، وتجسمت فيه أحطّ الغرائز البشرية .. كان الشيخ محمد خطاب شيخ معهد غزة الدينى نموذجا للمثال الأول .. كان سريع النكتة ميالا للمرح .. لما عرف أن حارسنا هو ابن حاخام .. أى رجل دين يهودى .. أخذه بين ذراعيه مرحبا « أهلا بابن زميلى .. » ثم كسبه إلى جانبنا .. وكنت آنس إلى الشيخ وأُسرّ من حديثه .. وذات ليلة فى معتقل عتليت نادانى بأعلى صوته .. « أبشر ياعصام بك .. أشعر بتنميل فى الأصبع الكبرى من قدمى اليسرى .. هذه بشارة فرج قريب .. إفراج باذن الله .. »

وما إن أقبل الصباح .. حتى جمعنا الحراس فى صف واحد .. بعد أن أمرونا بحمل البطاطين .. الخاصة بنا .. حينئذ اشتد المرح بالشيخ .. وجعل يردد « ألم أقل لكم .. ألم أقل لكم .. » وصحبنا الحراس .. سيرا على الأقدام .. مسافة طويلة .. وأخيرا أمرونا بالوقوف .. وألقوا بنا فى عنبر آخر أكثر ضيقا وأشد سوءا من العنبر الأول !! » .

وسكت الشيخ .. وانطوى على نفسه .. فلم ينطق بكلمة .. بيد أنه ما لبث أن استرد نفسه وعاد يُثرثر بنكات مرحة - وكان الدكتور .. نموذجا للمثال الثانى .. كان كثير البرم بكل شىء . يستولى لنفسه على حصة زملائه من زاد أو غطاء .. ويفتعل أسباب الشجار معهم .. ويتقدم بالشكوى منهم إلى سادته الاسرائيليين .

أمضينا شهر نوفمبر - إلا قليلا - فى معتقل عتليت ، ثم فوجئنا بالسلطة الاسرائيلية تنقلنا إلى معسكر أعدته للأسرى المدنيين المصريين فى مدينة غزة .. وقد استقبلنا الخبر بالسرور .. فكثير منا - المتزوجون - قد تقطعت بينهم وبين أسرهم الأسباب منذ وقعوا فى الأسر .. غير أننى والزملاء مأمون الهضيبى .. وصلاح عبد المجيد .. قد تواصينا بأن نتظاهر بعدم المبالاة أمام الحراس الاسرائيليين .. وأن نتجنب المشاعر المتوقعة حين نلقى الأحباب من زوجات وأطفال .. لا أعرف لماذا أوصيت مأمون الهضيبى بالذات ألا يتحرك من الأتوبيس .. إذا وجد عزة أو خالد ..

طفليه .. يستقبلانه فى مدخل غزة .. أو فى أحد شوارعها .. ووعد الجميع .. بأن يتخذوا سمت الاتزان والوقار ..

ومضت السيارات تنهب الطريق نهبا .. من معسكر عتليت فى أقصى الشمال .. إلى مدينة غزة فى أقصى الجنوب .. وخفقان القلوب الولهى .. المشوقة إلى الأهل والأطفال .. تشتد ميلا بعد ميل ..

وبلغنا مدخل مدينة غزة مع غروب الشمس .. وما أن قطعت الحافلة التى كنّا بها بضعة أمتار من شارع عمر المختار حتى لمح مأمون الهضيبى طفليه على جانب الشارع .. ولم أره إلا وقد أخذهما بين ذراعيه .. دامع العين .. خافق القلب .. وهزنى المشهد .. ودمعت عيناى ..

لم أر زوجتى ولا بناتى .. حتى وقفت السيارة عند مدخل المعسكر بمدينة غزة .. فى الجهة الغربيّة منها .. سور شائك يحيط بمجموعة من الدور أُخليت من أصحابها وخصصت كمعسكر للأسرى المدنيين من المصريين .

وحين هبطت من السيارة .. وجدت الحبيبة الغالية ومعها ابنتى انيسة .. تقف على بعد خطوات من باب السيارة .. وحيدة .. تبادلنا النظرات .. فقد أبعدها الحراس عنى .. قالت لى : « أننى أقيم - كطبيبة - فى مستشفى الشفاء الذى كنت أعمل به قبل أسرك .. بعد أن تحّول إلى مستشفى للصليب الأحمر .. فقل لليهود أن يسمحوا لك بالإقامة معى .. وهم على علم بالموضوع » .. وما أن سجلت قيادة المعسكر اسمى فى سجلاتها حتى طلبتُ من الضابط أن يسمح لى بالإقامة مع زوجتى فى المستشفى فقبل .. وفوق لفات من الأسلاك الشائكة محملة على سيارة لورى جلست .. وأنزلنى الجنود الاسرائيليون أمام مدخل المستشفى ..

ثم انضممنا أنا وأسرتى إلى معسكر غزة .. وأصبحت زوجتى المسئولة عن الرعاية الطبية للأسرى وأسرهم ..

الحياة فى معسكر غزة . .

شعرنا منذ اللحظة الأولى .. أن خطة السلطة الاسرائيلية هى أن تعتبر المصريين فى القطاع « أجانب » وأن تحتال حتى تتمكن من طرد هؤلاء « الأجانب » من القطاع ... فقد رأت السلطات بنفسها مدى الحفاوة التى استقبلتنا بها المدينة عند

عودتنا من معتقل عتليت وعرفت مخابراتها .. أن بيننا وبين أفراد المقاومة الفلسطينيين صلات تنبىء بالخطر عليها ..

كانت زوجتى د. فتحية المرصفاوى طبيبة المعتقل .. وهمزة الوصل بيننا وبين الفلسطينيين خارج المعتقل .. وكنا .. رجال القضاء مأمون الهضيبى وصلاح عبد المجيد وعبد الجواد عامر نمثل قيادة المعسكر .. نتبادل الرأى فيما يجب أن نفعله إفساداً لخطة السلطة الاسرائيلية .

فاتفقنا على الآتى :

١ - مقاطعة وسائل الإعلام الاسرائيلية وفى مقدمتها الإذاعة ..
٢ - رفض مغادرة قطاع غزة بأى حال من الأحوال .
٣ - توثيق الصلة بيننا وبين المقاومة الفلسطينية .

كان سلوك قضاة مصر فى غزة فخرا لوطنهم .. وقد نفذنا اتفاقنا بدقة .. رغم العقبات التى ألقتها فى طريقنا بعض النفوس المريضة .. التى ملأتها حياة الأسر بالخور والجبن .. لكننا تغلبنا عليهم .. بالحوار والإقناع حينا .. وبالوعيد حينا آخر .

فحين حضرت الاذاعة الاسرائيلية - صوت إسرائيل - لنقل رسائل الأسرى إلى « أهاليهم » فى مصر .. لم تجد أحدا يقبل دعوتها ..

وحين حضر الينا فى المعسكر .. قائد المخابرات الاسرائيلى متهلل الوجه يبشرنى .. بصفتى المشرف على المعسكر الـ « Supervisor » بأن السلطات الاسرائيلية قد تعطفت وقبلت إعادتنا إلى مصر .. على أن يكون ذلك بأسبقية الطلبات .. رجوته أن يترك الاستمارات المعدة لإثبات تلك الطلبات لتوزيعها على الأسرى .. على أن أسلمها له بعد الفراغ منها .. وعاد الضابط الاسرائيلى بعد قليل لتسلم الطلبات فلم يجد شيئا .. قلت له .. « أن الأسرى رفضوا العودة إلى وطنهم لأنهم يعتبرون غزة وطنا لهم » .. فلما ثار فى وجهى .. وقال لى « إذن فقد صحت المعلومات بأنكم متآمرون .. » حينئذ قلت له « .. لاتنس أننى رجل قانون وقد قرأت الاتفاقيات الدولية .. أنكم لا تملكون طردنا قانونا من هذا المعسكر » ولم يصدق الرجل أذنيه .. وأمر رجاله فأطلقوا النار فى الهواء لارهابنا ثم أرسل إلينا فصيلة من قوات المظلات أمرتنا بعدم مغادرة بيوتنا وعدم التجول فى طرقات المعسكر .. واختصت زوجتى بالحبس الانفرادى فى إحدى الحجرات داخل المعسكر .. ذلك أن بعض ضعاف النفوس نقلوا إلى المخابرات الاسرائيلية أن زوجتى كانت هى التى

مرت على كافة الأسرى ، وخصوصا العمال من سيناء .. وحرضتهم على رفض « خطة » السلطة الاسرائيلية .. كما نقلوا اليها أنها هى التى تتصل بمن هم خارج المعسكر من المقاومة الفلسطينية .

وكنا ـ فعلا ـ ننقل عن طريق فتحية .. رسائلنا إلى القيادة المصرية فى القاهرة . فحين هدد الاسرائيليون بالاقتصاص من د . مصطفى ناجى طبيب العيون المصرى الذى يعمل بمستشفى تل الزهور واتهمه الاسرائيليون بأنه نقل عين أحد قتلاهم قبل العدوان .. إلى مريض مصرى .. وسمعنا أحد ضباطهم يقول لنا .. بعد أسرنا .. « أننا سنقتلع عين مصطفى ناجى نزولا على حكم التوراة « العين بالعين والسن بالسن » . .. » . أرسلنا رسالة بذلك إلى القيادة بمصر .. عبر عمان .. وحمل الرسالة أحد رجال المقاومة الفلسطينية ..

على أن الاسرائيليين ما لبثوا أن ضاقوا بهؤلاء الأسرى المصريين ، الذين يثيرون لهم المتاعب .. ففوجئنا ذات صباح بقوات من المظلات تحيط بنا .. وقافلة من الحافلات .. تصطف أمام بوابة المعسكر .. وأعلن الاسرائيليون أن على الأسرى أن يحملوا ما خفّ من حاجياتهم .. وأن يركبوا الحافلات .. فى الطريق إلى الأرض المصرية .. إلى العريش ..

وما لبث أن علم أهل المدينة بالخبر .. فاحتشدت الآلاف عبر شارع عمر المختار تهتف لمصر .. وللوحدة العربية .. ولجمال عبد الناصر .. حتى غبنا عن أنظارهم . وفى العريش .. توزعنا على بيوت بعض المواطنين .. من أهل المدينة .. وقد أحسنوا استقبالنا ، لكننا اكتشفنا أن بعضهم يوشك أن يقبل دعوة الإعلام الاسرائيلى لزيارة سياحية للمدمرة إبراهيم التى أسرتها القوات الاسرائيلية .. وليروا بأعينهم .. انتصارات دولة إسرائيل .. وتقدمها .. ولما كان الفلسطينيون ـ أثناء وجودنا فى الأسر فى غزة ـ قد أبوا أن يستدرجهم الإعلام الاسرائيلى إلى مثل تلك الرحلات السياحية الخبيثة .. فقد تفرقنا .. فتحية ومأمون الهضيبى وأنا .. على كبار موظفى العريش .. ناظر المدرسة الثانوية .. وغيره من الموظفين .. نناشد فيهم الكبرياء الوطنى .. والغيرة الدينية .. فلم نلق سميعا .. وبلغ الأمر المخابرات الاسرائيلية .. فاعتقلت مأمون الهضيبى .. وسأورد قصة هذا الاعتقال فيما بعد ..

فى الأسبوع الأخير من يناير نقلتنا سيارات الصليب الأحمر من العريش إلى القاهرة . ففى ٢٣ من يناير ١٩٥٧ ـ على ما أذكر ـ كنا فى القاهرة .



□ بعد العودة للقاهرة من الأسر الإسرائيلى - يناير ١٩٥٧ المؤلف وزوجته وإلى يمينهما القاضيان عبد الجواد على عامر (شقيق المشير عامر) وصلاح عبد المجيد .

لقاء مع مبعوث مستر داج همرشلد سكرتير الأمم المتحدة

ما إن نقلتنا السلطة الاسرائيلية إلى معتقل الأسرى المدنيين فى غزة .. حتى نظمنا صفوفنا - كما قلت - ووثقنا من صلاتنا مع المقاومة الفلسطينية فى المدينة خارج المعسكر ، وانتظمنا فى توجيه الرسائل - عبر الأردن - إلى القيادة فى القاهرة .. وقد كان من أفظع الجرائم - التى ارتكبتها القوات الاسرائيلية عند دخولها إلى مدينة خان يونس - إقدامها على قتل ثلاثة من أطباء المستشفى كما أخبرنا شهود عيان .. وقد بعثنا بخبر هذه المذبحة إلى القيادة بالقاهرة ، كى تثير الموضوع أمام الأمم المتحدة ، وأمام هيئة الصليب الأحمر .

وفى يوم الجمعة ٣٠ من يونيو ١٩٥٦ - كما جاء فى مذكرة لى دونتها فى نفس اليوم - أخبرتنى زوجتى الساعة الثالثة والنصف مساء أن ثلاثة من الأجانب يريدون لقائى وأن كبيرهم أخبرها أنه مبعوث من مستر داج همرشلد السكرتير العام

للأمم المتحدة . لقيتهم وتبادلنا التحية .. قال كبيرهم أن اسمه كولونيل ولسن ، وأنه جاء للوقوف على أحوال المصريين فى القطاع وأنه توجه - قبل الحضور إلىّ - إلى عدد من المصريين والفلسطينيين للتحرى عن الحالة فأحالوه إلىّ باعتبارى المتحدث عنهم .

وقد لزمت الصمت .. حتى انتهى كولونيل ولسن من حديثه بالانجليزية ثم قلت هل أتشرف أولا بمعرفة السيدين المرافقين لجنابك ؟ قال : أما أنا فكما قلت لك .. كولونيل ولسن من الولايات المتحدة الأمريكية .. أما زميلى فكابتن شفدلند - من السويد ، أما الثالث فموظف بهيئة الأمم المتحدة بغزة ، يرافقنا كمترجم إذا شئت الحديث باللغة العربية . قلت : نعم أوْثر الحديث بالعربية .. قال لى :- عن طريق المترجم - وأغلب ظنى أنه كان اسرائيليا :

« أنا عاوز أطمئن على المصريين وأحقق شكاويهم » ! فهمت أنه يسعى إلى تجنب الحديث عن مقتل الأطباء الثلاثة .. فقلت له : « إذن فانت مندوب الصليب الأحمر ! إن مهمة مستر همرشلد أكبر من ذلك » قال لى المترجم : « الخواجه عاوز يطمئن على المصريين .. ناقصكم حاجة ؟ » كررت قولى إن مهمة مبعوث همرشلد لا يمكن أن تنزل إلى هذا المستوى ! « وأخبرته بتفصيل الحادث .. كيف صف الإسرائيليون الأطباء الثلاثة بمستشفى خان يونس بجوار حائط المستشفى ثم أعدموهم عقب المترجم : « الخواجة ولسن بيسألك هل لدى المصريين شكاوى » ارتسمت ابتسامة .. لم يفت معناها عن كولونيل ولسن .. قلت له : « ليس عندى شيء أقوله لك ياكولونيل ولسن .. » .

وأدركت من هذه التجربة أن النفوذ الاسرائيلى قد تسلل إلى نخاع المنظمة الدولية .. واحتل أهم مراكز النفوذ بها .. بنفس القدر الذى احتل به مراكز « القرار » فى الادارة الأمريكية .

تكريم غـزة

كنت وأسرتى قد أرهقنا العمل فى قطاع غزة - وجاءت محنة الأسر - فلم تنج من آثارها النفسية ، بناتى الصغيرات .. فقد شهدن - بأعينهن - حوادث إطلاق الجنود الاسرائيليين النار على الأبرياء من النساء والأطفال .. وكان الجنود الاسرائيليون - فى فترة وجودى فى الأسر بعيدا عن أسرتى - قد اعتادوا أن يقتحموا المنزل على

زوجتى وبناتى ـ ليل نهار ـ بحجة التفتيش عن أسلحة أو أفراد من المقاومة .. وكان البنات يقفن بجوار زوجتى رافعات أيديهن إلى أعلى .. تقليدا للكبار .

كذلك فقد كنت أرى أن أترك لغيرى من القضاة فرصة العمل فى القطاع وإفادة زملائهم الفلسطينيين بخبرتهم .. لكن وزير العدل ـ أحمد حسنى أصر على عودتى إلى غزة .. فما زالت هناك مهام جسيمة تنتظرنى .. كما أن الحاكم الادارى الجديد .. وإدارته فى حاجة إلى خبراتى ..

وهكذا عدنا ـ أنا وزوجتى وبناتى .. إلى القطاع ..

وكان أول عمل حرصنا على إتمامه أنا وزملائى هو إقامة حفل لتكريم الفلسطينيين من أهل القطاع .. ردا لجميلهم الذى طوقوا أعناقنا به فى فترة الأسر ، وتسجيلا لمقاومتهم الباسلة لقوى العدوان فى تلك الفترة ، وإصرارهم على عودة الادارة المصرية .

الفصل الثالث

أول دستور لفلسطين

خرجت وزملائى من تجربة حرب ١٩٥٦ ، ومن محنة وقوعنا فى أسر القوات الاسرائيلية .. بدرس هام .. لقد آن الأوان للقيادة المصرية أن تنزع إدارة القطاع من سلاح الحدود .. ولقد رويت فى الفصل الأول من هذا الباب الأخطاء الجسيمة التى وقعت فيها قيادة السلاح فى إدارة شئون القطاع .. وأسلوبها المتغطرس فى التعامل مع الفلسطينيين أصحاب القطاع .. أجل لقد تعمق إدراكى بأن على مصر أن تصوغ من جديد علاقة دستورية· مع القطاع من شأنها أن تحفظ له هويته الفلسطينية ، وكيانه المستقل عن مصر .. لقد نبهتنى تجربتى ، رئيسا للمحكمة العليا فى غزة إلى السلبيات التى تتسم بانعدام الوعى .. التى شابت علاقة الادارة المصرية بأهل القطاع .. وقد تحدثت فى هذه المسألة مع الرئيس عبد الناصر ، والمشير عبد الحكيم عامر عقب العودة من الأسر .. وقلت لهما أنه قد آن الأوان لوضع دستور جديد - أو قانون أساسى جديد - يحفظ للقطاع كيانه .. بل وأثرت ضرورة ألا يرسل إلى القطاع إلا خير الضباط والموظفين .. وأن تتولى الحكومة .. تأهيلهم سياسيا ، قبل إيفادهم إلى القطاع .. ليكونوا صورة طيبة لمصر العربية ..

أجل فلقد آن الأوان لأن تستفيد مصر من تجربة حرب ١٩٥٦ .. وأن نستخلص - نحن المصريين الذين عاشوا فى القطاع واختلطوا مع أهله منذ مطلع ١٩٥٣ - العبرة من دروس الأسر .. لقد آن الأوان .. لأن يبدأ الكيان الفلسطينى أولى خطواته فى سبيل تقرير المصير .. بأن تقرر مصر لقطاع غزة .. وضعا دستوريا

خاصا يتفق مع وضعه الدولى ، ويكون نواة للكيان الدولى الفلسطينى فى المستقبل . إن العدو الاسرائيلى . . مُصمم على محو الهوية الفلسطينية من الوجود ! .. وخطته واضحة للمتأمل الفطن : أن يتحول قطاع غزة مع الأيام إلى مأوى ـ مجرد مأوى ـ لخيام اللاجئين .. تاركا للزمن ، ولغفلة العرب ، تنفيذ الباقى من خطته .. فاذا ما تضافرت عوامل البؤس واليأس وقضت على البقية الباقية من الأمل فى نفوس الشباب .. تلقفتهم بوسائل الاغراء أجهزة الاعلام الاسرائيلى ، ووكالات المعونة الأمريكية تدفعهم دفعا إلى الهجرة .. وبذلك تنجح إسرائيل فى تفريغ القطاع من أهل فلسطين .. وتنسى الأجيال الصاعدة جريمة إسرائيل .. وتطوى صفحة حرب ١٩٤٨ .. والمذابح التى ارتكبتها اسرائيل !! ..

كان لابد إذن من خطوة دستورية حاسمة .. تفسد خطة إسرائيل ..

وقد بدأتُ تحقيق الفكرة بلقاء القائد العام للقوات المسلحة وطرح الفكرة عليه .. واقتنع الرجل ـ فى يسر ـ بها[1] .. ثم ذهبت إلى عبد الرزاق السنهورى باشا رئيس مجلس الدولة .. لاقرار المشروع .. وكان ذا نفوذ سياسى كبير فى تلك الفترة من حكم الثورة .. فما إن اقتنع ـ بعد لأى ـ إلا ودعا اللجنة المختصة بالمجلس وطلب منهم اقراره .. وأذكر أننى أيضا .. حتى اطمئن إلى موافقة مجلس الوزراء زرت وزير العدل أحمد حسنى ، ووزير الارشاد القومى فتحى رضوان .. وعرضت عليهما الفكرة وتمكنت بعد مجادلات طويلة من كسبهما إلى صف الفكرة .

وفى ١٩٥٨/٢/٢٥ نشر القانون الأساسى لقطاع غزة ، وقد ضم القانون ٤٧ مادة . وقد أنشأ القانون للقطاع مجلسا تنفيذيا مؤلفاً من ١٠ أعضاء يرأسهم الحاكم الادارى العام للقطاع هم مديرو الادارات المصريون والفلسطينيون ، كما أنشأ القانون الأساسى مجلسا تشريعيا للقطاع يرأسه الحاكم الادارى العام ، ويضم فى عضويته أعضاء المجلس التنفيذى ورئيس بلدية غزة وثلاثة من أعضائها ورئيس بلدية خان يونس وعضوين من أعضائها وعضو لكل من المجالس القروية برفح ، ودير البلح ، وجباليه ، وأربعة أعضاء يختارهم المجلس من اللاجئين وسبعة أعضاء من سكان القطاع الأصليين يمثلون مهن الطب والتعليم والمحاماة والتجارة والزراعة . وقد شكل أول مجلس تنفيذى برئاسة اللواء حسن عبد اللطيف الحاكم الادارى العام .

---

(١) أعطانى نسخة مشروع القانون الرسمية الخاصة به ، لأكتب ملاحظاتى على هامشها قائلا : فى بساطة : « إننى لا أعرف فى القانون وأعدك أن أنفذ اقتراحاتك » ، وقد بَر بوعده .

وقد انعقد المجلس التشريعي ـ لأول مرة ـ يوم الاحتفال بالذكرة السنوية الأولى لعودة الإدارة المصرية إلى القطاع .. وأوفد الرئيس جمال عبد الناصر السيد أنور السادات لحضور الاحتفال بافتتاح المجلس .. كما حضر الاحتفال أيضا السيد عبد الخالق حسونة الأمين العام للجامعة العربية ، والسيد حسين الشافعي وزير الشئون الاجتماعية للاقليم المصرى .. كما توافد على القطاع العديد من الصحفيين المصريين والأجانب لتسجيل هذا الحدث الهام .

وسارت المظاهرات فى القطاع تعبر عن ترحيبها بهذه الخطوة الجديدة .. وحمل المتظاهرون صور الرئيس .. والمواطن العربى الأول شكرى القوتلى ، ولافتات تمثل شعارات الوحدة العربية ووحدة فلسطين .

وأشار خطيب الجامع العمرى الكبير إلى عودة الادارة المصرية للقطاع فى ٢٢ من شعبان يوم الذكرى السنوية لإعلان صلاح الدين الأيوبى انتهاء الحروب الفلسطينية وعودة فلسطين للعرب ..

وقد تضمن القانون الأساسى .. جعل تعيين رئيس المحكمة العليا من اختصاص رئيس الجمهورية .. وتضمن نصوصا تقرر استقلال القضاء ، وهو أمر لم تعرفه غزة فى ظل الانتداب البريطانى .

وجرت فى عروق الحياة السياسية دماء جديدة . وتكاتفت القيادات السياسية المختلفة من قومية ويسارية ويمينية .. على المشاركة فى نجاح السياسة الجديدة .. وقد حرصت على وضع حد لأسلوب الادارة التى كانت تلتزمه منذ عهد سلاح الحدود .. من فرز المواطنين حسب تقارير المخابرات . وأذكر أنى تعرفت فى هذه الفترة بكثيرين ممن كانوا فى السابق يعتبرون من أعداء الادارة المصرية ومنهم الشاعر .. معين بسيسو .. وقد بادلت هذا الشاعر الرائع .. وداً بودّ .. واحتراما باحترام .. وأذكر أننى حين طرحت عليه ـ فى لقاء معه ـ فكرة أن ينسى كافة الوطنيين الفلسطينيين .. « أيديولجيتهم » إلى أن يتم التحرير .. رفض الفكرة .. وقال « أن الأيديولجية ليست رباط عنق » ..

وقد أقبلت على عملى الجديد .. عضوا بالمجلسين التشريعى والتنفيذى واستمررت فى أسلوبى الذى عرفه عنى أهل القطاع .. منذ وضعت قدمى على أرض فلسطين الطاهرة فى ربيع ١٩٥٣ .. على أن التعامل مع المجلس لم يكن سهلا ..

فالحاكم الادارى وهو رجل عسكرى .. لا يسهل عليه التحرر من صفته العسكرية .. ولا أن يستبدل « الحوار » « بالأمر » .. وبعض ممثلى القطاع قد اعتادوا على المناورة .. ولم تستأصل الخطوة الوطنية الجديدة من أعماقهم ، رواسب التكالب على مظاهر السلطة .. ومغانمها .. واحتجت فى تلك الفترة إلى كل ما أدخره من صبر .. وجلد .. ويقظة حتى يحقق المجلس الغاية المرجوة منه ..

وقد نشرت صحيفة الأهرام تحقيقا بقلم الاستاذ « صلاح منتصر » رئيس مجلس إدارة مجلة أكتوبر حاليا والصحفى الشاب حينئذ تحقيقا صحفيا عن افتتاح المجلس التشريعى تحت عناوين بارزة نصها « قصة أول برلمان فى فلسطين » .

الفصل الرابع

على مائدة الرئيس فى دمشق
مارس ١٩٦٠

فى الأول من مارس ١٩٦٠ كنت فى دمشق ..

سافرت - بالطائرة - من غزة إلى دمشق ، ضمن وفد من غزة يرأسه السيد منير الريس - أبو ناهض - كان الوفد قد قرر السفر إلى دمشق ليشارك المدينة احتفالاتها بعيد الوحدة ، وليقابل الرئيس عبد الناصر ، وليتباحث مع الاتحاد القومى الفلسطينى بالاقليم الشمالى لربط نشاط هذا الاتحاد بنشاط نظيره فى قطاع غزة .

استقبلنا فى مطار دمشق السيد/ سليم اليافى المسئول عن اللاجئين الفلسطينيين فى الاقليم الشمالى .. ورحب بنا .. وقد صرح أبو ناهض لمن استقبلنا من الصحفيين . « لقد وضعنا الخطوط العريضة لربط تشكيلات الفلسطينيين فى الاقليم الشمالى بتشكيلاتهم فى قطاع غزة ، وذلك لتعبئة جهود أبناء فلسطين ، وتركيزها على تحقيق هدفنا الأسمى « تحرير فلسطين » .. » .

كان يوم وصولنا .. هو يوم احتفال دمشق بعيد الوحدة وقد توجه الوفد إلى ميدان قصر الضيافة .. حيث خصص للوفد الفلسطينى مكان مرموق فى السرادق المخصص لأعضاء السلك الدبلوماسى .. وكان الرئيس عبد الناصر - فى ذلك اليوم - فى جولة له فى حلب .. ومدن وقرى الشمال .. وجلست ضمن وفد غزة فى الجناح المعد لنا .. كل شىء كان هادئا ومنظما ورائعا .. أعلام الوحدة ترفرف على الميدان

الرائع الفسيح .. وسرادقات المستقبلين الرسميين قد امتلأت عن آخرها .. وهم يثرثرون فى مرح وسرور وثقة .. ان الشام ما تزال نشوى .. فها هى تشهد على أرضها فجر أول وحدة عربية فى العصر الحديث .. وها هو فارس الوحدة وبطلها .. أمل العرب وقائدهم .. فى معركة التحرير .. يمشى على أديم دمشق .. هل عاد حقا صلاح الدين الأيوبى ليحرر القدس .. ؟

كل شىء فى الميدان الكبير .. كان هادئا ، ومنظما ورائعا .. قوات الحرس الجمهورى بزيها الملون الجميل .. وقوات الصاعقة السورية .. زهرة القوات السورية .. وفرق الموسيقى العسكرية تحمل آلاتها الموسيقية قد اصطفت حول الميدان تنتظر الرئيس لتظفر بنظرة إلى البطل ثم لتقدم التحية العسكرية الرسمية لرئيس الجمهورية العربية المتحدة .

كانت ميكروفونات الاذاعة المنتشرة حول الميدان وفى الطرقات الممتدة اليه .. تعلن ، بين وقت وآخر ، مسار الموكب وتحركاته .. وبدا أن زحام المستقبلين .. وحرارة اللقاء .. تجعل تحرك الموكب .. أمرا عسيرا .. شاقا بالغ المشقة .. وتأخر وصول الموكب طويلا .. وبدأ الميدان الكبير الهادىء .. يغص بعشرات الألوف من البشر .. يتضاعفون بين ساعة وأخرى .. وبدت فرق الحرس الجمهورى وكتائب الصاعقة ، وموسيقى القوات المسلحة .. قوارب صغيرة تترنح فوق موجات متلاطمة من البشر ..

وأعلنت ميكروفونات الإذاعة أن تباشير الموكب قد أهلت على مشارف دمشق .. ومرت ساعة أو بعض ساعة .. ولم يظهر فى الميدان شىء من تلك البشائر .. وبينما نشرئب بأعناقنا شطر الأفق الشمالى من الميدان لاحت سحابة .. سدت الأفق ووصلت بين السماء والأرض .. سحابة .. عامود هائل من بخار محبوس انطلق من جوف بركان غاضب .. لم أر شيئا واضحا .. له معالم بشرية .. كتلة هائلة من الرؤوس والأذرع والأيدى والأرجل .. اختلطت .. وامتزجت وشكلت ماردا رأسه فى السماء وقدماه على أرض الميدان ! .. أين عبد الناصر .. وموكبه ؟ .. وما ان اقترب الموكب خطوات أخرى .. كان الموكب يتقدم خطوة .. خطوة .. مترنحا ذات اليمين وذات اليسار .. حتى رأيت سيارة عبد الناصر فوق الرؤوس .. كيف ؟ .. أما هو فقد رأيته .. قد امتزج .. بالألوف المتسابقة نحوه .. يريد كل منها أن يظفر بلمسة يد .. أو لمسة ثوب .. ثم ما أن دنا الموكب الأسطورى

من نقطة الوصول .. حتى رأيت جنود الحرس الجمهورى .. وفرق الصاعقة .. المثل الأعلى فى الانضباط .. وفرق الموسيقى .. تفقد صبرها .. وتعدو هاتفة إلى البطل .. كل منهم يريد أن يظفر بنظرة يدخرها لنفسه ولأولاده .. ويزهو بها على أقرانه .. ويحفظها بين ضلوعه تاريخا حيّا لمشهد لم تره ولن تراه الأمة العربية عبر نضالها الطويل .

أكان حلما .. علما ؟ .. حقيقة .. خيالا ؟ ..

أيبلغ تعطش الشعب العربى .. إلى ظهور البطل الذى ينتشله من وحدته ويحقق أحلامه .. هذا المبلغ ؟ ..

أتبلغ آمال جماهير الشام ، فى هذا الفارس المصرى الأسمر القادم لهم من القاهرة .. هذا المدى الفريد .. غير المسبوق ..

فكأنما كتب لجماهير الشام أن يرتد بها الزمان .. ثمانمائة عام إلى الوراء .. لترى رأى العين .. بطلها صلاح الدين الأيوبى .. فى موكبه الظافر يتجه إلى بيت المقدس سنة ١١٨٧ ميلادية ليحررها من أيدى الصليبيين ..

وقد رأيت المشهد بعينى .. مع أهل الشام فى الثانى من مارس ١٩٦٠ .

غداة الاحتفال الرائع بعيد الوحدة فى ميدان قصر الضيافة .. دعى وفد غزة إلى مقابلة الرئيس فى ردهة قصر الضيافة حيث ينزل الرئيس .. استقبل الرئيس الوفد مرحبا .. وتبارى أعضاء الوفد فى التعبير عن سعادتهم بلقاء البطل .. شعرا ونثرا .. قالوا له .. « الخطوة التالية بعد الوحدة .. تحرير القدس » . وحين أفرغ وفد غزة كل ما عنده من مشاعر مفعمة بالحماس والأمل تكلم عبد الناصر .. قال : « الحقيقة يا اخوانى أننى لا أملك حتى اليوم خطة لتحرير فلسطين ! » ..

وانصرف أعضاء الوفد .. كل يفسر كلمة الرئيس بأن لها خبىء .. يضمره كعادته حتى يفاجىء خصمه بضربته المباغتة ..

دعيت إلى تناول الغداء على مائدة الرئيس فى قصر الضيافة .. كان الحضور - على الغداء - لا يزيدون على أصابع اليد الواحدة .. قادة يوليو المصاحبين للرئيس .. عبد الحكيم عامر .. عبد اللطيف بغدادى .. كمال حسين .. فى أقصى المائدة جلس على صبرى .. وشخص لم أكن أعرفه من قبل .. أجلسنى الرئيس إلى يمينه .. وحين

بدأ السفرجى .. يقدم أطباق الغداء تبادل معه الرئيس حديثا مرحا ودودا .. قال له الرئيس « عامل ايه .. مع طباخ المشير .. » أجابه السفرجى وهو يبتسم .. « حوشوه عنى .. عاوز يطبخ كل يوم كشك .. أصله جايب كمية كبيرة من أسطال » .. قال الرئيس للمشير .. « ارحمنا ياحكيم .. من الكشك » .. أثناء الغداء تناول الرئيس غداء خاصا .. وبدا لى أنه يلتزم بنوع من الرجيم .. التفت لى الرئيس وقال « عملوا ايه أهل غزة معكم أثناء وقوعكم فى الأسر ؟ » .. أجبت : « أنا بطبعى أحب الناس وقد أحببت أهل غزة منذ ندبت للعمل معهم ١٩٥٣ » .. قال : « أنا مثلك .. أحب الفلسطينيين .. ان لى مع بعضهم صداقات منذ حرب ١٩٤٨ .. ما يزال بعضهم . . وبعض « مخاتيرهم » يزورننى كلما جاؤوا إلى القاهرة . . . . » ثم سألنى « ألا يزال طلبتهم يذاكرون دروسهم على أسفلت الطريق تحت أنوار المصابيح المعلقة على عمدان الإنارة » قلت « .. لا يزالون .. والغريب أن نسبة التعليم فى قطاع غزة ونسبة التفوق تزيد على أى نسبة فى البلاد العربية .. »

سألنى « ماذا كان موقف الأمم المتحدة منكم أثناء الأسر ؟ » .. قلت « إنهم ياريس منحازون - بطبعهم - إلى إسرائيل .. » اعترض على كلمة « بطبعهم » وقال : « لاتقل بطبعهم بل قل أننا نحن العرب مقصرون فى إعلامنا .. بينما نجح الاعلام الاسرائيلى فى مخاطبة الضمير الأوروبى وكسب مشاعره الانسانية .. بينما نجحنا فى كسب عداوتهم .. » .

قلت للرئيس « هل صحيح أن مصر لا تملك اليوم .. بعد ثمانى سنوات على ثورة يوليو .. و ١٢ سنة على حرب ١٩٤٨ .. خطة لتحرير فلسطين .. ؟ أجاب الرئيس : « هذه هى الحقيقة » .. قلت للرئيس « ألم يؤن الأوان لتضع دولة الوحدة .. خطة للتعامل مع القضية الفلسطينية فى الحاضر وفى المستقبل .. على أساس حقائق الواقع .. فى الحاضر والمستقبل . إن كانت المعركة مستحيلة فى جيلنا .. عرفنا ذلك .. إن كان الإعداد للمعركة يستلزم جيلا أو جيلين عرفنا ذلك .. حتى لا نقع فى شراك - ردود الفعل - غير المحسوبة .. »

وافقنى الرئيس وعهد إلىّ باعداد قرار جمهورى بتشكيل لجنة عليا لإعداد تخطيط شامل لتحرير فلسطين .. وأعددت مشروع القرار ووقعه الرئيس .. بعد أن عاد إلى القاهرة .. شكلت اللجنة برئاسة المشير عبد الحكيم عامر وعضوية صفوة القيادة السورية - المصرية .. فى دولة الوحدة ..

بيد أن اللجنة لم يكتب لها أن تجتمع جلسة واحدة ..

● قلت أن شخصا كان يجلس فى أقصى المائدة بجانب السيد على صبرى لم يشارك فى الحديث الدائر أثناء تناول الغداء ..

فى مطار دمشق .. كان من المقرر أن تقلنا إلى القاهرة طائرة نقل عسكرية متوسطة .. أخذنا مقاعدنا .. اتفق أن جلس جوارى نفس الشخص الذى رأيته فى أقصى المائدة .. وكان ركاب الطائرة خليطاً من العسكريين والمدنيين .. وقام قائد الطائرة بعّد الركاب فاكتشف ـ لدهشته ـ راكبا يزيد على العدد المقرر .. نادى على الركاب فى هدوء « الراكب الزيادة يتفضل بالنزول .. » فلم ينطق أحد .. قال القائد « لن أقلع بالطائرة إلا إذا نزل الراكب الزائد » .. حينئذ التفت أحد اللواءات إلى صول يحمل البريد الذاهب إلى القاهرة وقال له « انزل انت ياحضرة الصول » أخرج الصول التصريح الصادر له من قيادته .. حينئذ وقف اللواء وألقى بنظرة متفحصة على الركاب واحدا واحدا .. حتى وصل إلى الجالس بجوارى « يبقى مفيش إلا كمال رفعت هو الراكب الزيادة » والتفتُ إلى الشخص الجالس بجوارى .. فوجدته يبتسم .. دون أن يقول شيئا .. ونزل الصول وأقلعت الطائرة ..

هذا هو إذن كمال رفعت .. أحد الصفوة من قادة يوليو .. كتوم .. ينطق بحساب .. وقد يقتضيه الحساب ألا ينطق أبدا .. حدثنى المرحوم محي الدين أبو العز محافظ الفيوم .. انه شاركه ذات مرة فى مهمة رسمية بالصحراء الغربية .. واقتضت المهمة أن يجلسا معا فى سيارة جيب .. كما استغرقت المهمة يوما وبعض يوم .. أخبرنى محي الدين أبو العز أن كمال رفعت لم ينطق طوال الرحلة بكلمة واحدة ..

اشتركنا معا فى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر ..

كان كمال رفعت قلّما يتحدث فى مجلس الوزراء لكنه كان شجاعا ، أمينا ، يصارح الرئيس برأيه ، وإن خالفه .

وكان الرئيس يخصه ـ فيما بدا لى ـ بتقدير خاص .

والحق أن علاقتى بكمال رفعت لم تتعد علاقة الزمالة التى جمعتنا حين اشتركنا معا فى وزارة الرئيس جمال عبد الناصر . ومع ذلك فقد شعرت نحوه دائما بالتقدير والاحترام .

وإننى لا يمكن أن أنسى أنه قابلنى فى مجلس الوزراء غداة وفاة المشير عبد الحكيم عامر ، فإذا به يُسِرّ إلى أنه حين علم بالوفاة أسرع إلى أسطال - بلدة المشير فى محافظة المنيا - ليقوم بما رآه من واجب عليه فى مواساة أفراد الأسرة . . ثم قال لى - وقد تملكتنى الدهشة من روايته - انه حين دخل إلى المكان المعد للعزاء .. لم يجد أحدا يعرفه ! كانت هناك عيون غريبة تحاصره - فى استنكار واستغراب - فلم يجد بدا من الانصراف !

وفى أكتوبر سنة ١٩٧٣ .. كان كمال رفعت يشغل منصب سفير مصر لدى حكومة المملكة المتحدة فى لندن .. وفى ٦ من أكتوبر ١٩٧٣ قدمت - ومعى زوجتى - إلى لندن فى زيارة خاصة .. وما أن وصلنا إلى الفندق حتى اتصل بنا الصديق الأخضر الابراهيمى سفير الجزائر فى لندن - وسفيرها السابق فى القاهرة - وأبلغنا أن هناك برقيات عاجلة صادرة من مصر واسرائيل تفيد أن الجيش المصرى بدأ يعبر القناة .. تملكتنى - وزوجتى - فى تلك اللحظات مشاعر لا توصف .. فاتصلت بكمال رفعت وسألته عن الأخبار .. فأجابنى فى صوت متهدج مفعم بنفس المشاعر التى تملكتنا .. « نعم إن الجيش المصرى أخيرا يثأر لهزيمة يونيو » .. ودعانى أن أوافيه بمكتبه فى السفارة .. وهناك وجدت كمال رفعت منفعلا .. تملؤه الآمال والمخاوف .. يتكلم معى بغير تحفظ . قلت له « أرجو أن تساعدنا فى العودة إلى مصر » فقال لى : « ليس هناك خطوط طيران تصل إلى مصر .. أنصحك أن تأخذ الطائرة إلى امستردام ومن هناك تبحث عن خط طيران إلى ليبيا .. أو أى دولة قريبة .. وتحدث مع سفيرنا فى امستردام ليكون فى عوننا » ..

ومرت السنوات وخرج كمال رفعت من العمل بالحكومة .

وإنى لأتصفح ذات يوم مجلة الطليعة .. فأقرأ مقالا لكمال يتحدث فيه عن موقفى فى مجلس الوزراء عند مناقشة قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ، ويسجل أن عصام الدين حسونة هو - وحده - الذى رفض هذا القرار ودعا المجلس إلى رفضه .

ولم أدهش ..

رغم أن أحدا ممن كتبوا عن تلك المناقشات لم يشر - بكلمة واحدة - إلى موقفى .

الفصل الخامس

شجاعة إمرأة

● ترددت قبل أن أسطّر هذا الفصل .

فتحية المرصفاوى زوجتى .. وحبيبتى .. ورفيقة دربى منذ عام ١٩٥٠ فهل يجوز أن أشهد لها ؟ .. وأن أتناول شخصها بالتقييم ؟ ..

لكن .. إن ما فعلته تلك المرأة أثناء فترة العدوان .. لم يفعله أحد ..

لكن .. إن ما أقدمت عليه فتحية المرصفاوى من ضروب الشجاعة ونكران الذات .. لم يقدم عليه أحد منا .. عسكريا كان أم مدنيا ..

رافقتنى فتحية حين ذهبت إلى غزة فى ربيع ١٩٥٣ .. تحمل بين ذراعها ابنتنا البكر انيسه ولم تكن قد جاوزت السنة الأولى من عمرها .. بدأت عملها طبيبة بمستشفى تل الزهور .. وما لبث أن عرفها أهل غزة .. وسكان معسكرات اللاجئين . عرفوا فيها .. دماثة طبعها وتفانيها فى خدمتهم .. ووطنيتها .. وإسعافها لكل ملهوف ليل نهار .. وعلى يديها رأى المئات من أطفال معسكرات اللاجئين نور الحياة لأول مرة .. وأحبها زملاؤها الفلسطينيون والمصريون .. ووثقت بها الإدارة .. فساعدتها على انشاء مستشفى جديد هو مستشفى دار الشفاء وعينتها مديرة له ثم أنشأت فتحية أول مدرسة لتخريج الممرضات فى قطاع غزة .

فى الخامس من إبريل ١٩٥٤ - وكنت فى سوهاج أحضر زواج شقيقى

المهندس يحي حسونة ـ قصف اليهود قلب مدينة غزة بالمدافع بعيدة المدى .. تم القصف صباح اليوم .. وتساقطت القنابل على الناس المزدحمين بالسوق الرئيسية للمدينة وحول مستشفى تل الزهور الذى تعمل به زوجتى .. كانت زوجتى تحمل ابنتنا مها معها فى السيارة عندما اهتزت السيارة بهما من وقع القصف .. لكنها لم ترجع .. بل أمرت السائق أن يسرع إلى مدخل المستشفى .. وأسرعت فتركت مها مع أول عاملة بالمستشفى تصادف أن التقت بها .. كانت المستشفى قد ازدحمت بجثث القتلى والجرحى .. واسرعت فتحية إلى غرفة العمليات مع زملائها الأطباء الذين اتفق وجودهم بالمستشفى ساعة الحادث .. يحاولون انقاذ عشرات الجرحى .. وانقضت ثلاث ليال طوال ثقال .. لم يغادر الأطباء ـ ومعهم ـ فتحية .. غرفة العمليات .. فلما كان صباح الليلة الثالثة صرخت عاملة المستشفى بفتحية .. ان ابنتها التى نسيتها معها .. تصرخ من الجوع . فقد نفد لبنها ..

□

● فى الثانى من نوفمبر ١٩٥٦ سقطت غزة فى أيدى القوات الاسرائيلية المعتدية .. وأخذنى الجنود اليهود إلى معتقل مجهول .. ولم يعد أحدنا يعرف مكان الآخر . فى هذه الساعات العصيبة .. لاتجد الزوجات ما يفعلنه .. غير النحيب .. وهو ما فعلته زوجات الأسرى المصريين .. لكن فتحية ذهبت إلى قائد القوات الاسرائيلية وأخبرته أنها ـ كطبيبة قبل أن تكون زوجة ـ تعرف أن زوجها فى حاجة إلى رعاية منتظمة .. وإلى تناول دواء كل يوم .. وطلبت منه أن يدلها على مكان سجنه أو اعتقاله لاعطائه الدواء .. ثم قالت له : إن لم تساعدنى سأجوب إسرائيل كلها .. سيرا على الأقدام بحثا عن زوجى .. وذهل الضابط الاسرائيلى من إصرار هذه المرأة التى تقف أمامه .. رابطة الجأش .. يبرق التحدّى من عينيها .. ولم يرد أن يخيبّ رجاءها .. فأركبها معه فى السيارة العسكرية .. معصوبة العينين .. وتجول بها فى بعض مناطق إسرائيل .. ثم اعتذر لها أنه لم ينجح فى معرفة مكانى .

□

● حين شعرت حرم المرحوم فؤاد الدجوى الحاكم العام ـ وكان قد أسر ـ بأعراض مرض شكّت فتحية أن يكون خبيثا .. أسرعت إلى الطبيب الاسرائيلى المسئول عن معتقل غزة ـ وكان لحسن الحظ ـ أستاذا بالجامعة .. فيه أخلاق الطبيب ومروءته

وطلبت منه أن يعمل على نقل حرم الحاكم إلى أحد المستشفيات المتخصصة فى إسرائيل .. فأوصى بنقلها إلى مستشفى هداسا بتل أبيب لعلاجها .. وأصرت المريضة على ألا تنتقل من غزة إلا إذا رافقتها فتحية . ورغم مخالفة هذا الطلب للتعليمات العسكرية غامر الطبيب الاسرائيلى وقبل رجاء المريضة وطبيبتها .. ذهب الجميع فى سيارة الإسعاف إلى المستشفى فى تل أبيب .. ومرة أخرى عصبوا عينى فتحية .. وما أن تسلم أطباء المستشفى المريضة حتى لمح ضابط المخابرات الاسرائيلى زوجتى تقف مع الأطباء الاسرائيليين فأمرها بالانصراف فورا والعودة إلى معتقل غزة .. وحاسبوا الطبيب الاسرائيلى حسابا عسيرا !

● فى الأيام الأولى التى أعقبت دخول القوات الاسرائيلية مدينة غزة .. لم يجد بعض الفدائيين الفلسطينيين مكانا - يختفون فيه - عن عيون المخابرات الاسرائيلية أكثر أمانا من العنبر الذى تشرُف عليه فتحية فى مستشفى دار الشفاء .. فأرقدتهم فتحية على أسّرة المرضى .. ولكن المخابرات الاسرائيلية سرعان ما عرفت مكانهم من أقوال بعض الأطباء العسكريين المصريين الذين استجوبتهم .. وعرفت فتحية من بعض المخلصين .. باتجاه المخابرات اليها .. فأسرعت وهرّبت الفدائيين إلى مكان أكثر أمنا .. وتحملت المسئولية .. وأدرك الاسرائيليون ما فعلته .. لكنهم لم يجدوا دليلا ضدها .

□

● ولم تكف فتحية عن خدمة الأسرى .. عرّضت نفسها لمخاطر شديدة فى سبيل هذه الغاية .. ذات يوم أحضر الاسرائيليون مئات من الأسرى المصريين إلى معسكر غزة .. أغلبهم من عمال سيناء .. ولم يكن هناك من غطاء أو فراش فى المعسكر لهؤلاء الوافدين الجدد .. فناموا أول ليلة على الأسفلت .. فى جو شتوى شديد البرودة بغير غطاء أو فراش .. فلما كان الصباح وعدت فتحية بجلب البطاطين المطلوبة !! .. ودهش الأسرى .. من أين ؟ قالت دعوا الأمر لى .. فلقد كانت تعلم أن اليهود كانوا قد استولوا على المستشفى العسكرى المصرى يوم دخولهم غزة ، وكانت تعلم بأن فى المستشفى مخزونا من البطاطين والأدوات الطبية .. واستقلت فتحية سيارة الإسعاف التى كانت تحت تصرفها باعتبارها طبيبة المعتقل .. وارتدت معطفها وحملت سماعتها واتجهت ثابتة الخطى إلى مدخل المستشفى .. وهناك لم يخطر على بال الحارس اليهودى أنها طبيبة مصرية .. فأفسح لها الطريق .. وحين

وصلت إلى مكان الأسرى المصريين من الممرضين .. عرفوها .. فأسرّت لهم بمهمتها .. فرحبوا بها وسألوها : « كيف ستخرجين بالبطاطين أمام الحراس اليهود » ؟ فطلبت منهم إلقاءها من النافذة الخلفية فى فناء المنزل الخلفى .. وخرجت فتحية .. ودارت بالسيارة فى الطرقات القريبة ثم تسللت إلى الفلسطينيين أصحاب الدار الملاصقة للمستشفى من الخلف .. وأفهمتهم مهمتها .. فرحبوا بمساعدتها .. ولم تمض ساعة أو بعض ساعة وإلا وعادت فتحية ومعها فى « عربة الإسعاف » عشرات البطاطين الجديدة فوزعتها ..

□

● وحين أرادت المخابرات الاسرائيلية أن تستدرج الأسرى المصريين إلى طلب ترحيلهم إلى مصر .. باعتبارهم من الأجانب .. ورأينا نحن قيادة المعسكر .. أن نقنع الأسرى .. وخصوصا عمال سيناء .. أن نرفض دعوة الاسرائيليين لأننا فى وطننا .. وأنهم لا يجوز لهم قانونا طردنا من وطننا .. لم نجد غير فتحية للاجتماع بالأسرى .. وشرح الأمر لهم .. وكان معظم الأسرى يقدرون خدماتها الطبية لهم ولأسرهم .. ويأنسون لحديثها .. فنجحت فى مهمتها .. فلما عاد قائد المخابرات الاسرائيلية ليجمع طلبات المصريين بطلب الرحيل لم يجد طلبا واحدا .. وعرف من تحرياته أن فتحية هى التى دبرت الأمر .. فأمر بايداعها فى « الحبس الانفرادى » .

□

● حين نقلنا الاسرائيليون إلى مدينة العريش .. تجلت شجاعة فتحية الخارقة كما لم تتجل من قبل ..

فغداة يوم وصولنا .. عرف اليهود أننا اجتمعنا بالمصريين الذين قبلوا دعوتهم إلى زيارة إسرائيل .. وأقنعناهم برفض هذه الدعوة الخبيثة .. فوجئنا فى الصباح باعتقال الزميل « مأمون الهضيبى » ولم نعرف مكان اعتقاله .

وصممت فتحية أن تبحث عنه فى مركز القيادة الاسرائيلية .

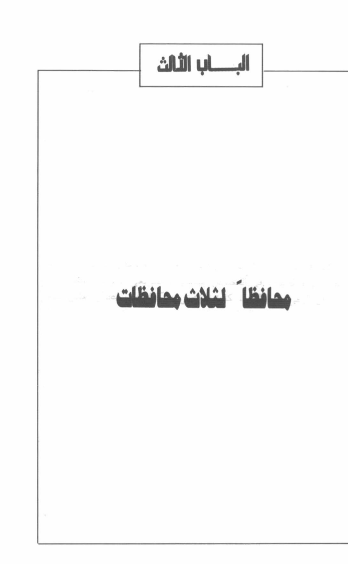
كانت الانفجارات تدوّى فى أرجاء مدينة العريش .. فقد بدأ اليهود يدمرون كل المبانى الهامة فى المدينة قبل انسحابهم .. وملأت دباباتهم طرقات المدينة

الصغيرة .. كما ازدحمت بالجنود المنسحبين المدججين بالسلاح .. وطلبت فتحية من أحد أهالى المدينة أن يقودها إلى مركز القيادة الاسرائيلية .. فتطوع لذلك .. لكنه ما أن رأى الدبابات ودوى الانفجارات حتى اعتذر .. عن إكمال المسيرة ! كانت فتحية ترتدى معطفها الأبيض .. وتحمل سماعتها فى جيبها .. وكانت تسير فى نشاط ورباطة جأش .. فلم يداخل أحد من القوات الاسرائيلية أقل شك فى أنها إحدى الطبيبات الاسرائيليات .. وصعدت السلالم إلى مكتب القائد الاسرائيلى .. فلم يعترض طريقها أحد .. فلما أصبحت أمامه وجهاً لوجه .. سألها « من أنت ؟ » . . قالت : « إن لى مريضا أرعاه اعتقلته القوات الاسرائيلية هذه الليلة وهو مريض بالقلب .. ومعى الدواء الذى يجب أن يتناوله وإلا تعرضت حياته للخطر » .. ذهل القائد وهو يسأل : « ومن أنت ؟ » قالت « دكتورة فتحية » قال « تعنين .. أنك مصرية . . ! » .

وحينئذ تدافع الجنود الاسرائيليون نحوها .. يدفعونها خارج غرفة القائد حتى كادت تقع على الأرض .. وعادت حزينة إذ لم تنجح فى مهمتها ..

لم يكن فى سلوك فتحية جديدا لما عرفته . وعرفه أهل غزة عنها .

فقبل العدوان .. تمكنت المخابرات الاسرائيلية من تفجير عبوة ناسفة فى الضابط المصرى مصطفى حافظ .. أخفتها فى طرد تمكنت من إرساله إلى مكتبه ولم يجد المسئولين المصريين أحدا يخف إلى الضابط البطل لمحاولة انقاذه غير فتحية .. فلما حُم القضاء .. لم نجد أحدا غير فتحية يرافق الجثة إلى منزله ويواسى الأرملة الثكلى ..



الباب الثالث

محافظاً لثلاث محافظات



الفصل الأول

محافظـــاً لأسيوط

● لم يكن من أمانى أن أكون محافظا ..

كنت فى صيف ١٩٦٠ ما أزال أعمل بقطاع غزة ، مديرا للشئون القانونية ، وعضوا - بهذه الصفة - فى المجلسين التنفيذى والتشريعى .. وكنت أنتظر بفارغ صبر ، أن أرقى مستشارا .. كانت ترقيتى متوّقفة على اعتبار أماكن بعض المستشارين الذين أعيروا للعمل فى الاقليم الشمالى فى حكومة الوحدة .. أماكن شاغرة يمكن أن يملأها التالون لهم فى الأقدمية .. وهو أمر كان موضع الخلاف فى وزارة العدل .

كانت ترقيتى إذن مجرد احتمال .. وتحقق الاحتمال بصدور قرار رئيس الجمهورية بترقيتى مستشارا بمحكمة أسيوط فى ٢٤ من أغسطس ١٩٦٠.. وتلقيت الخبر المفاجىء فى سرور وسعادة .. لست أغلو إن قلت أن الخبر كان أسعد الأخبار التى تلقيتها ..

وبدأت أعد نفسى للعودة إلى عملى القضائى بمصر .. مستشارا بمحكمة استئناف أسيوط .

وكان الفريق أحمد سالم الحاكم الادارى العام أحد الذين رشحتهم الاشاعات للعمل محافظا .. فمنذ صدور قانون الادارة المحلية انتشرت الاشاعات والترشيحات .. بأسماء من سيشغلون وظائف المحافظين الجدد .. وكان المرحوم

أحمد سالم متأكدا من ترشيحه .. حتى أنه رتب أموره .. بما يتفق مع المنصب الجديد .. كنت من أقرب الناس إليه فى تلك الفترة .. ولم يكن يخفى علىّ شيئا من أسراره .

وتصادف فى تلك الفترة .. أن جاء إلى القطاع والد السيد كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية لزيارة ابنه الملازم فتحى حسين الذى يعمل بغزة .. فسأل ابنه هل يعمل بالقطاع شخص يدعى .. عصام الدين حسونه ؟ فلما أجابه .. أخبره بما يعرفه عن أسرار حركة المحافظين وأننى أحد المحافظين الجدد .. وأن أحمد سالم ليس مرشحا .. كما يتصور ..

وانتشر السرّ فى القطاع .. انتشار النار فى الهشيم .. واتصل بى كبار ضباط القطاع ، وأعضاء المجلس التشريعى يهنئونى قبل أن تصدر الحركة .. وأنا فى عجب من الأمر ، فلم يكن هذا الاحتمال يدور بخلدى ..

□

● وفى ١٠ من سبتمبر ١٩٦٠ أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦٠ ، بتعيينى محافظا لمحافظة أسيوط .

وقد أقسم المحافظون الجدد اليمين القانونية أمام الرئيس جمال عبد الناصر فى ١٩٦٠/٩/٢٣ ..

وسافرت إلى أسيوط غداة القسم ..

كان ذلك فى أكتوبر ١٩٦٠ .. وحين هبطت من القطار القادم من القاهرة لفت نظرى احتشاد جماهير أسيوط على أرصفة المحطة .. ترحيبا بى وأملا فى أول محافظ لأسيوط . كما استوقفنى أن الزينات الكهربائية كانت تملأ شوارع المدينة .. فلما أبديت ملاحظتى للسيد مدير الأمن اللواء رأفت النحاس .. همس فى أذنى بأن المدينة تحتفل بمولد النبى .. وإذ أبديت دهشتى فمولد النبى قد مر عليه قرابة شهر .. قال لى : إن المسلمين يمدون فى احتفال هذا العام - بالذات - ردا على احتفال الأقباط احتفالا كبيرا بزيارة قداسة البابا للمحافظة .

وكانت هذه أول إشارة التقطُها .. فى اليوم الأول لوصولى .. عن جو التوتر بين عنصرى الأمة .. وهو جو كان يغذّيه .. بعض الكبار من زعماء الطرفين .. وخاصة زعماء المسلمين .



□ عندما كان محافظا لأسيوط مع مطران الأقباط .

كان القضاء على هذه « الفتنة » فى مهدها هو أول عمل لى فى محافظة أسيوط .. وقد صارحت زعماء المسلمين والأقباط الذين توافدوا على مكتبى بالمحافظة .. غداة وصولى للتهنئة .. إننى محافظ الاقليم بعنصريه .. وخادم الطائفتين معا ، لا أفرق بين قبطى ومسلم .. وأن أقربهم إلىّ هو أكثرهم صدقا فى خدمة محافظته ووطنه . وإننى اعتبر ـ أشد الناس عداوة لى ـ الذين يمشون بالفتنة بين المسلمين والأقباط .

وأصدرت أوامرى بإزالة الزينات التى كانت ما تزال معلقة فى شوارع المدينة احتفالا بمولد النبى .. ثم زرت فى نفس اليوم شيخ المعهد الدينى ، وأسقف الأقباط وأكدت المعانى التى عُنيت بابرازها منذ مقدمى .

ويبدو أن حرصى على الوحدة الوطنية لم يلق استحسانا من بعض الزعامات الاسلامية .. فقد بنوا زعاماتهم على إثارة النعرة الدينية .. واتخذوا من هذه « السلعة الرخيصة » تجارة رابحة لهم ..

وقد تجسدت نذر هذه الفتنة .. حين تلقيت من القاهرة قرارا جمهورياً يأذن للأقباط ببناء كنيسة وسط المدينة .. وهو طلب كانوا قد تقدموا به منذ العهد الملكى .

فوجئت ـ ذات يوم ـ بوفد من زعماء المدينة المسلمين يرأسه الدكتور سليمان حزين مدير جامعة أسيوط يزورنى فى مكتبى .. فلما استقبلتهم حدثنى رئيس الوفد بأنهم يريدون منى أن أسمح لهم ببناء مسجد يليق بالمدينة على نفس قطعة الأرض التى خصصها القرار الجمهورى لبناء الكنيسة .. فسألتهم : « ألم تكن تلك الأرض متاحة لكم .. قبل صدور القرار الجمهورى ؟ » .. قالوا : « نعم .. لكننا نرى أن المسلمين أولى بها » .. فعرضت عليهم قطعة أرض مملوكة للمحافظة فى ميدان المحطة .. فأبوا وأصروا على اختيار أرض الكنيسة ..

حينئذ أفهمت الوفد .. بحزم شديد .. أن الكنيسة ستبنى فى نفس الأرض التى خصصها قرار رئيس الجمهورية .. وعاتبتهم عتابا أقرب إلى اللوم .. على إثارتهم للفتنة .. بما ينبو عن تعاليم الاسلام الصحيحة .. وأفهمتهم فى جلاء ووضوح .. إننى ما دمت محافظا لأسيوط .. سأسهر على حماية حق الكنيسة فى الأرض التى خصصت لها ..

وقد كان .. نامت الفتنة حياءً .. لست أدرى .. أم خوفاً وتهيباً . . وبدأت الاسقفية فى البناء ..

ونقلت فى أكتوبر ١٩٦١ محافظا لبنى سويف .. وتمكن المتاجرون بالفتنة من إقناع خلفى السيد/ سعد زايد بتحقيق رغبتهم .. فهدم السور الذى كانت الأسقفية قد أقامته فى عهدى ..

وبلغ الأمر مسامع الرئيس جمال عبد الناصر .. فغضب غضبا شديدا وأمر المحافظ أن يتولى بنفسه ـ ومن مال المحافظة ـ إعادة بناء السور الذى هدمه ..

وهكذا مضت الأسقفية فى بناء الكنيسة حتى أتمته ..

تمثيل الجامعة فى مجلس المحافظة

لقد كان من دواعى اعتزازى بمحافظة أسيوط وجود جامعة أسيوط بها .. فأنا شديد الايمان بالتخطيط العلمى .. وشديد الاحترام لدور الجامعة فى خدمة البيئة .. كما أنى حريص على أن يختلط علماء الجامعة بممثلى الشعب .. ليتبادلوا معا

الخبرات والأفكار .. لكل هذا بادرت فقابلت السيد كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية .. واقترحت عليه أن يعين مدير جامعة أسيوط عضوا بمجلس المحافظة .. والحق أنه رحب بالفكرة .. ونفذها بالنسبة لجامعات مصر كلها .. وصدرت التشكيلات الكاملة لمجالس المحافظة فى ١٩٦٠/١٠/٢٩ .. وعين الدكتور حزين عضوا بمجلس محافظة أسيوط ..

وفى كلمتى التى افتتحت بها أول اجتماع لمجلس المحافظة .. عبرت عن سعادتى بتمثيل الجامعة فى المجلس .. وقلت بالنص :

« اننى لعلى ثقة أن مجلسكم الموقر سيحقق - بعون الله - أمل المواطنين فيه ، فليس ينقصنا هنا ، فى هذا المجلس العظيم ، سبب من أسباب النجاح ، فهنا إرادة الشعب المصممة يمثلها أعضاء الاتحاد القومى ، وهنا كلمة العلم الوضيئة المشرقة ، يمثلها السيد الجليل مدير جامعة أسيوط ، مركز الاشعاع العلمى فى صعيدنا العظيم ، وهنا يد السلطة التنفيذية تمتد إلى أبناء المحافظة بالخير ، والحق ، والقوة ، والتعاون » .

وعقب الدكتور سليمان حزين بالكلمة الآتية :

« لم يكن فى البرنامج أن أتحدث - ولكننى شعرت بحكم ما بينى وبينكم فى هذا الإقليم من أخوة سابقة ولاحقة ، بأن من واجبى أن أستأذن فى أن أعبر باسمنا جميعاً عن هذا السرور الذى يغمرنا إذ نلتقى فى هذا اليوم الوضاح بالسيد المحافظ فى أولى جلسات مجلس المحافظة . ومن حقنا أن نعتز بهذا اليوم الذى يولد فيه الحب فى اقليمنا ميلادا جديدا .. ومن حقنا بل ومن واجبنا أن نذكر فى هذا اليوم نعمة الله علينا أن جعل من أرض اقليمنا هذا منبتا للقادة منذ قديم ، حتى خرج منه فى عهدنا الجديد قائد الثورة وباعث النهضة الرئيس جمال عبد الناصر » .

وأنّى لى أن أعرف أن الدكتور سليمان حزين .. قد ضاق بتعيينه عضوا بمجلس المحافظة ! فالله وحده أعلم بالسرائر .. فقد زار المحافظة بعد تشكيل المجلس بفترة قصيرة السيد كمال الدين حسين .. وحين اختلى بى أخذ يعدد لى شكاوى د . حزين من شخصى .. وكلها عن وقائع لا أساس لها .. ومنها أن المحافظة قد استولت على « استاد الجامعة » فلما أفهمته أن « الاستاد » ملك للمحافظة شيدته من ميزانيتها ، وهو بحكم قانون الادارة المحلية يخضع لاشرافها .. بدا عليه الاستياء فقد جاء **المحافظة** متغيرا من ناحيتى ..

وقد أقيم حفل استقبال السيد كمال الدين حسين فى ساحة جامعة أسيوط وحضره السيد حسين عبد الناصر والد الرئيس .. وقام د . حزين فألقى كلمة رحب فيها بالوزير ، واختص والد الرئيس بترحيب خاص ، وروى عن شمائله ما أخجل الرجل الطيب ! .. ثم تحدث عن الجامعة .. ووصفها بأنها جامعة بغير أسوار .

ثم قمت فألقيت كلمتى .. ولم يكن كمال الدين حسين قد سمعنى من قبل .. فما أن جلست حتى أعرب عن إعجابه .. وقال لى « صعّبت مهمتى فى الكلام !! »

وإذ انتهى الحفل .. عاد كمال الدين حسين يحدثنى عن « الاستاد » فكررت عليه حكم قانون الإدارة المحلية .. حينئذ قال : « طظ فى القانون » قلت له « ولكنى سأطبق حكم القانون » .

لقد كان كمال الدين حسين ولا يزال رجلا وطنيا نزيها مستقيما .. معتزا بكرامته وكان واحدا من أبرز قادة ثورة يوليو وأصدقهم فى خدمة مصر .. بذل فى خدمة وطنه كل ما عنده من إيمان وجهد .. وتولى أعظم المسئوليات فى المراحل العصيبة الأولى من الثورة .. على أن طبعه النقّى لم يكن ليحميه .. من فئات المتملقين الذين تزاحموا على المشى فى ركابه ..

إنشاء أول صندوق للخدمة العامة

● لم تكن ميزانية المحافظة تكفى للوفاء بكافة احتياجات المحافظة . . وكان لابد من الاعتماد على الجهود الذاتية لأبناء المحافظة . . وكان أبناء محافظة أسيوط - شأنهم شأن أبناء مصر جميعا - يعيشون فى فترة الحماس والأمل .. كانت مصر قد هزمت العدوان الثلاثى سنة ١٩٥٦ ، وكانت الأمة العربية كلها تلتف حول جمال عبد الناصر .. وكانت الشام قد جاءت تسعى إلى القاهرة ، ليقبل عبد الناصر الوحدة معها .. كانت فترة ازدهار الثورة ، وجيشان نفوس المواطنين بالحماس والأمل .. وامتلاؤها بالثقة فى النفس .. فلم يكن غريبا حين دعوتهم للتبرع بالمال لصندوق الخدمة العامة أن يتسابقوا فى هذا التبرع .. وقد تلقى الصندوق - كدفعة أولى - سبعين ألف جنيه تبرعا من المواطنين ، خصصتهم لشراء ١٠٠٠ جاموسة ملكتها للمعدمين ومحدودى الدخل من الفلاحين !

ولقد حرصت على أن يكون إنشاء صندوق الخدمة العامة متفقا مع أحكام القانون فجعلته فرعا للجنة معونة الشتاء المرخص بقيامها طبقا لأحكام القانون ..

ودعوت المواطنين إلى التبرع إلى تلك اللجنة لحساب مشروعات الخدمة العامة ابتداء من أول فبراير ١٩٦١ .

ومرت السنون .. وفى اجتماع لمجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر فى أواخر سنة ١٩٦٧ ، فوجئت بالرئيس يوجه إلىّ سؤالا .. « ما حكم القانون فيما يفعله وجيه أباظة عن فرض الرسوم على أهالى البحيرة باسم صندوق الخدمة العامة ؟ » قلت : « أحب أن اعترف أننى أول من أنشأ صندوق الخدمة العامة حين كنت محافظا لأسيوط .. فوجيه أباظه لم يفعل شيئا لم أفعله أنا شخصيا .. أما عن حكم القانون والدستور فلا يجوز بحكم الدستور والقانون فرض الضرائب أو الرسوم إلا بمقتضى قانون يسمح بذلك » ورويت له كيف جعلت الصندوق فرعا للجنة معونة الشتاء .

لم تلق إجابتى ارتياحا من الرئيس .. والحق أننى لم أتبين مقصده من ملاحظته ..

الفصل الثانى

محافظـــاً لبنى سويف

● فى أكتوبر ١٩٦١ اتصل بى - بالهاتف - الزميل عبد المحسن أبو النور محافظ بنى سويف ، وأخبرنى أن الرئيس على وشك إصدار حركة جديدة للمحافظين .. وأنه رشح وزيرا .. وأننى مرشح لأخلفه فى محافظة بنى سويف .. فلما بدا علىّ الضيق قال لى « .. ستخرج من بنى سويف بإذن الله وزيرا .. صدقنى » .

ولم يكن لى خيار وذهبت إلى بنى سويف ..

لقد عملت محافظا لبنى سويف لثلاث سنين كاملة .. وقد أحببت الطبيعة الهادئة السمحة لأبنائها .. وعرفتهم وعرفونى .. حتى كدت أصبح واحدا منهم .. وكانت هذه الآصرة من الود والمحبة بين المحافظ وأهل المحافظة هى التى هيأت لنا معا أن نقدم للمحافظة خدمات كبيرة ومشروعات لم تكن لتقوم فى غير هذا الجو ..

أنشأت صندوق الخدمة العامة .. وامتلأت خزانته بتبرعات المواطنين ومن خزانته أقمنا أكبر استاد رياضى فى الأقاليم .. وأقمنا تسعين وحدة صحية ريفية بقرى المحافظة .. ومستشفى عاما فى مدينة بنى سويف .. وشيدنا مبنى رائعا للمحافظة ومقرا جميلا لمجلس المحافظة .. وقصرا للثقافة .. وعشرات من مقار بنك التسليف وشونه .. وكورنيش على النيل وترعة الابراهيمية .. وعشرات من المشروعات التى لا تعيها ذاكرتى ..

وليس المقام مقام سرد للمشروعات التى تمت فى المحافظة خلال السنوات الثلاث التى عملت فيها محافظا لبنى سويف .

● لكن لابد لى من التركيز على أهم مسألة حظيت بعنايتى أثناء عملى بمحافظة بنى سويف وهى أزمة التعليم الابتدائى .

بدأت قصة التعليم الابتدائى معى .. حين كنت محافظا لأسيوط .. لقد طفت بكثير من المدارس الابتدائية فى تلك المحافظة ، واختبرت بنفسى طائفة غير قليلة من التلاميذ ، وخاصة تلاميذ الصف السادس .. فلما عملت محافظا لبنى سويف .. طفت أيضا بكثير من المدارس .. واختبرت تلاميذها .. وقد أزعجنى ما لمسته فى هؤلاء التلاميذ - أعنى فى الفئة الغالبة منهم - من تخلف فاضح هو والأمية سواء .. ولقد خشيت فى بادىء الأمر أن أفصح عن رأيى ، خفت ألا تكون الحالات التى اختبرتها بنفسى هى من الكثرة والتنوع والدلالة ، بحيث تعبر - فى صدق - عن حقيقة الحال .. وطفت بمدارس أخرى ، واختبرت تلاميذ آخرين ، واستمعت إلى رجال منطقة التعليم وبدا لى أخيرا أن السواد الأعظم من المسئولين عن هذا التعليم ، والمعنيين به ، يدرك تماما حقيقة الأوضاع التى يتعثر فيها التعليم الابتدائى ..

إذن - فثمة مشكلة موجودة ، مشكلة خطيرة حادة ! لم أخطىء حين استخلصت وجودها من مشاهداتى الخاصة .

ولقد تبين لى من مراجعة ميزانية وزارة التربية والتعليم عن سنوات ١٩٥٤/٥٣ و ١٩٥٩/٥٨ و ١٩٦٠/٥٩ و ١٩٦١/٦٠ أن نصف ميزانية التعليم تقريبا تذهب إلى التعليم الابتدائى .. وأن حكومات الثورة قد بنت فى الفترة من ٥٤ - ١٩٦٠ ، ١٣١٨ مدرسة بينما بنت الحكومة سنة ١٩٥١ ، ٨ مدارس .. وأن تلاميذ المدارس الابتدائية بلغوا فى عهد الثورة حتى ١٩٦٠/٥٩ ، ٢,٤٥٢,٣٧٧ بينما كان عددهم فى سنة ١٩٥٣/٥٢ ، ١,٥٤٠,٢٠٢ .

ترى هل يتكافأ الحصاد مع الجهد ؟

وجدت من واجبى كمحافظ أن أدعو إلى مؤتمر على مستوى المحافظة لدراسة أوضاع التعليم الابتدائى ، وانعقد المؤتمر الأول من مايو ١٩٦٢ .. وأصدر توصياته .

غير أننى كنت أدرك أن أزمة التعليم الابتدائى لم تكن مقصورة على محافظة دون أخرى وأن الأزمة كانت شائعة بين محافظات مصر كلها فانتهزت فرصة اجتماع المحافظين بالسيد كمال الدين حسين نائب رئيس الجمهورية والسيد عباس رضوان وزير الادارة المحلية وأثرت المسألة .. واقترحت أن يعقد مؤتمر على مستوى

الجمهورية يحضره المحافظون ورجال التعليم .. وقد تبنّى السيد كمال الدين حسين اقتراحى بعد أن بسطت أسبابه .. وبعد أن أدرك حجم الأزمة وأبعادها ..

وفى الفترة من فبراير - يوليو ١٩٦٣ اجتمع مؤتمر قومى لبحث مشاكل التعليم الابتدائى جمع محافظى الجمهورية ورجال التعليم وعلى رأسهم السيد يوسف وزير التربية والتعليم والمتخصصون من أساتذة كليات التربية .

تمكنت - إذن - من إثارة الاهتمام على المستوى القومى بأزمة التعليم الابتدائى - بعد أن أثرت هذا الاهتمام على مستوى محافظة بنى سويف فى المؤتمر الذى انعقد - بناء على دعوتى فى ٦٢/١٢/٤[1] وأصدر توصياته فى الأول من مايو ١٩٦٢ .

فقد انعقد اجتماع بين الأستاذ السيد يوسف وزير التربية والتعليم والسيد عباس رضوان وزير الادارة المحلية ، والمحافظين ، وكبار معاونى وزير التربية والتعليم تم الاتفاق فيه على عقد مؤتمر يجمع المحافظين وكبار رجال التعليم لبحث أزمة التعليم الابتدائى ووسائل النهوض به . لقد قلت فى هذا الاجتماع التحضيرى أن الدولة تنفق كل عام على هذه المرحلة من التعليم ٢٢ مليونا من الجنيهات ، تذهب سدى بغير عائد .

وقد اتخذ وزير التربية والتعليم كافة الترتيبات اللازمة للإعداد لعقد المؤتمر الذى حدد له شهر يوليو ١٩٦٣[2] .

كانت مناقشات المؤتمر الذى شارك فيها المحافظون ، وكبار المتخصصين من رجال التعليم ، وأساتذة كليات التربية ، آية لا تنقص على مدى خطورة الأزمة التى تردى إليها التعليم الابتدائى .. فلم تكن - إذن - الملاحظات التى خرجت بها من تفقدى للمدارس الابتدائية فى محافظتى أسيوط وبنى سويف - بعيدة عن الحقيقة . وقد ألقيت فى المؤتمر بحوث عميقة وكلمات مدروسة عن جوانب الأزمة وأسبابها .. واحتدمت المناقشات حتى خرجت فى بعض الأحيان عن حدود « المناقشة العلمية » . وكان ذلك أمرا متوقعا .. فان بعض المتكلمين رأوا ألا يتخلفوا عن « الكلام » دون أن يعنوا بدراسة الموضوع دراسة تأذن لهم « بالكلام » المفيد ! كما أن بعض الأساتذة الأكاديميين الذين كان لهم دور فى التخطيط للنظام التعليمى القائم ، أخذتهم عزة

(١) قرارات مؤتمر التعليم الابتدائى المنعقد فى أول مايو ١٩٦٢ .
(٢) خطاب السيد وكيل وزارة التربية والتعليم المساعد لشئون التخطيط المؤرخ فى ١٩٦٣/٤/٢٦ الذى يطلب فيه توصيات المحافظة . وتحدد موعد انعقاد المؤتمر القومى .

التخصص وكبرياؤه وضاقوا بالرأى المخالف .

لم أدهش لما جرى من مناقشات وصدام فى المؤتمر .. وتفرغت للإدلاء بدلوى فى الموضوع الذى آمنت - حينئذ - أنه من أخطر التحديات التى تواجه مصر .

وقد أدهشنى أن اللجنة التحضيرية للمؤتمر قد ردت أسباب محنة التعليم الابتدائى إلى مائة وستين سببا .. فكأنها انتهت إلى أن « الفاعل » مجهول .. بالتعبير الذى يستخدمه رجال القانون ..

وكان لابد لى أن أعرض على المؤتمر ما أراه من أسباب رئيسية لمحنة التعليم الابتدائى . وقلت فى هذا :

إن العدد الأكبر من معلمى المدارس الابتدائية غير مؤهلين للوفاء بمهمتهم الخطيرة . ونظرة الدولة لهم نظرة غير كريمة .. تضعهم فى قاع السلم التعليمى .. بل فى قاع السلم الوظيفى .

● **ولقد أوصى مؤتمر التعليم الذى انعقد بمحافظة بنى سويف فى ٦٢/٥/١ بالآتى :**

١ - تحويل المدرسين غير التربويين إلى أعمال مناسبة غير التدريس .
٢ - تدريب غير المؤهلين .. حتى يتسنى توفير العدد اللازم من المؤهلين .
٣ - الإسراع فى حل مشكلاتهم المالية . وتوفير السكن المناسب للمدرس فى مقر عمله .

قلت : « واننى لآمل أن تتخذ هذه التوصيات المتواضعة طريقها إلى التنفيذ » .

ولو كان الأمر بيدى لجعلت معلم المرحلة الابتدائية - من حيث التأهيل والإعداد التربوى - كمعلم الثانوى .. إن مايفسده معلم الابتدائى لا يصلحه أستاذ الجامعة .. كما قلت فى المؤتمر .

بعد تناولى لوضع المعلم الابتدائى - كسبب هام من أسباب الأزمة ، عرضت لأسبابها الأخرى . فاتهمت بدعة « النقل الآلى » بأنها من أهم الأسباب . كما أدنت الطريقة « الكلية » التى فرضتها الوزارة فرضا لتكون وسيلة لتعليم التلاميذ القراءة والكتابة ، دون أن تعير رأى المعلمين اهتماما ..

وقد تبنى المؤتمر - فى ختام أعماله - التوصيات التى أصدرها - من قبل - مؤتمر بنى سويف .

الفصل الثالث

محافظـــاً لبورسعيد

المفـاجـأة

● لا أنكر - اليوم - من الذى اتصل بى من الرئاسة - على وجه التحديد - ليبلغنى - وأنا أمارس عملى محافظا لبنى سويف - أن الرئيس جمال عبد الناصر قد أصدر قرارا جمهوريا بتعيينى محافظا لبورسعيد .. وأنه يرجو أن أسافر فورا إلى المحافظة الجديدة لأن الرئيس اعتزم - كعادته - أن يشارك شعب بورسعيد الاحتفال بعيد النصر فى ٢٣ من ديسمبر .

لم يكن باقيا على عيد النصر غير أيام معدودة .. وها هو رئيس الجمهورية يحملنى تبعة خطيرة .. ففى احتفال عبد الناصر فى العام السابق - لم يكن استقبال جماهير بورسعيد للرئيس .. استقبالا كريماً .. كالعهد بهم كل عام .. كما أن الرئيس سيصحب هذا العام فى زيارته لبورسعيد وفدا - على مستوى رفيع - من الاتحاد السوفيتى فضلا عن رئيس مجلس السيادة السودانى .. ويهمه أن تكون المدينة فى أحسن صورة لها .

ولست أخفى أننى لم أسعد بهذه المفاجأة ..

فلقد كنت قد أصبحت واحدا من مواطنى محافظة بنى سويف بعد أن عملت فى خدمتها ثلاث سنين كاملة .. وكنت - متعاونا مع مواطنيها - قد أنجزت كثيرا من

المشروعات التى من حقى أن أعتز بها .. وثمة مشروعات أخرى قد وضعت حجر أساسها أو مضيت شوطا فى تنفيذها ، وكم وددت أن أتمكن من استكمالها .

هذا من الناحية العامة ..

أما من الناحية الشخصية .. فبورسعيد هى المحافظة الثالثة التى أفاجأ بالنقل اليها منذ بدأ تنفيذ قانون الإدارة المحلية فى سبتمبر ١٩٦٠ .. وقد اعتدت أن أنقل معى أثاث منزلى الخاص ، إلى كل محافظة أعمل بها .. دون أن أفعل ما يفعله غيرى من الإقامة فى الاستراحات الحكومية ، أو شراء الأثاث على نفقة المحافظة ، ثم أن زوجتى طبيبة عاملة كتب عليها أن تنتقل معى فى كل محافظة أنقل اليها .. أما بناتى فقد فرض عليهن أن ينتقلن من مدرسة إلى أخرى : من غزة إلى أسيوط .. إلى بنى سويف .. إلى بورسعيد .. على اختلاف مناهجها ، مع حصول النقل الفجائى فى أوقات غير ملائمة .

لم تكن مفاجأة تعيينى محافظا لبورسعيد مفاجأة سارة إذن .. سواء من الناحية العامة أو من الناحية الشخصية .. إلا من زاوية واحدة .

كانت تلك الزاوية هى ثقة الدولة ، ورئيسها .. فى شخصى .. وفى قدراتى على تحمل المسئولية واتخاذ القرار فى الظروف الصعبة .

وقد طلبت أن ينقل معى إلى المحافظة الجديدة اللواء سعيد الشرقاوى رئيس مجلس مدينة بنى سويف للعمل سكرتيرا عاما للمحافظة ، والأستاذ على إبراهيم مدير مكتبى ليعمل سكرتيرا عاما مساعدا[١] .

كنت فى بورسعيد غداة صدور القرار .

وكان أول ما فعلته زيارة النصب التذكارى للشهداء .. وقد رافقنى فى الزيارة اللواء حسن رشدى مدير الأمن العام ، واللواء محمد سعيد الشرقاوى السكرتير العام للمحافظة .

ثم ذهبت إلى مكتبى بمبنى المحافظة .

وما إن بدأت استقبل وفود المهنئين من أبناء بورسعيد .. حتى سمعت ضجة

---

(١) محافظ سوهاج حتى سنة ١٩٨٩

كبيرة فى ردهة الطابق الثانى .. غير بعيد من مكتبى .. لقد أقدم أحد مواطنى المدينة .. من أصحاب الشكاوى .. على تحطيم تمثال الرئيس عبد الناصر المقام على قاعدة تتصدر الردهة .. وانقض عليه رجال البوليس .. وخف إليه اللواء حسن رشدى مدير الأمن العام ، وسيطروا عليه بعد مقاومة شديدة .. وصراخ عال أخذ يلح أثناءه على مقابلتى .

جاءنى مدير الأمن العام مضطربا .. يعرب عن أسفه لما حدث من المواطن .. فى أول ساعة .. لى بالمحافظة .. ويطلب منى تعليماتى ..

قلت « لا تدع مسألة التمثال تشغل بالك .. احضر تمثالا آخر وضعه مكانه .. أما المواطن فأطلق سراحه .. ودعه يدخل إلى مكتبى لأسمع شكواه » .

وقد كان ..

وسمعت شكوى المواطن وأصدرت أمرى بشأنها ..

وخرج الشاكى من مكتبى .. وقد تملكته مشاعر الخجل من تصرفه ..

وعرف أهل بورسعيد أن محافظا « جديدا » قد حل بالمدينة ..

وقد أبت محافظة بنى سويف إلا أن تبعث بأعضاء مجلس المحافظة ، والسادة رؤساء مجالس المدن بها ، إلى مدينة بورسعيد لتحيتى بمناسبة ولايتى لمنصبى الجديد . وقد استقبلت وفد بنى سويف ومعى مجلس محافظة بورسعيد وأعضاء الاتحاد الاشتراكى العربى بقاعة مجلس المحافظة وقد شكرت كرمهم وحملتهم تمنياتى لكافة مواطنيهم فى محافظة بنى سويف .

طلبت من الرئاسة إطلاق يدى
فى اتخـاذ القـرارات المناسبة

هذه إذن بورسعيد ..

وُلِدت مع مولد قناة السويس التى افتتحت رسميا للملاحة الدولية فى ١٩ من نوفمبر ١٨٦٩ .. لتكون همزة الوصل بين الغرب والشرق .. ونقطة التلاقى بين

القارات الثلاث أوروبا وأفريقيا وآسيا .. ومن هذا الموقع استمدت المدينة خبزها وحياتها .

هذه إذن بورسعيد ..

حفر العدوان الثلاثى على مصر فى سنة ١٩٥٦ اسمها فى سجلات التاريخ .. وجعل من معركتها نقطة التحول الحاسمة فى نضال شعوب العالم الثالث .. ألم تغرب على أرضها شمس الامبراطورية البريطانية .. ؟ ألم تنهض ثورة ٢٣ يوليو .. من بين الأنقاض .. وقد زادت ثقة بنفسها وقائدها .. ألم توقظ مشاعر القومية .. فى أرجاء الأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها ؟ ..

فى ٥ نوفمبر ١٩٥٦ أسقطت القيادة الانجليزية ـ الفرنسية المشتركة قوات المظلات البريطانية والفرنسية فوق بورسعيد وبور فؤاد . وفى ٦ من نوفمبر وصلت القوات البحرية لبريطانيا وفرنسا إلى بورسعيد .

وقد أدى صمود الشعب المصرى بقيادة عبد الناصر ووقوف المجتمع الدولى إلى جانبه ، وتصريح القادة السوفيت بالتهديد بالحرب النووية وبارسال المتطوعين إلى مصر إذا لم تنسحب القوات المعتدية ، وإعلان الصين بأنها لن تمنع أبناءها من التطوع لمساعدة مصر .. والمقاومة الشعبية داخل المدينة ـ أدى كل ذلك إلى انهزام العدوان وانسحاب القوات الغازية فى يناير وفبراير ١٩٥٧ . وبدأ تطهير القناة فى أعقاب الانسحاب وانتهى فى ٩ من إبريل ١٩٥٧ وأعيد فتح القناة للملاحة الدولية بعد أن استمرت مغلقة ما يقرب من خمسة أشهر .

هذه هى بورسعيد .. الموقع والتاريخ ..

فماذا فى وسعى أن أعطى لها ؟

بداية .. وجدت أن من حقى أن أطلب من الرئاسة أن تطلق يدى فى إصدار ما يتراءى لى من قرارات تستلزمها الظروف للنهوض بالمدينة ..

ثم رأيت أن حياة المدينة فى موقعها الفريد .. الذى يندر أن تتمتع به مدينة أخرى .. ففى الشرق منها .. الموانى الحرة فى عدن (كانت ما تزال تحت الاحتلال الانجليزى) .. ثم سنغافورة ، ثم هونج كونج .. فى الغرب منها كانت هناك صخرة جبل طارق .. ليس من بين هذه الموانى الحرة واحد تتوافر له ما يتوافر لبورسعيد



□ حينما كان محافظاً لبورسعيد مع الرئيس العراقى عبد الرحمن عارف .

من مزايا .. فالمدينة فى قلب العالم تماما .. يمر بها يوميا ما يزيد على خمسين سفينة .. بركابها وبحارتها .. والمدينة - إذا أعلنت ميناء حرة - تصلح لأن تكون منطقة جذب للمشروعات الأوروبية : للصناعة والتجميع والتسويق ، كما تصلح ميدانا لنشاط الصناعات المصرية والعربية المعدة للتصدير .. فماذا ينقص المدينة لتكون الميناء الحرة الأولى على خريطة العالم ؟ وهل ثمة ما يتعارض بين أخذ مصر بالنظام الاشتراكى وبين إنشائها للميناء الحرة فى بورسعيد ؟ وهل يمكن أن تقف الاشتراكية فى وجه استثمار الدولة للموقع الفريد لبورسعيد ؟ وتحقيق أكبر عائد منه للدولة ؟ وكيف نفسر - إذن - احتضان الصين الشعبية لوجود هونج كونج على أرضها ؟ وفى مقدورها أن تستردها فى دقائق معدودة ؟ أليس السبب أن الميناء الحرة فى هونج كونج .. هى منجم الذهب الذى تغترف منه الصين الشيوعية احتياجاتها من العملة الصعبة ؟ وتستثمر فيه أموالها ؟

□

● هكذا بدأت أفكر منذ اليوم الأول فى استثمار موقع المدينة ..

وأصدرت غداة وصولى القرارات الآتية :

أولا : البدء بإنشاء نواة المنطقة الحرة : فبناء على قرار أصدره الدكتور نزيه ضيف وزير الخزانة - بناء على طلبى - بتفويضى فى إنشاء مناطق حرة خاصة بالمحال التجارية التى يصدر منى قرار بتحديدها ، وذلك لاستيراد البضائع الأجنبية والاتجار فيها لبحارة وركاب السفن العابرة وذلك بالنقد الأجنبى(٢) - بناء على ذلك أصدرت قرارى .

ثانيا : إلغاء قرار حظر التعامل بالعملات الأجنبية الذى كان يمنع الصيارفة وتجار السلع الأجنبية والمصرية المتعاملين مع ركاب السفن المارة بالقناة من بحارة وركاب وسياح من التعامل بها .

ثالثا : إلغاء كافة القيود المفروضة على تجارة السمك ، والتى كانت تحظر على تجار السمك تصدير الأسماك إلى خارج بورسعيد .

رابعا : حل مشاكل البمبوطية .. بتنظيم عملهم على السفن المارة بالقناة عن طريق الدور وكسر احتكار الكبار منهم للتعامل معها .. والسماح لهم بالاحتفاظ بنسبة ٢٠٪ من النقد الأجنبى الذى يحصلون عليه من نشاطهم .

□

● العفو عن فريق المصرى لكرة القدم !

كان من أهم مشاكل المدينة التى انتظرتنى .. مشكلة فريق النادى المصرى لكرة القدم ..

لقد كنت أعرف قبل قدومى إلى المدينة أن النادى المصرى .. هو « علم » بورسعيد التى تجتمع حوله الجماهير .. وقد فسر أهل المدينة الأمر لى .. بأن المدينة قد أنشأت هذا النادى وخلعت عليه اسم « المصرى » تحديا لتعصب هيئة قناة السويس .. الأجنبية .. التى كانت تزدرى كل ما هو مصرى ..

---

(٢) كان هذا الإجراء نقطة البداية لجعل المدينة كلها مدينة حرة .. وسنعرض لذلك فيما بعد .

وكنت أعرف أن حب المدينة « لناديها المصرى » يبلغ أحيانا مبلغ التعصب ! وقبل قدومى بأسابيع معدودة .. حدث شغب فى إحدى المباريات الهامة .. وتدخل رجال الشرطة .. ووقع احتكاك عنيف بين الطرفين قتل فيه عدد من المتفرجين .. ولم يجد اتحاد الكرة مناصا من وقف فريق النادى المصرى ، وحظر إقامة المباريات فى المدينة ..

ألح علىّ أعضاء مجلس المحافظة ، والاتحاد الاشتراكى وأعضاء مجلس الأمة أن أجعل لهذه المشكلة .. أهمية خاصة .. تهدئة لخواطر البورسعيديين .. فانهم مقرون بخطئهم .. ولكنهم أيضا يحملون الشرطة نصيبا من الخطأ .. وحسب المدينة ما قدمت من تضحيات فى هذا الحادث الأليم .

ما إن استقر المشير عبد الحكيم عامر فى مَكتبى بجوار الرئيس جمال عبد الناصر يوم ١٩٦٤/١٢/٢٣ .. حتى قلت له « سيادتك رئيس اتحاد كرة القدم .. وأرجو أن تأذن لى بإعلان المدينة أن الاتحاد قد عفا عن النادى المصرى ! » .. أجاب المشير وقد ارتسمت على وجهه ابتسامة عريضة .. يمازجها أمارات الدهشة : « ولكنى رئيس الاتحاد .. ليس من حقى أن أتخذ هذا القرار بمفردى ! .. أعدك أن أدعو الاتحاد ليتخذ قراره فى الأمر » . علقت ضاحكا : « يكفينى موافقتك .. أما دعوة الاتحاد فهى مسألة لا تعنى أهل بورسعيد » .. كان الرئيس يتابع حديثنا مبتسما .. ابتسامة تشى بموافقته على كلامى ..

وخرجت من المكتب .. لأذيع بين ممثلى المدينة .. أن اتحاد كرة القدم وعلى رأسه المشير عبد الحكيم عامر قد أصدر عفوا عن فريق الكرة للنادى المصرى ؟

وأزعم أن المدينة استقبلت هذا الخبر .. بحماس لا يقل عن ذلك الذى استقبلت به إنشاء المنطقة الحرة !

المدينة تستقبل عبد الناصر كما لم تستقبله من قبل

وحضر عبد الناصر ليحتفل مع المدينة بعيد النصر فى ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٤ ..

وخرجت المدينة كلها : رجالا ونساء وأطفالا .. تحيى بطل النصر .. الذى

استقل سيارة مكشوفة طافت فى شوارع المدينة بين « الأمواج البشرية » على حد تعبير الصحف ووسائل الإعلام ..

كان مشهدا أسطوريا ذكرنى باستقبال دمشق للرئيس أيام الوحدة ..

وفى الساعة السادسة والربع وصل الرئيس إلى السرادق المنصوب فى ساحة النصر حيث كان فى استقباله نواب رئيس الجمهورية ، ورئيس مجلس الأمة ، ورئيس مجلس الوزراء والدكتور التيجانى الماحى عضو مجلس السيادة السودانى ، والوفد البرلمانى السوفيتى وعلى رأسه الرفيق الكسندر شلبين ، ووفد مدينة فولجوجراد (ستالينجراد سابقا) .

كان عبد الناصر سعيدا بحرارة الاستقبال .. وبالأمواج البشرية المتلاطمة حول سيادته .. وقد عبر لى عن امتنانه .. عندما وصل الركب إلى مبنى المحافظة .. ورحبت به وبكبار الضيوف فى مكتبى .. وذلك قبل أن يتوجه إلى السرادق حيث ألقى خطابا وطنيا صافيا .. استقبلته الجماهير المحتشدة .. فى السرادق بالحماس والهتاف والتصفيق ، ونشرته وسائل الإعلام فى حينه .

وغادر الرئيس المدينة .. وسط الجماهير الملتفة حوله .. غادرها راضيا .. سعيدا ..

قرار بتحويل بورسعيد إلى منطقة حرة

كأنما رأى الرئيس أن مهمتى قد انتهت فى بورسعيد ..

فأصدر فى أول أكتوبر ١٩٦٥ قراراً بتعيينى وزيراً للعدل ..

ولكن مهمتى فى بورسعيد ، لم تكن - فى نظرى - قد انتهت .. لقد آمنت - كما أسلفت - أن مستقبل المدينة يتركز فى تحويلها إلى منطقة حرة .. وحين تركت المدينة إلى القاهرة .. كنت قد قطعت شوطاً كبيراً فى تحقيق حلم المدينة وأملها .. شكلت اللجان المتخصصة من رجال الاقتصاد ، والأمن ، والجمارك .. وأجريت الدراسات المقارنة عن صلاحية المدينة كمدينة حرة ، وطافت الوفود بالموانى الحرة فى العالم لتطلع على تجاربها .. فرأيت من واجبى أن استمر فى احتضان المشروع بعد تعيينى وزيراً للعدل .

وفى نوفمبر ١٩٦٥ ، أصدر مجلس الوزراء برئاسة السيد زكريا محيى الدين قراراً بتحويل المدينة إلى مدينة حرة .

ولم تصدق المدينة .. أذنيها وعينيها وهى تسمع وتقرأ خبر القرار .. فلقد تحققت أمنية العمر التى عاشت فى صدور أبناء بورسعيد منذ عشرات السنين واحتفت الصحافة والإذاعة والتليفزيون بالقرار الخطير .. وثارت المناقشات واحتدم الجدل بين مؤيدى القرار ومعارضيه ..

أذكر أن أحد معارضى القرار - اللواء أنور عبد اللطيف - قال لى فى إحدى اللجان التى شكلت لدراسة الموضوع : « إنك قد نجحت فيما فشل فيه الإنجليز ! لقد فصلت بورسعيد عن مصر !! » .

وجاءنى حينئذ - الكاتب الصحفى الأستاذ سامى داود يضع أمامى عشرات الأسئلة التى ثارت عقب صدور القرار .

وقلت رداً على الأسئلة التى حملها إلىّ :

أولاً : إننى أومن بأن الدولة يجب أن تفيد من كل مواردها الطبيعية . وموقع بورسعيد يدخل - فى اعتبارى - ضمن الموارد الطبيعية لبلادنا .. ما من ميناء فى العالم له مزايا بورسعيد لا من حيث موقعها الجغرافى بين القارات الثلاث ولا من حيث عدد السفن التى تمر بها .. ولا من حيث كونه المدخل الأول لقناة السويس أهم الممرات المائية فى العالم بأسره .

ثانيــاً : لقد قيل لى من المعارضين أنه مشروع مستحيل .. فقد بدأ التفكير فيه منذ ١٩٠٢ ولم يتجاسر أحد من المسئولين على تنفيذه ..
لكن هذه المعارضة لم تفت فى عضدى .. فقد كنت أضع أمامى شرطين اثنين إذا توافرا يصبح من الغفلة - فى نظرى - عدم الإقدام على تنفيذ المشروع .

الشرط الأول :
أن يكون مفيداً لاقتصاديات المدينة ولاقتصادنا القومى .

الشرط الثانى :
ألا يتعارض تنفيذ المشروع مع الخط الاشتراكى .

وقد انتهت اللجان التى شكلت للدراسة إلى سلامة المشروع وفائدته لاقتصاد

المدينة والاقتصاد القومى ، وعدم تعارضه مع خط الدولة الاشتراكى .

إن من رأيى : أنه ليس من مقومات الاشتراكية أن تعيق الإفادة من أى مورد طبيعى ، واستخراج أكبر عائد منه .

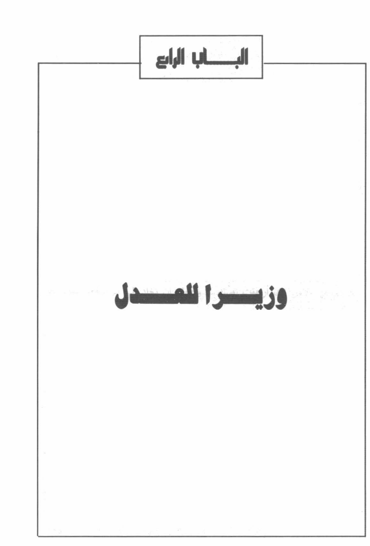
ثالثاً : إن تنفيذ المشروع لن يفصل بين بورسعيد وسائر مدن الجمهورية لقد سمعت اعتراضاً يقول : إننى نجحت فيما فشلت فيه بريطانيا .. وهو اعتراض وهمى فستظل بورسعيد - الميناء الحرة - جزءاً لا يتجزأ من مصر .

رابعاً : إننى لا أخشى تردد رأس المال الأجنبى فى التدفق على بورسعيد .. فمن مصلحة مصر .. أن نوفر الضمانات اللازمة لجذب المستثمرين الأجانب إلى المدينة الحرة .

ولماذا التوجس ، لقد بادرت أكثر من ثلاثين شركة أجنبية تطلب السماح لها باستثمار أموالها فى مشروعات المدينة الحرة بمجرد صدور قرار مجلس الوزراء .

خامساً :إننى آمل أن تعمل الهيئة الجديدة التى ستشرف على المدينة الحرة على تشجيع المشروعات الصناعية والتجارية الكبيرة ، وعمليات التخزين الكبرى والصناعات التحويلية والغذائية ..





الباب الرابع

وزيرا للعدل



الفصل الأول

من همـــوم الوزيــر

كان العمل فى محافظة بورسعيد قد أرهقنى ..

وحين علمت الرئاسة بما ألم بى ، كلفت اللواء طبيب محمد رفاعى أخصائى القلب بالسفر إلى بورسعيد وفحص حالتى .. قال لى السيد اللواء - بعد أن فحصنى : « كل ما فى الأمر أنك أرهقت نفسك .. وعليك أن تخلد إلى الراحة.. بعيداً عن مكتبك أسبوعاً أو أسبوعين .. » ..

وبحث لى مكتبى عن « شاليه » بعيداً عن المدينة ، على مقربة من كوبرى أشتوم الجميل .. وما أن علم السيد فؤاد هديه عضو مجلس المحافظة بالأمر حتى تفضل - مشكوراً - بوضع الشاليه الذى يملكه فى تلك المنطقة تحت تصرفى ..

هناك .. تعرفت على « الشيخ أحمد » وهو صياد من أهل المدينة اعتاد أن يلتمس رزقه كل ليلة من فوق الكوبرى . فكان يوقظنى فى الليالى القمرية .. قبيل الفجر .. ويعد لى أدوات الصيد ولم تكن تزيد على السنارة والطعم ..

وكان القمر .. خاصة حين يكتمل بدرا .. يلقى بأشعته الهادئة الحالمة على التيارات المائية التى كانت تتلاقى ثم تتباعد - تحت الكوبرى - ذاهبة آيبة بين البحر والبحيرة .. كان المشهد ساحراً يملك الألباب .. وكانت قوافل السمك المنتشية بضياء القمر .. وأمواج البحر تعانق أمواج البحيرة .. تمرح تحت نظرى .. كما يمرح العشاق .. حين يحسبون أن الدنيا قد دانت لهم ..

كان المشهد رائعاً ساحراً ..
وكنت حسن الحظ ..
لم تخل ليلة .. من صيد وفير ..

وكان الشيخ أحمد - بحكم طبعه كصياد - يؤمن بالحسد .. ويقول لى « السمك بينتظر » فما أن أظفر بسمكة كبيرة حتى يخفيها فى مقطف أعده لذلك ..

امتلأت الثلاجة .. ثم البانيو بأنواع السمك الفاخرة .. البورى ، والوقار ، والأروس .. وفاض الصيد عن احتياجاتنا فأهدينا ما زاد إلى المعارف والأصدقاء ..

□

● وإننى لفى الشاليه .. إذ أخبرنى مكتبى فى ٢٨ من سبتمبر ١٩٦٥ ، أن مكتب السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية ، يرجو أن يلقانى صباح الغد فى منزله بالدقى .

وصباح الخميس ٢٩ من سبتمبر .. كنت فى منزله ..

وإننى لأذكر أن رئاسة الجمهورية أذاعت هذا اليوم بياناً رسمياً جاء به : « أن الرئيس جمال عبد الناصر كلف السيد زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية بأن يرأس الوزارة الجديدة التى بدأت بالفعل عملية تشكيلها بحيث يتمكن رئيسها وأعضاؤها من أداء اليمين الدستوريه أمام رئيس الجمهورية يوم السبت بعد غد » ..

لم أكن أعرف - حتى هذه اللحظة - السيد زكريا محيى الدين معرفة شخصية وثيقة .. ولم تزد علاقتى به عن العلاقة التى يمكن أن تنشأ بين محافظ وأحد نواب رئيس الجمهورية ..

استقبلنى السيد زكريا فى منزله .. فى غرفة المكتب استقبالاً كريماً لا يخلو من الحرارة .. وتفضل فأعرب عن سعادته باختيارى وزيراً للعدل فى وزارته .

كان حديث السيد زكريا معى فى منزله حديثاً بسيطاً تغلب عليه عبارات المجاملة التى تتفق مع المناسبة .

بيد أنه وسط هذه المجاملة .. سألنى : « ما رأيك فى تعيين الاستاذ على نور الدين نائباً عاماً بدلاً من الأستاذ محمد عبد السلام ؟ » .. فأجبته .. أننى أعرف الاثنين .. وقد عملت معهما .. فى النيابة .. كان على نور الدين مساعداً لى فى نيابة الخليفة .. أما الثانى فكان رئيساً لى فى نيابة الاستئناف .. وقلت له .. أنت تعرف

مدى احترام رجال القضاء - وأنا منهم - للأقدمية .. وليس عندى ما يمس الأستاذ محمد عبد السلام .. حتى أبدأ مهمتى كوزير للعدل بإبعاده عن منصبه .. استمع لى السيد زكريا فى هدوء .. وبدا عليه أنه اقتنع بوجهة نظرى .

وقد عملت فى وزارة زكريا محيى الدين حتى أعفى من منصبه فى سبتمبر ١٩٦٦ وحل محله السيد المهندس صدقى سليمان .

كان زكريا محيى الدين رجلاً ذكياً ، حازماً ، حاسماً ، لا تهمه الشعارات بقدر ما تهمه الحلول الواقعية للمشاكل . كان ذا نزعة عمليه يقف - أيدلوجيا - فى الوسط ، أقرب إلى اليمين .

وكان فى مجلس الوزراء .. يعتمد فى اتخاذ القرارات على لجان المجلس المتخصصة .. فإذا اتخذت اللجنة المختصة - بالاتفاق معه - قرارا عرضه على المجلس طالباً إقراره .. وحين كنت اعترض على هذا الأسلوب .. راجياً أن تتاح لمجلس الوزراء - مكتملاً - أن يناقش الموضوعات التى اتخذت فيها اللجان قراراتها قبل أن يوافق على تلك القرارات لم يكن يبدى ترحيباً برأيى ..

طلبت - ذات مرة - أثناء حكومة زكريا محيى الدين .. مقابلة عبد الناصر وحين استقبلنى فى منزله .. سألنى عن العمل فى مجلس الوزراء ، فقصصت عليه أسلوب السيد زكريا فى إدارة المجلس .. وعدم اتفاقى معه فى هذا الأسلوب .. فعلق بقوله « أنا عارف أسلوب زكريا .. زكريا تنقصه الشعبية .. » ..

والحق أن وزارة السيد زكريا محيى الدين .. كانت وزارة جادة تتصدى - فى شجاعة - لمشكلات مصر .. وفى مقدمتها المشكلات الاقتصادية .. وتضع ما تراه من حلول لها .. غير أن هذا الأسلوب لم يلق ارتياحاً من جبهة السيد على صبرى - رئيس الوزراء السابق - فى مجلس الوزراء .

وأنى لأذكر أن السيد زكريا محيى الدين دعا مجلس الوزراء إلى الانعقاد بالأسكندرية فى ٣٠ من أغسطس ١٩٦٦ .. وكان من الموضوعات المدرجة فى جدول الأعمال رفع أسعار بعض السلع الأساسية .. وقد كان من رأيى الاعتراض على بعض السلع التى يراد رفع أسعارها .. فإذا بالسيد شعراوى جمعه .. يهمس فى أذنى « لا تتعب نفسك فى المناقشة » .. قال ذلك وهو يبتسم ابتسامة ذات معنى .. قلت له « هل هو العشاء الأخير » .. قال « أعتقد ذلك » ..

أدركت حينئذ .. أن البعض يريدون أن يحملوا زكريا محيى الدين مسئولية رفع الأسعار .. قبل أن يترك الوزارة ..

وقد كان ..

أعفى زكريا محيى الدين غداة الاجتماع .. وحل محله السيد المهندس صدقى سليمان .

● عينت وزيرا للعدل ـ للمرة الثانية ـ فى وزارة المهندس صدقى سليمان التى شكلت بتاريخ ١٩٦٦/٩/١٠ .

كنت أعرف صدقى سليمان من قبل ..

فصدقى سليمان هو واحد من « البنائين الكبار » فى تاريخ مصر .. لقد زرته وأنا محافظ أثناء قيادته الفذة لملحمة بناء السد العالى .. رأيته ـ ليل نهار ـ وسط عشرات الألوف من المهندسين والعمال .. ينحتون الصخر .. ويشقون ـ وسط الجبال ـ طريقاً جديداً للنهر الكبير غير الطريق الذى ألفه لعشرات الآلاف من السنين !! .

كان الرجل يقف على قدميه .. ليل نهار .. وقد سال العرق على جبينه النبيل .. عملاقاً .. يمثل إصرار مصر كلها على بناء هذا السد العظيم .. وكأنه قد رجع بى ستة آلاف عام إلى الوراء .. إلى حيث وقف مصرى ـ مثله من بناة مصر الكبار ـ وسط عشرات الألوف من العمال والمهندسين .. يبنون هرم خوفو ..

لقد رد ـ صدقى سليمان ـ إلى كل مصرى ثقته فى نفسه وفى وطنه وفى مواطنيه .. إن المصرى .. عند التحدى .. قادر على فعل المعجزات ..

.. وكان صدقى سليمان .. كرئيس للوزراء .. رجلاً متواضعاً ، دمث الطبع ، حريصاً على الوفاء بالرسالة التى عهدت إليه .. على أنه لم يكن ـ بطبعه ـ ممن يجيدون المناورات السياسية .. أو الصراع على السلطة .. كان تكنوقراطياً ممتازاً قبل أن يكون سياسياً .. وفى عهده أنجزت الوزارة كثيراً من الأعمال وكان من أهمها تحرير شركات القطاع العام من قيود البيروقراطية .. وحل المشاكل التى تثور فيما بينها عن طريق التحكيم الاجبارى ..

غير أن القدر لم يتح لتلك الوزارة الاستمرار فى تنفيذ خطتها .. فقد جاءت



□ بعد حلف اليمين وزيراً للعدل أمام الرئيس عبد الناصر فى حكومة صدقى سليمان .

هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ لتضع نهاية للوزارة ، ولكى يرأس الرئيس عبد الناصر .. وزارة جديدة فى ١٩ يونيو ١٩٦٧ .

غايتـــان :

● قلت - فى أكثر من موضع - أن وزير العدل قبل أن يكون وزيراً متخصصاً لإدارة وزارة بعينها هى وزارة العدل .. هو عضو بمجلس الوزراء يتحمل معه مسئولية سياسة الحكومة .. ويتضامن معها فى كل ما تتخذه من سياسات عامة ، ولو دخلت فى اختصاص وزارات أخرى .

وأقول هنا .. وأحسب أننى قلت ذلك فى مواضع أخرى .. أن الوزير الناجح فى وزارة العدل ، هو الذى يسمو بمنصبه عن أعمال الروتين .. فلا يشغل وقته بالحركات القضائية ، وما يتفرع منها ، أو يتصل بها من تعيينات ، وتنقلات وترقيات بل يدع ذلك للمتخصصين من وكلاء الوزارة وإدارات التفتيش والتشريع وغيرها من

إدارات .. وبحسبه أن يضع الخطوط العريضة لسياسة هذه الأمور ويشرف على تنفيذها .

على هذا النحو ، وبهذا المفهوم ، تفرغت لتحقيق غايتين رئيسيتين رأيت أنى - إن وفقت فى تحقيقهما - أكون قد أسديت لوزارة العدل ، وللهيئة القضائية ، ولبلدى - من قبل ومن بعد - صنيعاً لا ينمحى ، حين أترك الوزارة .

أما الغاية الأولى : فهى إحاطة القضاء بسياج حصين من الاستقلال ، ودرء مخاطر التيارات السياسية التى يطمع أصحابها فى احتواء القضاء وتطويعه لأغراضهم .

أما الغاية الثانية : فهى مراجعة التشريعات الأساسية التى تحكم جوانب الحياة فى مصر .. فقد عرفت - من تجربتى ، وكيلاً للنيابة ، وقاضياً ، ومحافظاً - أنه قد آن الأوان لكى تستصفى تلك التشريعات مما يشوبها لتكون متفقة مع موجبات العصر ، رائدة لخير الشعب وتقدمه ، محققة لطموح الجماهير إلى غد أفضل .

وما عدا هاتين الغايتين الرئيسيتين .. تركته لمعاونى من رجال الوزارة وللإدارات المتخصصة .. ولمجلس القضاء الأعلى ، كل فى اختصاصه الذى نص عليه القانون .

وإذ توفرت على عملى السياسى فى مجلس الوزراء ، وعلى تحقيق الغايتين اللتين أسلفنا - فقد ظننت أنى - بذلك - قد جنبت نفسى .. هموم الوزير الصغيرة ، التى كانت - وما تزال - تحتل الجانب الأكبر من وقت الوزير منذ عرفت مصر نظام النظار فالوزراء ، والتى كانت - وما تزال - تبدد قواه العقلية والنفسية .. وتصرفه عن التفرغ لجلائل الأمور .

ولكنى كنت واهماً ! .

كانت صلتى بوزارة العدل ، وبالقضاء ، قد انقطعت منذ ندبت للعمل رئيساً للمحكمة العليا بغزة فى مارس ١٩٥٣ .. واستمرت منقطعة بعد أن عينت محافظاً فى السنوات ١٩٦٠ - ١٩٦٥ . ومن ثم فقد جاء تعيينى وزيراً للعدل فى أكتوبر ١٩٦٥ مدعاة لغير قليل من الدهشة والتوجس .. فقد كنت أصغر من تولى وزارة العدل فى عهد الثورة سناً .. ثم أن صهرى المستشار جمال المرصفاوى كان منتدباً مديراً للتفتيش القضائى فى عهد سلفى المستشار بدوى حمودة ، وحدث بينهما خلاف

أدى إلى أن يتقدم صهرى باستقالته وقيل حينئذ ، أن بعض كبار المسئولين فى الوزارة هم الذين وشوا به لدى الوزير .. فتوقع هؤلاء ، وغيرهم ، أن يكون أول عمل لى هو الثأر لصهرى .. فتلك شنشنة عهدها المصريون فى وزرائهم .

تسلمت عملى بالوزارة .. ومنذ اليوم الأول أفهمت معاونى جميعاً أن محور صلتى بهم جميعاً - لا أستثنى أحداً - هو التعاون المشترك فى خدمة الهيئة القضائية وصون استقلالها ، والإسراع فى مراجعة التشريعات الأساسية لإصدارها ، وأن أكرمهم عندى أصدقهم فى تنفيذ هذه السياسة .

فلما بدأت الوزارة تعد أول حركة قضائية فى عهدى .. جاءنى وكيل الوزارة ومدير التفتيش القضائى المرحومين المستشارين على لطفى وقطب فراج يستفسران عن طلباتى الخاصة بالنسبة لها - هل لدى أحد من المحامين أريد تعيينه ؟ وقالا أن الوزارة قد درجت على أن تترك للوزير عدداً من الأماكن ليشغلها بمن يريد خدمتهم من أوليائه .. فقلت لهما - فى ود يخالطه غير قليل من حزم - ليس عندى ، ولن يكون عندى .. أحد أريد تعيينه .. وشكلت لجنة من كبار رجال الوزارة لترشيح الأكفأ ، والأولى ، من المتقدمين للتعيين سواء فى مناصب النيابة أو القضاء .. ولا أنكر - طيلة عملى وزيراً - أننى تدخلت فى حركة قضائية .

ومع ذلك لم يمض عملى فى الوزارة رخاء .. لا يشوب صفوه كدر .. ولم أنج - رغم حرصى - على ألا يشغلنى غير وضع السياسة العامة للوزارة ، وغير تفرغى لعملى السياسى بمجلس الوزراء - لم أنج من الهموم الصغيرة التى كانت تطرق بابى بين حين ، وحين ، والتى كانت تأبى إلا أن تجور على وقتى .. وتقتضى منى جهداً صحياً ونفسياً ..

وبحسبى أن أورد هنا بعض هذه الهموم ..

بلاغ من وزير الرى ضد محافظ القاهرة .

● فى ٦ من اغسطس ١٩٦٧ اتصل بى الزميل المهندس عبد الخالق الشناوى - ثائراً - وأبلغنى أن محافظ القاهرة سعد زايد أمر بعض رجاله فاقتادوا نفراً من موظفى وزارة الأشغال وعمالها إلى مكتبه وأمر بضربهم ضرباً مبرحاً .. وذلك بحجة أنهم أطلقوا بوق التنبيه فى إحدى سياراتهم مخالفين بذلك أوامر المحافظ .. فلما اتصل الوزير بالمحافظ يعاتبه على تصرفه .. رد عليه - فى غلظة - أن هذا هو أسلوبه فى

العمل .. اتصلت بالنائب العام وطلبت منه أن تتولى النيابة العامة فوراً التحقيق مع المحافظ فى الواقعة .. فانتقل وكيل نيابة عابدين لسؤاله فإعترف بأنه هو الذى أمر بضرب عمال وزارة الرى وموظفيها ، وطلب من المحقق أن يسجل ما سبق أن قاله لوزير الرى - متحدياً - بأن الضرب هو وسيلته فى حل المشاكل .

وفى ١٥ من أغسطس تلقيت من النائب العام خطاباً هذا نصه :

« السيد / وزير العدل .

نرسل لسيادتكم المذكرة المحررة بوقائع المحضر رقم ١٩٦٧/٢١٢ مصر تحقيق نيابة عابدين - وتبين من هذه الوقائع أنه وإن كان الشرطى والسكرتير .. والمهندس .. والرائد .. مسئولين قانوناً عما وقع من جرائم استعمال القسوة والتحريض عليها والإتلاف على النحو الوارد تفصيلاً بالمذكرة .. إلا أننا نرى أن المسئول الأول عن ذلك كله هو السيد محافظ القاهرة ، وأنه هو الذى أصدر - بإقراره - الأوامر التى أدت إلى ارتكاب هذه الجرائم ، وقد بلغ الأمر بالسيد المحافظ أن أمر بضرب ثلاثة من المواطنين فى غرفة سكرتيره المقابلة لمكتبه ، وأنه لما عاتبه فى ذلك السيد وزير الرى تحداه بأن هذه وسيلته فى حل المشاكل ، وهدد بمعاودة ضرب المواطنين الثلاثة مرة أخرى ، بل صارحه بأن لديه « فلقة » أعدها لهذا الغرض .

ولما كانت الصورة التى بدا عليها السيد المحافظ هى أشبه الأشياء بصورة حاكم أجنبى يتفاخر بأن وسيلته فى حكم المواطنين هى « الفلقة والعصا » وهى صورة غير مقبولة ، فيها إهدار لكرامة المواطنين واستهتار بالغ بأحكام القانون ، وبالأخص فى محافظة كان من المتعين أن تكون هى المرآة فى سلامة الحكم واحترام الحريات ، والتزام أحكام القانون .

لذلك رأيت أن أرسل الأوراق إلى سيادتكم لعرض الأمر على الجهات المسئولة للنظر فيما وقع من السيد المحافظ » .

□

● وما أن عرف المحافظ بموقفى منه ، حتى وسط بعض أصدقائه من الوزراء لدى ، كى أصرف النظر عن هذه الزلة التى وقع فيها .. غير أننى رفضت وأصررت على محاكمته .. ولم يكن من مسئول يمكن أن يحاسب المحافظ غير رئيس

الجمهورية[1] .. فطلبت مقابلته .. فسرعان ما حدد لى موعداً فى منزله بمنشية البكرى .. عرضت عليه ما وقع من المحافظ . ويبدو أننى كنت أتحدث فى غضب .. فطيب خاطرى قائلاً : « لا تزعل من سعد زايد .. دا راجل .. .. .. » أجبته : « يا سيدى الرئيس .. فى هذه الحالة .. يكون المحافظ غير أهل لأن يبقى حاكماً لأهم عاصمة فى العالم العربى .. والإسلامى » . قال : « سأتخذ ضد المحافظ الإجراء الذى يرضيك .. » فشكرته على حرصه على سيادة القانون .. قال : « أنا مع القانون .. أنت تعرف ذلك .. بل أنا مع الروتين السليم ، وإلا فكيف أحاسب الموظفين ؟ » .

وانصرفت مكرراً شكرى .

فلما كان الغد اتصل بى السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ووزير الشئون الاجتماعية وأخبرنى أن الرئيس قد ناط به دعوة المحافظ وتبليغه بأمر الرئيس « إذا لم تعتذر لعمال وزارة الرى .. فلا مندوحة عن محاكمتك » .. كما اتصل بى وزير الرى وأخبرنى أن السيد حسين الشافعى دعاه إلى مكتبه .. للتداول فى تنفيذ أمر الرئيس . وما إن انتصف النهار حتى كلمنى وزير الرى وأبلغنى بما حدث .. قال « ذهبت إلى مكتب نائب الرئيس فألفيت المحافظ فى مكتبه يصلى .. فلما فرغ من صلاته .. قال لى : « يا أخ عبد الخالق .. أنا آسف على ما حدث منى .. وأنا مصمم على الذهاب إلى مكان عمال وزارة الرى .. لأعتذر لهم شخصياً عما بدر منى .. » وأضاف وزير الرى : « وأشفقت على المحافظ فى محنته » .. وقلت له .. « لا عليك .. تفضل معى إلى مكتبى وسأدعو العمال والموظفين لتطييب خاطرهم » . وصحبته معى إلى مكتبى فى وزارة الرى .. وطلبت الشاكين .. وأفهمتهم أن السيد المحافظ مصّر على الذهاب إلى أماكن عملهم للاعتذار لهم .. قالوا يكفى حضوره إلى مكتب وزيرنا .. ونحن قد تنازلنا عن شكوانا .. » .

وانتهت المشكلة .. وقد عدت إلى إثارتها فى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة يوم ١٩٦٧/٨/٢ .. عندما تحدثت على سيادة القانون .

---

(١) اعتذر كافة المسئولين - دون الرئيس - عن التصرف فى هذا الموضوع .. وأعادوا إلىّ أوراق التحقيق دون إتخاذ إجراء فيه .

طلبت من المستشار أن يقدم استقالته قبل أن يخرج من مكتبى

● من وضع نفسه موضع التهمة . . اتهم ولا أجر له . . ولئن صح بالنسبة لموظفى الحكومة - ألا يحاسب منهم أحد إلا بعد التيقن من خطئه ، فإن رجال القضاء يؤخذون بالشبهات .. ذلك أن رجال القضاء مدعوون أن يسموا بأنفسهم عن مواطن الشبهة ..

وقد حدث أن اتهمت النيابة العامة رئيس مجلس إدارة إحدى شركات القطاع العام وبعض كبار موظفيها فى قضية الجناية رقم ٢٦٠٣ لسنة ١٩٦٥ - باب شرق - (٩٤٦ سنة ١٩٦٥ كلى شرق الأسكندرية) - بجرائم اختلاس ورشوة واستغلال نفوذ .. ونظر الدعوى المستشار ... ... وأثناء نظر الدعوى أنهى إلى النائب العام أن رئيس النيابة الذى حقق الدعوى ، ومثل الاتهام فى القضية ، قد أبلغه بأن المستشار .. يتصل بالوزير المسئول عن الشركة .. ويزوره فى منزله .. على وجه يثير الشك فى نزاهته .. وفى نفس الفترة زارتنى بمكتبى الأستاذة ... المحامية وأبلغتنى أن نفس المستشار طلب من موكلها رشوة .. فى دعوى مطروحة عليه .. حينئذ دعوت المستشار لمقابلتى .. وقبل أن يجلس أمامى .. واجهته بما نسب إليه .. فتلجلج .. واضطرب فسألته : « بم تحكم فى قضايا الرشوة .. » أجاب « بالأشغال الشاقة .. » قلت : « إذن فالأكرم لك .. أن تكتب استقالتك .. » وأعطيته قلماً وورقة فكتب استقالته وقبلتها قبل أن ينصرف من أمامى .

كنت أومن أنه إذا كانت العقوبة تقدر بقدر تمييز المسئول ، فقد تعين أن يحاسب رجال القضاء حساباً عسيراً إذا هم انحرفوا عن جادة العدل والنزاهة .. وقد لقى منهجى هذا استحساناً من رجال القضاء وترحيباً .. فالقضاة هم سدنة العدل .. وملاذ الناس .. وأمنهم .. وقد كان القضاء - ولا يزال - محل ثقة الشعب واطمئنانه .. ولا يجوز - إذن - لوزير العدل أن يتساهل مع القلة القليلة .. التى تهز ثقة الناس فى قضائها .

وقد اضطررت - كارهاً - أن استخدم أسلوب الاقالة - أو الاستقالة بناء على طلبى - مع عدد من المستشارين والقضاة وأعضاء النيابة .. تبين لى أن مسلكهم لا يرقى إلى مستوى المنصب الكريم الذى يمثلونه ..

وقد سألنى الرئيس عبد الناصر يوماً عن ظروف هؤلاء القضاة الذين كانت

الصحف تنشر خبر استقالتهم بعد استقبالى لهم فى مكتبى ! .. قلت له : « أن القضاء فى مجموعه لا يزال بخير .. وهؤلاء الذين استقالوا بناء على طلبى ، لو كانوا من موظفى الحكومة .. لبقوا فى مناصبهم .. لكن معيار المحاسبة فى وزارة العدل مختلف .. » .

فصلت سكرتيرى الخاص . .

● كان السيد . . . سكرتيراً خاصاً لوزيرى العدل اللذين سبقانى فى عهد الثورة، وقد لاحظت عندما كنت أزور وزارة العدل ، وأنا محافظ ، أن لهذا السكرتير دالة على الوزير ، وأنه لا يتحرج عن التدخل فى شئون القضاء التى يعرضها عليه .. كذلك شعرت بأن له وضعاً خاصاً .. فى الوزارة .. وأن رجال القضاء يؤثرونه بمعاملة غير مألوفة فى الوسط القضائى ، ويوسّطونه فيما يرغبون من خدمات ! أتراه عينا لجهاز المخابرات العامة ينقل إليها أخبار الوزير الذى يأتمنه على أسراره ؟ .. وأخبار الهيئة القضائية التى يستقيها من رجالها ؟ وكتبت إلى السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة أن يراقب سكرتيرى الخاص ، وأن يضع تليفونه وتليفونى تحت المراقبة .. وكان ذلك منى طلباً مستغرباً .. أن أطلب من مدير المخابرات العامة مراقبة أحد رجاله .. ولأمر ما استجاب لطلبى .. وسرعان ما بعث إلىّ بكتاب « سرى جداً وشخصى » بنتيجة مراقبته .. لقد ثبت لى أن السكرتير الخاص كان يحلو له التجسس على وزراء العدل الذين خدم معهم .. وخصوصاً فيما يتعلق بحياتهم الخاصة .. وسلوك أسرهم .. والغريب أنه كان يتجسس علىّ شخصياً .. وإن كان اختصنى - دون غيرى - بالمدح والاشادة .. لم يترك السكرتير أحد من كبار رجال القضاء إلا وتناول حياته الخاصة بالتشريح .. كما ثبت أن سلوكه الشخصى لا يخلو من العوج .

ما أن وصل تقرير مدير المخابرات إلىّ حتى دعوت مدير مكتبى المستشار مصطفى الفقى وطلبت منه .. مفاجأة سكرتيرى الخاص وهو يعمل .. وإبلاغه أمرى بوقفه عن العمل .. وضبط كافة أوراقه الخاصة .. وأن ينشر فى صحف الغد أن الوزير أمر بوقف سكرتيره الخاص .

واستراحت وزارة العدل .. واطمأن رجال القضاء أن الوزير الجديد .. حريص على ألا يكون - لغير القانون - سلطان فى وزارة العدل ..

بلاغ بتعذيب الأستاذ عبد المنعم الشرقاوى المحامى

كان الشاعر الوطنى الكبير عبد الرحمن الشرقاوى ، محل تقديرى ، منذ قرأت له قصيدته الشهيرة التى وجهها إلى ترومان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية .. ثم تابعت - بإعجاب - نتاجه الأدبى ، إلى أن حضرت مسرحيته الرائعة « الفتى مهران » وأنا وزيراً للعدل .. ومع ذلك لم أكن قد التقيت به .. فقد كنت أتردد على المسارح ، وأنا محافظ ثم وأنا وزير ، دون أن أخطر أحداً ، ودون أن ألفت نظر أحد .

فى ٢٣ من ديسمبر ١٩٦٧ ، وبينما أنا فى مكتبى بالوزارة جاء الشاعر الكبير لزيارتى فى صحبة الأستاذ إسماعيل القاضى عضو مجلس الأمة عن دائرة الاسماعيلية .. وأخبرنى الشاعر أن المخابرات العامة اعتقلت أخاه منذ فترة غير قصيرة فى تهمة غير صحيحة ، وأنه يلقى من التعذيب ما لا يحتمله بشر .. وأنه يبلغنى بهذا الأمر بعد أن سدت الأبواب فى وجهه .. وأضاف أنه لجأ إلى الأستاذ محمد حسنين هيكل منذ أكثر من شهر ليثير الموضوع لدى الرئيس .. فلما لم يجد منه رداً فقد جاء مع صديقه إسماعيل القاضى يضع الأمر بين يدى كى استنقذ أخاه من محنته .. وقدم لى مذكرة عن الموضوع .

وفى ٢٦ من ديسمبر ١٩٦٧ بعثت بمذكرة الشاعر إلى السيد سامى شرف سكرتير السيد الرئيس ، مع خطاب منى سرى وشخصى . قلت فيه :

« ولما كان دفاع المتهم الوارد بالمذكرة قد تضمن تهماً بالغة الخطورة ضد بعض المسئولين فى إدارة المخابرات العامة الذين تولوا استجوابه فى الاتهام المسند إليه . فإننا نرجو عرض الأمر على السيد رئيس الجمهورية ليأمر بما يراه فى سبيل تحقيق العدل ، وسيادة القانون » .

وفى ٦ من يناير ١٩٦٨ تلقيت من السيد سامى شرف الخطاب الآتى نصه :

« إيماء إلى كتاب سيادتكم رقم ٢٢ س . ج بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ المرفق به مذكرة السيد عبد الرحمن الشرقاوى بشأن دفاع شقيقه الدكتور عبد المنعم الشرقاوى الذى قدم من أجله للمحاكمة أمام القضاء العسكرى فى القضية رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ مركزية ..

أتشرف بالإحاطة أن سيادة الرئيس قد أمر بالآتى :

- تحول القضية إلى محكمة الثورة ويبلغ السيد أمين هويدى .

ـ يبلغ السيد على نور الدين .
ـ تلغى جميع الإجراءات التى اتخذت نتيجة لقضية الشرقاوى ويطلب ذلك من السيد أمين هويدى » .

وسرعان ما استدعيت لمقابلة الرئيس فى منزله .. فى تلك المقابلة أخبرنى الرئيس أنه انزعج مما جاء فى البلاغ .. ثم سألنى « هل تعرف عبد المنعم الشرقاوى » . . قلت منذ تخرجت من كلية الحقوق لم أره » . . قال : » معلوماتى أنه يختلف كثيراً عن أخيه عبد الرحمن » . قلت : « ياريس .. فى قضايا التعذيب .. نحن نحقق مع الجانى لا مع المجنى عليه » . قال : « لقد أمرت بالافراج عنه فوراً .. وإحالة المتهمين إلى محكمة الثورة » .. واستأذنت الرئيس أن أبلغ أسرة الشرقاوى هذا القرار .

وأذكر أننى خرجت من هذه المقابلة .. فاتصلت بالسيدة الكريمة زوجة الأستاذ عبد المنعم الشرقاوى وأخبرتها أن زوجها فى الطريق إليها .

فى ديسمبر تفضل الأستاذ عبد الرحمن الشرقاوى فزارنى فى منزلى لشكرى .. وأهدانى مسرحيته بكلمة كريمة قال فيها :

« إلى الأستاذ الكبير عصام الدين حسونة إكباراً لمواقفه الشريفة دفاعاً عن الحق وكرامة الإنسان ، وهيبة القانون مع مودتى وأطيب تمنياتى » .

الذى أدهشنى أن بعض زملاء الدكتور عبد المنعم الشرقاوى من أساتذة الجامعة قد استقبلوا قرار الافراج عنه بشىء من الضيق ..

. . وكلاء نيابة . . متهمون بالتآمر على قلب نظام الحكم . .

● لم أصدق أذنى . .

فأنا أعرف وكلاء النيابة الثلاثة[٢] .. وأعلم ـ بيقين ـ أنهم من أكفأ شباب النيابة العامة ، ومن أكثرهم حرصاً على كرامتهم ، وعلى شرف المهنة التى ينتمون إليها ، ومن أصدقهم إحساساً بالانتماء إلى وطنهم ..

---

(٢) رقى هؤلاء الوكلاء واحتلوا أكبر المناصب فى الدولة . فالأول هو اليوم مساعد وزير العدل ، وأحد كبار أعضاء اللجنة القانونية التى دافعت عن حق مصر فى قضية طابا والثالث هو رئيس هيئة الاستعلامات .

رئاسة الجمهورية العربية المتحدة
سكرتارية الرئيس للمعلومات

٢٠ ١٩٦٨/١/٦ سرى للغاية

السيد / محمد عصام الدين حسونه
وزير العدل

ايماء الى كتاب سيادتكم رقم ٢٢ / س – ج بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٢٦ المرفق به مذكرة السيد عبدالرحمن الشرقاوى بشأن دفاع شقيقه الدكتور عبدالمنعم الشرقاوى فى الاتهام الذى قدم من اجله للمحاكمة امام القضاء العسكرى فى القضية رقم ٤ لسنة ١٩٦٧ مركزية لنيابة أمن الدولة العليا .

" أتشرف بالاحاطة بأن سيادة الرئيس قد أمر بالآتى :

- " تحول القضية الى محكمة الثورة ويبلغ السيد أمين هويدى .
- يبلغ السيد على نورالدين
- تلغى جميع الاجراءات التى اتخذت نتيجة لقضية الشرقاوى . يطالب بذلك السيد أمين هويدى "

رجاء التفضل بالنظر ، والتنبيه نحو اتخاذ اللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ...

سكرتير الرئيس للمعلومات
امضاء (سامى شرف)

صورة للسيد أمين هويدى وزير الحربية والمشرف على المخابرات العامة
صورة للسيد على نورالدين رئيس مكتب التحقيق والادعاء بمحكمة الثورة

الفتى مهران
مسرحية شعرية

إلى الأستاذ الكبير عصام الدين حسونة ، إكباراً لمواقفه الشريفة دفاعاً عن الحق وكرامة الإنسان وهيبة القانون .. مع مودتى وأطيب تمنياتى
عبدالرحمن الشرقاوى
رمضان ١٣٨٧ هـ
ديسمبر ١٩٦٧ م

خطاب سامى شرف للمؤلف بشأن قضية الشرقاوى ، وإهداء عبد الرحمن الشرقاوى لأحد كتبه تقديراً لجهده

لم أصدق أذنىّ ..

والسيد شعراوى جمعة وزير الداخلية .. يخبرنى - بوصفى وزيراً للعدل - أن محمد فتحى محمد نجيب ، وإبراهيم محمد إبراهيم العشماوى ، ومحمد ممدوح أحمد البلتاجى - وكلاء النيابة العامة ، متهمين بتشكيل تنظيم مناهض لنظام الحكم ، من بين وسائله القيام باغتيال السادة أنور السادات ، وعلى صبرى ، ومحمد حسنين هيكل .

واتصلت بالنائب العام - المستشار محمد عبد السلام - وطلبت منه موافاتى بحقيقة موضوع هذا الاتهام .

وفى ديسمبر ١٩٦٧ بعث لى النائب العام بصورة رسمية من المذكرة التى حررها المحامى ، رئيس التفتيش القضائى بتاريخ ٦ من ديسمبر ١٩٦٧ .

واطمأنت نفسى ..

فقد ثبت من تحقيق النيابة العامة أن الاتهام لا أساس له من الصحة .. وأن ثقتى بوكلاء النيابة الثلاثة صادفت أهلها .

وتبين من التحقيق أنه :

« على أثر اعتقال أحد الطلبة ويدعى فاضل عبد السلام محمد الأسود بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٥ ، لاتهامه بالعمل على تكوين تنظيم مناهض للنظام القائم ، من بين وسائله القيام باغتيالات سياسية .. ذهب هذا الطالب ، فى تقريره المحرر بإدارة المباحث العامة ، ثم فى التحقيق الذى باشرته نيابة أمن الدولة العليا إلى القول بالتقائه مصادفة بثلاثة من وكلاء النيابة بمقهى إيزافيتش فى أواخر شهر سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، هم السادة محمد فتحى محمد نجيب وإبراهيم محمد إبراهيم العشماوى ، ومحمد ممدوح أحمد البلتاجى .. حيث تناول الحديث الأوضاع السياسية الراهنة ، واستطلع أولهم رأيه فى إغتيال بعض الشخصيات السياسية كالسيد على صبرى الموجود بمنطقة القناة والسيد أنور السادات والسيد محمد حسنين هيكل ، وأيده فى ذلك الآخران . وقد حققت النيابة العامة الادعاء وانتهت إلى كذبه ، تأسيساً على :

« .. إذا كان الثابت يقيناً أن السيد محمد ممدوح البلتاجى أحد المقول بوجودهم فى ذلك اللقاء المدعى بوقوعه فى أواخر شهر سبتمبر - قد غادر البلاد إلى فرنسا فى بعثة دراسية فى أوائل هذا الشهر - ٧ سبتمبر . كما أن تعيين السيد على صبرى وزيراً مقيماً بمنطقة القناة .. الذى كان تعيينه موضعاً للحديث المدعى به لم يحدث

إلا فى آخر ذلك الشهر - ٣٠ سبتمبر - فإن فى ذلك ما يقطع باستحالة وجود السيد محمد ممدوح البلتاجى فى ذلك اللقاء ، بما يكفى وحده للكشف عن مبلغ اختلاق الرواية التى ساقها المتهم فاضل الأسود الذى انفرد دون زميليه بالإشارة إلى أسماء وكلاء النيابة ، مما يجرد مزاعمه برمتها من كل أساس .. وبذلك ينجلى الموقف بالنسبة لمن تقدمت الإشارة إليهم من وكلاء النيابة عن محض إفتراء » ..

□ □

الفصل الثانى

خليــــة نحــــل

تضطلع وزارة العدل بالمسئولية عن تطوير التشريعات وإدارة مرفق القضاء ، وتسيير المصالح التابعة لها وهى : مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، ومصلحة الخبراء ، ومصلحة الطب الشرعى وإدارة قضايا الحكومة (الدولة حالياً) . وما من شك فى أن تطوير التشريعات يأتى فى المرتبة الأولى من مسئولياتها . فالقانون - والتشريع بصفة عامة - هو انعكاس للأوضاع السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية فى الدولة ، وملاءمته لظروف المجتمع أمر لا غنى عنه لفاعليته ، ومن ثم كان طبيعياً أن تكون الحركة التشريعية انعكاساً مباشراً لمتطلبات المجتمع وتطلعاته إلى مستقبل أفضل .

ولما كانت وزارة العدل هى جهة الاختصاص الطبيعية بشئون التشريع ، وذلك بحكم اتصالها الدائم بعمل القضاء الذى يقوم على البحث فى القوانين وتطبيقها على ما يطرح بساحة المحاكم من المنازعات ، وتوافر الأجهزة المتخصصة فى مسائل التشريع لديها فقد التزمت الوزارة - وفاء بمسئوليتها - بأن تضع مهمة تطوير القوانين بما يلائم ظروف المجتمع المتجددة فى المكان الأول من مهامها وعنايتها .

وقد رأيت أن السبيل إلى القيام بهذه المهمة يقتضى :

أولاً : إنجاز تطوير التشريعات الرئيسية واستصدارها . وقد شكلت لهذا الغرض لجاناً من كبار رجال القانون ، والقضاء المتخصصين للقيام بهذه المهمة .

ثانياً : وضع قدرات الوزارة الفنية ، وخبراتها ، فى خدمة سائر الوزارات .. وأجهزة الدولة لمراجعة تشريعاتها ولوائحها الخاصة والتنسيق بينها .. وقد أرسلت إلى كافة السادة الوزراء خطابات بموافاة وزارة العدل بما لديها من قوانين أو لوائح ترى أنها لم تعد تساير اتجاهات الدولة وظروف المجتمع . وقد استجابت الوزارات لهذا النداء واشتركت مع وزارة العدل فى تطوير ما رأت تطويره من تشريعات قائمة .

ولست أحسب أن وزارة العدل شهدت حركة تشريع بلغت من النشاط ما بلغته حركة التشريع خلال الفترة من أكتوبر ١٩٦٥ حتى مارس ١٩٦٨ .

لقد استصدرت وزارة العدل قانون المرافعات المدنية والتجارية وصدر به القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ .

كما أتمت وضع مشروع قانون الإجراءات الجنائية ، وأرسلته إلى سكرتارية الحكومة فى ١٩٦٧/١/٤ لاحالته إلى مجلس الأمة .

وكذلك فرغت من مشروع قانون العقوبات وأرسلته إلى سكرتارية الحكومة فى ٢٨ / ٩ / ١٩٦٦ لإحالته إلى مجلس الأمة .

وقد شكلت لجاناً متخصصة للنظر فى مشروعات القوانين الرئيسية الأخرى : القانون المدنى ، وقانون التجارة ، والقانون البحرى ، وقانون الشركات .. وقطعت اللجان شوطاً كبيراً فى إعداد تلك التشريعات بيد أن خروجى من الوزارة فى ٢٠ من مارس ١٩٦٨ لم يتح لى الفرصة لمتابعتها .

كما أتمت الوزارة ـ بالتعاون مع الوزارة المعنية ـ قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ . وقد قنّن هذا القانون ـ لأول مرة ـ نظام التحكيم الاجبارى فى المنازعات التى تقع بين وحدات القطاع العام أو بينها وبين وحدات القطاع الحكومى ، مع إجازة التحكيم فى المنازعات التى تقع بين وحدات القطاع العام وبين الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين يقبلون التحكيم بعد وقوع النزاع .

قانون الكسب غير المشروع رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ :

لقد كنت أحد الذين أسهموا فى الإعداد لصدور هذا القانون . وقد وقعت على مذكرته الإيضاحية .

فبعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ تعالت الأصوات فى مصر ـ وتلك عادة مصرية عند المحنة ـ بضرورة طهارة جهاز الحكم ، وإعادة النظر فى تشريع الكسب غير المشروع . ولقد كان صوت الرئيس جمال عبد الناصر ذاته أعلى تلك الأصوات . وكنت بحكم عملى مسئولاً عن إعداد التشريع المطلوب . وتبين لى من الاحصائيات التى أمكننى التوصل إليها حينئذ أن تطبيق تشريع الكسب غير المشروع خلال سبعة عشر عاماً أى بدءاً من أول قانون أصدرته مصر فى هذا المجال ، وهو القانون ١٩٣ لسنة ١٩٥١ وحتى نهاية ١٩٦٧ لم يسفر إلا عن إدانة حالات لا يزيد عددها على أصابع اليد الواحدة ! .

ولقد فكرت طويلاً فى هذه النتيجة ، وفى ردها إلى أسبابها ، وانتهى الرأى عندى حينئذ ـ وما أزال عليه حتى اليوم ـ أن أى تشريع لا يمكن أن تكتب له حياة ، أو أن يحقق الأهداف المرتجاة إلا إذا كان ميسور التطبيق .

وقد تقدمت حينئذ بإقتراحين :

الاقتراح الأول : أن يخضع رئيس الجمهورية شخصياً لقانون الكسب غير المشروع وأن تفحص إقراراته أعلى هيئة قضائية فى مصر ، وهى محكمة النقض .

الاقتراح الثانى : تضييق دائرة الخضوع للقانون تيسيراً لتطبيقه ولقد كنت أومن ـ وما أزال ـ أن الشعوب تصلح بصلاح رؤوسها .. أليست الناس على دين ملوكها ؟ لذلك فقد اقترحت أن تقف دائرة الخضوع للقانون عند أفراد القيادة السياسية العليا والمستويات العليا من جهاز الإدارة فى الحكومة والقطاع العام والمؤسسات الدستورية .

وقد أخذ القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٨ باقتراحى الأول ـ بعد مشقة أعرض لها فيما بعد ـ أما الاقتراح الثانى فلم ينل قبولاً .

وقد فرغت وزارة العدل من إعداد مشروع القانون ، وأحالته إلى سكرتارية الحكومة بتاريخ ١٩٦٧/٢/٢٦ ووافقت اللجنة التشريعية الوزارية عليه بتاريخ

١٩٦٧/٤/٢٠ ، ثم أعاده مجلس الوزراء بجلسة ١٩٦٧/١١/٢٦ إلى اللجنة لإعادة بحثه على ضوء خطاب الرئيس فى افتتاح مجلس الأمة .

□

● قلت : إننى لاقيت مشقة بالغة عندما أخضعت رئيس الجمهورية لأحكام القانون .. كانت اللجنة التشريعية الوزارية تنعقد برئاسة السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية ، وكان من بين أعضائها السيد المستشار رئيس مجلس الدولة محمود سعد الدين شريف .. وفوجئت عند مناقشة مشروع القانون بالسيد رئيس مجلس الدولة ينبرى بالاعتراض على إخضاع رئيس الجمهورية لحكم القانون باعتبار أن ذلك يخالف الدستور ! إذ أن الدستور يخصه بأحكام خاصة للمحاسبة الدستورية أو الجنائية .. وقد رددت عليه أننا بصدد إلزام الرئيس بتقديم إقرار موقفه المالى .. وبصدد فحص هذا الإقرار بمعرفة محكمة النقض .. فالقانون لا يتعرض لطريقة محاسبة الرئيس عند ثبوت ارتكابه لجريمة الكسب غير المشروع فإن هذه المحاسبة تظل محكومة بما جاء فى الدستور .

وأذكر أن اللجنة ـ بعد اعتراض رئيس مجلس الدولة ـ قد انقسمت فى الرأى بين مؤيد ومعارض لإخضاع الرئيس لأحكام القانون . ولم أر ـ حينئذ ـ المضى فى المناقشة .. فقد بدا لى أثناء المناقشة أن الذى يحسم الأمر هو موافقة الرئيس جمال عبد الناصر نفسه على المبدأ المقترح ..

على أننى فوجئت بالسيد حسين الشافعى رئيس اللجنة ، يختلى بى بعد المناقشة ويسر لى .. أنه يخشى أن يستخدم رئيس الجمهورية هذا القانون كسلاح ضد الخصوم السياسيين وأن علىّ أن أفكر فى هذا الاحتمال ! .

وسرعان ما طلبت لقاء الرئيس ، فاستقبلنى فى منزله بمنشية البكرى وعرضت عليه مشروع القانون الذى أعددته وبسطت له مناقشات اللجنة ، واعتراض السيد رئيس مجلس الدولة على خضوع رئيس الجمهورية شخصياً لأحكام القانون لمنافاة ذلك لأحكام الدستور .. بيد أننى ـ بالبداهة ـ لم أنقل له ملاحظة السيد حسين الشافعى نائب الرئيس ورئيس اللجنة .. فقال لى : « أوافقك على ضرورة خضوع رئيس الجمهورية للقانون وفحص إقراره بمعرفة محكمة النقض » وأذن لى أن أعرض مشروع القانون ـ على النحو الذى أعددته ـ على مجلس الوزراء فى أول جلسة له .

وإذا لم تخنى الذاكرة كانت جلسة مجلس الوزراء غداة لقائى بالرئيس فى منزله بتاريخ ١٩٦٧/١١/٢٦ . وبدأت الجلسة بأن دعانى الرئيس إلى عرض مشروع القانون .. وبدأت الشرح دون أن أشير إلى لقائى بالرئيس أو إلى موافقته على المشروع .. فإذا ببعض السادة الزملاء أعضاء اللجنة الوزارية التشريعية يرددون ما قاله السيد رئيس مجلس الدولة عن منافاة المشروع لأحكام الدستور .. هنا ابتسم الرئيس .. ووجه الكلام لى « قل للمجلس يا أخ عصام .. إننى وافقت على المشروع .. انت ليه لا تقول للمجلس انك اجتمعت بى أمس فى منزلى ؟ » . وابتسمت من جانبى .. فما إن انتهى الرئيس من ملاحظته .. حتى ساد الصمت وقرر المجلس إعادة المشروع إلى اللجنة التشريعية لتعيد بحثه على ضوء ما جاء فى خطاب الرئيس فى افتتاح دورة مجلس الأمة .

□

● قد بسطت ـ فى شيء من التفصيل ـ النشاط التشريعى لوزارة العدل فى الفترة من اكتوبر ١٩٦٥ حتى ٢٠ مارس ١٩٦٨ .. وأشرت إلى أهم التشريعات التى شاركت فى إعدادها ..

برغم كل ما أنجزته وزارة العدل من تشريعات ، فقد تركت الوزارة ، وثمة مهمة لم تكتمل .

ففى يناير ١٩٦٨ فى أعقاب اندلاع مظاهرات الطلبة ، التى خرجت تنادى بالحرية وسيادة القانون أصدرت القرار رقم ٩٩ لسنة ١٩٦٨ بتشكيل لجنة من المستشار محمد عبد السلام النائب العام رئيساً والسادة المستشارين سعد الدين عطية مدير إدارة التشريع ، وسعيد الهراس وكمال عبد العزيز من إدارة التشريع ومكتب الوزير الفنى ، وذلك للنظر فى بعض القوانين الاستثنائية والخاصة ، التى تمس الحريات وضمانات الأفراد للتعرف على ما بها من عيوب ، واقتراح الأسس الكفيلة بتجنب هذه العيوب بما يحقق صيانة الحريات وتوفير الضمانات .

وقد أعدت اللجنة تقريراً قدمته لى فى ٢٠ يناير ١٩٦٨ ، أوردت فيه بتفصيل أن قانون الأحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد تضمن أحكاماً تخل بالأصول العامة فى المحاكمة ، التى لا تجيز الاستثناء من الاختصاص القضائى العام لصالح فئة معينة ، إلا فى حدود ما تقتضيه عمل هذه الفئة . كما تناولت اللجنة القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٣ ، والقانون ١١٩ لسنة ١٩٦٤ ، وبينت ما تتضمنه هذه القوانين من

قيود على الحريات ، ومخالفة للدستور ، وانتهت إلى اقتراحات محدودة لعلاج ما رأته من عيوب بالتشريعات سالفة الذكر .

فى ذلك الوقت أبلغنى مجلس الأمة ، اقتراحاً ، بأن تجتمع لجنة وزارة العدل ، ولجنة الحريات المشكلة فى المجلس ، فى اجتماعات مشتركة لبحث الموضوع ، ولم أر ـ رغم توجسى ـ وجهاً للاعتراض على الاقتراح ، فإن مجلس الأمة هو صاحب السلطة فى سن التشريعات وتعديلها .

وأذكر أن اللجنتين اجتمعتا فعلاً فى مجلس الأمة ، وحضرت الاجتماع مع النائب العام والمستشار لطفى على وكيل الوزارة ، كما حضر من أعضاء لجنة المجلس ضياء الدين داود ـ عضو المجلس ـ والمستشار محمد عطية إسماعيل النائب العام السابق ، وعضو المجلس ، وثارت المناقشات .

وقد أثار ضياء الدين داود نقطة رأى أن تكون محل اعتبار اللجنة المشتركة ، تتلخص فى أن مصر لا تزال تمر بظروف استثنائية ، توجب الإبقاء على بعض القواعد الاستثنائية . وقد رددت ـ بنفسى على هذه النقطة ـ وقلت أن الأوضاع فى مصر قد استقرت ، وأن الأوان قد حان للانتقال من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية .

ولم يكتب لى أن أتابع أعمال اللجنة المشتركة ، فقد أعفيت من منصبى فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ .

إلغاء تنفيذ أحكام الطاعة جبراً

« إن عقلى وكيل الله عندى »
الجاحــــظ

● منذ عينت وزيراً للعدل فى الأول من أكتوبر ١٩٦٥ ، جعلت غاية الغايات عندى أن أضع القوانين الأساسية فى خدمة المجتمع : أن أجعل منها أداة لإشاعة العدل ، دعامة لحقوق الإنسان ، طريقاً للكرامة ، مثابة للناس وأمناً ..

وكان قانون الأحوال الشخصية فى طليعة تلك القوانين التى بدأت بمراجعتها تحقيقاً لتلك الغاية . كنت أرجو أن أستصفى هذا القانون مما يشوبه من أحكام منسوبة

ظلماً للشريعة الإسلامية ، برغم أنها تتجافى مع جوهر الدين ، وتتنافى مع التفسير الصحيح لأحكامه .

ولقد كان الحكم الخاص بتنفيذ أحكام الطاعة جبراً بقوة الشرطة يؤرقنى أشد ُرق ، ويمثل لى إهانة للشريعة ، وامتهاناً لكرامة المرأة ، ولى أيضاً ، كمواطن ، ووزير للعدل ..

وبرغم أننى قرأت كثيراً فى الشريعة وأنا أراجع هذا الحكم[1] ، واسترشدت بآراء رجال الدين وفقهاء القانون والشريعة ، فاننى لم أنس ـ للحظة واحدة ـ أننى وحدى ـ كوزير للعدل ـ المسئول عن اتخاذ القرار .. لن يتحمل تبعته أمام الله ، وأمام الشعب غيرى .

وكنت أومن أن عقلى وكيل الله عندى ..

ولم يكن عقلى يقبل أن ينسب هذا الحكم لأحكام الدين .

وحينئذ أصدرت قرارى بإلغاء تنفيذ أحكام الطاعة جبراً بقوة الشرطة .. أصدرت القرار ذات يوم من شهر فبراير ١٩٦٧ .

وما أن انتشر القرار .. حتى بدأت المعركة ..
لم يغب عن فطنتى ـ وأنا أصدر القرار ـ أنه سيلقى معارضة شديدة من بعض الجامدين من علماء الدين ، وبعض القيادات السياسية التى تتصيد المناسبات للاتجار بالدين ، ومن بعض رجال الحكومة التى انتسب إليها ، الذين أغضبهم أننى لم آخذ رأيهم . غير أننى ـ للحق ـ لم أتوقع ـ ولا دار بخلدى أن يكون رد فعل مجلس الأمة بالشدة التى وقع بها . لقد انهمرت أسئلة أعضاء المجلس علىّ ، تدين فعلتى ، وتصف قرارى بـ « الجريمة » .. بل إن الحكومة نفسها ممثلة فى السيد الزميل وزير مجلس الأمة .. تبرأت من قرارى ..

لم يقف بجانبى غير سيدات مصر ، على تباين اتجاهاتهم ، وطبقاتهم ، ومعظم صحفيى مصر ، ورئيس مجلس الأمة أنور السادات ، ورئيس الجمهورية جمال

---

(١) درس الكاتب أحكام الشريعة فى كلية الحقوق ونال جائزة جامعة فؤاد الأول عن تفوقه فى مادة أصول الفقه سنة ١٩٤٠ .

عبد الناصر والمستنيرون من رجال الدين الإسلامى والمسيحى .. وبقدر ما كان هجوم الأعضاء أصحاب الأسئلة فى مجلس الأمة .. على القرار شديداً ومتجاوزاً حدود النقد ، بقدر ما شعرت بأن أغلبية المجلس تناصرنى .. وأن الرأى العام يقف إلى جانبى .

ما إن انتهت جلسة مجلس الأمة .. حتى فوجئت بسكرتير رئيس الجمهورية يدعونى ـ باسم الرئيس ـ إلى مأدبة عشاء محدودة بمنزل الرئيس بمنشية البكرى تقام فى ١٩٦٦/٣/١١ .. كانت المأدبة مقامة ـ أصلاً ـ لتكريم مفتى لبنان فضيلة الشيخ حسن خالد ، وكان الحاضرون من المصريين هم الرئيس جمال عبد الناصر ، المشير عبد الحكيم عامر ، السيد أنور السادات ، المهندس أحمد الشرباصى وزير الأوقاف والشئون الاجتماعية .

استقبلنى الرئيس عبد الناصر .. وعلى قسمات وجهه ابتسامة مترددة .. قائلاً : « ايه اللى عمله فيك المجلس ؟ » .. قلت : « فى الحقيقة ـ يا سيادة الرئيس ـ إنى سعدت بهذه المعركة الديمقراطية ! » تدخل السيد أنور السادات فى الحديث قائلاً : « قل يا أخ عصام للرئيس ، كيف وقفت معك .. لقد كانت جيهان (زوجته) وسكينة (أخته) ضمن وفد النساء اللاتى وقفن فى الشرفة عند وصولك المجلس وعند إنهاء كلمتك .. تكريماً وتأييداً لك .. » قلت للرئيس : « هذا حصل وأنا شاكر للسيد أنور السادات » .. ويبدو أن إعرابى عن الشكر لم يعجب المشير عبد الحكيم عامر .. الذى وجه كلاماً لا يخلو من الضيق والسخرية إلى أنور السادات قائلاً : « يعنى يا سى أنور هو ده الموضوع اللى أعضاء المجلس عملوا فيه رجاله » .

فى اليوم التالى انعقد مجلس الأمة ـ فى شكل هيئة برلمانية ـ بدعوة من رئيسه .. وقد أنبأنى الرئيس أنه لام أعضاء المجلس أصحاب الأسئلة على ما حدث منهم فى الجلسة السابقة وقال لهم : « وزير العدل أكلكم .. ورغم أن بعضكم تباهى بأنه مناور برلمانى قديم .. أثبت الوزير أنه مناور برلمانى أكثر دهاء منكم .. » .

والثابت بمضبطة مجلس الأمة● أن رئيسه حين أوشكت الجلسة على الانتهاء وأفرغ الناقدون المهاجمون للقرار كل ما فى جعبتهم من سهام سددوها إلىّ ، وجه اليهم وإلى المجلس سؤالاً محدداً نصه : « هل هناك أحد من السادة الأعضاء يوافق على أن يتم تنفيذ أحكام الطاعة جبراً عن طريق الشرطة » فكان جواب المجلس ـ

● راجع مضبطة المجلس . مضبطة الجلسة الخامسة عشر المعقودة ٤ من مارس ١٩٦٧ . فقد تضمنت كافة مناقشات المجلس .



□ فى مجلس الأمة أثناء مناقشة إلغاء تنفيذ أحكام الطاعة جبرا .

كما جاء فى المضبطة : أصوات اجماعية لا . لا » فعلق رئيس المجلس - كما جاء فى المضبطة : يتضح من هذه الأصوات أن هناك اجماعاً على عدم تنفيذ هذه الأحكام جبراً عن طريق الشرطة (أصوات : نعم . نعم) .

وهكذا لم يجرؤ عضو واحد من المجلس أن يقول : إنه ضد القرار .. وهكذا استطاع رئيس المجلس أن يستخلص من المجلس - فى ذكاء - قراراً اجماعياً بتأييد القرار الذى أصدرته .

عن رؤية هلال رمضان

والتزاماً بنفس المنهج الذى دعانى إلى تحكيم العقل عندما قررت إلغاء تنفيذ الطاعة جبراً - بقوة الشرطة - بعثت بخطاب إلى فضيلة مفتى الديار المصرية أدعوه فيه إلى رؤية هلال رمضان استناداً إلى الحسابات العلمية الفلكية . إن الإنسان فى طريقه إلى الهبوط على القمر ! ولم يعد العلم يخطىء فى ثانية - أو فى جزء من

ثانية - فى معرفة مواقيت بزوغ الهلال ! .. فكيف يساغ أن يحدد المسلمون بزوغه بهذا الأسلوب الذى لا يتفق مع العلم .. والذى يحتمل الخطأ والصواب .

وقد نفذت دار الإفتاء ما جاء بخطابى .

مشروع قانون الأحوال الشخصية

لم تكن معركة الطاعة فى مجلس الأمة .. تبشر بخير بالنسبة لمصير قانون الأحوال الشخصية .. لم تخدعنى ظواهر الأمور .. لقد وقف الرأى العام المستنير معى .. وناصرتنى سيدات مصر .. ولم يبد الرئيس جمال عبد الناصر .. والسيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة .. أى تحفظ على القرار أو معارضة له .. ومع ذلك لم تخدعنى هذه الظواهر ، ولم تُنسنى أن الحكومة غير مستعدة - سياسياً - لأن يزج بها وزير العدل فى معارك سياسية - دينية قد يثيرها أحكام مشروع قانون الأحوال الشخصية .

وهكذا وجدت نفسى .. وأنا استخرج دلالات ما حدث فى جلسة الطاعة بين الإقدام والإحجام ! .

فتلك الصيحات الغاضبة التى تعالت فى قاعة مجلس الأمة ، هجوماً على القرار وشجباً له ، وتنديداً به ، يبلغ مبلغ أن يصفه البعض بالجريمة - تلك الصيحات - قد صادفت هوى جانب من الرأى العام خارج المجلس .. وما أيسر أن يوظف خصوم النظام .. هذه الصيحات .. لاثارة المشاعر الدينية لدى العامة .. ونحن شعب متدين بفطرته وتاريخه ، ما يزال للكهّان - عند عامته - مكانة القادة .

قلت لنفسى .. فلتكن هدنة إذن - أعيد خلالها مراجعة قانون الأحوال الشخصية .. حتى يخرج محققاً لجوهر الدين بما يكفل تحرير المرأة من أغلال لا يمليها الفهم الصحيح للشرعية الإسلامية .. ربما يشيع فى الأسرة - وهى نواة المجتمع - المودة والرحمة .. ثم أدفع به إلى مجلس الأمة فى التوقيت السياسى المناسب .

وهكذا عكفت على قانون الأحوال الشخصية .. مسترشداً بآراء السادة أعضاء اللجنة التى شكلتها فى وزارة العدل من كبار فقهاء الشريعة والقانون ..

وتم إعداد المشروع ..

ونشرت الصحف فى نهاية مارس ١٩٦٧ ، وأوائل أبريل أن وزير العدل قد فرغ من إعداد مشروع قانون الأحوال الشخصية ، ومذكرته الإيضاحية وقالت صحيفة الأهرام فى عددها الصادر ١٩٦٧/٤/٥ أن المشروع قد تضمن الأحكام الجديدة الآتية :

أولاً : إلغاء حكم الطاعة جبراً بواسطة الشرطة .

ثانياً : تضييق وقوع الطلاق ومنع التسرع فيه بما لا يثبت الطلاق إلا بعد عرض النزاع على الحكمين المذكورين فى القرآن الكريم وبعد فشل التحكيم .

ثالثاً : اعتبار تعدد الزوجات إضراراً بالزوجة الأولى ، يعطيها الحق فى طلب التفريق .

رابعاً : تنفيذ الشروط التى يتم الزواج على أساسها مثل حق الزوجة فى العمل ، وفى عدم الزواج عليها(*) .

لم يبق إذن إلا اختيار التوقيت السياسى الملائم لإحالة مشروع القانون إلى مجلس الأمة وفاء بالتزامى .. وفى فترة الانتظار - تلك - أتممت مشروع قانون المرافعات المدنية ، ووافق المجلس عليه ، كما أعددت مشروع قانون العقوبات ، والقانون البحرى .. لإحالتهما إلى المجلس .

وفى الخامس من يونيو ١٩٦٧ وقعت الكارثة .. التى خطط لها أعداء مصر والأمة العربية منذ معركة ١٩٥٦ .. وعاوناهم نحن من جانبنا ، بالغرور والاهمال والغفلة .. وكان على الشعب أن يحشد كل طاقته لإزالة آثار العدوان .. وبناء مصر من جديد على أسس جديدة .

(*) صحيفة الأهرام - العدد الصادر فى ١٩٦٧/٤/٥ .



الباب الخامس

مع عبدالناصر
فى وزارته



الفصل الأول

المواجهـــــة

الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

الساعة التاسعة صباحاً : سمعت وأنا أهم بمغادرتى منزلى (١٠٨٣ ـ شارع كورنيش النيل ، جاردن سيتى) دوّى قنابل ، مختلطاً بصوت طلقات مدافع . طلبتنى زوجتى تليفونياً من مكتبها بوزارة الصحة الملاصقة لمقر رئاسة الوزراء . قالت أنها غارة حقيقية وأن رجال الشرطة اعترضوا طريقها وهى متجهة إلى الوزارة .. وأبلغوها خبر الغارة .

الساعة التاسعة والنصف صباحاً : أسرعت إلى مبنى مجلس الوزراء .. وجدت الوزير أمين هويدى فى غرفة العمليات بالبدروم فى مبنى المجلس .. يجلس معه فى هدوء السيد صدقى سليمان رئيس مجلس الوزراء .. كان يقرأ فى كتيب صغير معه عن « جودة الإنتاج » .

طلبت من الاثنين ضرورة عقد مجلس الوزراء .. تردد رئيس المجلس .. بدعوى أن أبعاد الأحداث لم تتبين بعد . كانت البلاغات العسكرية عن سقوط طائرات الأعداء تترى . قالت : إن ٤٤ طائرة سقطت حتى الآن .. خارج مجلسنا كان الموظفون والمواطنون يشتعلون حماساً مع كل بلاغ .. وتلتهب أكفهم بالتصفيق .

فى نفس الوقت كانت تتوالى على غرفة عمليات المجلس بلاغات المحافظين ..

كانت كلها تتحدث عن احتراق طائراتنا وهى على أرض المطارات .. محافظة بنى سويف .. المنصورة ، المنيا ، الأقصر ، أسوان .. من أسوان ورد البلاغ باحتراق ١٧ اليوشن .. وفى بنى سويف والمنصورة أغار الأعداء على قواعد الصواريخ .

قام السيد رئيس الوزراء صدقى سليمان .. قال أنه متوجه إلى القيادة .. الساعة الواحدة والنصف مساء اجتماع مجلس الوزراء :

المناقشة ليست على مستوى الأحداث .. فيها تفاؤل .. طلبت من أمين هويدى أن يطرح على المجلس اقتراحات بتشكيل وزارة حرب .. إعادة توزيع العمل داخل المجلس .. ضرورة انعقاد المجلس فى جلسة دائمة بجوار رئيس الجمهورية .. مناقشة موضوع الدفاع المدنى .. وموضوع التهجير !

اكتفى المجلس بمناقشة تأجيل امتحان شهادة الإعدادية !! ..

تفاؤل ساذج أثار غيظى ..

الساعة الثامنة مساء : مكتب رئيس الوزراء :

الموجودون رئيس الوزراء والوزراء : أمين هويدى وحمدى عبيد ونور الدين قرة .. حديث حزين .. متقطع حول آخر تطورات الموقف العسكرى ..

كان تقديرى للموقف هو توقع سقوط غزة .. اتجاه قوات العدو إلى شرم الشيخ .. الالتحام مع قواتنا فى سيناء .. شرقى القناة .

قال رئيس الوزراء أنه لا يتفق معى فى هذا التشاؤم ..

انصرف الجميع عداى وأمين هويدى ..

انخرطنا فى البكاء .. سأل أمين هويدى « وماذا بعد » .. قلت : « لابد من تنحى الرئيس .. » .

فى اليومين التاليين ٦ ، ٧ من يونيو عرفت أننا انهزمنا .. وإن كانت أبعاد الهزيمة لم تتبين بعد . وفى يوم ٨ أعلن رئيس الجمهورية أبعاد « النكسة » وتحمل المسئولية عنها ، وتنحى عن الحكم لزكريا محيى الدين نائب الرئيس ..

فى ٩ ، ١٠ يونيو خرجت مصر كلها فى مناحة فرعونية لم تشهد لها القاهرة سابقة .. تدعو عائل مصر .. إلى البقاء فى منصبه .. كان من المحال أن أقطع الطريق من منزلى فى جاردن سيتى إلى منزل الرئيس بمنشية البكرى وسط الأمواج

المتلاطمة من البشر .. الرجال والنساء والأطفال .. فعدلت عن المحاولة ..

لم أخف عن أمين هويدى .. أننى ارتحت لتحمل الرئيس مسئولية الهزيمة .. وتقديمه لاستقالته .. فذلك كان رأيى منذ الساعات الأولى التى تبينت فيها أبعاد الكارثة .

وقد أدخل الرئيس على هذه الوزارة عدة تعديلات ، فعين السيد عبد المحسن أبو النور أميناً عاماً مساعداً للاتحاد الاشتراكى ثم عين السيد أمين هويدى وزيراً للحربية (يوليو ١٩٦٧) ثم ما لبث الفريق أول محمد فوزى أن حل محله (أكتوبر ١٩٦٧) . وقد أذاعت وسائل الإعلام المختلفة أن تشكيل الوزارة الجديدة يتم ضمن عملية شاملة لتعبئة طاقات الدولة .

وفى ١٩٦٧/٦/٢٠ بدأت الوزارة الجديدة عملها . فانعقدت الوزارة الجديدة برئاسة الرئيس بعد حلف اليمين الدستورية وقد تم فى هذا الاجتماع استعراض سريع للموقف العسكرى والسياسى والاقتصادى .

المواجهـــــة

● كانت مهمة الوزارة الجديدة ، كما أعلن فى وسائل الإعلام المختلفة ، هى تعبئة طاقات الدولة ، فى أعقاب هزيمة يونيو لتتمكن مصر من الاستمرار فى نضالها القومى من أجل إزالة آثار العدوان وإعادة بناء النظام ومؤسساته وأسلوب الحكم لتحقيق هذا الهدف .

وقد بر المجلس ، والرئيس فى مقدمته ، بالوفاء بهذه المهمة التاريخية الثقيلة .. وتوالت اجتماعات المجلس حتى كان المجلس يعقد جلستين فى الأسبوع الواحد .. وامتدت الجلسات ـ فى أغلب الأحيان ـ من منتصف السادسة مساء حتى منتصف الليل ولم يتغيب عبد الناصر عن جلسة واحدة .

وقد خصص المجلس ـ لمناقشة السياسة العامة ـ وغيرها ـ جلسات متوالية هى جلسات الأحد ١٩٦٧/٧/٢ ، والأحد ١٩٦٧/٧/٩ ، والسبت ١٩٦٧/٧/٢٢ ، والأربعاء ١٩٦٧/٧/٢٦ ، والأربعاء ١٩٦٧/٨/٢ ، والأحد ١٩٦٧/٨/٦ ، والأحد ١٩٦٧/٨/١٣ ، والأحد ١٩٦٧/٨/٢١ ، والأربعاء ١٩٦٧/٨/٢٤ . وقد استغرقت مناقشات السياسة العامة : السياسية والعسكرية والاقتصادية معظم الوقت فى هذه

المناقشات ، وإن لم يحل هذا بين المجلس وبين مناقشة المسائل الأخرى : السياسة الزراعية ، ومسائل الخطة والميزانية ، وتسويق محصول القطن وغير ذلك من المسائل التى تستلزمها إدارة الحكومة وتعبئة كافة مواردها لتجاوز آثار هزيمة يونيو .

وقد دعا الرئيس السادة الوزراء إلى التحدث بصراحة عن كل ما يرونه عن أسباب النكسة وعن أنجع الطرق لتعبئة الدولة لإزالة آثار العدوان ، وبناء الداخل على أسس لا تؤدى مرة أخرى لما حدث فى يونيو . فتناولت المناقشات ، نقداً لأسلوب الحكم سواء فى السلطة التنفيذية أو الاتحاد الاشتراكى ، وتطرقت إلى اقتراح إنشاء جناحين داخل الاتحاد الاشتراكى أحدهما يتولى المعارضة ، وتحدث البعض عن حرية النقد .. والصحافة ..

ولقد لفت نظرى أن المجلس قد انقسم إلى ثلاث مجموعات : مجموعة تبرىء الرئيس بذاته من أى خطأ وتجعله فوق المسئولية ، فإذا كان هناك مسئول عن الهزيمة .. فهم من دونه : نواب الرئيس والوزراء .. وقادة القوات المسلحة .. وهى مجموعة تدخل قاعة المجلس .. متفاهمة .. حتى تبدو أكثر تنظيماً واستعداداً للمناقشة وأشد ولاء للرئيس . ومجموعة أخرى قد استوعبت درس السلطة وورثت عن أسلافها الوزراء منذ العهد الفرعونى ! قيمة الصمت .. إيثاراً للسلامة والتزاماً بالمقولة العربية الشهيرة : « إذا الفتنة اضطرمت فى البلاد ورُمت النجاة فكن إمعة » وهذه المجموعة كانت حين تضطر إلى الكلام تتمتم بكلمات غامضة .. وجمل غير متصلة .. فإذا بدأت بمقدمة أغفلت عمداً نتيجتها .. لكنها لا تنس أبداً - فى تفاؤل مصطنع - أن تكرر الإشادة بالرئيس القائد والتذكير بإلهامه . والمجموعة الثالثة كانت قلة قليلة لا يتجاوز عددها أصابع اليد الواحدة تؤمن بأن ولائها لمصر يدعوها أن تبصر الرئيس بالحقيقة الصادقة ولو كانت مرة .

إذن فقد مر المجلس على أسباب هزيمة السادس من يونيو .. مرور الكرام توقيا لإحراج الرئيس .. فإن جاء ذكر الهزيمة عرضاً فى حديثهم .. لم يجرؤ أحدهم على مواجهة الرئيس بالأسباب كما يمليها الضمير الوطنى .

والحق أننى كنت أحسب أن الوزارة الجديدة .. هى فى حقيقتها وزارة حرب .. تعبىء مصر لأقدس مهمة تاريخية .. هى انتشالها من عار الهزيمة .. وبناء ثورة ٢٣ يوليو على أسس جديدة عسكريا وسياسيا وتنظيميا .. بحيث لا تقع فى نفس العار مرة أخرى .

وقد سألت نفسى وأنا أستمع إلى مناقشات الوزارة .. كيف يمكن أن نصف الدواء قبل أن نشخص الداء .. هل يمكن إعادة بناء مصر قبل أن نعرف سبب انهيار البناء يوم الخامس من يونيو ؟

وأحسب ، من الأمانة ، أن أشير إلى أمرين هامين :

الأمر الأول : لقد كنت وزيراً للعدل في وزارتى السيد/ زكريا محيى الدين ثم المهندس صدقى سليمان ثم أخيراً فى وزارة الرئيس عبد الناصر . وأشهد أن عبد الناصر ـ خلال الفترة التى عملت معه وزيراً أى من يونيو ١٩٦٧ حتى مارس ١٩٦٨ ـ قد أدار مناقشات مجلس الوزراء فى كفاءة عالية متميزة .. لم أعرفها فى أحد من أقرانه قادة يوليو .. وأنه كان أكثرهم دراسة للموضوعات التى تدرج فى جدول الأعمال .. وأوسعهم أفقاً ، وأكثرهم وعياً بحركة الجماهير ، ومسار التاريخ ، وأرحبهم صدراً فى الاستماع إلى آراء الآخرين .

لقد رأيته خلال عشرة أشهر من يونيو ١٩٦٧ إلى مارس ١٩٦٨ ـ ينصت فى صبر غريب إلى كل من تحدث ، ولو لم يتفق مع رأيه ، ولو بدا الكلام متهافتاً غير مدروس لا يرقى إلى مستوى مسئولية مجلس الوزراء ، أو مستوى الأحداث الخطيرة التى تواجه مصر . لم يخذله صبره إلا مرة أو مرتين قد أعود إليهما فيما بعد .

الأمر الثانى : أننى رغم ما أبديته فى جلسات مجلس الوزراء من نقد صريح لأسلوب الحكم ، ومكاشفة الرئيس بأن هذا الأسلوب قد أسهم فى هزيمة يونيو .. لم أقصد أن يترك عبد الناصر مكانه على قمة السلطة فى مصر .. قائداً فذا لها فى هذه المرحلة التاريخية العصيبة من تاريخ شعبنا . لقد التفّت جماهير مصر والأمة العربية حول عبد الناصر كما لم تلتف حول قائد من قادتها من قبل ومن بعد . لقد أتيح لى أن أشهد مصر كلها حين سدت طرقات القاهرة فى ٩ ، ١٠ يونيو حين تحمل القائد المسئولية عن الهزيمة وأعلن تنحيه للسيد زكريا محيى الدين .. لقد خرجت ملايين لا تعد .. من أهل القاهرة ومن مصر كلها .. نساء ورجالاً وأطفالاً .. تهتف بقائدها الفذ أن يبقى برغم كل ما حدث . واستحال علىّ وعلى غيرى أن يخوض هذا البحر المتلاطم من البشر .. الذين امتلأت عيونهم بالدموع وقبضاتهم بالاصرار والتحدى .. ولم أتمكن من مغادرة منزلى بجاردن سيتى إلا خطوات .. ثم عرفت أن من المستحيل أن يصل أحد إلى منزل عبد الناصر فى منشية البكرى .. هذا استفتاء غير مسبوق .. يُلزم القائد بالبقاء حتى يزيل آثار الهزيمة ويمنحه البيعة الكاملة لإعادة البناء وهى بيعة يجب علىّ ـ وعلى غيرى ـ احترامها .

طلب مناقشة أسباب الهزيمة

فى جلسة مجلس الوزراء فى ٢٦ يوليو ١٩٦٧ ألقيت كلمة جاء فيها :

لست أجد مدخلاً لكلمتى خيراً من دعاء إلى الله أن يهبنى ، والأخوة أعضاء المجلس ، صفاء النفس وشجاعة القلب وأمانة الكلمة كى نرتفع إلى مستوى الأحداث .

وأحب أن أقول لك - يا سيادة الرئيس - بإخلاص أنك قد سجلت خلال خمسة عشر عاماً .. صفحات رائعة فى خدمة النضال القومى .. غير أن أروع تلك الصفحات ما تزال طى الغيب .. أن التاريخ يدخر لك .. أن تقود هذه الأمة من جديد إلى النصر .

إن عاصفة الخامس من يونيو .. قد ألقت بالسفينة التى تحمل شعبنا وآماله .. بين شعاب شرسة ، خائنة ، لا ترحم .. ومن سواك يقدر بالإيمان والحكمة والشجاعة أن يستنقذ السفينة الموشكة على الغرق من بين هذه الشعاب ؟ ومن سواك يقدر بالإيمان والحكمة والشجاعة أن يقود السفينة من جديد ليمضى بها فى مسار آمن ، ناشرة قلاعها البيضاء الشامخة نحو هدفها المرتجى .. هزيمة العدوان .. وبناء مصر من جديد .. ؟

أننى أقترح - وآمل يا سيدى الرئيس أن يلقى اقتراحى قبولاً لديك ولدى المجلس أن يخصص المجلس جلسة أو أكثر .. حسبما يتطلبه الأمر لبدء مناقشة قضيتين أساسيتين .. يقف بينهما أو معهما سؤال هام :

هاتان القضيتان وذلك السؤال الهام .. هى أهم وأخطر ما يواجه الشعب العظيم ، والحكومة فى أعقاب النكسة .. وهى الشغل الشاغل لكل مواطن .. مسئولاً أم غير مسئول .. وهى محور حوار عنيف ، متفجر ، ملتهب وراء جدران كل منزل .. محور الحديث والحوار بين المواطنين جميعاً .. بين كل فئاتهم .. وعلى كل مستوياتهم .. حتى مستوى أعضاء هذا المجلس ..

القضية الأولى : ما هى الخطة المثلى لنجاح معركتنا المقدسة ضد العدوان لإزالة آثاره .

القضية الثانية : ما هى خطة العمل المثلى لاستئناف البناء الداخلى من جديد على أساس من الوعى بدلالات النكسة ، والشجاعة فى مواجهة هذه الدلالات والإقدام على

علاجها . . ولو كان بالاستئصال الجراحى لبعض اتجاهاتنا ، أو قيمنا ، التى تبين لنا أنها أسهمت فى النكسة .

والسؤال الهام ، الذى يقف مع هاتين القضيتين أو بينهما .. كما سبق أن قلت هو :

(أ) هل نبدأ الخطتين معاً فى خطين متوازيين باعتبار أن الفصل بينهما كالفصل بين الأسلحة المتكاملة فى معركة واحدة .

(ب) أم يتعين أن نرصد كل قوانا ، ونتفرغ بكل طاقاتنا للقضية الأولى باعتبار أن الانشغال بالقضية الثانية فتح لجبهة ثانية تبدد قوانا المتاحة حالياً ، والتى تكاد تغطى احتياجات الجبهة الأولى .

(جـ) أم نبدأ بالأساس ـ أى بالهام العاجل الملح من الخطة الثانية ـ وذلك دعما لقوانا فى الجبهة الأولى واستكمالاً لأسلحتنا المقاتلة فيها . وما هو هذا « الأساس » .. هذا سؤال أيضاً يتطلع إلى جواب .

وأبدأ بالقضية الأساسية الأولى .. ما هى الخطة المثلى الكفيلة بنصرنا فى معركة الوطن المقدس ضد العدوان ؟

فى تصورى ، أن « المسألة الأولية » التى يجب أن تتضح أمام أنظارنا ـ قبل أن نقدم على الجواب .. تتحصل فى إجراء وجهين من تقييم القوى ـ متكاملين كوجهى العملة المعدنية الواحدة ـ الوجه الأول : تقييم علمى ، وأمين ، ومتحفظ ـ وأكرر متحفظ ـ للقوى المتاحة لنا .. وأعنى بالتحفظ هنا .. الاقتصاد فى تقييم هذه القوى أخذاً بالأحوط .. واعتباراً من درس النكسة . الوجه الثانى : تقييم علمى ، وأمين ، ومتحفظ للقوى المعادية لنا .. وأعنى بالتحفظ هنا : أن نقدرها بما يزيد عن وزنها الحقيقى ـ فى تصورنا ـ حين توضع فى الكفة الأخرى من الميزان .. وذلك أيضاً أخذاً بالأحوط واعتباراً من درس النكسة .

عملية جرد .. وحساب لابد منها ..

وإذا أذنتم لى .. أن أقترح منهاجاً .. لعملية التقييم .. فاننى أتصور الآتى : إن القوى المتاحة لنا .. أو بمعنى آخر القوى التى فى صالحنا .. يمكن تقسيمها إلى طائفتين :

الأولى : قوى ذاتيــة .

الثانيـة : قوى صديقة .

أما عن الطائفة الأولى ـ وهى القوى الذاتية ـ **فهى محصلة قوانا فى الجبهات** الآتية : الجبهة العسكرية ، الجبهة الاقتصادية ، الجبهة الدبلوماسية ، الجبهة المعنوية ، وأعنى بالجبهة الأخيرة موقف الرأى العام من المعركة ، ومن النظام ، ومن القيادة والطاقة المتولدة عن هذا الموقف ، **التى يمكن الإفادة منها** .

أما الطائفة الثانية ـ وهى القوى الصديقة فيمكن أيضاً أن **نحصرها فى : القوى** العربية ، الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الاشتراكية ، الصين الشعبية ، الدول الصديقة من المجموعة الجغرافية الأفروأسيوية ، جانب من الرأى العام العالمى . على أن نحلل ـ بالشجاعة والأسلوب العلمى ـ كل قوة من هذه القوى الصديقة ـ عند حساب فعاليتها ـ إلى عناصرها الأساسية ، بنفس المعيار الذى استخدمناه عند حساب قوانا الذاتية . أى أن نحسب مدى ما يمكن أن يكون لكل قوة من هذه القوى فى الجبهات العسكرية ، والاقتصادية ، والسياسية ، والمعنوية فى معركة القضاء على دنس العدوان .

فإذا فرغنا من حساب أصولنا .. أى القوى الذاتية والقوى الصديقة .. وجب أن نضع فى الكفة الأخرى من الميزان .. قبل أن نقول حرفاً واحداً من كلمتنا .. الخصوم أى القوى المعادية لنا .

والقوى المعادية لنا هى فى نظرى :

- إسرائيل ومعها الصهيونية العالمية .
- أمريكا ومعها دول حلف الأطلنطى والدول التى تدور فى فلكها .
- جانب ـ غير هين ـ من القطاع الفعال من الرأى العام العالمى .

وثمة حقيقة دولية ، يجب أن تضاف عند الحساب فى رأيى إلى حساب الخصوم .. وهى المصلحة المشتركة ـ غير المُعلنة وغير المنكرة فى نفس الوقت ـ بين أكبر قوتين على كوكبنا .. موسكو وواشنطن .. المتمثلة فى حرصهما على تجنب الصدام المسلح المباشر بينهما بحكم التوازن النووى ، وبحكم الاعصار « التيفون » الصينى القادم من بكين مهدداً للقوتين معاً .. وبحكم غلبة التردد على قادة موسكو الجدد فى اتخاذ « المواقف الحاسمة » فى قضايا الحرب والسلام .

إن مقصدى الأساسى من الكلمة .. أؤكد ذلك مرة أخرى .. هو فتح باب المناقشة .. أو على الأقل طرق بابها .. لماذا ؟ إننا مجلس حرب .. مكلفون من رئيس الدولة .. المكلف تكليفاً من الشعب .. بأقدس وأخطر مهمة كلف بها .. القضاء على العدوان .. لماذا ؟ إننا نحمل هذه المسئولية أمام الشعب .. وأمام التاريخ .. واحداً واحداً .. وكلاً متضامناً .. لماذا أيضاً ؟ لأن ثمة مناقشات جانبية تدور بيننا نحن أعضاء هذا المجلس عن هذه القضايا .. خارج هذه القاعة .. ثم تختفى .. ويحل محلها صمت غريب فى اللحظة التى نحتل فيها مقاعدنا حول مائدة المجلس ! وإننى على يقين أن الأخوة جميعاً يوافقونى على أن هذه القاعة - وهذه القاعة وحدها - هى المكان الطبيعى والمجدى لمثل هذه المناقشات .

من أجل هذا كله .. فاننى أطرح اقتراحى على مائدة المجلس .. والكلمة لكم وللمجلس الموقر .

على أنه إذا رأيتم سيادتكم - لأسباب قد تكون قد خفيت علىّ - أن الوقت غير مناسب للمناقشة التى اقترحها . فاننى أجد من واجبى أن أسترعى الانتباه إلى أن هناك بعض الموضوعات لا تحتمل التاجيل .. ويتعين على المجلس أن يتبادل الرأى فيها .

موضوعات أعتبرها أبجديات فى معركتنا المقدسة ..

أولاً : أن قوانا الذاتية هى سلاحنا الأول والحاسم فى المعركة .. ويجب إذن مناقشة الخطة الكفيلة بحشدها ، وإعدادها للمعركة على أساس علمى وجاد بما يجنبنا نكسة أخرى قد تكون القاضية ؟

ثانياً : إن سلامة الجبهة الداخلية ووحدتها الوطنية هى أهم أسلحة قوانا الذاتية .. ويجب على المجلس أن يتبين - بالصدق والمكاشفة - ما حدث فى هذه الجبهة من تطورات فى أعقاب النكسة .. وكيف يمكن أن يعالج ما اعتورها من صدوع أو تمزق ؟

ثالثاً : أن من أهم واجبات القيادة فى سبيل إعداد الجبهة الداخلية - من الناحية المادية والمعنوية على السواء - للمعركة هو توضيح الهدف من المعركة الجديدة .. بغير توضيح الهدف لا يمكن خلق حوافز القتال لدى جماهير الشعب ولدى القوات المسلحة .. وخلق حوافز القتال لدى الشعوب المسالمة بحكم تاريخها أو ثقافتها مسألة صعبة . وهى أصعب فى أعقاب النكسة حيث تسود خيبة الأمل ، والسلبية ، وتبدأ

عوامل التمزق والتفسخ وعدم الثقة بالنفس في المجتمع .. إن السؤال الذى يلح على المواطن الآن ؟ ما هى القيم التى يجب أن أضحى من أجلها ؟ لا شك أن الوطنية هى أهم هذه القيم .. ولكن الوطنية ليست معنى تجريديا بغير مضمون .. إنها العواطف التى تربطنى بتراث هذا الوطن فضلاً عن مجموع المصالح والآمال التى تحققها لى الأرض التى أنتمى إليها ؟ فما هى هذه المصالح والآمال التى تحققها لى المعركة القادمة .. هل سيظل النظام بنفس القيم ونفس السلوك التى قادت خطاه قبل النكسة .. أم أن هناك أملاً فى أن جديدا سيتمخض عنه درس النكسة .. وما هو هذا الجديد ؟ هل سيئد الأخطاء والسلبيات التى شابت إنجازات النظام العظمى وشوهت قيمه الكبيرة .. يجب أيضاً أن يتصدى المجلس لهذه النقط الهامة بالمناقشة .

إن هناك مجالات للتفكير الشديد ـ تتصل بهذه النقط ـ تدور فى خلد جانب كبير من الرأى العام ..

● ماهو الأسلوب الجديد لتطبيق نظام للديمقراطية الشجاعة فى كافة مؤسسات الدولة السياسية .. وفى كل مستوياتها ..

● ما هو الجديد فى سياستنا الداخلية من حيث حرية الكلمة وسيادة القانون وتكافؤ الفرص ، والتنمية ، وكل ما يكفل أمن المواطن وكرامته ورجاءه ومن ثم وحدتنا الوطنية ..

● ما هو الضمان الذى سيتخذ لكفالة عدم وقوع الدولة تحت نفوذ دولة ما أوكتلة ما .. ويدعم قدرتها على الصمود فى خطها الاستقلالى الذى بذلت من أجله الدماء .

● لابد من تجلية هذه النقاط أمام الجماهير من شعبنا ، ورسم صورة أكثر وضوحاً للغد الذى ندعوهم للقتال من أجله ؟ وإلا فيم القتال .. هل أقاتل لمجتمع ـ لا أقر قيمه ولا أنتمى إليه ـ هل أقاتل من أجل غد لا أعرف لونه أبيض أم أسود .. لى أم علىّ ؟

يجب علينا أن نضع لهذا السؤال جواباً .. ثم أن ننقل الجواب إلى الشعب .. هذه أيضاً مسألة عاجلة وملحة وهامة .

رابعاً : موضوع المقاومة الشعبية .. فيها كلام كثير .. ووجهات نظر متباينة .. ما دورها على وجه التحديد .. وما فعاليتها أمام الأسلحة الحديثة الفتاكة وفى بلد هو سهل مكشوف لم تزوده الطبيعة بأى نوع من الجغرافيا الملائمة لهذا النوع من المقاومة ؟

أليس من الأجدى توفير الجهد المبذول فى هذا النوع من التنظيمات - الجهد المالى والزمنى والبشرى - ورصده للقوات العسكرية النظامية والوصول بها إلى مستوى عالى من الكفاءة ؟ لقد كان تعليق الكثيرين على ما أنيع من أن الحكومة ستعتمد على المقاومة الشعبية .. تعليقاً ليس فى مصلحة هذا المشروع ؟ أليس الأفضل أن يعطى هذا السلاح والزى .. والوقت والجهد .. لجنود نظاميين ؟ وتساءل البعض هل سنعود إلى نظام اللافتات والمظهريات ؟ واستعادوا - وهم يطرحون هذا السؤال تجربة الحرس الوطنى .. واستدعاء الاحتياطى .. ؟

ثم ثمة سؤال أيضاً .. هل تصلح حرب العصابات فى معركتنا مع إسرائيل ؟ وهل ما نجح فى الجزائر وفيتنام يمكن أن يطبق فى مصر مع اختلاف الأرض والانسان والعدو والهدف ؟

أعود مرة أخرى إلى طلبى الأساسى .. أن يتفضل الرئيس فيخصص عدة جلسات .

ولقد تكلمت - كعادتى - فى لغة تجمع بين الاحترام الواجب لرئيس الدولة وما تستوجبه اللحظات التاريخية من مكاشفة .

وقد استجاب الرئيس لمطلبى وحددت جلسة ١٩٦٧/٨/٢ لأن أبدأ المناقشة بكلمة منى .

الفصل الثانى

الصــــــدام

كان من المقرر أن يعقد مجلس الوزراء جلسته مساء يوم الأربعاء الموافق ١٩٦٧/٨/٢ ليستأنف مناقشة السياسة العامة للدولة ، والتى خصص لها المجلس - حتى الآن - خمس جلسات . وكان من المنتظر أن يتناول المجلس بعد الانتهاء من هذه المناقشة بحث سياسة قطاعات الدولة كل على حدة ، لمواجهة الظروف الحالية على ضوء خطة عمل محددة وواضحة .

وكانت جلسة ١٩٦٧/٨/٢ - إذن - هى الجلسة السادسة التى تدور فيها المناقشات حول السياسة العامة .

بدأ الانعقاد الساعة السابعة مساء وامتد إلى منتصف الليل .

ودعانى الرئيس إلى أن أبدأ المناقشة ..

● قلت :

لأنى أعبد الله .. وأعطى ولائى لمصر .. وحدها .. فأنا ضد عبادة الأفراد ، ولأنى أحبك ، فأنى أصدقك ، ولأنى أصدقك فأنى أعطيك خير ما عندى .. الكلمة الأمينة ، ولو خالفت رأيك ..

ولأنى أحترم قيادتك ، وأقدرها ، فلست أخاف عليها من كلمة « لا » تقال حيث ينبغى أن تقال ..

إن كلمات نعم .. حاضر .. تمام يا أفندم .. هذه الكلمات اللزجة الناعمة ، الكاحلة الوجه ، العثمانية الأصل ، المنحنية الهامة .. شركاء فيما حدث .. ولو أن كلمة « لا » الصادقة الأمينة المخلصة .. ذات الكبرياء .. قد احتلت مكانها اللائق بها - وخاصة فى السنوات الأخيرة - لكانت الأحداث غير الأحداث .. !

ولأنى أعرفك .. فقد سموت بك دائماً عن أن تكون ملكاً .. وسموت بنفسى أيضاً أن أكون واحداً فى بلاط ..

هل فات الأوان ؟

فى رأى أنه فات . .

فى رأى قلة قليلة .. أنا منها .. إن الأوان لم يفت بشرط .. ان بيننا وبين التقاء عقربى الساعة عند ساعة الصفر .. نحو ساعة .. نستطيع خلالها بالإرادة الصلبة .. وبشجاعة المقاتل .. أن نُكره الأحداث على تحويل مسارها !

كيف ؟

بأن ندرك أننا فى صراع شديد مع أنفسنا أولاً لنقومها ونطهرها .. ومع عواقب النكسة الطبيعية .. لنجعل منها طاقة بانية لا طاقة مدمرة .. وبأن ندرك - لا تنسينا السلطة والسن .. اننا فى صراع - ضد عوامل اليأس - وسباق **معها** .. نرى هل نستطيع أن نسبق إلى الشعب بالأمل الجديد .

إذا أدركنا هذا كله .. وواجهناه .. ووضعنا خطتنا على أساس أن التاريخ لا يترك لنا غير ساعة .. فاننى أقول أن الأوان لم يفت ..

ومن يملك أن يفعل ذلك .. من يملك أن يرمم قاع السفينة .. ويُصلح قلاعها .. ويستبدل بالبوصلة أخرى .. ويبث الشجاعة والأمل .. فى بحارة السفينة وركابها ..

وأقول أنت ..

ثم نأتى بعدك نحن ..

أنت بشخصيتك ، ومكانتك ، وتاريخك ، برصيدك الضخم لدى جماهير الأمة العربية .

ونحن بالمشاركة بالرأى الأمين الشجاع الصادق ..

وقبل أن أنتقل إلى الموضوع ـ أو إلى القضيتين اللتين أثرتهما فى كلمتى السابقة ـ أقول : إننا أولا لابد أن نتفق على تشخيص المرحلة التى تواجهنا .. فلا يمكن أن نصف علاجا لمرض مجهول ![1] .

لقد وصفتها أنت فى خطاب ٢٣ يوليو .. « إن هذه الأزمة التى نواجهها وإن لم تكن أخطر ما واجهناه وأصعبه فهى على وجه التأكيد من أخبث ما لقيناه وأكثره لؤما » .. واسمح لى أن أقول هنا ـ فى هذه القاعة التى نتصارح فيها أنها أخطر وأخبث محنة اجتازها شعبنا .. إن تشخيص الأزمة ـ بدقة ـ يؤدى إلى هذا الوصف .. فما هى الأعراض التى تتكون منها هذه الأزمة ؟ جبهة خارجية تضاءلت فيها فرص الحركة إلى حدها الأدنى ـ بعدوان الأعداء ونفوذهم .. وبسلوك الأصدقاء وجمودهم .

وجبهة داخلية أصابتها النكسة بصدوع شديدة تهدد مقومات الصمود فيها . هذا تشخيص مركز جدا يحتاج إلى تفصيل وتحليل .

واسمحوا لى أن أدع للزملاء تخطئتى فيه .. أو مناقشته أو تحليله أو مخالفته .. وإن كنت أظن أننا لا نختلف فيه كثيراً .

لقد طرحت ـ يا سيدى الرئيس ـ على المجلس بجلسة ١٩٦٧/٧/٢ القضيتين الآتيتين :

القضية الأولى :

ما هى خطة العمل الجديدة الكفيلة بانهاضنا بعد النكسة على أساس من الوعى بدلالاتها والشجاعة فى مواجهتها والإقدام على علاجها ولو كان بالاستئصال الجراحى لبعض القيم أو السلوك أو الأفراد .

القضية الثانية :

ما هى الخطة المثلى لإزالة العدوان العسكرى ؟
ومنذ طرحت القضيتين على مائدة المجلس حدث الآتى :
١ ـ خطابك فى ٢٣ يوليو .

---

(١) جلسة ١٩٦٧/٧/٢٦

٢ ـ اعتماد الميزانية .
٣ ـ مناقشات المجلس فى الجلستين السابقتين وهى المناقشات التى اتسمت بالمكاشفة والصدق والموضوعية .

وقد غطى خطابك أساساً كل ما يمكن قوله فى القضيتين اللتين أثرتهما أو كاد .. وجاءت الميزانية فترجمت أو كادت النضال الاقتصادى الداخلى إلى حقائق .. ثم كانت مناقشات الأعضاء وأحاديثك بالجلستين السابقتين .. وكل ذلك أجاب على كثير من التساؤلات التى كانت تدور فى خلدى ..

ـ لم يبقى عندى إذن إلا القليل .
ثم أعود إلى القليل الذى عندى .

سأحصر كلامى إذن فى نقاط محدودة :

أولا : أن ألف باء سلامة الجبهة الداخلية هى فى الوحدة الوطنية .. من القيادة حتى القاعدة .. لا مكان إذن للصراعات التحتية على أى مستوى .. ولا وجه لتمزيق الشعب إلى فئات وكادرات وألوان .. لا محل لتمزيق الوطن الواحد إلى وطنين .. والقرية الواحدة إلى قريتين .. والعائلة الواحدة إلى عائلتين .. والشخص الواحد إلى شخصين .. شخص يلقى الحكام بما يحبون وشخص يلقى نفسه بما يحب .

وإذا كان لأحد منا رأى فى أخيه .. فليكاشفه هنا فى هذه القاعة أو فى غير هذه القاعة .

ثانياً : تأكيد ديمقراطية القيادة العليا فى هذه المرحلة مدخل لديمقراطية حقيقية بعد اجتياز المحنة .

وأحب أن أشير إلى بعض ما أراه علامات أساسية :
١ ـ إننى على ثقة أنك ستبدأ بسلطات رئيس الدولة أى بنفسك . أننى أعرف أن النظام الرئاسى طبقاً للدستور المؤقت يعطيك الحق فى أن تضع ـ بالاشتراك مع الحكومة ـ السياسة الخارجية والداخلية . . ولكن نظامنا متهم بالدكتاتورية . وفى نظرى أنك ترحب بأن تعطى سلطة البت فى القضايا الهامة والمصيرية لقيادة ديمقراطية تكون أنت على رأسها .

٢ ـ إنك مفوض من الشعب ببيعة التاسع من يونيو تفويضاً قوياً .. ومن حقك إذن أن تنفذ إرادة الشعب وأن تعلن أيضاً أن هذه مرحلة انتقالية .. يكون الانتخاب بعدها لا التعيين ، هو أساس كل تنظيماتنا السياسية .. أما كيفية الانتخابات فمسألة تناقش .

٣ ـ إن أسلوب العمل فى القيادة السياسية العليا يجب أن يتغير بحيث تناقش القضايا الهامة ثم نصوت عليها ويحترم رأى الأغلبية .

إن عدم أخذ الأصوات أعفى الناس من المسئولية . . ومن هذا الإعفاء كانت السلبية . . ومن السلبية بدأ السقوط . . وخلقت الفجوة بين القيادة والشعب . . وبين مستويات القيادة نفسها !

ثالثاً : كيف نعيد لمجلس الوزراء فاعليته .. وبالتالى هيبته « وأفضل فاعليته على هيبته » وبالتالى للوزير ـ وما صلة الوزير بالعمل السياسى ، وبالقاعدة الشعبية . وأقول ـ إجابة عن السؤال ـ

١ ـ إنك برئاستك المجلس الجديد وبأسلوبك فى قيادة الجلسة ، وبتشجيعك أعضاء المجلس على مناقشة السياسة العامة قد كتبت الحروف الأولى من الإجابة الصحيحة . وإذا نحن مضينا فى هذا السبيل ـ أن يناقش المجلس كافة الخطوط العريضة لسياستنا الداخلية والخارجية وألا ينفض قبل أن يتخذ فيها قراراً .. وأن يحترم رأى الأغلبية ، إذا مضينا فى هذا السبيل وعرف الشعب ذلك ، وتحقق منه .. لنجحنا فى إعادة هيبة المجلس .. وبالتالى هيبة الوزير .

٢ ـ أن يكون الوزير والوزير وحده هو المسئول داخل وزارته عن السياسة التى يضعها مجلس الوزراء ..

وأحب هنا أتناول بالحديث نقطة هامة أثيرت فى الجلسة الماضية عن الوزير وما يسمونه بالقاعدة الشعبية ..

إذا لم تخنى الذاكرة فأن الواقعة التى أثارت المناقشة كانت بين الأخوين ـ السيد مرعى وشعراوى جمعه ـ مع حفظ الألقاب ! الأخ سيد مرعى يقول أننى بينما كنت أبحث موضوعاً من صميم اختصاصى هو التسويق التعاونى إذ بى أفاجأ باجتماع يعقده المكتب التنفيذى للاتحاد الاشتراكى فى جاردن سيتى فى نفس الوقت فوجئت بأمين الفلاحين فى قرية كذا .. ينزع من أحد الفلاحين أرضه .. والأخ شعراوى يرد على

ذلك بالآتى - « يجب أن ينزل الوزير إلى القاعدة الشعبية .. لا ردّة فى الثورة .. إن المبادىء العامة يجب أن تطرح هنا فى المجلس » .

وأحب أن أتخذ موقفاً فى هذه النقطة . . « إنى فقط أتساءل من هم هؤلاء الذين يمثلون القاعدة الشعبية ؟ ان ممثلى القاعدة الشعبية معينون وتدفع الحكومة أجورهم ! وهى مسألة تستدعى التأمل الشديد . . فسيد مرعى ليس قاعدة شعبية وعبد الحميد غازى قاعدة شعبية ! وعلى الأول أن ينزل إلى الثانى ! وإلا فسلام على الديمقراطية . وسلام على الثورة . . القاعدة الشعبية لا يمكن يا سيدى الرئيس - أن تكون معينة تدفع الدولة لها أجرا . . وانما ينبغى أن تكون منبثقة - بالانتخاب عن الشعب . »

رابعاً : سيادة القانون .

ليأذن لى سيادة الرئيس أن أفشى حديثاً خاصاً .. بعد إذنه[٢] ..

١ - ما قلته لى أنك مع سيادة القانون بل ومع الروتين بالمعنى الصحيح وإلا فكيف أحاسب الناس .

٢ - ما قلته لى إنك حريص قبلى على استقلال القضاء .. وليأذن لى الأخوة الأعضاء إننى طوال عملى من يوليو ١٩٥٢ حتى الآن لم أسمع من السيد الرئيس كلمة واحدة تخالف هذين المبدأين .

ومع ذلك فهل تحققت سيادة القانون فعلاً ؟

وما هى الحكمة أولا من سيادة القانون !

وماذا يقولون هؤلاء الذين يحتكرون « لقب الثورية » عن سيادة القانون وإجازته ؟

لابد من توضيح .

أما الحكمة من سيادة القانون فهو إشاعة الأمن النفسى وتأكيده فى نفس كل مواطن .. وخصوصاً الضعفاء منهم .. ومن الأمن النفسى ، والاطمئنان ، تنمو كل الفضائل .. شجاعة القول .. الاحساس بالكرامة .. زيادة الإنتاج ثم الولاء للوطن .

---

(٢) كان ذلك بمناسبة طلبى من الرئيس محاكمة سعد زايد محافظ القاهرة لاعتدائه بالضرب على بعض موظفى وزارة الرى . القصة بالتفصيل نعرض لها فى موضع آخر .

هى على أى حال مسألة مفروغ منها أكدها الميثاق !

أما هل تحققت سيادة القانون !

فلست أود أن أنبش الماضى ! بل إننى لم أكن لأتحدث لو لا أن الأخ كمال رفعت عاد فأثار هذه القضية بالجلسة السابقة ونسب إلى بعض من يتسترون بثورية القانون الوصولية والانتهازية !

كل ما أود أن أشير إليه أن بعض الصحافة الثورية .. هللت عندما قيل إن القانون فى أجازة .. **لماذا إذن لا يقول كل مسئول .. أنا ثورى إذن فأنا القانون** ..

وهكذا - يا سيدى الرئيس - حَمَل فئات المسئولين وغير المسئولين فى هذا البلد - سلطات رئيس الجمهورية فى جيبهم الأيمن .. وسلطات مجلس الأمة فى جيبهم الأيسر ، وسلطات المحكمة مكان المنديل .. وأعلنوا فى كل مكان .. نحن القانون ! وحدثت المآسى والمهازل .. **وشاعت الوصولية والانتهازية التى أشار إليها الأخ كمال رفعت** .

□

● وأشهد أن الرئيس قد تركنى استرسل فى كلمتى بغير مقاطعة ، إلا فى مواطن قليلة .. فحين دعوت إلى أن يكون اتخاذ القرار داخل مجلس الوزراء بأخذ أصوات الأعضاء ، حتى لا يصدر قرار مصيرى بغير موافقة الأغلبية .. اعترضنى بقوله « إن مجلس وزراء مصر ليس منتخباً كغيره كما هو الحال فى بريطانيا حيث الوزير هناك فائز فى الانتخابات » فقلت : « ولماذا نذهب بعيداً إلى بريطانيا .. إن القانون فى مصر يستلزم بالنسبة للجنة العليا بالاتحاد الاشتراكى أخذ الأصوات حين ينص على أن يكون قرار اللجنة « بأغلبية أصوات أعضائها » .

وحين تحدثت عن وجوب احترام القانون وقلت : إننى أفضل أن أدخل جهنم إذا كان يحكمها قانون عن أن أدخل الجنة .. إذا كانت الحياة فيها فوضى لا ينظمها قانون ! قاطعنى بقوله « ليه ؟ » أجبت : « فى جهنم يحكمها قانون يبقى لى أمل الخروج منها . وفى جنة بغير قانون .. قد تخرجنى منها نزوة فرد إلى جهنم !! » .

أنهيت كلمتى .. وأنا أقرأ على قسمات وجه الرئيس .. أنه يكظم غيظه .. وأنه يوشك أن يفقد صبره .

وطلب السيد حسين الشافعى نائب الرئيس الكلمة بعدى فقال « .. فى رأيى أن جماهير ٩ و ١٠ يونيو لم تخرج تأييداً لأسلوب الحكم ، إنما خرجت طلباً لتغيير هذا الأسلوب » .

وما إن وصل نائب الرئيس إلى الكلمة الأخيرة حتى انفجر المكبوت من ضيق الرئيس كما ينفجر بخار محبوس ! قال فى عصبية وحدّة ، لم أعرفها عنه من قبل .. مصوباً نظرات نارية إلى نائب الرئيس : « أسلوب إيه اللى انت بتتكلم عنه ! إننى لم أسمع خلال رياستى لهذا المجلس أى نقد ذاتى .. أنت زعلان علشان أنا رفضت رفع الحراسة عن أصهارك .. » .

وعبثاً حاولت وحاول الوزراء تهدئته .. فقال أحد الوزراء أن السيد النائب لا يقصد الرئيس بكلامه إنما يقصد مجلس الوزراء ! .. وقال د . ثروت عكاشة عن الجو السائد بين الوزراء « إن بعض الوزراء حريصون على أن يرضوا فريقاً من زملائهم ممن أقاموا من أنفسهم رقباء عليهم ! » . وشبّه ـ فى أسلوب رقيق مرح ، يمتص الجو الكئيب المتوتر فى الجلسة ـ الصلة بين المراقبين والواقعين تحت عنفوان المراقبة بما بين القط وميكى ماوس .. إذ يظل القط رقيباً على تحركات الفأر ويظل الفأر حذراً .. وبهذا تقف الأمور جامدة .

وقد نجح وزير الثقافة فى تبديد الجو المتوتر فى القاعة .. إذ عاد الرئيس إلى الابتسام معلقاً على كلام وزير ثقافته : « لو كنت فعلت ذلك لأكلت القطط الفئران وانتهينا ! » .

ولكن المهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى ما لبث أن أثار غضب الرئيس .. مرة أخرى .. حين علق على كلمتى ..

قال الشناوى : « أنا فى الحقيقة أوافق الأخ عصام على كل ما قال .. وأضيف إليه أن الناس تتحدث عن بعض الحراسات التى فرضت عليهم .. قد فرضت ظلماً .. بغير حق »[٣] .

---

(٣) كان للمهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى قصة أخرى مع الرئيس ، وقف الرئيس فيها إلى جانبه . كان الوزير قد أصدر توجيهاته إلى تفتيش رى البحيرة فى بعض المسائل الفنية التى تتصل بأعمال الوزارة ولكن السيد وجيه أباظة محافظ البحيرة أمر تفتيش الرى بالامتناع عن تنفيذ توجيهات الوزير وانضم إليه فى موقفه نواب المحافظة فى مجلس الأمة ، وزادوا فأثاروا الموضوع فى المجلس .. وهنا وقف الوزير معترضاً على موقف محافظ البحيرة ونوابها ، محتجاً بأنهم يتدخلون فى صميم اختصاص وزارته ، وهو تدخل لا يقبله ولا يمكن معه أن يتحمل مسئولية عمله .. واشتد الجدل بين الطرفين فى الجلسة وكنت أحد حضورها .. وانصرف الشناوى من المجلس غاضباً وطلب مقابلة الرئيس .. فقابله فوراً [illegible] خاطره .. ونصره فى موقفه .. وهدأت الأمور بعد أن عرف المجلس أن الرئيس قد حسم الموضوع .

رد الرئيس عليه فى حدة :
« طبعاً سمعت الكلام ده يا أخ شناوى من الأعيان اللى بتقعد معاهم على المصطبة فى البلد » .

وخيم الصمت على الجلسة
وقام الرئيس معلناً فض الاجتماع .. كان الليل قد انتصف بعد هذه الجلسة التى حفلت بالصدام والمكاشفة والتوتر .

الفصل الثالث

أمريكا تريد منا أن نركع

قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢

منذ وقعت هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ ، وأمريكا وإسرائيل تصران على تسجيل هذه الهزيمة فى صك دولى ، وبرغم كل مساعى الدول العربية ، والاتحاد السوفيتي في إطار مجلس الأمن ، لعرقلة الأهداف الأمريكية - الاسرائيلية - فقد حطم التحالف الأمريكى الاسرائيلى هذه المساعى . وأصرت القوتان المعاديتان للأمة العربية ، على أن يسجل قرار مجلس الأمن تصفية فلسطين ، كشعب وأرض ، بحيث لا يبقى منه إلا لاجئون يأوون إلى الخيام ، كما أصرتا على عدم انسحاب إسرائيل من الأراضى التى احتلتها من مصر والأردن وسوريا ، وعدم تحديد موعد لهذا الانسحاب فى حالة الوصول إلى تسوية نهائية للأزمة .

وقد دعا الرئيس مجلس الوزراء إلى الانعقاد يوم الثلاثاء ٦٧/١٠/٣١ لمناقشة آخر التطورات الجارية فى إطار مجلس الأمن . وقد حضر تلك الجلسة الدكتور محمود فوزى مساعد الرئيس للشئون الخارجية والسفير أحمد حسن الفقى القائم بأعمال وزير الخارجية .

دخلت الجلسة وأنا مشحون النفس بمشاعر مختلطة .. فأنا جد حزين لجو الاستسلام والهزيمة الذى يغمر قلوب الرجال .. بقدر ما أنا مشحون .. بالتحدى لأولئك الذين يريدون أن يزينوا للرئيس القرار على أنه نصر دبلوماسى .. يتسم بالواقعية .. وأن الشعب راض ، وسيرضى عن كل رأى أو فعل يأتى من الرئيس جمال عبدالناصر .

اتخذت مقعدى المعتاد .. فى قاعة مجلس الوزراء ، بقصر القبة ، فى منتصف السادسة مساء يوم الأحد ١٩٦٧/١١/٢٦ فى الجانب الأيسر من الرئيس .. فى طرف مائدة الاجتماعات .

إننى أدون هنا وقائع تلك الجلسة التاريخية - اعتمادا الى ما أثبته - فى إيجاز فى أوراقى أثناء الجلسة عن وقائعها ، وعلى ما تعيه ذاكرتى .. وعلى ما نشرته الصحافة عنها غداة انعقادها .. وكم وددت لو أمكننى الرجوع الى مضابط مجلس الوزراء أو التسجيلات الصوتية لمناقشاته لولا عقبات القانون (القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٧٥ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٧٢ لسنة ١٩٧٩) .

وقائع الجلسة

انعقدت الجلسة برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر فى مساء يوم الأحد ١٩٦٧/١١/٢٦ فى القاعة الكبرى بقصر القبة الساعة السادسة والنصف مساء . وقد بدأت بكلمة السيد محمود رياض وزير الخارجية شرح فيها مضمون القرار ٢٤٢ ومقدماته وظروفه .

الرئيس :أنت حضرت مفاوضات رودس سنة ١٩٤٨ التى انتهت الى اتفاقية الهدنة بين مصر وإسرائيل ألم تتضمن الاتفاقية اعترافا بإسرائيل .. ألم تكن الاتفاقية بين حكومة جلالة ملك مصر وحكومة إسرائيل ؟

وزير الخارجية : نعم .

الرئيس : (بدأ يأخذ رأى الوزراء مبتدئا من أقصى يمينه وكنت أجلس فى أقصى اليسار) .

كانت كلمات الوزراء فى معظمها مؤيدة لقبول مصر القرار . عدا كلمة السيد كمال رفعت وزير العمل التى ركز فيها على ضرورة المقاومة الشعبية وحرب العصابات حتى تتمكن مصر من تجاوز الهزيمة .

وحينما جاء الدور علىّ كنت أشعر بحزن ارتسم على ملامحى وانعكس فى صوتى .. قلت :

« لا أود أن أزيد الآلام .. إنها جلسة حزينة .. فأنت مدعو اليوم - ياسيدى الرئيس - لإعطاء كلمتك .. كلمة ينتظرها الشعب المصرى والأمة العربية فى قلق .. فاسمح

لى أن أقول : أنك تحمّل اسمك وتاريخك فوق الطاقة إذا انت قبلت القرار .. إن كلامى لا يصدر عن عاطفة .. إنى أواجه الحقائق بالعقل .. لست أميل إلى التهوين من شأن أوضاعنا فى مصر وفى المنطقة .. وكذلك - وفى نفس الوقت - لست أميل الى التهويل من شأنها .

« دعنى أقلها بصراحة .. فى ٥ يونيو .. كانت الهزيمة .. اليوم بعد تسعة أشهر .. يوثق أعداؤنا .. تلك الهزيمة فى صك قانونى سياسى .. فى ٥ يونيو .. احتضرت القضية الفلسطينية .. اليوم يريد الأعداء أن نوقع لهم شهادة وفاة لدفن الجثة !» إن قبول القرار لا يكون إلا لغايتين .. القبول على أساس الالتزام الدولى بنصوصه أو القبول به كمرحلة تكتيكية كمناورة تفرضها ضرورات الوضع العسكرى .. الغاية الأولى مرفوضة .. فاذا قيل نقبله كمناورة تكتيكية . نتحلل منه حين نتم استعدادنا العسكرى .. هنا يثور سؤال .. إن موسكو وواشنطون .. والعالم سيقف الى جانب هذا القرار .. وستصبح قضية فلسطين مجرد قضية لاجئين .. سيظل العالم يقف مع إسرائيل فى طلب احترام هذا القرار الدولى ، احتراما للقانون والشرعية !

وإننى لأتساءل - ياسيدى الرئيس - لماذا قبل الاتحاد السوفيتى قرار مجلس الأمن ؟ لماذا لم يعترض عليه بالفيتو .. ألم يقل المارشال جرشكو وزير الدفاع السوفيتى إن البناء العسكرى المصرى الجديد يجب أن يبنى على أساس هجومى كما سمعنا من سيادتك .. دعنى أتصور ردود الفعل لقبولنا هذا القرار :

فى الجبهة الداخلية .. لقد شحنت - ياسيدى الرئيس - الجماهير العربية بالأمل .. ماذا يمكن أن يقال لهم تفسيرا لقبولنا هذا القرار المتسم باليأس ؟

فى الدول العربية .. ستنتهز كل الحكومات .. من اليمين واليسار الفرصة للتشهير بنا .. وإدانة تخاذلنا .. ستتهمنا - أمام شعوب الأمة العربية التى تثق فى شخصك - بالتخاذل وخيانة القضية .

عند الرأى العام العالمى : قد ينحاز لموقفنا كما قال بعض الأخوة الزملاء .. لكنى أسأل ما قيمة انحيازه .. فى عالم لا يحترم غير منطق القوة .. فإذا أضيفت الشرعية الى القوة فقدنا كلّ أسلحتنا .

واسمح لى أن أقول أن فى قبول القرار قضاء على مكانة جمال عبدالناصر ولو حتّمت الضرورات العسكرية قبول هذا القرار .. فليوقعه غيرك .. لقد استقطب

جمال عبد الناصر الجماهير العربية لخمسة عشر عاما حول تحرير فلسطين .. من يصدق اليوم أن جمال عبدالناصر يوافق اليوم على قرار يجعل من قضية تحرير الشعب الفلسطيني .. مجرد قضية لاجئين .. وأن يعترف بإسرائيل كما سبق أن اعترف الملك !

إن الحل السياسي المناسب لا يكون إلا بعد أن نصل الى مركز عسكرى .. قوى ..

بعض الزملاء ينادون بالواقعية .. إننى أذكرهم هنا بما حدث فى فرنسا فى الحرب العالمية الثانية .. بواقعية المرشال بيتان .. ولافال .. وبمثالية ديجول .. جرّت الواقعية شعب فرنسا إلى العار .. وانتشلت مثالية ديجول فرنسا من هزيمتها .. وحرّرتها . إنى أنزه جمال عبدالناصر عن أن يكون واقعيا كبيتان وأنا واثق أنه فى هذه اللحظات التاريخية ديجول أمته .

لقد سألت - ياسيدى الرئيس - وزير الخارجية محمود رياض .. ألم تعترف مصر فى اتفاقية رودس بإسرائيل فى عهد الملكية ؟ ولقد فهمت رسالتك .. ولكن عبدالناصر ليس ملكا .. ومصر عبدالناصر ليست مصر الملك .. لقد حشد جمال عبدالناصر جماهير الأمة العربية كلها .. حول هدف واحد .. تحرير فلسطين .. فكيف يأتى اليوم ليقول : إنى أعترف بإسرائيل ؟ وأقبل تصفية قضية فلسطين !

إننى أعطى صوتى ضد القرار ٢٤٢ وأدعو المجلس أن يصوت برفضه ..

ولست أدعى أن كلمتى قد أحدثت أثرا فى أعضاء مجلس الوزراء .. وقد خِلْت أنهم - فيما بينهم وبين أنفسهم - قد آثروا أن يتركوا مسئولية القبول أو الرفض .. للرئيس .. إيثارا للسلامة .. فالقرار فى مثل هذه المسائل المصيرية التاريخية هو - فى نظرهم - فوق طاقتهم . أما الرئيس فقد قرأت على قسمات وجهه أمارات الحزن والأسى وشعورا مبهما أنه يجلس وحده .. فى القاعة .. رغم وجود أكثر من عشرين وزيرا حبسوا عنه رأيهم .. وتركوه وحيدا ..

وحين أوشكت على ختام كلمتى ، طلب السيد محمد أحمد محجوب رئيس وزراء السودان الرئيس تليفونيا .. ورجاه أن يرفض القرار ٢٤٢ لأن قبوله سيحدث أثرا سيئا لدى كافة الحكومات العربية .

وانفض الاجتماع ..

وصدرت صحف القاهرة صباح الاثنين ١٩٦٧/١١/٢٧ تحمل بيانا موجزا غامضا عما تم فى جلسة الأحد ١٩٦٧/١١/٢٦ .. فنشرت الأهرام فى عددها الصادر صباح الاثنين العناوين الآتية :

« رياض يتجه من مطار القاهرة رأسا الى قاعة اجتماعات مجلس الوزراء . وزير الخارجية قدم إلى المجلس فى اجتماعه أمس تقريرا شاملا عن الموقف فى الأمم المتحدة فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط »

وتحت هذه العناوين قالت الأهرام :

... التطورات الخاصة بأزمة الشرق الأوسط ، على ضوء التقرير الذى قدمه السيد محمود رياض بنفسه إلى المجلس عن تصوره للموقف فى الأمم المتحدة .

« ... وصرح السيد محمد فائق وزير الارشاد القومى بأن المجلس استمع إلى بيان من وزير الخارجية أوضح فيه انطباعاته وتقديره للموقف نتيجة لوجوده فى الأمم المتحدة ، واتصاله مباشرة بالتطورات ، وذلك تكملة للتقارير التى سبق أن أرسلها وزير الخارجية إلى مجلس الوزراء ثم شرح السيد محمود رياض نتيجة الاتصالات التى أجراها فى الأمم المتحدة عقب قرار مجلس الأمن ، وكان وزير الخارجية قد اجتمع - قبل مجيئه إلى القاهرة - بالسكرتير العام للأمم المتحدة وبأغلب أعضاء مجلس الأمن » .

الفصل الرابع

مظاهرات الطلبـــة

أحدثت هزيمة الخامس من يونيو .. كما أسلفنا القول صدعا فى البناء القومى .. وقد بلغ هذا الصدع ذروته فى الصراع بين قطبى نظام ٢٣ يوليو عبدالحكيم عامر يناصره نفر من أوليائه فى القوات المسلحة .. وجمال عبد الناصر قائد الثورة .. ورئيس الجمهورية .. وقد حسم هذا الصراع لصالح الرئيس .. بوفاة عبد الحكيم عامر فى ١٥ سبتمبر ١٩٦٧ .

وقد خصص الرئيس .. منذ تسلم رئاسة الوزراء فى ١٩٦٧/٦/١٩ - سبع جلسات متتالية لبحث أسباب الهزيمة وطريقة تجاوزها .. ثم هدأت الأحوال - فى الظاهر على الأقل - بعد أن أحيل إلى المحاكمة أمام محكمة الثورة التى رأسها حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية - العسكريون من أنصار عبدالحكيم عامر .. وأحيل إلى المحكمة العسكرية العليا برئاسة الفريق صلاح الدين الحديدى ، قادة سلاح الطيران وبعض ضباط الجيش .

وفى ١٩٦٨/٢/٢٠ أصدرت المحكمة العسكرية أحكامها فى قضية المسئولين عما حدث للطيران يوم ٥ يونيو فى جلسة علنية ورفعت أحكامها إلى الفريق أول محمد فوزى للتصديق عليها قبل أن تصبح نهائية . وكانت الأحكام :

- السجن ١٥ سنة على الفريق أول طيار متقاعد محمد صدقى محمود - قائد القوات الجوية الأسبق .

- السجن ١٠ سنوات على اللواء طيار متقاعد اسماعيل لبيب الذى كان رئيسا لشعبة الدفاع الجوى .

- براءة كل من الفريق أول طيار متقاعد جمال عفيفى رئيس أركان القوات الجوية والدفاع الجوى سابقا واللواء طيار متقاعد عبدالحميد الدغيدى قائد الطيران السابق فى المنطقة الشرقية .

كما أعلنت المحكمة العسكرية الميدانية العليا فى نفس اليوم أحكامها فى ٨ قضايا حوكم فيها ٨ من ضباط القوات المسلحة على ما ارتكبوه فى ميدان العمليات بسيناء ، من تصرفات عرقلت دور القوات المسلحة .

وقد صدق الفريق أول محمد فوزى على بعض هذه الأحكام وحملت الأحكام الأخرى تصديق الفريق فوزى ورئيس الجمهورية وبذلك اعتبرت هذه الأحكام نهائية .

وما إن نشرت الصحف الأحكام الصادرة حتى انفجرت مظاهرات الطلبة والعمال فى أنحاء القاهرة .. وأذاعت وزارة الداخلية البيان الرسمى التالى بتاريخ ١٩٦٨/٢/٢٤ :

« تعلن وزارة الداخلية أنه لن يسمح - من اليوم - بقيام أية مظاهرات مهما كان سببها . . ولقد عبر شباب الجامعات يوم أمس عن آرائهم فى الأحكام الصادرة فى قضية الطيران بكل وسائل التعبير التى أرادوها ، وكانت التعليمات إلى قوات الأمن ألا يعترض طريق مظاهرات الطلبة ، وأن يترك لها حرية السير بدون تدخل وقد اضطرت قوات الأمن للتدخل فى الساعة الخامسة مساء لفضّ بقايا التجمعات التى اندست فيها بعض العناصر غير الطلابية . ولم تتدخل قوات الأمن إلا بعد توجيه النصح بكل الوسائل ، وكان تدخلها بعد ذلك فى أضيق نطاق بحيث لم تنجم عنه أية حوادث . ولما كان الغرض الذى أراده الشباب بتعبيرهم عن رأيهم قد تحقق تماما ، ولما كان استمرار المظاهرات من شأنه خلق احتمال استغلالها ضد صالح الوطن وجماهير قواه العاملة فان وزارة الداخلية تلفت النظر إلى أن قرار منع المظاهرات سوف يطبق من اليوم بطريقة حاسمة ، كما أن أية محاولة للخروج عليه تعتبر إساءة إلى النضال القومى فى وقت تتعرض فيه الأمة العربية لمؤامرة واسعة النطاق من

قوى الاستعمار ومن إسرائيل ، وسوف تقابل أية محاولة للخروج عليه بالشدة التى تستلزمها مسئولية وأمانة المرحلة الحاضرة من العمل القومى .

وفى نفس يوم إذاعة بيان وزارة الداخلية .. كان من المقرر اجتماع الوزراء لبحث تقرير لجنة الخطة عن مشكلة المواصلات بالقاهرة .

غير أن المجلس لم يناقش غير مسألة واحدة : أحكام قضية الطيران ، ومظاهرات الطلبة . وقد كانت هذه الجلسة واحدة من أخطر الجلسات التى عقدها مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر

اننى أعرض هنا وقائع تلك الجلسة ، مستعينا بما قيدته فى أوراقى عنها .. وما جاء فى مذكرة النيابة العامة المقدمة لى عن وقائع المظاهرات ..

مجلس الوزراء
جلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٦٨

انعقد مجلس الوزراء يوم الأحد الموافق ١٩٦٨/٢/٢٥ ، وهو موعد الانعقاد الأسبوعى ،برئاسة الرئيس جمال عبدالناصر ، وكان جدول أعماله ـ المعلن من قبل ـ هو مناقشة تقرير لجنة الخطة عن المواصلات . بيد أن الأحداث الجديدة : الأحكام الصادرة ضد الفريق صدقى محمود ، وبعض قادة الطيران ، وما أعقب ذلك من تفجّر مظاهرات الطلبة فى القاهرة ، كان هو الموضوع الرئيسى الذى شغل المجلس . فى أول الجلسة دعا الرئيس وزير الحربية الى الكلام :

الفريق محمد فوزى : ثبت الإهمال ضد قائد الطيران . حكم المحكمة سليم . أبعد عقدة الذنب عن سلاح الطيران . وقع الحكم طيّب فى القوات المسلحة . ولهذا صدقت على الحكم .

الرئيس : نأخذ رأى المجلس .

د . لبيب شقير « وزير التعليم العالى » : لقد تحركت مظاهرات الطلبة عقب صدور الحكم . الذين حركوها هم عناصر يمينية رجعية . تتبعنا زعماءهم وجدناهم من الجمعية الشرعية ومن الإخوان المسلمين . موقف الشرطة موقف عظيم . رأيى إعادة

محاكمة صدقى محمود أمام محكمة ثورة أو محكمة شعبية ، لأن العقوبة الصادرة ضده لاتكفى .

د . النبوى المهندس ، وزير الصحة : يجب تعليق صدقى محمود وزملائه على المشنقة فى ميدان عام . الطلبة المصابون فى المظاهرات أعربوا لى عن ولائهم للرئيس وهم قد حملونى رسالة . . . إنهم يقبلون يد الرئيس وقد زرتهم فى المستشفى مع الأخ سامى شرف .

- كنت أجلس على اليمين ، بجوار الفريق محمد فوزى بينى وبينه السيد أمين هويدى بدأ دورى فى الكلمة بعد أن أعلن معظم أعضاء المجلس الذين سبقونى تأييدهم للرأى القائل بالغاء الحكم وإعادة المحاكمة .. أما الباقون فلاذوا بالصمت .

وزير العدل : ثمة سؤال يجب طرحه باديء ذى بدء قبل الكلام عن الحكم الصادر ضد الفريق صدقى محمود .

السؤال هو : هل يجوز لمجلس الوزراء أن يناقش قضية صدر فيها حكم من محكمة مختصة قانونا باصداره ؟ والجواب عندى لا يجوز .

لن أتكلم إذن فى القضية لهذا السبب ، ولسبب آخر .. إن هناك قضية أخرى هى قضية شمس بدران ينظرها السيد حسين الشافعى الذى يشاركنا فى حضور مجلس الوزراء وأخشى أن يشعر بالحرج من هذه المناقشة .

إننى أسأل السادة الذين تحدثوا عن الحكم .. هل ألموا بالتحقيقات ؟ هل عرفوا ظروف الاتهام ؟ هل قدروا مسئولية صدقى محمود .. ومن هم فوقه .. ومن هم دونه .

اننى لا أعرف صدقى محمود معرفة شخصية . وأخمن أن سنه نحو ٥٥ سنة . والحكم محل المناقشة قضى بمعاقبته ١٥ سنة فلو أعيدت المحاكمة فإن أقصى عقوبة يسمح بها القانون هى الأشغال الشاقة المؤبدة ، أى نحو ٢٠ سنة ، فما الفرق بالنسبة لصدقى محمود وسنه ٥٥ سنة بين ١٥ سنة و٢٠ سنة ! أما من حيث وقع العقوبة على الرأى العام .. فإن الرأى العام لن يرضيه إلا الدم .. إن الجمهور يريد الدم .. دَم النظام كله .. إننى مندهش أن يطلب د . لبيب شقير نقل القضية الى محكمة ثورة أو ما أسماه بمحكمة شعبية لتحكم بعقوبة أشد .. فهو يعرف كأستاذ قانون .. أن المحكمة الجديدة أيا كان اسمها لا يمكنها قانونا أن تحكم بأكثر مما يحكم به القانون .

الرئيس : (مقاطعا) .. أولا حسين الشافعى لا يشعر بالحرج من هذه المناقشة فى حضوره . أنا نفسى سألته عن حكم صدقى محمود قال لى هاته وأنا أحكم عليه بالإعدام .

وزير العدل : على أية حال أننى أرى أن يركز المجلس مناقشته على مظاهرات الطلبة التى أعقبت صدور حكم الطيران . وأن نستخرج منها .. كساسة .. لا كسلطة أمن ، الدلالات السياسية الصحيحة منها .

إننى أرجو أن يتفضل السيد شعراوى جمعه وزير الداخلية بإلقاء بيان عن وقائعها .. وإن أمكن .. أن يقدم تحليلا عن حوافزها .. اتجاهاتها .. مؤشراتها .

كما أرجو من السيد الأمين العام للاتحاد الاشتراكى بوصفه المسئول عن التنظيم السياسى أن يلقى كل الأضواء الممكنة على هذه المظاهرات .

وهناك نقاط يجب أن يتوقف عندها المجلس ، وأن ينظر إليها ـ لا بعين السلطة كما قلت ـ ولكن بعين الساسة ويجب أن يُسهم المجلس جميعه فى مناقشتها .

هذه أول مظاهرات يمكن أن تسمى « انتفاضة » سواء من حيث « النوع » أو « الأهداف » أو « الشعارات » .

إن أمامى تقرير النيابة العامة عن هذه المظاهرات . لقد اندلعت صباح يوم ١٩٦٨/٢/٢١ فى بعض أقسام القاهرة والجيزة والاسكندرية • .

واسمحوا لى أن ألخص أمامكم أهم ما جاء به :

أولا : إن المظاهرات بدأت فى حلوان تحت إشراف الاتحاد الاشتراكى . فالذى يؤخذ من مجموع أقوال عبداللطيف مليجى بلطية المسئول السياسى لمنطقة جنوب القاهرة بالاتحاد الاشتراكى ، والسيد محمد وهدان عضو المكتب التنفيذى لقسم حلوان .. وآخرين من مسئولى الاتحاد الاشتراكى ـ وكما جاء بنص تقرير النيابة ـ « بأنه عقب اجتماع السيد عبداللطيف بلطية مع السيد عبدالمجيد فريد فى مساء يوم ١٩٦٨/٢/٢٠ بمناسبة ما كان قد وصل العلم به من احتمال خروج عمال مصانع الطائرات فى مظاهرة فى اليوم التالى احتجاجا منهم على الأحكام الصادرة فى قضايا الطيران فقد كلفت قيادات الاتحاد الاشتراكى .. بالحضور إلى مقر المكتب التنفيذى فى الصباح لمنع خروج المظاهرة (حسب

• استمرت المظاهرات حتى مساء يوم ٢٨ / ٢ / ١٩٦٨ .

أقوال السيد عبداللطيف بلطية) أو مواجهة التعبير الجماهيري بأسلوب سياسي أي تنظيم حركة الجماهير (حسب أقوال السيد محمد وهدان).
ولكن رجال الاتحاد الاشتراكي فشلوا في السيطرة على المتظاهرين وتصدى رجال الشرطة لهم وأطلقوا النار عليهم فأصيب ٩ أشخاص من أعيرة نارية .. من بينهم أربعة كانوا مارين بالصدفة .
المظاهرات إذن بدأت تحت سيطرة الاتحاد الاشتراكي طبقا لخطة وضعها في اليوم السابق .. ثم خرجت عن السيطرة .

ثانيا : إن المظاهرات مالبثت أن انتشرت في دائرة عدد من أقسام القاهرة والجيزة والاسكندرية وفي كلية الهندسة بجامعة القاهرة بالذات ..

ثالثا : إن الشرطة قد أطلقت الأعيرة النارية لفض المظاهرات وقد سقط اثنان من القتلى . كما أصيب عدد من المتظاهرين والمارة من أعيرة نارية . كما أصيب - من غير الأعيرة النارية - من رجال الشرطة ٢٢ ضابطا ، ٦٥ شرطيا ، ٤٠ من الطلبة والأهالي . كما حدثت تلفيات في سيارات الشرطة وغيرها من الممتلكات الحكومية والأهلية .

رابعا: أن هتافات المتظاهرين وطلباتهم تجاوزت حدود قضية الطيران ، وتناولت النظام ذاته .
ففي كلية الهندسة بجامعة القاهرة تظاهر طلبة الكلية صباح يوم ١٩٦٨/٢/٢٥ ومعهم طلبة من كليات أخرى ووزعوا منشورات تضمنت الطلبات الآتية : (١) الإفراج عن جميع زملائهم المعتقلين . (٢) حرية الرأى والصحافة (٣) مجلس حر يمارس الحياة النيابية الحقة السليمة (٤) إبعاد المخابرات والمباحث من الجامعات (٥) إصدار قانون الحريات والعمل به (٦) التحقيق الجدى في حادث العمال في حلوان (٧) توضيح حقيقة المسئولين في قضية الطيران (٨) التحقيق في انتهاك حرمة الجامعات واعتداء الشرطة على الطلبة .

« هذا .. وقد ظل الاعتصام بداخل كلية الهندسة حتى مساء يوم ١٩٦٨/٢/٢٧ حين حضر بعض أعضاء مجلس الأمة واصطحبوا الطلبة المعتصمين إلى خارج الكلية » .

كما ثبت من تحقيقات النيابة أن الهتافات التي ترددت في المظاهرات : تسقط دولة المخابرات - تسقط دولة العسكريين - تسقط صحافة هيكل الكاذبة - لا حياة

مع الإرهاب ـ ولا علم بدون حرية ـ يا جمال الشعب هوه هوه ـ اضرب الخونة بقوة ـ ياسادات ياسادات فين قانون الحريات ـ يا شعراوى يا جبان راحوا فين عمال حلوان ..

وتثير هذه المظاهرات أكثر من سؤال سياسى ..

أكانت تلقائية أم غير تلقائية . من حركها ولحساب من ؟ أين مكان التنظيم السياسى فيما حدث . إن الأخ على صبرى أمين الاتحاد الاشتراكى يمكنه أن يرد على هذا السؤال .

هل تلقى المظاهرات أضواء على تيارات الجبهة الداخلية وحدة أم تمزق .. سخط شعبى ؟ إلى أين يتجه ؟ أهى بداية لحركة شعبية ؟ ما لونها ؟

لقد مضت على هزيمة يونيو ثمانية أشهر .. فهل ينبغى أن نعاود مناقشتنا ـ كمجلس وزراء ـ فى أسباب الهزيمة والتزامات النظام فى تصحيح ماحدث ؟ أن نتحدث مرة أخرى عن أسلوب الحكم .. عن نظام الحكم ؟

لقد قلنا من قبل أن نظامنا اشتراكى ديمقراطى ، يقوم على سيادة الشعب .. وقيادة جماعية منتخبة وسيادة القانون .. وقلنا أن الانحرافات التى شابته عندما ناقشنا أسباب النكسة .. هى انعدام القيادة الجماعية .. الافتئات على سيادة القانون .. الهوة السحيقة بين الشعار والسلوك ضعف النقاء فى بعض القادة .

إن الشعب .. بعد ثمانية أشهر من الهزيمة . . لا يزال يطرح هذه الأسئلة .. هذه المرة بصوت أعلى .

هل هناك حكومة ؟ مجلس أمة ؟ تنظيم سياسى .. واسمحوا لى أن أضيف إلى هذه الأسئلة سؤال من عندى كعضو فى مجلس الوزراء .. هل هناك وحدة فكر بيننا نحن أعضاء هذا المجلس .

إذا لم يكن هناك شىء من ذلك فلابد ـ فى نظرى ـ من حلول جذرية .. لا تكفى الحلول المؤقتة أو التوفيقية .. لابد من تغيير جذرى .

لابد من حكومة جديدة تتمثل فيها القيادة الجماعية المسئولة .. لابد من صيغة جديدة للعمل الوطنى وانتخابات جديدة لاعادة بناء التنظيم الشعبى .

ثم هناك سؤال هام تطرحة الجماهير .. هل نحن - حقا - فى حالة حرب ؟ هل ننوى الحرب ؟ أم أننا نخدع الناس .. هل الوقت فى صالحنا .. ونحن نستخدمه على النحو الجارى ..

وهنا اسمحوا لى أن أشير إلى السياسة الاعلامية والثقافية التى تسير عليها الوزارة .. هل تخدم التعبئة للحرب .. أم تمهد للحل السلمى وتخدمه ؟ أم أنها تتخذ منهجا وسطا ؟ إن الناس يقولون أن أفلام الجنس قد زادت لِمَ ؟ لحساب أى هدف .. والمسرحيات التى تملأ البلد .. هل تخدم أهداف الدولة ؟ لقد دخلت مصادفة مسرحية تحية كاريوكا « البغل فى الابريق » كلها إدانة لكل مستويات المسئولين عدا الرئيس .. كل المسئولين لصوص ومرتشون وانتهازيون ما عدا واحداً !!

د . ثروت عكاشة وزير الثقافة والاعلام (مقاطعا فى غضب):
أنا لم أوافق على هذه المسرحية (أذكر أن له كلمة فى الاشادة بها نشرتها الصحف) . الأخ عصام كان يجب ان يدخل غيرها هناك مسرحية ... ...

شعراوى جمعه « وزير الداخلية » أوافق عصام على ما قالة عن المسرحية .. نحن نبحث وقفها .

الرئيس : نعود الى قضية الطيران .. لقد اطلعت على أقوال الشهود .. الغريب ان قائد القوات الجوية الجديد مدكور ابو العز شهد لصالحه !
ماذا يريد الطلبة ؟ ثم وجه السؤال لى : ما رأيك فى إعادة محاكمة صدقى محمود ؟

وزير العدل : ليس هناك طريق لمحاكمة أخرى إلا بإسلوب ماو !

الرئيس : ماو !

وزير العدل : أسلوب الثورة فى الصين .. هناك ينفذون الحكم الذى تريده القيادة السياسية فى المتهم .. ثم يسألون الجماهير فى ميدان عام هل يوافقون ؟ أما الأسباب فتكتب بعد أن يعلق المدان فى المشنقة .
إننى أسأل الزملاء كيف نعلق صدقى محمود على المشنقة فى ميدان عام ؟ وأقصى عقوبة يسمح بها القانون لجريمته هى الأشغال الشاقة .

هناك طلب الفريق محمد فوزى الكلمة مرة أخرى .. فأذن له الرئيس .

الفريق محمد فوزى : يبدو لى أن الحكم كان سيىء الوقع على القوات المسلحة ..! إننى أرى تحوير الحكم والغاءه واعادة المحاكمة .

الرئيس : (موجها كلامه لى) هل لك تعليق .

وزير العدل : لا تعليق !

وسكتُّ فالسكوت يكون ـ أحياناً ـ بلاغه ، وجواب مايُكره السكوت .

(وهنا اقترب السيد عبدالمجيد فريد سكرتير عام مجلس الوزراء وقدم له المنشور الصادر من طلبة كلية هندسة القاهرة والمتضمن لطلباتهم وقد كان خالد عبدالناصر ابن الرئيس موجودا بينهم).

الرئيس : يبدو أن حكم صدقى محمود ليس له أولوية لدى الطلبة .. إنهم يطلبون حل الاتحاد الاشتراكى .. وإطلاق الحريات .. وإعادة تحقيق المسئولية عن النكسة .. أظن يكفينا هذا الليلة .

(نهض الرئيس مبتئسا بعد أن فض الاجتماع)

□

● وأشهد أن الرئيس قد أنصت إلى كلمتى فى صمت .. وسعة صدر .. وإن بدا عليه غير قليل من الضيق .. لكنه لم يخرج أبدا عن أسلوبه المتميز فى قيادة المجلس والاستماع الى ما يخالف آراءه .

وكنت قد طلبت فى هذه الجلسة ـ وهى آخر جلسة لى ـ ضرورة الاستجابة إلى حركة الطلبة والجماهير .. وأحداث تغيير جذرى .. فى الحكومة والتنظيم السياسى .. ووطنت نفسى على أن تكون كلمتى .. هى كلمتى الأخيرة .. فى هذا المجلس .

وقد قابلنى السيد زكريا محيى الدين ـ عقب الجلسة ـ قال لى : إن الرئيس قال عنى بعد الجلسة : « هوه عصام جاى يدينا درس فى السياسة !! ».

بعد أيام حدث التعديل الوزارى الذى أعفيت فيه من منصبى .. ثم أعقب ذلك صدور بيان مارس .. مؤذنا بمرحلة تصحيحية جديدة لأسلوب الحكم .. فى الظاهر على الأقل .. فالله أعلم بالنيّات .

لقد عملت زيرا للعدل فى ثلاثة من مجالس الوزراء رأسها السادة زكريا محيى الدين ، ثم صدقى سليمان وأخيرا الرئيس جمال عبدالناصر .. لقد كان الرئيس أقدر الجميع على قيادة المجلس ، وأوسعهم صدرا ، وأكثرهم إقبالا على دراسة جدول الأعمال .. وإلماما بالموضوعات المطروحة .. وأوسعهم أفقا .. وأكثرهم دهاء .. ولقد أعطته تجاربه فى الداخل والخارج .. وامتلاكه لزمام السلطة - نحو خمسة عشر عاما - وانتصاراته فى معاركه الكبرى .. ميزة كبرى .. سمت به على أقرانه من أعضاء مجلس القيادة .. وأسبغت عليه هيبة لا يدانيه فيها أحد .

.. صور أخرى من مجلس الوزراء

لم يكن ممكناً .. أن أتناول فيما أوردته عن جلسات مجلس الوزراء فى حكومة الرئيس جمال عبدالناصر .. لم يكن ممكنا أن أذكر - أو أتذكر - كل ما قاله السادة الزملاء .. فى الموضوعات محل المناقشة . ذلك أننى لم أدون فى مذكراتى عن آرائهم وأقوالهم غير إشارات لا تسمح لى أن أسند اليهم - وأنا مطمئن الضمير - رأيا أو قولا ..

على أن بعض « الصور » التى وقعت أمامى من بعض السادة الزملاء كانت من « الشذوذ » بحيث أن ذاكرتى ماتزال تحتفظ بوقائعها حتى الآن ..

أذكر أن الرئيس عبدالناصر قد ضم مهندسا دكتورا مشهودا له بالكفاءة إلى عضوية الوزارة التى رأسها .. وقد رحبت به شخصيا فى أول اجتماع لمجلس الوزراء الجديد . كنت أعرف انه هو رائد الصناعة فى مصر فى عهد الثورة .. وكان هذا حسبى لأرحب بوجوده بيننا .. أما ماعدا ذلك من صفات شخصية فلم أكن أعرف شيئا عنها ..

أذكر أنه طلب الكلمة فى إحدى جلسات مجلس الوزراء - فى نوفمبر ٦٧ - فقال أنه كوزير للصناعة .. لا يملك أن يجازى عامل البوفيه فى الوزارة اذا وقع منه ما يستحق العقاب !!.. وحمل حملة شعواء على قانون المؤسسات العامة الذى وضعته حكومة صدقى سليمان !!.. مطالبا أن يعدل القانون ليصبح للوزير ، ولادارة المؤسسة أو الشركة سلطة معاقبة عمالها وموظفيها حتى تستقيم الأمور !!

وقد دهشت مما قاله الوزير ، فقد كنت رئيسا للجنة التى وضعت القانون الذى يشير اليه .. فطلبت من الرئيس الكلمة .. وقلت « إننى مندهش مما قاله الزميل ..

وأرجو أن يسمح لى الرئيس بالتعقيب على كلمته فى الجلسة القادمة بعد أن أرجع الى نصوص القانون » .. فوافق الرئيس .

وفى الجلسة التالية .. وقبل أن أفتح فمى بكلمة .. رأيت - لدهشتى - نفس الوزير يطلب الكلمة .. فاذا به يقول « ياريس أسمح لى أن أقول أن قانون المؤسسات أهدر حقوق العمال .. وصغار الموظفين .. فأصبح رؤساء المؤسسات والشركات .. يمثلون الطرف المستبد ، المتجبر فى عملية الإنتاج .. وهى ظاهرة تعرقل عملية الإنتاج» ..

وهكذا انتقل الوزير الدكتور من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار .. من النقيض إلى النقيض .. دون أن يبدو على وجهه .. أنه فعل شيئا يستوقف النظر ..

سألنى الرئيس حينئذ : « هل لديك تعقيب ..»

أجبت : « لا تعقيب عندى » ..

□

حين لا حظت أن السادة الوزراء أعضاء المجموعة الاقتصادية يختلفون أمامنا فى حقائق المشكلة الاقتصادية .. وجدت الأمر غريبا .. فالمفروض أن يجتمع هؤلاء السادة قبل جلسة مجلس الوزراء ، ليتفقوا معاً على ما يريدون عرضه على المجلس .. والمفروض أن تكون المذكرة المقدمة إلى المجلس موقعة منهم جميعا .. حتى يمكن للمجلس أن يبدأ مناقشته على أساس سليم .

وقد أبديت رأيى هذا للرئيس .. فى لقاء لى بمنزله .. قال لى « أنا أخالفك .. فالأصلح للمجلس .. اختلافهم لا اتفاقهم !! « قلت » يا ريس أفهم أن يختلفوا فى استخلاص النتائج من حقائق الموضوع .. أما أن يختلفوا فى رقم مديونية الدولة .. أو أى رقم آخر .. فهذا الذى استغربه !!» قال مرة أخرى « أنا لست معك .. ليس من المصلحة اتفاقهم قبل عرضهم على المجلس !!» .

كانت المجموعة السياسية فى مجلس وزراء الرئيس عبدالناصر مشكلة من : الدكتور محمود فوزى مساعد الرئيس ، والسيد محمود رياض وزير الخارجية ، والسيد محمد حسن الفقى - وكيل وزارة الخارجية - فى الجلسات التى غاب عنها الوزير لوجوده فى نيويورك أثناء مناقشات مجلس الأمن التى انتهت بإصدار القرار ٢٤٢ .

وقلما كان د . محمود فوزى يشارك فى مناقشات المجلس الهامة التى دارت عن الأوضاع التى ساهمت فى حدوث هزيمة يونيو .

فإذا عرضت على المجلس مسألة سياسية أو دبلوماسية .. اعتصم د . محمود فوزى ـ أيضا ـ بصمته !! فإن هو اضطر للحديث ـ كأن طلب اليه الرئيس منه رأيا أو إيضاحا ـ تمتم بكلمات غامضة ، وجمل مبتورة .. مقدمة لا تلحقها نتيجة .. مبتدأ .. لا خبر له .... يقول ذلك فى لغة أنيقة .. بليغة يختمها عادة بالدعاة للرئيس أن يحفظ الله للأمة إلهامه !

أما السيد محمود رياض وزير الخارجية ، فلم تخرج أحاديثه فى المجلس عن نقل ما رآه وسمعه فى الأمم المتحدة .. تاركا مهمة إصدار الرأى والتوجيه إلى الرئيس ..

وقد تملكنى العجب ـ ذات مرة ـ بعد مناقشات المجلس الخطيرة عن أسباب هزيمة يونيو والسبيل الى تجاوزها ـ أن التفت الرئيس الىَ وزير خارجيته ، وخصه بسؤال « ..ما رأيك يا أخ محمود فيما قيل فى هذه المناقشات » فإذا بوزير الخارجية يرد فى حماس غريب : « لم أسمع فيما قيل شيئا جديدا ..» قال ذلك .. بلهجة لا تخلوا من نبرة الاستخفاف بالآراء التى أبديت ! والتهوين من قيمتها !! لهجة لا تبرأ ـ أيضا ـ من الرغبة فى ارضاء الرئيس ومصانعته . .

الفصل الخامس

حصـــان طـــروادة

● ليس أقدر من « السياسة » ولا أخبث منها على إفساد « القضاء » فإذا تسللت التيارات السياسية إلى « منصة المحكمة » . . ذهبت بحيدتها ونزاهتها وعدالتها . .

ومنذ ندبتنى الدولة وزيرا للعدل فى الأول من اكتوبر ١٩٦٥ وأنا أضع نصب عينى هذا الهدف : أن أحمى قضاء مصر .. من التيارات السياسية ، أو الحزبية الطامعة فى التسلل إلى محرابه .. ولما كان « الاتحاد الاشتراكى » هو التنظيم السياسى الذى كان النظام يحتضنه ، فقد بذلت غاية الجهد لأصد عن القضاء أى محاولة من رجال الاتحاد الاشتراكى للنفاذ الى داخل الحصن والمساس باستقلال حراسه ، لم أضن بجهد لتحقيق هذه الغاية . .

وقد عرفت لأول مرة - حين كنت محافظا - من السيد شعرواى جمعة الذى كان وزيرا للدولة ولشئون مجلس الوزراء ، أن هناك تنظيما سريا يضم بعض رجال القضاء ، فطلبت منه أن يبعدهم عن هذا التنظيم .. ذلك أن وجودهم به يتنافى وقانون استقلال القضاء ، وليس من مصلحة القضاء ، ولا من مصلحة البلد ، الابقاء على هذا التنظيم .. فوعدنى بإتخاذ اللازم .. وحسبت أن الأمر قد اتخذ فيه القرار الصحيح الذى يحفظ للقضاء استقلاله .. كما يحفظ لمصر قضاءها .. ويبدو أننى كنت حسن الظن .

ففى الوقت الذى كنت أزود فيه عن استقلال الهيئة القضائية ، ذهب نفر من

رجال القضاء السابقين الذين يعملون بالاتحاد الاشتراكى ، ومعهم نفر من رجال القضاء العاملين يتآمرون - معا - على إخضاع السلطة القضائية لنفوذ الاتحاد الاشتراكى .

ففى أوائل سنة ١٩٦٧ ، عدت من زيارة لى لمحاكم الوجه القبلى ، فزارنى فى مكتبى السادة المستشارون عادل يونس رئيس محكمة النقض ، وممتاز نصار المستشار بها ورئيس نادى القضاة ، وصادق محمد مهدى وأخبرونى أن محمد ابو نصير عضو الأمانة العامة بالاتحاد الاشتراكى - وزير العدل فيما بعد - دعاهم الى مكتبه وطرح عليهم فكرة جديدة هى انشاء « اتحاد للقانونيين » يضم رجال القضاء وغيرهم من رجال القانون ليكون شعبة تابعة لأمانة الاتحاد الاشتراكى ز وقد أوحى اليهم أن الذى كلفه بهذه المهمة هو السيد على صبرى بايحاء من الرئيس عبدالناصر . شعرت باستياء شديد ، وعاتبت السيدين عادل يونس وممتاز نصار على استجابتهما لدعوة محمد ابو نصير دون الرجوع الى وزير العدل . وقلت إن أقل ما أتوقعه منهما - تصحيحا لما حدث - وردا على مسلك أبونصير - أن يتخلفا عن الموعد الذى حدده للقائهم الثانى بغير اعتذار منهما . وطلبت موعدا عاجلا لمقابلة الرئيس عبدالناصر .. وسرعان ما استقبلنى فى منزله .. وحدثته عما حدث وسألته « هل كلفت محمد ابو نصير بتشكيل « إتحاد القانونيين » فنفى ذلك فى استغراب . قلت له : « يا سيادة الرئيس .. ان مهمتى كوزير للعدل أن أحفظ للسلطة القضائية استقلالها .. ولو وفقنى الله الى تحقيقها ، أكون بذلك قد قدمت خدمة جليلة لمصر وللنظام .. ثم قلت : « طالما أنا وزير للعدل فلن أسمح لأحد أن يعبث باستقلال القضاء » - ثم أردفت ذلك بقولى : « اسمح لى يا ريس أن أبلغك أننى أبلغت القضاة أن يبلغوا محمد أبو نصير أننى سأكسر رجل أى شخص يحاول أن يقتحم حصن القضاء » .. وطيب الرئيس خاطرى . وقال : « أنت تعرف موقفى بالنسبة للقضاة وتقديرى لهم .. وحرصى على استقلالهم » .

ودار الحديث فى مسائل أخرى - وقبيل أن أستأذن للانصراف فاجأنى الرئيس بقولة :

« إن شعرواى جمعة قد شكل تنظيما سريا من ضباط الشرطة المؤمنين بالثورة وكذلك فعل شمس بدران فى القوات المسلحة .. فلماذا لا تفعل فى القضاء ؟ .. وفوجئت بهذا الاقتراح ! ورأيت فيه تناقضا مع كلام الرئيس معى فى أول اللقاء .. وعلقت عليه بقولى : « سيادة الرئيس : ما أيسر لمن هم فى السلطة أن يشيروا بطرف

الاصبع الى مرؤوسيهم .. للانضمام لأى تنظيم يريدون تشكيلة فيهرولون اليهم ! هل تذكر - يا ريس - تنظيم القمصان الزرق الذى شكله الوفد وهو فى السلطة .. تبدد التنظيم بعد ساعات من خروج الوفد من السلطة .. أرجوا أن تصدقنى إذا قلت لك أن خير ما أقدمه لثورة يوليو .. ولجمال عبدالناصر .. سلطة قضائية مستقلة .. لا تحركها التيارات السياسية .. إن التنظيمات السرية التى تنشئها السلطة .. ما أسرع أن تنقلب على صانعيها ساعة الشدة » .. ولم يعلق الرئيس على كلمتى الأخيرة .. غير أنه عاد فطيب خاطرى وأحسن توديعى كما أحسن استقبالى كعادته ..

ودعوت السيدين عادل يونس رئيس محكمة النقض ، وممتاز نصار رئيس نادى القضاة وأبلغتهما بأن الرئيس قد نفى أن يكون قد كلف على صبرى أو محمد ابو نصير بتشكيل « اتحاد القانونيين » كما زعم الأخير .. وكررت لهما أننى شخصيا لن أسمح لأحد أن يُخضع القضاء للسياسة سواء من الاتحاد الاشتراكى .. أو خارجه .. ورغم تنبهى ويقظتى وترجيحى أن يكون الاتحاد الاشتراكى قد تمكن - فعلا - من أن يتسلل الى الحصن .. فى حصان طروادة .. وأن يكون بعض ضعاف النفوس .. الذين يلهثون وراء السلطان حيثما اتجه .. قد نَفَذُوا - فعلا - من أسوار الحصن .. وأصبح بعضهم « عيونا » على يرصدونِ حركاتى .. ويسجلون كلماتى - إلا أن سوء الظن لم يبلغ منى المبلغ الذى كشفت عنه الأيام فيما بعد . فقد ثبت من التحقيقات التى أجريت بعد خروجى من الوزارة .. أن المستشار محمد صادق المهدى ، والقاضى عبدالحميد الجندى اعتادا - بإنتظام - أن يرفعا الى رئيس الجمهورية تقارير سرية - كتقارير المخابرات - عن تحركاتى ، وأحاديثى ، واجتماعاتى .. وأنهما تمكنا من تجنيد عدد من رجال القضاء وضمهم اليهم فيما يسمى « بالتنظيم الطليعى » .

والذى أدهشنى أن الرئيس قد أستقبلنى - اكثر من مرة - فى منزله بمنشية البكرى ، وهو يعلم بهذه التقارير التى كانت تستعديه ضدى بإعتبارى « خطرا على الأمن القومى » !

قد استقبلنى فى منزله .. دون أن تظهر على قسمات وجهه .. أو فى طريقة كلامه ما يشى بعلمه بتلك التقارير .. ولا تفسير عندى إلا أن الرئيس لم يجد فى تلك التقارير جديدا .. يختلف عما كنت أقوله فى مواجهته فى مجلس الوزراء .. غير ما تخللها من اصطناع بعض الافتراءات الصغيرة .

وأعفيت من منصبى كوزير للعدل فى ٢٠ مارس ١٩٦٨ .. قبل أيام قليلة من اليوم الذى حددته للاجتماع بأعضاء مجلس إدارة نادى القضاة .. فظن المدبرون أن الساحة قد خلت لهم ، وارتكبت أكبر جريمة فى تاريخ القضاء المصرى فيما سمى لدى البعض بمذبحة القضاة .

فقد أصدر رئيس الجمهورية القرار رقم ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ فى ١٩٦٩/٨/٣١ ، بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة اعتبارا من ١٩٦٩/٨/٣١ ، والقرار رقم ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ الصادر فى نفس اليوم بتعيين العاملين فى الهيئات القضائية فى وظائف أخرى اعتبارا من ١٩٦٩/٨/٣١ . وقضت المادة الأولى من القرار الأول : « بإنهاء مدة خدمة السادة رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة الآتية أسماؤهم بعد والذين لم يشملهم القرار الجمهورى رقم ١٩٦٩/١٦٠٣ بإعادة تعيين رجال القضاء والنيابة العامة والقرار الجمهورى رقم ١٩٦٩/١٦٠٥ بتعيين بعض العاملين فى الهيئات القضائية فى وظائف أخرى . ورفع أسمائهم من سجل قيد رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة بالإحالة الى المعاش وذلك اعتبارا من ١٩٦٩/٨/٣١ .. وهم : وقد تضمن قرار العزل واحدا وتسعين مستشارا وقاضيا وعضو نيابة .. على رأسهم عادل يونس رئيس محكمة النقض ومحمود توفيق اسماعيل نائب رئيس محكمة النقض ومستشارو المحكمة محمد صبرى وقطب عبدالحميد فراج ومحمد منار محمد نصار عبدالله وجمال صادق محمد المرصفاوى وسبعة غيرهم من مستشارى النقض .

كما نص القرار ١٩٦٩/١٦٠٥ على نقل ستة وثلاثين رئيس محكمة وقاضيا وعضو نيابة الى جهات مدنية : وزارات الصحة والصناعة والتموين والزراعة واستصلاح الأراضى والأوقاف .. وغير ذلك من جهات منبتة الصلة بالعمل القضائى .

وبذلك عزل القراران الجمهوريان مائة وسبعة وعشرين من رجال القضاء والنيابة .. وبهذه الجريمة النكراء التى لم تعرفها مصر من قبل .. اضطرب معنى العدل ، وتوارى سلطان القانون ، وأصبحت الأهواء والشهوات صاحبة القول الفصل فى تسيير شئون العدالة ..

وأخشى أن أقول أن القضاء فى مصر ما يزال - حتى اليوم - يعانى من أثر هذه الجريمة .. لم يبرأ بعد من جروحها ..

.. كدت أدعو إلى الثورة

● دعانى السيد محمد أبو نصير فى شهر مارس ١٩٦٨ إلى ندوة عامة عنوانها « تقنين الثورة » شارك فيها بعض أساتذة القانون أذكر من بينهم الدكتور عبدالمنعم الصدة عميد كلية حقوق جامعة عين شمس .

وقد أسلفت الى محاولة صاحب الدعوة إلى : انشاء « اتحاد القانونيين » ليضم رجال القضاء وغيرهم من المشتغلين بالقانون ، ليكون هذا الاتحاد شعبة تابعة للأمانة العامة بالاتحاد الاشتراكى .. وهى المحاولة التى وأدتها فى المهد ، فى لقاء لى بالرئيس عبدالناصر ..

وقد أوشكت أن أعتذر عن هذه الندوة .. لولا أنى أدركت أنها ـ بصرف النظر عن صاحبها ـ جاءت فى وقت لا يجوز لى ـ فيه ـ أن أدخر جهدا لتنوير الجماهير وكسب المثقفين للضغط على القيادة السياسية لتصحيح الأسلوب الذى أفضى الى هزيمة الخامس من يونيو ..

وقبلت الدعوة .. وأنا على بينة تامة من طوية صاحبها ..

كانت القاعة مزدحمة بالطلبة وأساتذة القانون .. ورجال القضاء .. وكانت هيئة الإذاعة قد أعدت عدتها لتسجيل الندوة توطئة لإذاعتها ..

قلت :

أوشكت أن اعتذر ..

وتسألون : لماذا أوشكت أن أعتذر !

وأجيب : هل أبقت الستة السود من يونيو لأحدنا فضلا من فكر ، أو وجدان يمكن أن يشتغل بغيرها ! هل أبقت المحنة ، فى قلوبنا وعقولنا ، محلا لغير سؤال واحد .. كيف يمكن أن نمحو هذه الأيام الستة من سجل حياتنا !

كيف !

ليس أمامنا غير الدم ، الوحدة الوطنية ، المراجعة الصادقة لأخطائنا ، وعلاجها بالنضال على كل الجبهات .. بذلك وحده نغسل الدنس الذى لطخ صفحات جيلنا وليكن الكل فى واحد .. حتى يخفق اللواء بعد انتكاس ..

ثم اسمعوا ..

ليس أمام التاريخ مكان يضعنا فيه .. إذا لم نمح عار الستة السود من يونيو .. إلا مكانا واحدا .. مكان الذين يخذلون وطنهم ساعة الشدة ..

هل فى هذا ظلم ؟

أبدا ..

ففى يدكم .. بالدم .. بوحدتكم .. بنضالكم من أجل إزالة آثار العدوان .. وبناء مصر من جديد .. فى يدكم أن تستردوا - أمام التاريخ وأمام الأجيال القادمة - الموضع الجدير بكم ..

إننى لا أحب الزحام حول الشعارات التى تهبط من القمة .. كما يحلو للبعض .. بقدر ما أحب أن أساهم مع القاعدة فى صنع « القيم » و« الأسلوب » الكفيلين بتجاوز الهزيمة .. نلزم القمة .. ونلتزم بهما ..

أليست هذه الغاية الأولى من الندوات ؟

أن تكون صيغة ديمقراطية .. تشارك بها الجماهير فى صنع حياتها !

هذا معنى أحب أن أنبه اليه أصحاب هذه الندوة .. فليست مهمة الجماهير أن تنتظر القيادة السياسية .. كى تلقى شعارا بين حين وآخر - لكى توافق عليه ، وتصفق له ..

ثم ماذا يعنى صاحب الندوة من وراء موضوعها : « تقنين الثورة » ..

كان سقراط يقول لمن يحاوره : « إنك تتحدث - بغير حساب - عن العدالة والشرف والحق والشجاعة .. فماذا يدور بخلدك .. بالضبط .. عندما تلفظ هذه الكلمات ؟ أفصح عن نفسك .. ولكى تفعل ذلك حاول أن تعرف نفسك » ..

وإننى لأرجو أن أسأل الداعى إلى الندوة : ماذا تعنى « بالثورة » ثم « ماذا تعنى بتقنينها » أرجو أن تفصح عن نفسك .. وأن تعرفها !

ولتسمحوا لى أن أقول كلمتى .. وأن أعفى صاحب الندوة من الإجابة ..

أن بيت الداء .. فى مصر اليوم .. ليس « تقنين الثورة » وإنما غيبة القانون

عند التطبيق .. فالثورة قد قننت فعلا .. قننت فى الدستور والميثاق والقوانين الاشتراكية ، والقوانين الأساسية .. ولم يزعم أحد أن هذه التشريعات أعاقتنا عن بناء مصر وتقدمها .. الذى أعاقنا .. هو التطبيق السيىء والمنحرف ..

وختمت كلمتى بقولى :

أيها الأخوة : إن الحق لم يصبه الناس من كل وجوهه ولا أخطأوه من كل وجوهه .

لعلى قد أصبت بعض وجوهه ..

وما إن فرغت من كلمتى حتى انبرى لى واحد ممن غصت بهم القاعة يسأل : « هل يجوز للشعب الثورة ضد من تسببوا فى هزيمة يونيو » ، أجبته « لم يسبق لشعب أن استأذن الحكومة قبل أن يثور !» ..

لم تذع الندوة كما كان مقررا من قبل .

وسارع محمد ابو نصير يحمل « الشريط المسجل » إلى المسؤولين .

افتضاح المؤامرة

حين تمكن الرئيس أنور السادات من الظفر بخصومه الذين كانوا يصارعونه على السلطة .. وهى المجموعة التى سميت بمجموعة ١٥ مايو ١٩٧١ ، استبان من تحقيق الجناية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ حصر أمن دولة عليا ، وما ضبط فيها من أوراق ـ أن هناك تنظيما سريا للهيئات القضائية ضم منذ بداية تشكيله المستشار محمد الصادق مهدى ، ثم انضم اليه مستشارون ورجال قضاء آخرون . وقد قررت اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ من قانون السلطة القضائية الإذن بإتخاذ إجراءات التحقيق مع السادة المستشارين محمد الصادق مهدى وآخرين .. ثم انتهت اللجنة إلى توجيه الاتهامات الآتية إلى المستشار محمد الصادق مهدى :

١ ـ تكوين مجموعات سرية من رجال القضاء والنيابة العامة لتنفيذ ما يعهد به إليهم من توجيهات تخدم أغراض التنظيم . وقد تم تكوينها فعلا ، وكذلك العمل على تكوين مثل هذه المجموعات من أعضاء الهيئات القضائية الأخرى .

٢ ـ العمل على إصدار قانون بتخفيض سن الإحالة للمعاش إلى ٥٥ سنة وتطبيقه

على رجال الهيئات القضائية بهدف الإطاحة بمن أسموهم « قسم الرجعية فى القضاء » وأعدوا كشفا تضمن تسعين اسما .

٣ - العمل على إصدار قانون بإجازة التبادل بين أعضاء الهيئات القضائية بهدف إيجاد الشعور الدائم لدى رجال القضاء بإمكان نقلهم من هيئة لأخرى ، وقد عهد إلى السيد المستشار عمر الشريف بإعداد مشروع لهذا القانون ثم عرضه على القيادة السياسية لتوعز لبعض أعضاء مجلس الأمة بتقديمه مباشرة إلى المجلس عن غير طريق وزارة العدل .

٤ - المطالبة بوقف العمل بالمادة ٦٩ من قانون السلطة القضائية لتطهير القضاء من العناصر القيادية والايجابية المضادة ..
وقد أرفق كشف تضمن أسماء عشرين مستشارا بمحكمة النقض و ٥٤ مستشارا بمحاكم الاستئناف ، ٩ محامين عامين ، ١٥ رئيسا بالمحاكم الابتدائية ، ٣٣ قاضيا ، ١٠ وكلاء نيابة .

٥ - العمل على تعديل قانون السلطة القضائية فيمايتعلق بتخفيض المدة اللازمة لترقية قضاة الأحوال الشخصية . الى ١٥ سنة بقصد الاستفادة بهم فى مجموعات الأصدقاء .

٦ - العمل على تعديل قانون السلطة القضائية فى شأن مد التقاعد لمن يبلغ الستين بحيث لا يسرى ذلك إلا بالنسبة لمن يبلغون هذه السن بعد أول يناير بقصد تطبيق ذلك على أشخاص بذواتهم من غير الموالين لهم .

٧ - النظر فى تعديل قانون السلطة القضائية فيما يختص بتشكيل مجلس القضاء الأعلى ليكون أعضاؤه من الموالين لهم .

٨ - توجيه شركة الشرق للتأمين الى عدم إتمام القرض المتفق عليه مع نادى القضاة والمطالبة بسداد الأقساط المتأخرة فورا ابتغاء شل قدرته على تأدية رسالته المادية نحو أعضائه ، وكذلك العمل على تخفيض إعانة وزارة الخزانة للنادى وتوجيه الباقى للوزارة .

٩ - مناقشة أمور تمس سمعة رجال القضاء والمطالبة بنشر المحاكمات التى تجرى لبعضهم . ومناقشة ميزانية وزارة العدل ، لاسيما ما يتعلق منها بتقرير الدرجات ، وتكليف مجموعات الأصدقاء بإذاعتها .

« محضرا جلستى ١٩٦٩/٤/٩ ، ١٩٦٩/٥/٧» .

١٠ ـ إعداد كشف مؤرخ ١٩٧١/١/٩ يتضمن أسماء ثمانية من أعضاء الهيئات القضائية ثم التحرى عنهم من المباحث العامة والتنظيم السرى كمرشحين لعضوية التنظيم وإرساله الى سامى شرف لمناقشة الموضوع مع شعراوى جمعه .

وبناء على التحقيقات التى أجريت مع محمد الصادق مهدى وآخرين أقامت النيابة العامة الدعوى التأديبية ضدهم وأعلنتهم بها فى ١٩٧١/٧/١٩ استنادا على المواد ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، من قانون السلطة القضائية .

تقارير التنظيم السرى ضدى

كان من أهم أنشطة القائمين على هذا التنظيم السرى كتابة التقارير ضد زملائهم ، وقد أختصونى بجانب وافر منها كما يتبدى من التقريرين التاليين المقدمين ضدى الى الرئيس جمال عبدالناصر .

(١)تقرير عبدالحميد الجندى
قاضى محكمة بنها المؤرخ ١٩٦٨/٣/٩ :

سيادة الرئيس :

أقدم أصدق تحياتى مقرونة بعظيم احترامى واجلالى .

أرجو أن تأذنوا لى سيادتكم أن أعرض الآتى :

المناورات المحمومة لوزير العدل

ذهبت ظهر أمس الجمعة إلى نادى القضاة ، وعلمت أن وزير العدل اتصل سرا بمجلس إدارة النادى وطلب إليهم إقامة حفل تكريم لمعاونى النيابة الجدد الذين عينوا منذ شهرين ، وحدد موعدا لذلك يوم الأربعاء ١٩٦٨/٣/١٣ محاولة منه ليتحدث فى الحفل . وعلمت أن مجلس الادارة اجتمع بالوزير فى مكتبه يوم ١٩٦٨/٣/٦ ، ودار حديث طويل كله تضليل فى تضليل ، ولما كانت هذه أول مرة فى تاريخ القضاء يقام فيها حفل تعارف لأعضاء جدد خصوصا فى ظل الظروف

الحاضرة ، فقد أدركت أنها محاولة من الوزير لخلق اجتماع يتحدث فيه قبل موعد خطاب الرئيس بعد العيد ، فأسرعت بالاتصال بالمستشار محمد الصادق مهدى رئيس محكمة أمن الدولة العليا ووكيل مجلس الإدارة فأوضح لى الحقائق التالية مؤكدا استعداده أن يدلى بها أمام أى مسئول . ونظرا لخطورة مدلولها وما تنطوى عليه من بلبلة أفكار رجال القضاء ، رأيت أن أتشرف بنقلها الى سيادة الرئيس .

قال المستشار الصادق مهدى أن وزير العدل بعث بوكيل وزارته لطفى على الى رئيس نادى القضاة وعرض عليه سرا فكرة إقامة حفل تكريم يوم ٣/١٤ ، واجتمع مجلس الادارة مساء ٣/٥ ، وحاول ثلاثة من أعضائه - وهم من شلة الوزير - تأييد الفكرة إلا أن باقى الأعضاء عارضوها استنادا إلى أن هناك اجتماعاً للجمعية العمومية لجميع رجال القضاء يوم ٣/٢٨ ، وللوزير أن يتحدث فيها إذا أراد . وذهب أعضاء المجلس الخمسة عشر إلى الوزير يوم ٣/٦ وأبلغوه رأيهم فظهر عليه الاستياء الشديد وتظاهر بالموافقة .

وأثناء الاجتماع تحدث القاضى يحيى الرفاعى عن الحريات ومن عباراته البارزة : « إن الطلبة والعمال قاموا بمظاهرات تعبيرا عن شعورهم ، المعلمون عبروا عن رأيهم ، ورجال القضاء لم يفعلوا شيئا حتى الآن ، إننا نطالب بالحرية ، إن كل مواطن لا يطمئن على نفسه ، إننى أتوقع الاعتقال بين يوم وآخر بسبب كلمات قلتها ، ولعلك تعلم بها يا سيادة الوزير ، إن رجال القضاء لايعرفون ماذا يفعلون لإعلان رأيهم وهم يطلبون منك المشورة والتوجيه ».

وبكل هدوء رد عليه الوزير بقوله « لقد بلغنى ما قلته يا يحيى ، إن ما تشعر به من انفعال نشعر به نحن أيضا ، إنه ليس انفعالا ، إنها حرب ، إننا نخوض حربا لتحقيق ما ننادى به ، وسنحارب حتى يسود القانون ، لقد قمت عنكم بهذا الواجب ، لقد عارضت قانون الأحكام العسكرية ونتيجة لذلك صدر قرار بوقفه ، لقد عارضت اشتراك رجال القضاء فى الاتحاد الاشتراكى ، وتحدثت مع ... (ولم ينطق باسم معين وإنما أشار بيده إشارة فهم منها أنه يقصد المرحوم المشير)* ، وبعدها لم يخرج اتحاد القانونيين الى حيز الوجود ، قانون من أين لك هذا ، كان رئيس الجمهورية يرى أن تعرض إقرارات كبار رجال الدولة على مجلس الأمة لفحصها ، ولكننى « رأيت » عارضت هذا الرأى وتمسكت بضرورة أن تفحص الإقرارات أمام لجنة

* الحقيقة إنى تحدثت مع الرئيس عبد الناصر نفسه كما سبق القول .

من خمسة مستشارين يختارون بالاقتراع السرى ، وهو أول إجراء من نوعه فى التاريخ ... إننى أسمى ذلك كله صراعاً ... إننى أعمل ولقد حاول بعض الزملاء فى مجلس الوزراء مساندتى ولكننى رفضت معاونتهم » .

وأضاف الوزير يقول ردا على سؤال عن اتجاه الدولة ازاء العدوان : « هناك اتجاهان ، اتجاه ينادى بالحل السلمى أو السياسى .. وأنا أسمى ذلك استسلاما ، واتجاه ينادى بالحرب .. ومازال الصراع قائما بين الاتجاهين .. ويبدو أنه سيؤخذ بالاتجاه الأخير .

وخرج المجتمعون وبعضهم يتحدث عن الوزير الشجاع ، خرجوا على أساس أن الوزير سيحضر الجمعية العمومية لرجال القضاء يوم ٣/٢٨ .

ثم أبلغنى المستشار الصادق مهدى وكنا ظهر الجمعة ٣/٨ أن الوزير لجأ بعد خروجهم من مجلسه الى بعض المخدوعين من أعضاء المجلس وأوحى اليهم بضرورة إقامة حفل التكريم يوم ٣/١٤ . وتولى عنه القاضى يحيى الرفاعى وزميل له كتابة طلب استوقع عليه عشرة من أعضاء المجلس قدمه الى رئيس النادى مساء الخميس بموافقتهم من جديد على إقامة حفل التكريم يوم ٣/١٤ تحقيقا لرغبة الوزير .

فأوضحت للمستشار مهدى النوايا الحقيقية للوزير ، وأنه يتعين عليهم قطع خط الرجعة عليه . فوجدت من الرجل اقتناعا كاملا واستعدادا للعمل فطلبت منه أن يؤشر على الطلب عند عرضه عليه بالرفض ، ثم توجهت الى المستشار ممتاز نصار وقلت له كيف تسمح بالتضليل فى نادى القضاة ، وتسمح لبضعة أفراد أن يتحدثوا باسم رجال القضاء ، إن مجلس الإدارة بحكم لائحته الداخلية مهمته إدارة النادى وتنظيم الرحلات وصرف القروض ، وهو بحكم لائحته لا يعبر عن الاتجاه السياسى لرجال القضاء بل هو ممنوع من ذلك ، كيف تمكن وزير العدل بعد كل ما قاله أمامكم من استغلال النادى لحملة تضليل واسعة النطاق . إن مجلس الادارة بايعاز من الوزير لم يوافق على طلب منى قدمته فى يناير ١٩٦٧ لإلقاء بعض محاضرات قومية تقوم كلها على الاستعمار والقومية العربية والاشتراكية ، وكانت حجته أنه لا يجوز الحديث داخل النادى فى السياسة . كيف اعتبرتم الحديث ضد الاستعمار أمرا ممنوعا على القضاة ومحرماً عليهم بينما تتيحون الفرصة اليوم لبضعة أفراد ومعهم وزيرهم أن يجعلوا نادى القضاة مسرحا للتضليل وبلبلة الأفكار فى ظل ظروف حرب هدف العدو فيها إضعاف معنويات شعبنا . واقتنع الرجل بحديثى وفهمت منه أنه وضع أمام

الأمر الواقع ولن يستطيع إلغاء الحفلة ولكنه وعد بتأجيلها وقال لى: « إننى أحب الرئيس » فقلت له إننا نريد العمل الايجابى ولا نريد مجرد الكلام . وفى المساء اجتمع مجلس الادارة وظللت فى النادى حتى علمت أن ممتاز نصار والصادق مهدى وثلاثة معهم استطاعوا تأجيل الحفل - وليس إلغاءه - إلى يوم ١٩٦٨/٣/٢٣ ، ويتضح من ذلك يا سيادة الرئيس :

أولا : إن وزير العدل بإنصاته العميق للقاضى المتحدث وبرده عليه على هذا النحو كان يحاول أن يرقص رقصة المذبوح ، ولكنه رغم ذلك أعطى انطباعا عاما بأنه الوحيد المناضل فى سبيل الحرية وسيادة القانون داخل مجلس الوزراء .

ثانيا : إنه بعدم ردعه القاضى المتحدث عن القيام بالمظاهرات أعطى ايحاء غير مباشر للمستمع أن لرجال القضاء الحق فى أن ينزلقوا الى مستوى التظاهر ، تعبيرا عن رأى قلة ضالة منهم وهو أمر بالغ الخطورة .

ثالثا : إن حديثه عن الحرب التى يخوضها فى سبيل الحرية وحديثه عن اتجاه الاستسلام داخل مجلس الوزراء كل ذلك محاولة عابثة للتشكيك .

رابعاً : إنه أحس - بإحساس المذنب بقرب نهايته - فحاول خلق مناسبة فريدة فى نوعها ليتحدث فيها قبل خطاب الرئيس ليمهد لنفسه أمام رجال القضاء أنه بسبب شجاعته أبعد عن منصبه ، ويجعل من نفسه مناضلا ، وهو أبعد ما يكون عن المناضلة .

خامساً : إن بقاء وزير العدل بعد كل هذا فى موقعه يشكل خطرا على الأمن القومى ولقد قلت يوما يا سيادة الرئيس أمام لجنة الدستور : إن الذين يرفعون الشعارات علنا ثم نراهم فى مجالسهم الخاصة يهمسون بغير ما يعلنون سموم تشكل خطرا على العمل الوطنى يتعين إبعادهم عن مناصبهم ، واليوم أقول أن الهمس انقلب الى تصريحات علنية ويتعين إبعاد هؤلاء جميعا حماية للأمن القومى .

سيادة الرئيس :

إن الذين يترددون على النادى لا يزيد عددهم على خمسين عضوا من ١٨٤٣ هم مجموع رجال القضاء ، واذا كان بعض المترددين انحرفوا فى تفكيرهم فمبعث ذلك محاولات التضليل التى يمارسها المسئولون عن وزارة العدل ، إن غالبية رجال

القضاء مازالوا بخير ، وهم قادرون على الإسهام فى العمل الوطنى إلا أنهم لا يجدون التوجيه القيادى الوطنى السليم ، إن المخلصين منهم ابتعدوا عن النادى حتى يتجنبوا المتاعب ، ويعلم الله أننى أتصدى دائما لحملة التضليل بكل ما أملك من قوة الايمان وصدق اليقين .

لقد حذرنى صديق بعد مناقشة حامية مع المضللين يوم ٢٣ يناير حذرنى أن أخفف من التصدى لهم خصوصاً فى ظل هذه الظروف باحتمالاتها غير المعروفة ، وحتى لا أتعرض للاضطهاد يوما ، فقلت له صادقا لقد تعرضت فى سنة ١٩٤٦ وأنا طالب بجامعة الاسكندرية ، تعرضت لرصاص الحكومات الرجعية ، وتعرضت للسجن عدة شهور بعد ثورة عاتية قامت ضد تصريح صدقى بيفن ، أغلقت الجامعة بعدها طوال العام وألغيت امتحانات الدور الأول كان ذلك دفاعا عن مصر التى كانت تفتقر الى القائد المؤمن الشجاع ، واليوم سنظل ندافع عن الثورة بأرواحنا ولن نرهب الاضطهاد ، سندافع عنها لأننا ندافع عن الحق والعدل .

سيادة الرئيس :

لقد حاولت فى الشهور الأخيرة أن أتحدث فى الاذاعة أو التليفزيون عن واجبنا اليوم وعن الثورة المضادة لأرد على حملات التضليل ، ولكننى للأسف لم أجد من يستجيب لرجائى .

(٢) تقرير المستشار محمد الصادق مهدى وكيل وزارة العدل بتاريخ ١٥ / ٤ / ١٩٦٩ :

ونكتفى منه ببعض الفقرات :

« جـ - اتحاد رجال القانون : وفى أوائل عام ١٩٦٧ أرسل السيد محمد أبو نصير عضو الأمانة العامة بالاتحاد الاشتراكى والأمين بها ووزير العدل الحالى يطلب مقابلتى أنا وممتاز نصار وآخرين وتمت المقابلة حيث عرض فيها فكرة طالما فكرنا فى تحقيقها من قبل ، وهى ضم شمل رجال القانون فى اتحاد للقانونيين ووافقنا جميعا على الفكرة وبعد انصرافنا فوجئنا بأن السيد ممتاز نصار يذهب للسيد عصام الدين حسونة وزير العدل حينئذ ويطلب منه العمل على إحباط الفكرة لأنها ستقلل من نفوذهما بين رجال القضاء وقد اتصل السيد عصام حسونة بى يطلب منى ومن غيرى الابتعاد عن الفكرة لأنه على حد قوله اتصل بالمسئولين وفهم أنها غير مقبولة وعلمت

بعد ذلك أن اتصاله كان بالمرحوم المشير وأفهمه على غير حق أن جميع رجال القضاء ضد الفكرة وأن المرحوم المشير أمر بعد ذلك بإيقاف تنفيذ هذا الاتحاد بالقوة دون أن يأخذ رأى أحد من المسئولين .

د ـ القضاة والاتحاد الاشتراكى:وفى عام ٦٧ ثار الحديث فى نادى القضاة حول الاتحاد الاشتراكى فقرر مجلس إدارة نادى القضاة تشكيل لجنة لبحث تمثيل القضاة فى الاتحاد الاشتراكى من السادة ممتاز نصار رئيس النادى والصادق مهدى وكيل النادى وسعد زغلول سكرتير النادى ويحيى الرفاعى وعبدالآخر عمر عضوى مجلس الادارة ، وانضم للجنة من خارج المجلس السادة حامد بسيونى المستشار وصلاح ذكرى المستشار ورأت اللجنة أن الانضمام واجب بنص القانون ، ولم يبق إلا أمر كيفية التمثيل فحررت مذكرة بأن التمثيل يكون بطريقة خاصة ، ولكن للأسف لم يتم توقيع أعضاء اللجنة عليها بل رأوا قبل ذلك مقابلة السيد على صبرى ، وفعلا حرر خطاب بتوقيع ممتاز نصار يطلب المقابلة له ولى ولسعد زغلول سكرتير المجلس وأظن أن الخطاب مازال موجودا بالاتحاد الاشتراكى بمكتب السيد على صبرى ـ ولكن لأمر ما فإن المقابلة لم تتم بسبب انشغال السيد على صبرى .

هـ ـ موقف القضاة بعد النكسة:لقد كانت اجتماعات مجلس الادارة قبل النكسة تتسم بالتعقل وتغليب المصلحة العامة فوق كل اعتبار ، أما بعد النكسة فبدأت تظهر خبايا النفوس الضعيفة وبدأت الهمسات تتردد فى نادى القضاة وبدأنا نسمع أن السيد عصام حسونة نفسه وزير العدل لا يحفظ لسانه فى الكلام ، وبعد ذلك بدأنا نشعر أن علينا مهمة جديدة هى منع تلك المهاترات . وفى الواقع أن القضاة كسائر أفراد الشعب أصيبوا بالوجوم ، ولكن النكسة علمتنا درسا لن ننساه وبينت لنا فى الخارج مدى قوة أعدائنا وما زودهم به الاستعمار من سلاح ومؤن وذخيرة وعلمتنا أن الحرب فى أعمار الأمم لا تقاس بهزيمة أو انتصار ، وانما تقاس بالنتيجة النهائية ولو بعد عشرات الأعوام وعلمتنا النكسة أن نرى بوضوح الحبيب من العدو فى الداخل وشاءت الظروف أن تجمعنا بالسيد عصام الدين حسونة فى وزارة العدل يوم ٨ مارس سنة ٦٨ ، ولذلك كتبت كلمتى هذه « القضاة بعد عام » اجتمع به مجلس الادارة فى مكتبه بوزارة العدل وقبل عيد الأضحى مباشرة ، وكان يريد عمل حفل فى النادى ، وزعم أنه معد لتكريم معاونى النيابة الجدد ، وحدد له ١٦ مارس ١٩٦٨ ، وكنا قد سمعنا أنه يقصد من الحفل جبر القضاة إلى مظاهرة يتزعمها . لذلك فقد عارضنا فكرة إقامة الحفل خصوصاً أن الانتخابات بالنادى والحفل السنوى كان محددا له يوم ٢٨ مارس

أى بعد الموعد الذى حدده الوزير بـ١٢ يوما فهل من المعقول أن يدعى جميع القضاة فى الجمهورية العربية مرتين فى شهر واحد ، ولذلك فقد ظهر لى بعد ردى على الوزير أن هناك اتفاقا مدبرا لإثارة القضاة إذ وقف القاضى يحيى الرفاعى عضو مجلس الادارة أمام جميع أعضاء المجلس يقول : « القضاة . . . أسقطوا الحكومة فى السودان - إن عمال حلوان وطلبة الجامعة نزلوا فى المظاهرات ولماذا نسكت نحن القضاة » .. وأضاف « إننى أقول هذا لأننى أخاف وأعرف أننى سأعتقل » . فرأيت من واجبى أن أرد عليه وقلت إننى لا أقبل هذا الكلام والقضاة لا يصح أن يتظاهروا ، ولهم أن يكتبوا مذكرة بناءة للسيد الرئيس أو للسيد وزير العدل فرد مقبل شاكر وكيل نيابة حلوان وحسن غلاب القاضى بأن زمن المذكرات قد فات وأبدى زميلهم يحيى رفاعى تأييدا كاملا وبألفاظ شديدة . وعند ذلك تكلم الوزير عصام حسونة كلاماً طويلاً حول ضعف مالية الدولة ، وأنها تحت رحمة أمريكا وهاجم الاتحاد الاشتراكى ، وأكد أنه هو الذى طالب بتنفيذ قانون الكسب غير المشروع ضد كبار رجال الدولة ووزرائها مما اعتبرناه كلاما مثيرا ومقدمة لمخاطر كبرى ، فأنهينا الاجتماع ، ورغم أن مجلس الادارة رفض عمل حفل يوم ١٦ مارس بإجماع الآراء فان عصام حسونة أرسل وكيل الوزارة لطفى على وقدم طلبا لعمل اجتماع حضره يحيى الرفاعى وحسن غلاب ومضى معهما تسعة آخرون من أعضاء المجلس ومع ذلك لم يستطيعوا ، وأخرج عصام حسونة من الوزارة ، وانتقلت الاجتماعات فى منزله من السادة ممتاز نصار ولطفى على وكيل الوزارة وعبدالعال على عبدالرحمن المحامى العام ويحيى الرفاعى « ويدبرون فى الخفاء أمورا ظهرت فيما بعد تحت عنوان بيان القضاة فى ٢٨ مارس » .

□

● فى ١٧ مارس ١٩٦٨ نشرت الأهرام فى صفحتها الأولى عنوانا رئيسيا نصه : « إعادة تشكيل الوزارة » قالت تحته « عملية إعادة تشكيل الوزارة تتم غدا أو بعد غد لكى تجتمع الوزارة فى هيئتها الجديدة قبل بيان الرئيس إلى الأمة » .

وقد صدر منها قرار إعادة التشكيل فى ٢٠ من مارس ١٩٦٨ ، وفى هذا القرار أعفيت من منصبى .

والسؤال هو : هل صدق عبدالناصر ما جاء بالتقارير الموجهة إليه من بعض العيون المندسة بين رجال القضاء .. عن خطر وزير العدل على الأمن القومى ..

وما يدبره من ثورة فى نادى القضاة فى ٢٣ من مارس ؟ .. هل صدق هذه التقارير فسارع إلى إعادة تشكيل الوزارة فى ٢٠ من مارس ؟ أى قبل يومين من اجتماع نادى القضاة ؟

الى هذا المدى تردى أعضاء « التنظيم السرى » ، ومجموعات « الأصدقاء » فى هوة مظلمة من التآمر والتخريب فى أركان القضاء ! لم يمنعهم واعز من ضمير أو كرامة .. وحين سقط سادتهم القدامى فى صراع السلطة مع الرئيس الجديد أنور السادات .. سرعان ما هرولو إلى ركاب السادة الجدد ، تزلفا وملقا .. يُشهّرون بسادتهم القدامى .. ويكيلون لهم التهم ..

لقد كشفت المستندات التى ضبطت بملفين فى مكتب شئون المعلومات برئاسة الجمهورية أثناء تحقيق الجناية رقم ٣٥١ لسنة ١٩٧١ حصر أمن دولة عليا ـ كشفت عن حقائق لم تكن لتخطر على خيال أحد :

الحقيقة الأولى أن أعضاء « التنظيم السرى » ومجموعات « الأصدقاء » كانوا يوجهون أمور القضاء والعدالة ، ويرشحون وزراء العدل ، ويعينون أعضاء عصابتهم فى المراكز القضائية الهامة والحساسة .

الحقيقة الثانية إن نائب الرئيس محمد أنور السادات كان هو بنفسه الذى رأس اللجنة التى أشارت على الرئيس عبدالناصر بإصدار القرارين الجمهوريين ١٦٠٣ لسنة ١٩٦٩ ، ١٦٠٥ لسنة ١٩٦٩ بتاريخ ١٩٦٩/٨/٣١ .. ومع ذلك فقد ظل يزهو ـ بعد أن انتصر فى معركة ١٥ مايو على خصومه ـ بأنه الرئيس الذى رد الى القضاء كرامته .. وأضاف هذه المكرمة الى سجل نضاله القومى من أجل مصر .. وزاد فراح فى قلب نادى القضاة ذاته .. وبين مئات من شهود المذبحة .. يمنّ على القضاة بأنه هو الذى رد إليهم كرامتهم ..

الحقيقة الثالثة إن بعض كبار رجال القضاء قد ألحوا على الرئيس جمال عبدالناصر ـ بعد خروجى من الوزارة ـ أن يتفضل ويقبل أعضاء الهيئة القضائية أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى .. فلما لفت نظرهم .. أن عصام الدين حسونة قد سن قانونا يحظر على القضاة الاشتغال بالسياسة .. لم يجرؤ أحدهم على تنبيه الرئيس بأن قانون استقلال القضاء قد صدر منذ سنة ١٩٤٣ .. قبل أن يلى عصام الدين حسونة وزارة العدل باثنين وعشرين عاما .. وتسابقوا فى اصطناع الأسباب لتبرير رغبتهم !

ففى يوم ١١ من أبريل ١٩٧٠ ، اجتمعت اللجنة العامة للمواطنين من أجل المعركة بقاعة الأمانة العامة بمقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى فى الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم السبت الموافق ١١ من ابريل ١٩٧٠ ».. وحضر الاجتماع الرئيس عبدالناصر وفى هذا الاجتماع - كنص المضبطة - قام المستشار محمد السيد الرفاعى يقول : « لقد طلب منى أربعة من رجال القضاء نيابة عن كل رجال القضاء أن أبلغ سيادتكم رغبتهم الشديدة الملحة (!!) فى الانضمام للعمل الوطنى والقومى فى هذه المرحلة ولو أنهم ليسوا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى »

وأنقل هنا نص الحوار الذى دار بين الرئيس وبين رجال القضاء من مضبطة الجلسة :

السيد الرئيس : هو الحقيقة الاتحاد الاشتراكى ليس بحزب سياسى ، الحقيقة هو فيه قانون القضاء موجود فيه يظهر فقرة تمنع رجال القضاء من الانضمام الى أى تنظيم مش كده .. انا فاهم فيه قانون يمنع ..

السيد/ محمد السيد الرفاعى : لقد ترك القانون موضوع تنظيم رجال القضاء والشرطة فى الاتحاد الاشتراكى .

السيد الرئيس : قانون القضاء نفسه .

السيد/ محمد السيد الرفاعى : إنه ليس عملا سياسيا ولكنه عمل قومى !

السيد الرئيس : ما هو ده اللى بدى أقوله ده عمل قومى مش عمل سياسى . هو القانون الجديد اتعمل فى وقت عصام حسونة .. آخر قانون يمنع القضاة من الشغل بالعمل السياسى . بس باعتبر دى فقرة كانت بتنحط فى كل القوانين . وأنا الحقيقة ما بقراش هذه القوانين انا باعتمد على اللى بيدرسوا هذه القوانين ، ثم تحدث الرئيس طويلا عن معركة ضم القضاة لتنظيم الاتحاد الاشتراكى .. وبرر مسلكه فى موضوع فصل القضاة . .

وهنا قام السيد المستشار بدوى حموده رئيس مجلس الدولة وقال كما جاء بنص المضبطة :

« **السيد بدوى حمودة :** إن النص الذى ورد فى قانون السلطة القضائية انتقل اليه من القوانين التى وضعت أثناء قيام الأحزاب السياسية السابقة ، وعند تفسير هذا

النص ـ وأنا رئيس لمجلس الدولة ـ كنت أول من انضم الى الاتحاد القومى ثم الاتحاد الاشتراكى ومازلت حتى الآن ، وسأظل دائما ولآخر لحظة فى حياتى عضو فى الاتحاد الاشتراكى لأنى عرفت فيه أنه يمثل جميع فئات الشعب ، وليس حزبا بالمعنى أو الشكل الذى عرفناه وعهدناه فى عهد ما قبل الثورة ، ولا يمكن أن نتحول عنه لأنه يمثل الشعب كله إلا إذا كنت أريد أن أتجرد من هذا الشعب .. ومن غير المعقول أن يتجرد رجال القضاء من الشعب الذى ينتمون اليه !!»[1]

« **السيد الرئيس** : هو على كل حال كان هذا الموضوع أو رأس الموضوع كان موضوعاً لمعركة وهمية كانت موجودة فى نادى القضاة استمرت من أول سنة ٦٨ لغاية منتصف سنة ٦٩ وأنا كنت متتبعا ما يحدث وكل كلمة بيقولها كل واحد .. والحقيقة هى كانت معركة فارغة ويعنى كانت عملية مفتعلة لأهداف غير رأس الموضوع ... » .

قضاة مصر يرفضون الخنوع . .
بيان ٢٨ مارس ١٩٦٨

قلت حين عرضت لمناقشات مجلس الوزراء فى حكومة الرئيس عبدالناصر : إننى كنت أرجو أن يقود المثقفون حركة تصحيح لمسار ٢٣ يوليو .. فى سبيل هذه الغاية كنت دائم التشاور مع السادة أعضاء مجلس إدارة نادى القضاة .. الذين كانوا يرون معى أن قد آن الأوان لتصحيح أخطاء النظام الذى أدت بالبلاد إلى هزيمة الخامس من يونيو ١٩٦٧ .

فى ٦ ـ ٨ مارس ١٩٦٧ اجتمعت بمجلس إدارة النادى فى مكتبى بالوزارة واتفقت مع أعضائه على تحديد يوم ١٦ مارس ١٩٦٧ لإقامة حفل فى النادى لاستقبال معاونى النيابة الجدد .. ووعدتهم بأننى سألقى كلمة أتناول فيها واجب المثقفين ـ بعامة ـ والقضاة بخاصة فى الظروف الراهنة لتتجاوز مصر آثار الهزيمة ، وتحشد طاقتها لهزيمة العدوان . كان من بين أعضاء مجلس ادارة النادى المستشار محمد الصادق مهدى الذى أسرع فنقل الى الرئيس ـ فى تقرير سرى محرر بخطه ـ بأن : « هناك اتفاقا مدبرا لإثارة القضاة » . وقال فى تقريره الذى أوردناه بنصه فيما سلف :

---

(١) اشترك المستشار بدوى حموده عضوا فى محكمة الثورة التى حاكمت قادة الاتحاد الاشتراكى فى سنة ١٩٧١ فى عهد الرئيس أنور السادات وقضت عليهم بالإعدام والأشغال الشاقة .

« أن يحيى رفاعى عضو مجلس الادارة قال أمام جميع أعضاء المجلس أن القضاة اسقطوا الحكومة فى السودان . وأن عمال حلوان وطلبة الجامعة نزلوا فى المظاهرات ولماذا نسكت نحن القضاة ؟ » .

وقد سارع الرئيس عبدالناصر إلى إعادة تشكيل الوزارة فى ١٨ -١٩ مارس ١٩٦٩ ، أى فى موعد يسبق الموعد الذى قال « المخبرون السريون » أننى قد حددته للاجتماع برجال القضاء فى ناديهم .. فى ١٩٦٨/٣/٢٣ .. لالقاء كلمتى .

واستمر رجال القضاء فى نضالهم من أجل مصر وقضائها ..

فقد اجتمع مجلس إدارة نادى القضاة فى ٢٧ مارس ١٩٦٨ ـ أى بعد أيام معدودة من خروجى من الوزارة ـ وقرر رفض الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى .. وفى اليوم التالى ـ أى فى يوم ٢٨ من مارس ـ اجتمعت الجمعية العمومية وأقرت إصدار بيان عن القضاة ـ عرف ببيان ٢٨ مارس ـ عبروا فيه عن رأيهم فى الظروف التى تمر بها البلاد . وقد تفضل السادة المستشارون والقضاة ممتاز نصار ولطفى على ويحيى رفاعى وكمال عبدالعزيز بزيارتى فى منزلى بعد خروجى من الوزارة .. للتشاور فى فكرة إصدار البيان .

بيان الجمعية العمومية لنادى القضاة
فى ٢٨ / ٣ / ١٩٦٨

قال القضاة : « إنهم إسهاما منهم فى الحوار الدائر ـ كطليعة واعية مخلصة من طلائع شعبنا العظيم ـ بمناسبة الأحداث الكبرى التى مر بها الوطن عقب حرب الأيام الستة فى يونيو ١٩٦٧ ، وبمناسبة تفكير القيادة السياسية فى إجراء تغيير فى جميع المجالات » ـ فإنهم يرون من واجبهم أن يسجلوا رأيهم :

أولا : يستنكر القضاة إجراءات التوسع والعدوان التى أقدمت عليها عصابة الصهاينة العنصرية وهى إجراءات غير شرعية تتعارض مع القوانين الدولية وميثاق الأمم المتحدة .. كما يستنكرون فى الوقت ذاته أعمال التدمير والتنكيل التى تقوم بها هذه العصابة فى الأرض العربية المحتلة .. ويهيبون بالهيئات القضائية فى العالم أجمع أن تتدخل لدى حكوماتها لتقف مع شعوب الأمة العربية ، تأييدا للعدل والحق وكرامة الانسان .. كما يهيبون بالهيئات القضائية فى البلاد العربية أن تتدخل لدى حكوماتها لسرعة إجراء عمل عسكرى لاقتلاع جذور العدوان .

ثانيا : يهيب رجال القضاء بالدولة أن تعبء الشعب تعبئة كاملة ، بحيث يشعر كل مواطن فى البلد بأنه والجندى فى ساحة القتال سواء ويشعر بالخطر الذى يتهدده من وجود غاصب محتل لأراضينا ، وأن يكون هدف الشعب وجيشه العمل فورا لإزالة آثار العدوان ، ولا يتركا العدو يهنأ بالأمن والاستقرار فى البلاد .

ثالثا : يؤمن رجال القضاء كسائر أفراد الشعب بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، ويرفضون أى تنازلات تحت أى ضغط من الضغوط .

رابعا : إن صلابة الجبهة الداخلية تقوم فى الدرجة الأولى على تأمين حرية المواطن فى الرأى والكلمة والاجتماع .. وتأكيد مبدأ الشرعية وسيادة القانون فى ظل من رقابة السلطة القضائية فحسب ، بحيث لا تمس حريات المواطنين إلا طبقا لأحكام القانون العام وحده ، وبحكم من القضاء العام وحده .. وبالإجراءات المبينة أمامه وحدها .

خامسا : أن القضاء سلطة مستقلة عن باقى السلطات ، ورسالة سامية تصل بين القاضى وخالقه . ولا يراعى القاضى فى قضائه إلا نصفة المظلوم والأخذ بيد الضعيف ولذلك عنيت جميع الدول مهما اختلفت نظم الحكم فيها برسالة القضاء ، وعملت على استقلاله عن باقى السلطات ، وتوطيد سلطته ورعاية القائمين عليه ، لا مراعاة لأشخاص القضاء ولكن لتوفير ضمانة من ضمانات الشعب فى أن يعيش فى جو من الأمن والعدالة والاستقرار .

سادسا : إن النيابة العامة شعبة أصيلة فى السلطة القضائية .. وأن وحدة قضاء التحقيق وقضاء الحكم ضرورة أساسية من ضرورات الحق والعدل . وفى فصم النيابة العامة عن السلطة القضائية ما يمس استقلال القضاء ، ولذلك فينبغى أن تتوافر لرجال النيابة العامة ذات الضمانات التى توفرها الأمة لرجال القضاء باستقلالهم ، وعدم قابليتهم للعزل .

سابعا : يرى رجال القضاء والنيابة ، محافظة منهم على استقلال القضاء وضمانات العدل أن يكونوا - جميعا - بعيدين عن المشاركة فى أية تنظيمات سياسية فى الاتحاد الاشتراكى على كافة مستوياته .

ثامنا : إن القضاء - كما وصفه الرئيس بعبارته الخالدة - صمام الأمن فى وطننا . كما أن تخصص القاضى أصل أساسى فى التنظيم القضائى السليم يجب الحرص عليه ، بعدم المساس باختصاصات السلطة القضائية ، وعدم اشتراك غير المتخصصين فى أداء رسالة القضاء .



الباب السادس

حادث وفاة المشير عامر
انتحار أم اغتيال



الفصل الأول

١
رنين الهاتــف

الخميس الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧ .

سحب الخريف الرمادية .. تملأ سماء القاهرة .. تتسابق ثم ما تلبث أن تتجمع .. لكى تتفرق من جديد .. ليل ثقيل .. يلفه صمت رهيب .. مريب . . كأنما أرهقه كتمان سر يوشك أن يغلبه .. منذ الستة السود من يونيو والقاهرة يجافيها النوم ، فإن طاوعها ، نامت جريحة ، حزينة ، تؤرقها مشاعر مختلطة من الحزن ، والغضب والقلق والتحفز ..

كانت هزيمة الخامس من يونيو .. نهاية وبداية .. نهاية عهد وبداية عهد .

فى قمة النظام انفجر صراع مرير بين قطبى النظام .. الرئيس جمال عبدالناصر ، والمشير عبدالحكيم عامر .. ترى إلام ينتهى الصراع وكيف ؟ هذه أيام حبلى .. يوشك أن يأتيها المخاض .. إن المخلصين من أبناء مصر يودون لو كانت الهزيمة نهاية أسلوب وبداية أسلوب !

كان فى زيارتى صديقان حميمان[١] .. ولم يخرج حديثنا عن الإطار الذى كان يشغل المصريين منذ الهزيمة .. الحزن والقلق .. والضيق .. واصطناع الأمل .. والتصميم على البناء من جديد ..

---

(١) المستشار جمال المرصفاوى صهرى ورئيس محكمة النقض فيما بعد ، المستشار محمد رزق صديق العمر منذ عام ١٩٣١ .

فى الساعة العاشرة وعشر دقائق مساء سمعت ـ وأنا بالشرفة ـ رنين الهاتف .

تركت صاحبىّ فى الشرفة .. لأرد ..

على الطرف الآخر من الهاتف سمعت مخاطبى يقول فى صوت خفيض .. لكنه واضح النبرات :

ـ أنا شعراوى جمعة يا أخ عصام .. صاحبك المشير توكل !

قلت فى استغراب

توكل !

فقال شعراوى :

ـ انتحر ..

سوف أرسل لك سيارة خاصة تحمل بعض ضباط الأمن ليكونوا تحت تصرفك وتصرف النيابة العامة ..

وبدأت أرتدى ملابسى . . ما أن فرغت من ذلك حتى كنت قد اتخذت قرارى .. لن يعرف هذا الخبر غيرى قبل أن أصل إلى مكان الحادث واستكشف ما يحدث ، وما حدث ، فى مصر هذه الساعات . كتمت الخبر واتصلت بمدير مكتبى المستشار مصطفى الفقى وطلبت منه أن يدعو النائب العام ورجال النيابة المختصين ، وكبير الأطباء الشرعيين للاجتماع فى منزلى فى أقرب وقت .. ولم أفض له بالسبب . فى دقائق اجتمع فى منزلى المحامى العام المستشار عدلى مصطفى بغدادى ورئيس النيابة أحمد أبوالعز وكبير الأطباء الشرعيين .. دكتور عبدالغنى البشرى ومعاونه دكتور كمال مصطفى . أما النائب العام .. المستشار محمد عبدالسلام فتبين أنه خارج القاهرة .

وما لبث أن حضر الى منزلى بعض ضباط الأمن .. ومعهما سيارتان ، حملتا جمعنا الى شارع الهرم . وقبل أن نبلغ نهاية الشارع عند فندق مينا هاوس انحرفت السيارتان الى اليمين .. على ترعة المريوطية .. بعد قليل وقفت السيارتان أمام حديقة استراحة المريوطية ..

لمحت الفريق أول محمد فوزى .. ومعه ضابطان آخران لم تسمح لى ظلال



□ فى الطريق للاشراف على تحقيقات حادث المشير .

الأشجار بتبين ملامحهما .. كان الثلاثة يأكلون شيئا .. لعله بعض ثمار المانجو .. تقدم منى الفريق محمد فوزى وحيّانى .. سألت عن الهاتف فأرشدنى اليه .. طلبت وزير الداخلية وقلت له أن التحقيق على وشك أن يبدأ .. وأننى أطلب منه أن يأمر الفريق محمد فوزى بالابتعاد عن مكان التحقيق .. يكفى ضابط الشرطة العسكرية المسئول ليكون تحت تصرف النيابة .

حين أصبحنا ـ أنا ورجال النيابة العامة والطب الشرعى ـ على درجات سلم الاستراحة .. أفضيت لهم جميعا بالخبر .. قلت لهم أن وزير الداخلية أبلغنى بأن المشير قد انتحر وردّدتُ على مسامعهم نص عبارات الوزير . ثم قلت لهم بالحرف الواحد : « أنكم تحملون أمام التاريخ مسئولية ثقيلة .. إن الحادث كما يحتمل الانتحار يحتمل ـ بنفس القدر ـ الاغتيال . . وأنتم وحدكم القادرون على ترجيح احتمال على آخر . أما مهمتى كوزير للعدل فهى أن أحمى ظهوركم ، وأصون استقلالكم ، فى هذه الساعات التاريخية الخطيرة » .. وكان أول ما فعلناه .. دخول الغرفة التى يرقد بها جثمان المشير .

٢

معاينة جثة المشير

أثبت السيد عدلى مصطفى بغدادى المحامى العام انه وجد جثة السيد المشير عبدالحكيم عامر مسجاة على ظهرها وعليها معالم الوفاة وعليها من الملابس بيجامة زرقاء تحتها فانلة ولباس . وكان الرأس عاريا ووجدنا بجوار الجثة مروحة كهربائية مدارة . وقد قام الطبيبان الشرعيان بفحص الجثة ظاهريا بعد رفع ما عليها من ملابس ، فتبين وجود شريط لاصق ملصق فوق العانة من الجانب الأيسر ، وتحته ما يشبه أن يكون قرصين كما شوهد قطعة بلستر مخرمة بأعلى الظهر وقد تسلم الدكتور عبدالغنى البشرى الشريط الأول لفحصه وتحليله ولاحظنا أن الجثة فى تيبس تقريبا وشاهدنا على حافة نافذة الغرفة قطعة شاش ملصق عليها شريط لاصق ، وبها بقعة صغيرة تم تسليمها كذلك للسيد الطبيب الشرعى لفحصها .

٣

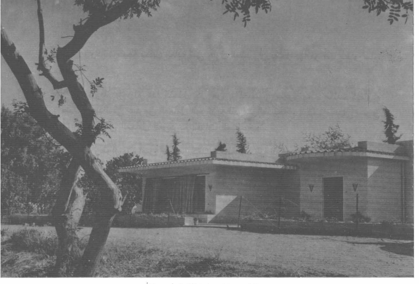
بيان وزارة الارشاد القومى

لقد كنت حريصا ، أشد الحرص ، وأنا أخطر رجال النيابة العامة ، والطب الشرعى بالحادث ـ أن استخدم الوصف الدقيق ، الصحيح ، الذى يجب أن يوصف به الحادث . قبل أن تفرغ النيابة العامة من تحقيقاتها ، وتنتهى منها الى قرار ـ كنت حريصا أشد الحرص أن أخطرهم بحادث « وفاة » المشير عبدالحكيم عامر . وقلت لهم بالحرف الواحد « أن الوفاة كما يحتمل أن تكون انتحارا يحتمل أن تكون اغتيالا . وأن النيابة وحدها هى السلطة المسئولة عن معرفة ظروف الوفاة وأسبابها ، وأن تحقيقاتها وحدها ـ هى المسئولة قانونا عن كشف الحقيقة » .

على أن وزارة الارشاد القومى ـ أذاعت من جانبها صباح يوم السبت ١٦ من سبتمبر ١٩٦٧ ـ أى غداة وقوع الحادث بثمان وأربعين ساعة ـ وأثناء المرحلة الأولى من تحقيقات النيابة بيانا هذا نصه :

« وقع أمس حادث يدعو إلى الأسف والألم إذ أقدم المشير عبدالحكيم عامر على الانتحار بابتلاع كمية كبيرة من مواد مخدرة وسامة وبرغم كل الاسعافات الطبية العاجلة فإنه أصيب أمس بإنهيار مفاجىء نجمت عنه وفاته . »

وكان المشير عبدالحكيم عامر قد دعى بعد ظهر يوم الأربعاء لسماع أقواله



استراحة المريوطية حيث اعتقل المشير وتوفى .

فى التحقيقات العسكرية التى جرت أخيرا ، ونظرا لرتبته الرفيعة فقد توجه لدعوته للتحقيق كل من الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة ، والفريق عبدالمنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة ، ولكن المشير عبدالحكيم عامر بدلا من أن يخرج معهما للإدلاء بأقواله فى التحقيق دخل الى حجرته فى بيته بالجيزة وابتلع كمية من مادة مخدرة سامة » .

« وحين بدأت أعراض التسمم على المشير فإن الفريق أول محمد فوزى والفريق عبدالمنعم رياض صحباه معهما على الفور إلى مستشفى القوات المسلحة فى المعادى حيث أشرف مديرها اللواء طبيب محمد عبدالحميد مرتجى على عملية الاسعافات السريعة التى أجريت للمشير بمعونة عدد من أطباء القوات المسلحة » .

« وقد أجريت للمشير عملية غسيل معدة إلى جانب نظام علاجى كامل ، وتحسنت بعد ذلك صحته ورئى نقله إلى أحد بيوت الضيافة بالجيزة تحت اشراف اثنين من الأطباء المقيمين هما الرائد طبيب مصطفى بيومى ، والرائد طبيب ابراهيم بطاطا » .

« وكانت نتيجة تحليل المادة التى حاول المشير أن ينتحر بها هو أنها مخدر سام خطر » .

« وقام بإجراء هذا التحليل كل من : اخصائى سموم مقدم مكلف كيماوى صلاح عبدالغنى عيد من المعامل المركزية للقوات المسلحة ، النقيب صيدلى يسرى أبو الدهب من المعامل المركزية للقوات المسلحة » .

« وطوال يوم أمس الخميس كانت الحالة الصحية للمشير عبدالحكيم عامر تتقدم بإطراد وفى الساعة السادسة والربع مساء وكان المشير قد دخل الى الحمام أقبل المرافق الخاص له يدعو الطبيب المقيم على عجل لأن شيئا مفاجئا قد وقع للمشير وأسرع الرائد طبيب ابراهيم بطاطا الى حيث كان المشير عبدالحكيم عامر فوجده فى حالة سيئة مفاجئة فبدأ على الفور بنقله الى غرفة نومه وبدأ فى اتخاذ إجراءات اسعاف سريع ، كما طلب اخصائيا وعربة اسعاف من مستشفى المعادى ولكنه كان من الواضح أن حالته تتفاقم بسرعة حتى فارقته الحياة تماما فى الساعة السادسة والنصف من مساء أمس » .

« وقد أبلغت السلطات المختصة بما وقع فإنتقل وزير العدل السيد عصام حسونة ليشرف بنفسه على التحقيق الذى كان يقوم به السيد محمد عبدالسلام النائب العام وعدد من مساعديه يتقدمهم رئيس نيابة الجيزة كما دعى الدكتور عبدالغنى سليم البشرى وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى ومعه الدكتور على عبدالنبى أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة والدكتور يحيى شريف استاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس » .

« وقد أظهر الكشف الأول أن المشير عبدالحكيم عامر كان يخفى أقراصا من مادة سامة تحت شريط لاصق بجسمه الأمر الذى يظهر بأنه عاود محاولة الانتحار عندما قصد الحمام فى الساعة السادسة والربع من المساء . ويجرى الأطباء الشرعيون الآن تحليل هذه المادة لكى يقدموا تقريرهم كاملا الى وزير العدل » .

« وكان المستشار عبدالجواد عامر شقيق المشير عبدالحكيم عامر قد دعى بوصفه أكبر أفراد العائلة إلى الحضور كما توجه السيد أنور السادات رئيس مجلس الأمة وظل مع الجثمان حتى تمت كل الإجراءات لنقله الى مدافن الأسرة بأسطال بمحافظة المنيا حيث جرى تشييع الجنازة .»



النيابة العامة تذيع بياناتها

ظلت النيابة حريصة فى بياناتها الرسمية أثناءسير التحقيق فى مراحله الأولى على أن تخلع على الحادث وصف « حادث وفاة المشير » . وذلك على خلاف ما جاء فى بيان وزارة الارشاد القومى ، وما نشرته الصحف فى تعليقاتها .

ففى ١٩٦٧/٩/١٦ وافانى المستشار عدلى بغدادى - المحامى العام - وهو الذى انتقل معى - لغياب المستشار محمد عبدالسلام النائب العام خارج القاهرة مساء يوم ١٩٦٧/٩/١٤ - إلى مكان الحادث - وافانى بأول بيان رسمى صادر عن النيابة .

وقد عنون هذا البيان الأول من النيابة العامة بأنه تقرير فى حادث « وفاة المشير عبدالحكيم عامر » .

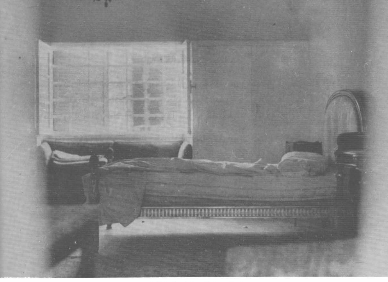
وقد جاء به :

« تلقت النيابة العامة فى مساء يوم الخميس ١٤ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ إخطارا بوفاة السيد المشير عبدالحكيم عامر فباشرت التحقيق ، فأسفر ما تم فيه حتى الآن عما يلى :

« إن النيابة العامة قد سألت الفريق أول محمد فوزى والفريق عبدالمنعم رياض والعميد سعد زغلول عبدالكريم وباقى رجال القوة ..

وقد أكدت أقوالهم أن المشير أعلن بعبارات صريحة عزمه على الانتحار .. كما تناول التحقيق سؤال أطباء مستشفى المعادى الذين أشرفوا على إسعافه وفحصه طبيا ، والذين أجمعت أقوالهم على أنه رفض عمل غسيل لمعدته وأنه تقيأ على أثر تناول جرعة من محلول مقىء ، وأنه غادر المستشفى فى حالة صحية طيبة . وأنها سألت الأشخاص الملازمين للمشير فى الاستراحة ، ومنهم الطبيبان اللذان تناوبا رعايته الصحية وكانت أقوالهما واضحة فى أنهما فحصاه طبيا ، أكثر من مرة ، وأن حالته لم تسوء إلا بعد أن دخل دورة المياه حوالى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس ١٩٦٧/٩/١٤ ، اذ خرج فى حالة اعياء وتوفى بعد نصف ساعة ، رغم المحاولات الجدية التى بذلت لإسعافه ..»

وأضاف بيان النيابة العامة ما يلى « ..كما ثبت اليوم بصفة قاطعة من التحليل



□ الحجرة التى توفى فيها المشير .

الضوئى ، والكيماوى الذى أجرته مصلحة الطب الشرعى أن المادة التى وجدت مخفاة تحت الشريط اللاصق - وزنها ١٥٠ ملليجرام - هى مادة الأكونتين ، وهى عقار شديد السمية ، سريع الأثر ، يكفى نحو ملليجرام أو اثنين منه لإحداث الوفاة فى مثل الظروف والحالة التى شوهد عليها الجثمان »

وانتهى بيان النيابة العامة بعبارة نصها :

« .. والتحقيق باق على سؤال من يقتضى الأمر سؤالهم من أفراد عائلة السيد المشير وورود التقرير الطبى الشرعى النهائى » .

□

● وبتاريخ أول أكتوبر ١٩٦٧ أذاع السيد المستشار محمد عبدالسلام النائب العام بيانا ، جاء فيه لأول مرة ما استخلصته النيابة العامة عن أسباب الوفاة فقال فى البند (٥) من البيان « تأسيساً على ما تقدم وبالاضافة الى استمرار ظهور أعراض سمية

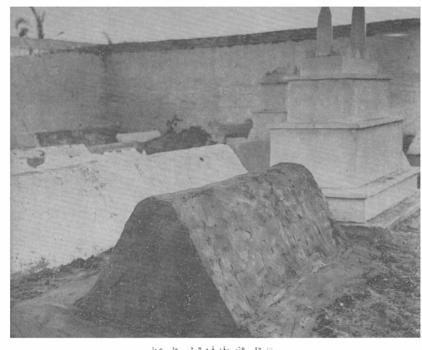
من وقت اسعاف المشير حتى حصول الوفاة ـ فإن ذلك يدل على أن الوفاة حصلت انتحارا وقال في البند (٦) من البيان « حصلت الوفاة في وقت يتفق مع الوقت الذى قرره الشهود وأثبت في سجل استراحة المريوطية في الساعة السادسة وأربعون دقيقة من مساء يوم ١٤ من سبتمبر » ثم انتهى البيان بالقول » ونحن نقوم الآن بدراسة هذا التقرير وأسانيده على ضوء ما جاء في التحقيقات ».

٥
في مجلس الوزراء

كان عليّ ، كوزير للعدل ، أن أعرض على مجلس الوزراء ظروف إخطارى بحادث وفاة المشير عبدالحكيم عامر ، وما تبين للنيابة العامة ، ورجال الطب الشرعى عند معاينتهم مكان الحادث ، وجثة المشير مساء يوم ١٩٦٧/٩/١٤ .. انعقد المجلس برئاسة عبدالناصر في ١٩٦٧/٩/١٧ .

وفى جلسة خيمت عليها مشاعر الحزن ، والقلق ، والتوتر دعانى الرئيس عبدالناصر لإلقاء بيانى .. والحق أننى ألقيت بيانا تمتزج فيه قسوة الواقع : وصف الجثة ، والغرفة التى كانت بها ، والسم الذى وجد ملتصقاً بجسم المتوفى .. بشجن العاطفة .. فأنا أعرف عبدالحكيم عامر .. الرجل .. منذ أغسطس ١٩٥٢ .. ففى ٥٢/٨/١٩ نشرت لى صحيفة الأهرام مقالا تحت عنوان « استقلال القضاء » دعوت فيه إلى مساءلة أولئك الذين خانوا أمانة القضاء فى العهد الملكى .. واذكر أن الاستاذ إحسان عبدالقدوس قد هيأ لى لقاءً مع واحد من أبرز قادة الثورة للحوار . وكان حينئذ الرائد عبدالحكيم عامر .. وتم هذا اللقاء .. فى منزل كائن قريبا من ضريح أحمد ماهر إن لم تخنى الذاكرة .. كان أهم ما لفت نظرى فى عبدالحكيم عامر بساطته الواضحة .. وكلامه العفوى .. وقبوله الرأى المخالف لرأيه فى سماحة وود .. وقدرته الفائقة على اكتساب الأصدقاء .

منذ ذلك اليوم كتب على أن أشهد مآسى أسرة عامر .. واحدة بعد أخرى .. استشهاد ابن أخيه .. الملازم محمد عبدالجواد عامر فى حرب ١٩٥٦ .. وهو ابن الزميل المرحوم المستشار عبدالجواد عامر .. كنا فى الأسر أنا وعبدالجواد .. ولما أفرجت إسرائيل عنا فى يناير ١٩٥٧ جاءتنى رسالة سرية خاصة من المشير ترجونى فيه أن أتخير اللحظة المناسبة لإبلاغ عبدالجواد باستشهاد ابنه ! وكان عبدالجواد ـ يومئذ ـ يتعجل الوصول إلى القاهرة للقاء ابنه الضابط .. أحب أبنائه اليه .. ثم جاءت



□ القبر الذى دفن فيه المشير على عجل .

مأساة أخرى .. كنا .. أنا وعبدالجواد عامر والزملاء المستشارون صلاح عبدالمجيد واحمد جنينه ، واسماعيل نصار .. نجلس فى كازينو البحر المطل على شاطىء غزة .. كان جو المرح والمزاح يُظلّنا .. فقد كان عبدالجواد عامر ينتظر خبرا من القاهرة عن ولادة ابنته البكر سعدية .. وجاء من يهمس فى أذنى أن القاهرة تطلبنى على الهاتف .. وأسرعت متعجباً .. كان منزل المشير عامر على الهاتف .. قال لى المخاطب .. إن المشير لم يجد غيرك لإبلاغ عبدالجواد بالفاجعة .. توفيت سعدية أثناء الولادة .

ومنذ أغسطس سنة ١٩٥٢ حتى مطلع سنة ١٩٦٧ التقيت بعبدالحكيم عامر بعد أن أصبح الرجل الثانى فى النظام بعد الرئيس .. رأيته وهو نائب الرئيس ومسئولا

عن حكم الاقليم الشمالى ، ولقيته وهو فى ذروة سلطانه قائدا عاما للقوات المسلحة .. ونائبا لرئيس الجمهورية .. واحتكمت اليه حين هدد بعض الصغار من المخابرات العسكرية الزميل مأمون الهضيبى فى غزة .. بعد محاولة اغتيال عبدالناصر فى المنشية سنة ١٩٥٤ .. وأننى لأذكر حين خشيت من اعتداء بعض هؤلاء على مأمون الهضيبى - باعتباره ابن المرشد العام - أن أرسلت - عن طريق القائمقام أنور القاضى نائب الحاكم العام .. رسالة عاجلة الى المشير قلت فيها أننى اعتبر أى مساس بمأمون مساسا بشخصى .. فتلقيت فى نفس اليوم ردا من المشير بأنه قد أصدر تعليماته الى ضباط القطاع بما يطمئنى واتخذ نفس الإجراء حين اتخذ صلاح نصر .. بعض الإجراءات التى تقيد سفر مأمون من وإلى القطاع .. وأشهد أنه كان دائما شهما .. بسيطا .. حازما ميالا بطبعه إلى الحق ..

الفصل الثانى

تحقيقات النيابـة لعامـــة

أقوال قائد الشرطة العسكرية العميد سعد زغلول عبدالكريم

قال انه ـ بناء على أمر الفريق أول محمد فوزى ـ توجه مع العميد الماحى الى المشير داخل المنزل وأخطره أنه مطلوب للتحقيق ، فرفض الخروج من المنزل ثم انضم لهما الفريق عبدالمنعم رياض وحاول بكل وسيلة اقناع المشير بالنزول معه فرفض ، وحينئذ حملوه حملا الى خارج المنزل ـ رغم مقاومة أسرته ـ وأركبوه سيارة توجهوا بها الى مستشفى المعادى حين ارتابوا فى أنه قد ابتلع شيئا أثناء إخراجه من المنزل .

وفى المستشفى ، أدخله الأطباء فى إحدى الحجرات لإسعافه وأمكن لهم ـ بعد محاولات متعددة ـ أن يقنعوه بالتقىء . وأرسلوا عينه القىء إلى التحليل ثم نقله الفريق أول محمد فوزى وضباط الحراسة الى استراحة المريوطية وعند الغروب تركوه فى الاستراحة تحت رعاية الأطباء ورجال الأمن المعيّنين بها .

وقد كانت حالة المشير فى ذلك الوقت حسنة ، فتوجه الشاهد الى مكتبه ، وعاد الى الاستراحة بعد ساعتين ، وسأل المشير عن حالته فقال : « أنه كويس ولكن مصمم على قراره الذى اتخذه ..» ثم قال المشير : « هو السيانور فيه نوع بيدوب فى الميه ونوع بيدوب فى الكحول » . فقلت له سيانور ايه ؟.. هو سيادتكم خدت سيانور ؟

ده أنا أعرف جورنج[1] انتحر به .. وأن شكة بالابرة منه توقع جمل وسيادتك مضى عليك كذا ساعة .. فضحك وقال : « أنا بلغت الفريق فوزى والفريق رياض رسالة .. ان جت الساعة ٩ ولاردوش معناها الرفض » . ثم بلغنى رسالة لتوصيلها للسيد الرئيس .. قال لى : « لما تقابله قل له .. انت خسرت أغلى وأحسن حاجة عندك .. » .

وقال الشاهد : إن المشير تقيأ أكثر من مرة فى دورة المياه المجاورة لحجرته ، وأنه شعر بضيق فى التنفس ، وأسعفه الطبيب الموجود بالأوكسجين . ثم ذهب الشاهد الى مكتبه ووصله الساعة الثانية عشر والنصف بعد منتصف الليل . ولم يفلح فى الاتصال تليفونيا بالاستراحة طوال يوم الخميس ٩/١٤ ، إلى أن قابل الفريق أول محمد فوزى فى المعادى فى مهمة رسمية أخرى ، وأثناء ذلك تلقى الفريق أول محمد فوزى خبر وفاة المشير . فتوجه معه ومعهما العميد محمد الليثى الى الاستراحة . وهناك قابلهم الدكتور بطاطا وأخبرهم أن المشير « كان كويس .. وحصل » صادن كولابس » .. أى انهيار فجائى وكان ذلك حوالى الساعة السادسة والنصف مساء وأنه حاول انقاذه باعطائه اوكسجين وحقنه كورامين وتنفس صناعى ولكن الهواء الذى كان يطلع هو الهواء الذى كان يدخل وأن النبض كان يادوب محسوس وأنه اتصل بمستشفى المعادى لإرسال انبوبة أوكسجين كبيرة واسعافات أخرى أكبر من إمكانياته وأنها وصلت فعلا .. ووجدنا الدكتور الثانى موجود وعربة المستشفى الذى حضر فيها هذا الدكتور أيضا موجودة وانما لم تسفر المحاولات عن أى نجاح .

وقال الشاهد أنهم دخلوا الى غرفة النوم فوجدوا المشير راقدا على السرير وكان لونه لا يوحى أنه ميت .

أقوال الشهود الذين عاصروا الوقائع

شهادة الفريق فوزى :

قال أنه وصل فى يوم الأربعاء ٩/١٣ الساعة ١٤,٣٠ أى الساعة ٢,٣٠ إلى منزل السيد المشير محمد عبد الحكيم عامر بشارع الطحاوية بالجيزة ومعه الفريق عبد المنعم رياض والعميد سعد زغلول عبد الكريم والضم اليهم قائد الحرس المحلى

---

(١) الزعيم النازى الشهير فى الحرب العالمية الثانية وأحد كبار معاونى هتلر .

عن المنزل العميد محمد سعيد الماحي وعدد خمسة صف ضباط من الحرس الجمهوري وعدد خمس ضباط صف من الشرطة العسكرية وكان بالاحتياطي العام لهذه المهمة عدد من العربات المدرعة بمهمة مصاحبة السيد المشير ونقله من مكانه الحالي وهو منزل الجيزة حيث حددت اقامته مع عائلته إلى مكان آخر أعد له بمفرده قبل ذلك وهو الفيلا الموجودة بالمريوطية بشارع الهرم واضاف انه بدأ في وضع خطة تنفيذ المهمة فكلف العميد سعد زغلول عبد الكريم والعميد محمد سعيد الماحي قائد الحرس المحلي بالدخول إلى منزل السيد المشير ومقابلته ودعوته للخروج من المنزل بمفرده لإجراء التحقيقات المطلوبة وهي التحقيقات الجارية في الوقت الحاضر ، والتي ثبت فيها تجهيز وتخطيط السيد المشير للقيام بحركات عسكرية القصد منها إجبار القيادة السياسية على إجابة مطالب معينة وانتزاع السلطة الشرعية الموجودة بالدولة .

ووصل إليّ العميد محمد سعيد الماحي وأبلغني برفض المشير الاستجابة إلى طلبي وهو الخروج من المنزل والتوجه لاجراء التحقيق ، فكررت الأمر مرة أخرى على العميد محمد الماحي بضرورة خروج المشير من المنزل منفردا ، ودخل معه في هذه الاثناء الفريق عبد المنعم رياض ليكون في مجموعهم ثلاثة ضباط ، ودخل فعلا الفريق عبد المنعم رياض المنزل وكرر الطلب إلى السيد المشير ، وعلم الفريق فوزى بعد فترة أن المشير طلب فنجان قهوة وبلغه أنه سوف يلبي الطلب ، ثم علم بعد ذلك عن طريق أحد الأفراد ، إما العميد الماحي أو الفريق عبد المنعم رياض أن المشير وضع شيئا في فمه أثناء تناوله فنجان القهوة ثم نادى أحد الموجودين داخل المنزل بأن المشير يرغب في رؤية أولاده ، وكان الأولاد في ذلك الوقت موجودين في غرفة صغيرة مجاورة لغرفة الحرس المحلي داخل حديقة المنزل . فترك الفريق فوزى الأولاد ثم دخلوا المنزل وتوجهوا اليه وبعد فترة ما شاهد المشير خارجا من الباب الجانبي للمنزل ومعه جميع الضباط والمرافقين وكانوا في وقت خروجهم يسندون السيد المشير بشكل يدل على أنه متداع وأنه يجر قدميه على الأرض بمعاونتهم ، ثم أعلن الفريق عبد المنعم رياض بصوت مرتفع بأن المشير تناول شيئا ما ساما قاصدا بذلك منع ابنته من التمسك بوالدها لعدم الخروج من المنزل وذلك لصالحه ولعمل اجراءات إسعاف سريعة .

وقال الفريق رياض بصوت مسموع إلى مستشفى المعادى تدليلا على خطورة الحالة ، وفي هذه اللحظة كان الفريق فوزى واقفا على رصيف الشارع أمام الباب

الخارجى وأحضر عربة الاسعاف التى كانت ضمن القوة فاتحا بابها وموجودا بها دكتور بداخلها فرفض المشير ركوبها ، ثم أمر الفريق فوزى بعربة أخرى مرسيدس من القوة المرافقة له وركب السيد المشير وبجواره الفريق عبد المنعم رياض وفردان أو ثلاثة من المعاونين للقوة فى حالة تحرك العربة قامت السيدة حرمه وكانت قد نزلت من المنزل عند خروج المشير منه كذا باقى الأولاد بدون حذاء وعند تحرك العربة بالسيد المشير كان معها فانوس من الفوانيس المغطاة بالسلوك الحديدية وضربت عربة المشير من الخلف فى الزجاج الخلفى فكسر الزجاج الخلفى للعربة وتحركت العربة إلى مستشفى المعادى ، وذهب الفريق فوزى وراءه بعربته ومعه باقى الأفراد الضباط وضباط الصف وجميعهم كانوا يرتدون الملابس المدنية إلى مستشفى المعادى خلف المشير فصعد المشير إلى الدور الخامس واتخذت معه الإجراءات الطبية لغرض القيء وغسيل المعدة فرفض ، ثم جاءت محاولة أخرى من الطبيب لاعطائه حقنة فرفض ثم ابلغ رئيس الأطباء الدكتور القللى الفريق فوزى بأن المشير يرفض غسيل المعدة أو الحقنة فقال له أن الشواهد فى منزل الجيزة دللت على أنه تناول شيئا ساما ، كما تبين للموجودين فى المستشفى أنه ينظر إلى ساعته كل فترة فأمر الفريق فوزى الدكتور القللى بأنه يلزم إتمام غسيل البطن بأى طريقة ما ، وفعلا تكتل عليه جميع الأطباء وعلمت بعد ذلك وأنا موجود فى الكوريدور الخارجى بأنه بدأ فى القيء ثم أخذت عينة القيء كما أخذت عينة أخرى كان قد تحصل عليها الفريق عبد المنعم رياض وأحد المعاونين من فم المشير وهو فى الجيزة وأرسلت العينتان إلى معامل التحليل بمعرفة أطباء المستشفى .

وعلم الفريق فوزى بعد ذلك أن التحليل تم فى الجهتين بمعامل مستشفى المعادى والمعامل المركزية للقوات المسلحة . . كما جاء بالتقرير الطبى للتحليل فيما بعد ، . . وبعد انتهاء اجراءات مستشفى المعادى كانت الساعة قد وصلت إلى الساعة ٤,٤٥ م وفى الساعة ٤,٥٠ م انتقل الفريق فوزى من مستشفى المعادى إلى الفيلا بشارع المريوطية بالهرم وأخذ المشير معه فى عربته ومعه باقى المرافقين فى عربات أخرى حيث وصلوا إلى الفيلا بالمريوطية وهناك استقر المشير وطلب له فنجان قهوة وشربه ومكث الفريق فوزى معه فى صالة الفيلا حوالى ثلث ساعة ومعه الفريق عبد المنعم رياض ثم إطمأن على الاجراءات الادارية سواء الخاصة بالحراسة أو بالخدمة الخاصة له وأستأذن وانصرف ومعه الفريق عبد المنعم رياض ، وأثار انتباهه طلب محدد من السيد المشير ذكره للفريق عبد المنعم رياض فى مستشفى

المعادى أو فى الجيزة وأراد أن يكرره على مسمع منى مرة أخرى فى الفيلا بالمريوطية وهو أنه أى المشير متضايق من هذا التصرف يقصد الحجز بمفرده فى الفيلا بالمريوطية وقال مؤكدا ذلك بأن هذا التصرف ليس فى صالح الرئيس ولا فى صالحه هو أى صالح السيد المشير ولا فى صالح البلد وأنه أى المشير عايز رد فى نفس الليلة على هذا الطلب ، ثم عاد وقال إذا لم يصلنى الرد على هذا الطلب فسوف اعتبره مرفوضا وردد المشير بعض أقوال أخرى إلى وقت أن وصلنا إلى مستشفى المعادى مشيرا بالكلام إلى شخص الفريق فوزى بأنه لا يعلم شيئا مما هو موجود على مستوى أكبر منه فلما اجابه بأننى أعلم كل شىء أصر وقال كلا هناك شىء أعمق لاتعلمه ولم يصرح بهذا الشىء ثم حديث آخر فى الفيلا بالمريوطية خلال تناول فنجان القهوة فتكلم عن الشيوعية وتكلم عن الروس ونسب اليهم نيتهم فى إضعاف القوات المسلحة وأن قدرتها لا تتعدى القدرة الدفاعية فقط إذ أنهم يقصد الروس لا يبغون أن نصل ضد اسرائيل إلى مستوى كفاءة يسمح بالهجوم عليها .

كما علم الفريق فوزى من بعض الضباط وبصفة خاصة العميد سعد زغلول عبد الكريم نتيجة لتجميعه للمعلومات عن حادث اليوم كله بأنه أى المشير لن يبيت فى هذا المكان وأنه لا يؤسر ولا يُمسك وأنه مرتب ترتيب ما فى حالة عدم الاستجابة إلى طلبه المشار اليه فى الكلام السابق وكلام آخر يوحى بهذا المعنى ، معنى تناوله شيئا ساما . وفى الساعة ٧ م يوم الخميس ١٩٦٧/٩/١٤ كان الفريق فوزى على لقاء مع العميد محمد الليثى والعميد سعد عبد الكريم فى المعادى فى مهمة استطلاعية وخلال وجودهم فى مدينة المعادى نفسها حصل اتصال لاسلكى مصدره فيلا المريوطية حوالى الساعة ٧,٢٥ م بأن المشير توفى فقطعوا المهمة وتوجهوا رأسا إلى الفيلا بالمريوطية حيث دخل الفريق فوزى وسأل الطبيب المرافق عن الظروف التى تمت فيها الوفاة وعلم أن الوفاة تمت الساعة ٦,٣٠ م نفس اليوم . وفهم من أقرب ثلاثة اليه وهم الطبيب النوبتجى والسفرجى وأحد أفراد الأمن الذين كان منوطا بهم الوجود داخل الفيلا وفهم منهم أن المشير نام الساعة الواحدة والنصف صباحاً واستيقظ الساعة العاشرة صباحاً وقدم اليه كوب شاى وأخذ منها جزءا ثم بدأ فى القىء ووجد معه الطبيب وحاول تهدئة القىء ببعض العقاقير ثم طلب له كوب عصير جوافة وأخذ يتناول منها رشفة كل فترة ما ثم ذكر له الطبيب أنه كان مجهزا غذاء شوربة ثم عاد وألغى الطلب وتكرر القىء عدة مرات إلى أن نام الساعة الرابعة بعد الظهر ثم استيقظ الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر وتوجه إلى الحمام ثم لاحظ الفراش

الذى كان موجودا أن حالته عند خروجه من الحمام كانت تؤدى إلى ضعف يحتاج فيه إلى أن يسنده شخص أثناء السير فسنده السفرجى إلى أن وصل إلى السرير ونادى على الطبيب الحاضر وروى أنه بدأ فى إسعافات نتيجة قوله أن الحالة هابطة وذكر أنه أعطى للمشير أوكسجين ولاحظ أن الحالة تتدهور بسرعة وقال : إن كمية الأوكسجين الداخلة هى اللى خارجة وقال : إنه دلك صدره ثم وجد أن الحالة يائسة وفارق الحياة .

● ورد الفريق فوزى على أسئلة النيابة التالية على النحو التالى :

س : من الذى أصدر الأمر بنقل السيد المشير من منزله بالجيزة إلى الفيلا بالمريوطية

جـ : الأمر المباشر من السيد وزير الحربية بناء على أمر السيد رئيس الجمهورية وكان مؤدى الأمر الانتقال إلى الفيلا على أن يكون منفردا وسبق إصدار الأمر يوم ٩/١٣ بالذات . أن رئيس الحرس العميد الماحى بلَّغ بأن السيد المشير أعلنه بأنه سوف يغادر منزله بالجيزة مخالفا بذلك أمر تحديد الاقامة .

س : هل عبارة الفريق رياض عن المادة التى تناولها المشير أنها مادة سامة أم مخدرة .

جـ : عبارته أنها مادة سامة .

س : هل استوضحت الفريق رياض كيفية علمه بذلك .

جـ : عندما وصلنا إلى مستشفى المعادى استوضحته فقال لى أنه استخرج من فم المشير بقايا مادة وقد رأيت أنا هذه المادة فى يد أحد المرافقين الذى سلمها إلى مستشفى المعادى وغالبا إلى الدكتور القللى ولا أستطيع الحكم على طبيعة هذه المادة .

س : ما سبب وجود عربة الاسعاف ابتداء مع القوة .

جـ : هذا إجراء طبيعى يتم فى أى تحرك عسكرى لمواجهة أى احتمال .

س : هل كنت موجودا عندما حاول الأطباء إسعاف السيد المشير وعمل غسيل معدة له .

جـ : لا أنا كنت موجوداً فى الطرقة الخارجية ولم أشاهد ذلك بنفسى وإنما فهمت من

وجود عدد كبير من الأطباء والممرضين أنه حصلت محاولة للاسعاف وعمل غسيل معدة ، وأن السيد المشير رفضها ، وكنت أنا اضغط على الأطباء بوجوب عمل غسيل معدة ولكن فهمت أن السيد المشير رفض بتاتا .

س : ذكرت سيادتك أن السيد المشير كان ينظر إلى ساعته بما يفيد أنه يتوقع حدوث شيء فى وقت معين فما الذى فهمته من ذلك .

جـ : فهمى لذلك أنه أخذ مادة وأنه ينتظر الفترة التى تحدث مفعولها فيها .

س : هل فهمت من ذلك بأن السيد المشير حاول الانتحار .

جـ : لم يكن لدى أى شك فى أنه أراد ذلك .

س : ألم يكن يقتضى هذا إجراء اسعافات له ولو بالقوة .

جـ : أنا أمرى لهم أنه لابد من عمل غسيل معدة ، وقد فهمت من ذلك أن القيء تم فعلا وسمعت وكان هذا هو القصد فى توجهنا إلى مستشفى المعادى . . إذ أن الذهاب إلى المستشفى لم يكن فى خط سيرنا الأصلى .

س : هل سمعت من السيد المشير فى أى وقت عبارة تفيد بأنه حمل على الانتحار .

جـ : لا وانما أنا فهمت نيته هذه من نظره فى الساعة ومن تناوله مادة قدرت أنها سامة ثم مما قرره من أنه لن يمكننا من أسره أو مسكه وفى لفظ آخر جاء على لسان العميد سعد أنه قال . . أنا مش حابيت الليلة دى . . وفى لفظ آخر فى مفهوم طلبه أن هذا العمل ليس من صالح الرئيس ولا فى صالح البلد يقصد به فى مفهومه ، أى مفهوم المشير بأن انتحاره سوف يعود على البلد وعلى الرئيس بخسارة كبيرة كما ذكر لفظ آخر أمام وعلى مسمع من العميد سعد عبد الكريم وهو أنه أبلغ عن نيته إلى جهات فى الخارج ولم يذكر ما هى هذه الجهات والكلام كله كان ماشى على نية الانتحار .

س : هل نظام الحراسة كان يسمح للسيد المشير بأن يكون منفردا فى فترات بحيث يستطيع تناول أى مادة .

جـ : فى الجيزة كانت الحراسة من خارج المنزل وكان السيد المشير موجودا مع أفراد أسرته أما فى المريوطية فان ثلاثة أشخاص وهم الطبيب والسفرجى وفرد الأمن لم يغادروا الفيلا من الداخل خلال هذه الليلة ولم يناموا كما علمت وإنما التعليمات لم

تكن تنص على أن يكونوا ملاصقين للسيد المشير وإنما كان الهدف هو تحديد الإقامة الفردية فى مكان ما خلاف منزله .

س : ألم تكن العلامات التى تدل على نية الانتحار تقتضى حراسة تمنعه من العودة إلى هذه المحاولة .

جـ : هذه الفكرة لم تكن بعيدة عن تقديرنا وإنما المنزل كان معداً من الأصل ومفتشاً جيدا وسلمت للسيد المشير ماكينة حلاقة كهرباء بدلا من الأمواس وإنما كانت المفاجأة أنه تناول مادة سامة وكنت أنا أتعمد أن أكون ملاصقا له عند ركوبه العربة وفى دخوله المستشفى وفى ركوبه معى فى عربتى لأتأكد من أنه ليس مسلحا أو يحمل بين ملابسه أى شىء صلب يدل حتى على مطواة ، وتأكدت من ذلك فى مناسبة أثناء ركوبه العربة بجوارى أنه دور فى جيوبه الاثنين وأخرجهما فى بحثه عن سجائر على ما فهمت ووجدت أنها فارغة ثم عزمت عليه بسيجارة وأشعلتها له وبصفة التحديد كان معه ولاعة ولم يخطر فى بالى أن أفتشه للبحث عن مادة سامة .

س : قرر العميد سعد أن السيدة نجيبة ابنة السيد المشير هى التى استعملت المصباح فى ضرب أحد الضباط فى رأسه وأن ابنه هو الذى كسر زجاج العربة .

جـ : محتمل .

س : عندما غادرت السيد المشير فى المريوطية لآخر مرة هل كانت حالته الصحية عادية .

جـ : كان طبيعيا جدا .

س : هل لو صح أنه انتحر يكون قد تناول المادة قبل وفاته بفترة وجيزة كأن يكون ذلك فى وقت وجوده فى الحمام .

جـ : هذا هو تقديرى .

س : ألم تجد ما يدعو إلى بقائه فى المستشفى .

جـ : هو خرج من المستشفى طبيعيا وعلى قدميه .

س : هل لدى سيادتك أقوال أخرى .

جـ : لأ . . تمت أقوال سيادته وتوقع منه .

شهادة أطباء مستشفى القوات المسلحة بالمعادى .

قالوا : أنهم استقبلوا المشير وبذلوا جهدهم لإسعافه وأعطوه شرابا مقيئا فتقيأ . وتم التحفظ على هذا القيء لتحليله ، وظل المشير فى المستشفى إلى أن بدا للأطباء من

علامات تحسن ظاهرية أن الخطر على حياته قد زال فخرج من المستشفى مع القائد العام ورئيس هيئة أركان الحرب .

وقال اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى مدير المستشفى « أبلغني فى التليفون الدكتور حسن فتحى طبيب نوبتجى المستشفى الساعة ٣,٣٠ مساء الأربعاء ٦٧/٩/١٣ وقال أن السيد القائد العام موجود بالاستقبال وفيه حالة مستعجلة بنعملها إسعافات أولية . . فلقيته موش عاوز يقول فقلت له مين اللى مع القائد العام قال السيد المشير فقلت له أنا جاى حالا وأبعت لى العربة فورا ورحت المستشفى الساعة ٤ م . وطلعت على الدور الخامس فلقيت السيد القائد العام بالطرقة فقلت له ايه الموضوع فقال أنا اعتقد أنها مسرحية وأن ده مش حقيقى فقلت له ايه اللى موش حقيقى فقال إن المشير أخذ مادة سامة ودى موش أول مرة تحصل حاجة زى دى بالنسبة للمشير فدخلت ولقيت المشير داخل الأوده ومعاه الدكتور القللى ، ودكتور احمد عبد الله ودكتور حسن فتحى والسيد رئيس الأركان الفريق عبد المنعم رياض فسألت السيد المشير إيه الحكاية خير ، قال لأ ما فيش حاجة انا أخذت اسبرين وقلت له إذا كنت عملت أى حاجة قلنا فقال مفيش حاجة دول بيضحكوا عليكم وأنا أخذت أربع اسبرينات . . فرد الفريق عبد المنعم رياض وقال أنا طلعت من بقه حتة كده ملفوفة فى ورق سلوفان فقلت له لابد ان احنا نحللها وحاولنا إن احنا نعمله غسيل معدة فرفض رفضا باتا . . وقلت له لابد حنعملها علشان نأخذ عينة فقال طيب ادينى سيجارة وأنا أخليك تأخد عينة وقلت أنا ما باشربش والفريق رياض اداله سيجارة . . . وأخذت الفريق رياض وخرجنا بره وقلت له أنا شايف واعتقد أنه طلب السيجارة يقصد بها كسب الوقت فاحنا حنخش ونخليه يتقيأ أو نعطيه أى حاجة بأى شكل وفى هذا الوقت جاء الفريق أول محمد فوزى وقلنا له وقال أنا لازم أمشى قبل الساعة ٥ سواء اتعمله غسيل أو ما تعملش انا حاخده . وهناك دكاترة موجودون معانا يقدروا يقوموا بالواجب . وفعلا كان فيه دكتور موجود معاهم فى الاوده من طرفهم ، وكان جايب معاه قمع بالخرطوم علشان يعمل غسيل معدة ، فدخلت الاوده تانى فلقيت السيد المشير بيشرب سيجارة تانى فقلت له لا أنا موش حسمح بالسيجارة الثانية دى ، .

وفى هذا الوقت دخل الدكتور محمود عبد الرازق وقلت له لازم يا محمود تاخد له عينة فالمشير قال موش فيه حقن مقيئة بدل الأنبوبة قلت له أيوه فيه نديلك حقنة . . ورغم هذا قال السيد المشير يا دكتور مرتجى انت بتضحك علىّ انت عايز تدينى

بنج قلت ما هو أيوه يا كده يا تتقيأ فقال لى طيب اتقيأ وفعلا جبنا الحوض وتقيأ ونزل كل اللى فى معدته واحنا اطمأنينا انما برده زيادة فى الاطمئنان أخذنا القيء وطلعنا بره وبعتناه على معمل المستشفى اللى اخذ نصفه وبقى نصفه للمعامل المركزية بكوبرى القبة . السبب فى هذا بسيط ان تحليل السموم يحتاج إلى تخصص خاص زائد ، واحنا عندنا فى المعامل المركزية ناس متخصصون فى تحليل السموم يضاف إلى ذلك أن السيد المشير لم يوجهنى إلى أى نوع سم فكان الأفضل إن احنا نجمع أكبر عدد ممكن من اخصائى التحاليل لنصل إلى الحقيقة بأسرع ما يمكن . وبعد ذلك دخلت على السيد المشير بعد أن أرسلت العينات وكذبت عليه وقلت له الحمد لله كل حاجة كانت فى بطنك طلعت خلاص فأنا أرى ان تبتدى تشرب شوية حتى لو بقى شوية من الآثار دى مش حتموت ولكنك تعيش تعبان فقال طيب وبان عليه الزعل وقال ده أسوأ خبر تقوله ليه . وابتدأ يشرب شوية سوائل وحاجات زى كده ، وفى خلال هذه المدة كان الزملاء الدكاترة بياخدوا النبض والضغط والحالة كانت مطمئنة جدا . الساعة الخامسة مساءً الفريق أول فوزى قال نمشى وفى هذا الوقت كان الضغط ۹۰/۱۳۰ والنبض حوالى ۱۰۰ ومعدته مطمئنة وقال انا فى احسن صحة وأنا شخصيا حسبت النبض بتاعه فلقيته عادى خالص وأنا قلت للفريق أول فوزى خليه هنا الليلة نراقبه وسيادتك كمان تعبان فقال لا لازم أمشى ونزلت وصلتهم إلى العربية وأنا كنت ماشى مع المشير وكنا سابقين الباقيين ، وكان ماشى عادى وسريع . والساعة السابعة مساءً كلمنى الدكتور عبد المنعم عثمان تليفونيا وقال لى احنا وفقنا إلى معرفة نتيجة التحليل ، فقلت له . . انتم لقيتم إيه فقال لى احنا لقينا آثار أفيون فاتصلت بالدكتور عبد المنعم القللى وقلت له خلى العميد الليثى يتصل بى فالليثى كلمنى وقلت له التحليل طلع افيون فنبه على الدكاترة بتوعكم يدوا مضادات وتبقوا فى الصورة إذا ظهرت أى أعراض .

وبعدين الساعة ۹ مساء كلمنى القائد العام فى المنزل وقلت له انى قلت للعميد الليثى بالنتيجة ، وبيحصل ساعات هبوط فى التنفس وهبوط فى النبض ويحصل انسداد فى انسان العين ودى من أهم الأعراض عندنا على أن فيه تسمم والدكاترة بتوعكم ياخدوا بالهم من هذه الأعراض . وبعد ربع ساعة طلبنى تانى وقال لى ابعت لى النتيجة بتاعة التحليل بشرط أن ما ينكتبش فيها الاسم وانت تكتبه بايدك وتبعت لى الورق وانا حابعت واحد ياخدهم . . ثم قال اللواء مرتجى : « وبعدين امبارح حوالى الساعة ٦ م كلمنى العميد الليثى وقال لى الفريق أول فوزى هيكلمك والفريق

أول فوزى كلمنى وقال لى عايزين دكتور حالا فأرسلت الدكتور شريف . . . » وقال الشاهد أن المشير غادر المستشفى فى أتم صحة . وسأله المحقق : « هل علمت سيادتك بما حدث للسيد المشير بعد مغادرته للمستشفى وهل سمعت بظهور أعراض مثلا ؟ » فأجاب : « مطلقا إلى أن اتصل بى العميد الليثى وطلب الدكتور يوم الخميس الساعة ٦ م . .» وهنا سأله المحقق : « هل أخبرك الدكتور شريف بما فعله عقب إرسال سيادتك له بالاستعدادات التى طلبت » فأجاب الشاهد : « أنا لم أر الدكتور شريف من وقت أن كلفته الذهاب إلا اليوم صباحا وسألته عملت حاجة لما رحت فقال لى أنا رحت متأخر أى أنه وصل إلى المكان الذى ذهب إليه بعد الوفاة . . » * . .

أقوال أفراد أسرة المشير

نفت السيدة نجيبة ـ ابنة المشير ـ فى أقوالها أمام النائب العام احتمال انتحار أبيها وأكدت أن أباها « . . أُعطى المادة السامة بقصد قتله » . . . « مائة فى المائة » فلما سألها المحقق « ما أساس اعتقادك هذا » أجابت « لأنه لم يكن عنده فرصة يضع شريط مادة سامة من غير سبب ، وكان عنده فرصة مدة طويلة لو شاء أنه ينتحر فى بيته . وإذا كان زى ما بيقولوا أنه أخذ مادة سامة فى البيت يبقى ما فيش داعى انه يحتفظ بمادة سامة تانى » فلما واجهها المحقق بسؤاله « ولكن تبين أن المادة التى أخذها فى المنزل ليست مادة سامة » ؟ . . أجابت : « كذب لأن كل واحد عليه ضغط وكل واحد بيخاف ولو كان والدى انتحر ليه ما بلغوناش إلا الساعة السادسة صباحا بعد حوالى ١٢ ساعة ، وليه ما خلوناش نشوفه ومع ذلك لما بلغنا الساعة السادسة صباح يوم الجمعة بلغنا أنه تعبان قوى ولم نبلغ بأنه توفى وقالوا لنا روحوا البلد انتظروه هناك » . . .

ثم أضافت السيدة نجيبة : « . . . أريد أن أقرر أيضا أن من يقيد حرية شخص يكون مسئولا عن حياته » (ص ٦٧ ـ ٦٨ من المحضر) .

وجاءت شهادة السيدة آمال عبد الحكيم عامر ـ الابنة الأخرى للمشير ـ مطابقة

---

* أثناء وجودى بمستشفى القوات المسلحة ـ للاشراف على التحقيق ـ استأذننى اللواء مرتجى فى الحديث معى على انفراد فأذنت ، فقال لى أنه استاء أشد الاستياء من الطريقة المهينة التى كان الفريق محمد فوزى يعامل بها المشير أثناء حضوره إلى المستشفى وأثناء انصرافه . فقلت له : « قل للنيابة العامة كل ما تريد » فانزعج من قولى وبرر موقفه بأنه لا يمكن أن يقول ذلك فى التحقيق .

لأقوال أختها فى نفى احتمال الانتحار . فحين سألها النائب العام : « هل لك رأى فى سبب الوفاة » أجابت : « رأيى أن والدى لم ينتحر لأنه مسلم ومؤمن ، وهو وهوه مقيدة حريته لا تتوافر له المادة التى ينتحر بها . . فضلا عن أنهم هم مسئولون عن حياته ما دام حاول الانتحار قبل كده . ووالدى ما كانش عاوز يهرب وصرح بأنه مستعد للمحاكمة وهو اللى ضايقه أنهم أخذوه من بيته بالطريقة البايخة دى . وبرضه المرة اللى فاتت اللى قال عليها حسين زوجى كانت بسبب أنهم حاولوا يحجزوه بالقوة ، وهو لو كان عاوز ينتحر كان ينتحر فى الفترة بين ٢٥ اغسطس ، ١٣ سبتمبر وهو قاعد بيننا فى بيته ثم هو بعت عاوز كتب وماكينة حلاقة وهذا يتنافى مع أنه عاوز ينهى حياته . . » .

سألها المحقق : « ما رأيك فى أنه وجد ملصقا بجسمه تحت الملابس شريط به مادة الاكونتين السامة ؟ » . . أجابت : « إذا كان أخد المادة دى يبقى ازاى لزق الشريط تانى ودى حاجة غير طبيعية وهو كل يوم بيستحم ويغير هدومه ومش معقول كل يوم يشيل الشريط ويحط الشريط . . وعلى كل حال هو كان فى ايديهم وقت ده ما حصل وهم مسئولون عنه » (ص ٦٩ ، ٧٠ ، ٧١ من المحضر) .

وقد شهد الرائد طيار حسين عبد الناصر حسن ـ أخ الرئيس جمال عبد الناصر ـ بأنه لم يكن موجودا عندما نقل المشير من منزله إلى مستشفى المعادى ، غير أن زوجته وأخاها نصر جاءا اليه مساء ذات اليوم حوالى الساعة ٥,١٥ مساء فى حالة ذعر وأخبراه « بأنهم أخذوا سيادة المشير بطريقة غير كريمة وأنهم لم يسمحوا له حتى برؤية الأولاد . . وأنهم يعتقدون أن سيادة المشير قد تناول شيئا بقصد الانتحار » .

وقال الشاهد « . . وهناك شىء أعرفه أنا ، وهو أن سيادة المشير كان قد أخذ فى مرة سابقة مادة سامة . وموضوع ذلك أننى كنت بالاسكندرية ومعى أفراد أسرتى وعلمت أن سيادة المشير أعتقل فنزلت بالسيارة مع الأولاد وحضرت إلى القاهرة مباشرة وقابلت سيادة المشير فى منزله هنا ووجدت حراسة من رجال الشرطة العسكرية ، وكنت أعتقد أن السيد المشير قد أعتقل بالفعل ، ولكننى عندما وصلت علمت أنه موجود بالداخل وقابلته ، وكان بادى التعب والاجهاد ، وكان مضمون ما قاله أنه كان قد استدعى فى الساعة الثامنة والنصف من مساء اليوم السابق بناء على طلب السيد الرئيس ، وكان يظن أنه ستحصل مناقشة سياسية أو عسكرية ، وكان

موجودا بعض نواب الرئيس وحدثت مناقشة عن الأحوال الداخلية انتهت . وفهم هو أن هناك مشروعا باعتقاله ، وقال لهم انتوا محضرين لى فيلا وعربية فقالوا له تقريبا كده ، فلم يوافق على الاجراء وأصر على الخروج وقال لهم إما أن يخرج على قدميه حرا اذ أنه كان قد حاول الخروج فوجد الأبواب مغلقة - ولا يخرج إلا جثة . . وانه عندئذ تناول قرصا من مادة سامة قال لى أنها « سيانور » وقال لى أنه أسعف وعمل له غسيل معدة ، وأنه بقى هناك حتى عاد إلى منزله بعد اصراره على ذلك ، وحضر معه إلى منزله السيد زكريا محيى الدين نائب الرئيس . . »

وقال الشاهد أنه اذ علم بنقل المشير إلى المستشفى ذهب مع أبناء المشير إلى هناك فعلم أن المشير قد خرج إذ كانت الساعة حوالى الخامسة والنصف مساء ، وأصريت على التأكد من أنه خرج سليما فقابلت الأطباء الموجودين فى الداخل وفى الاستقبال أكدوا لى أن سيادة المشير قد خرج سليما وكان يضحك فطمأنت أفراد أسرتى وعدت إلى المنزل .

ولما سأل النائب العام الشاهد :

س : هل لك رأى معين فى أسباب الوفاة

أجاب الشاهد : « أنا حالف اليمين ولا أستطيع أن أجزم بشىء وأريد أن أقول أن سيادة المشير قال لى أنه حاول الانتحار لأنه لا يقبل أن يؤخذ بالقوة ، وبعد الوفاة لما طلب منا الذهاب إلى أسطال كنت علمت أنه توفى ، وحدثت سيادة الرئيس تليفونيا من منزلى ، وكنت علمت من السيدة حرمى أن السيد المشير كان يطلب منذ أربعة أيام مقابلة أو السماح له بالاتصال بسيادة الرئيس أو السادة النواب أو الأستاذ هيكل أو السيد أنور السادات ، وقد سألت سيادة الرئيس تليفونيا عن ذلك فأجابنى بأن هذه الرغبة لم تبلغ اليه . وأذكر أن السيدة حرمى كانت قد اتصلت فى صباح يوم الخميس بسيادة الرئيس فى الأسكندرية ولكن المكالمة لم تتم إلا فى الساعة ٣ بعد الظهر ، وحدثته كابنة له وسألت عن سبب نقله من المنزل فأجابها بأنه نقل لإجراء تحقيق معه ، فقالت أنه من الممكن إجراء التحقيق وهو فى منزله وهو شبه معتقل تحت الحراسة وانتهى الحديث على ذلك »

وسأل المحقق الشاهد : .

س : هل تعتقد من ظروف رواية السيد المشير لك عن محاولته السابقة للانتحار أنه كان يحتفظ بمادة أعدها لهذا الغرض فى كل الأوقات .

فأجاب الشاهد : « المسألة أنه كان يريد محاكمة ولا يريد أن يؤخذ بالقوة والمرتين اللى حصلت محاولة لأخذه بالقوة انتحر فيها أو حاول الانتحار » .

وأعاد المحقق سؤال الشاهد :

س : معنى ذلك أنه كان يحتفظ بمادة للانتحار بها فيما لو أخذ بالقوة .

فقال الشاهد : « أنا اعتقادى أنه كان يأخذ هذه المادة فى حالة أخذه بالقوة » .

تقرير الأطباء الشرعيين

انتهى التقرير الطبى الشرعى إلى النتيجة الآتى نصها :

١ - ثبت من فحص الكشف الظاهرى والصفة التشريحية أن الجثة خالية تماما من أى آثار إصابية ذات دلالة على وقوع فعل جنائى ، من حيث حصول عنف أو مقاومة .

٢ - كما ثبت من هذا الفحص خلو الأحشاء من أى دلائل لحالات مرضية حادة أو مزمنة من شأنها أن تؤدى إلى حصول الوفاة على النحو الذى حدثت به اكلينيكيا وتشريحيا .

٣ - إن المظاهر التى أثبتها الفحص الطبى الشرعى ، ظاهريا وتشريحيا ، تدل على أن الوفاة نشأت عن حالة سمية أدت إلى هبوط سريع بالقلب والدورة الدموية والتنفس .

٤ - إنه فيما تحقق لدينا من وجود سم الاكونتين بالشريط المعدنى الذى عثر عليه لاصقا بالجثة بالاضافة إلى المظاهر التشريحية التى اتضحت من الفحص - هذا مع ما هو معروف من طبيعة تأثير هذا السم على الجسم ، كل ذلك يدل على حصول الوفاة نتيجة التسمم بالاكونتين .

٥ - إن عدم العثور على الأكونتين عن طريق التحليلات الكيماوية التى أجريت على الأحشاء والعينات المضبوطة أمر متوقع ومسلم به علميا للأسباب السابق ذكرها .

٦ - تأسيسا على كل ما تقدم وخاصة واقعة مضغ السيد المشير للفافات ورق السيلوفان المحتوية على الأفيون ، وما أثبته الفحص عن وجود فتات لورق معدنى لاصق بهذه اللفافات من مثل جزء الشريط المعدنى الذى يحوى سم الاكونتين مع استمرار

ظهور أعراض سمية من وقت إسعاف سيادته حتى حصول الوفاة دالة على استمرار تأثير المادة السامة - هذا مع وجود الشريط الحامل للاكونتين محتفظا به مخفيا بالطريقة التى شوهدت بالجثة - كل ذلك لمما يتفق وحصول الوفاة فى هذه الحالة انتحارا بتناول هذا السم .

٧ - مضى على الوفاة لحين إتمام الفحص الطبى الشرعى على الجثة حوالى اثنتى عشرة ساعة .

قـرار النائـب العـام

فى ١٠ أكتوبر عام ١٩٦٧ أصدر المستشار محمد عبد السلام النائب العام قراراً إنتهى إلى النتيجة الآتية :

« وبما أنه يستخلص من مجموع ما تقدم أنه فى أعقاب النكسة التى أصابت البلاد وإعفاء المشير عبد الحكيم عامر من منصبه (صدر أمر بتحديد إقامته فى منزله رقم ٤ شارع الطحاوى بالجيزة حيث كان يقيم مع أفراد أسرته تحت حراسة من الخارج) . وحدث فى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٧ أن استدعى من منزله إلى حيث أفهم أن النية قد اتجهت إلى تحديد إقامته فحاول الانتحار بمادة سامة وأسعف بالعلاج وأعيد إلى منزله وقد أيقن أن حريته قد تتعرض فى وقت ما لمزيد من التقييد فظلت فكرة الانتحار مسيطرة عليه وهيأ نفسه لتنفيذها إذا ما وصل الأمر إلى تقييد حريته بدرجة تفوق احتماله . فلما كان يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ أصدر السيد رئيس الجمهورية أمرا بنقل المشير من منزله سالف الذكر إلى استراحة أعدت بالمريوطية بمنطقة الهرم ليقيم فيها منفردا تحت الحراسة تمهيدا للتحقيق معه فى شأن ما أسند اليه من محاولة استهدفت إجبار القيادة السياسية على إجابة مطالب معينة وانتزاع السلطة الشرعية ، وقد نقل السيد وزير الحربية هذا الأمر إلى الفريق أول محمد فوزى القائد العام للقوات المسلحة لتنفيذه فقام ومعه الفريق عبد المنعم رياض رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة والعميد سعد زغلول عبد الكريم قائد الشرطة العسكرية وعدد من الضباط والجنود ، ووصلوا منزل المشير فى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر ذلك اليوم ، وانضم اليهم قائد الحرس المحلى العميد سعيد الماحى وقابل العميدان سعد والماحى المشير فى غرفة الاستقبال وأخطراه بالأمر فأبى تنفيذه ، ودخل الفريق رياض بتكليف من القائد العام ليحاول بنفسه إقناع المشير بالاذعان للأمر ، ولكنه أصر على الرفض وغافل الحاضرين وتناول بقصد

الانتحار مادة الاكونتين السامة ممزوجة بقطعة من الأفيون فى ورقة من السلوفان للتخفيف من آلام التسمم وعندئذ شوهد يلوك فى فمه مادة أدرك الفريق رياض والسيدة نجيبة كريمة المشير على الفور أنها مادة سامة تناولها بقصد الانتحار وصرخت السيدة نجيبة طالبة الإسراع بإسعافه ورأى الفريق رياض نقله من المنزل على وجه السرعة إلى المستشفى لهذا الغرض ، وهدد باستعمال القوة ان لم يذعن المشير فخرج بين رجال الحرس وأفراد الأسرة وركب سيارة ومعه الفريق رياض وبعض ضباط من بينهم الرائد محمد عصمت محمد لطفى من الشرطة العسكرية وسار الجميع فى طريقهم إلى مستشفى القوات المسلحة بالمعادى ، وكان المشير وهو فى السيارة لايزال يلوك تلك المادة وقبل بعد إلحاح وتهديد من الفريق رياض إخراجها ولفظ من فمه فى يد الرائد عصمت ثلاث ورقات بكل منها آثار مادة الأفيون ، ولما وصلوا إلى المستشفى سلم الرائد عصمت اثنتين منها للتحليل وفاته تسليم الثالثة - ثم تجمع عدد من أطباء المستشفى على رأسهم قائده اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى لاسعاف المشير وألحوا عليه فى عمل غسيل معدة لكنه أبى وتمكن الأطباء بعد لاى من إعطائه شرابا مقيئا وتقيأ بالفعل ، وتم التحفظ على هذا القيء لتحليله وظل المشير فى المستشفى إلى أن بدا للأطباء من علامات تحسن ظاهرية إن الخطر على حياته قد زال فخرج من المستشفى مع القائد العام ورئيس هيئة أركان الحرب وساروا فى طريقهم إلى استراحة المريوطية حيث أثبت فى سجلها أن المشير قد وصلها فى الساعة الخامسة والنصف مساء وطلب المشير من الفريق أول فوزى إبلاغ السيد رئيس الجمهورية اعتراضه على تقييد حريته على هذا النحو مبديا أنه يعتبر عدم الرد على اعتراضه فى ذات الليلة رفضا له آثاره الخطيرة . ثم ترك المشير فى الاستراحة تحت رعاية النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين الذى ظل يتردد عليه طوال الليل ، ولاحظ أنه كان يشكو من سعال وقيء فأعطاه عقاقير مهدئة ، وفى منتصف الليل ناوله الطبيب قرصين منومين سقط أحدهما ، ولم يتمكن من ابتلاع الثانى بسبب حالة القيء - وفى الساعة ٧,٥٠ من صباح يوم الخميس ١٤ من سبتمبر عاود المشير القيء وأعطاه الطبيب بعض عقاقير منها عقار الكورتيجين ب ٦ - وفى الساعة العاشرة صباحا تسلم الرائد طبيب إبراهيم على البطاطا نوبته فى الرعاية الطبية ولاحظ توالى القيء فى الساعة العاشرة والنصف والحادية عشر صباحا والواحدة والثالثة بعد الظهر مع حالة هبوط ، ولم يتمكن المشير بسبب حالته هذه تناول غذاء خفيف أو مجرد عصير فأضطر الطبيب إلى تغذيته عن طريق الحقن فى الوريد بمحلول الجلوكوز . . ولما كانت الساعة الخامسة مساء دخل الطبيب غرفة المشير فوجده نائما وبعد السادسة

بقليل شعر خادم الاستراحة منصور احمد على بالمشير يدخل دورة المياه ويتقيأ فلحق به وبعد أن عاد إلى فراشه سمع الخادم صوت حشرجة فاستنجد بالدكتور البطاطا الذى أسرع إلى المشير ، وحاول عبثا إسعافه لكنه لفظ أنفاسه بعد قليل ، وأثبتت وفاته بسجل الاستراحة فى الساعة ٦,٣٥ مساء . وما إن أخطرت النيابة قبيل منتصف الليل بوفاة المشير حتى انتقلت وعاينت مكان الوفاة وفحصت الجثة فحصا ظاهريا بالاشتراك مع وكيل وزارة العدل لشئون الطب الشرعى ووكيل عام المصلحة ووجد أسفل جدار البطن الأمامى من الناحية اليسرى قطعة قماش مستطيلة من قماش لاصق يخفى شريطا معدنيا يحتوى على ثلاث فجوات بكل منها مسحوق من مادة ثبت من التقرير الطبى الشرعى والتحليل أنها مادة الاكونتين السامة ، وأن المشير توفى بسبب تناول هذه المادة ممزوجة بالأفيون منذ محاولة نقله من منزله فى الساعة الثانية والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر .

وبما أن أقوال الشهود وردت فى شبه إجماع على أن تصرفات المشير وأقواله - بالتصريح أحيانا وبالتلميح أحيانا أخرى - كانت تنبىء عن أن فكرة الانتحار كانت تراوده وبالأخص عندما يهدد بتقييد حريته فحاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس عندما طلب إلى مقابلة خارج منزله ، وفهم أن النية قد اتجهت إلى اعتقاله وظلت هذه الفكرة مسيطرة عليه حتى إذا ما تيقن فى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر أن الأمر قد صدر باعتقاله منفردا فى غير منزله أقدم على تنفيذ ما استقر عليه عزمه بقصد الحيلولة دون اعتقاله وما يتصل بذلك من تحقيق فيما أسند إليه من تهم بالغة الخطورة .

فقد شهد الفريق أول محمد فوزى أن تصرفات المشير وأقواله فى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر كانت تدل على أنه قد انتوى التخلص من حياته وأنه ضاق بالإجراءات التى اتخذت ضده من تقييد حريته واعتقاله بعيدا عن افراد أسرته تمهيدا للتحقيق معه فكان يكرر النظر فى ساعته كمن يترقب حدوث أمر بعد فترة ويقاوم المحاولات التى بذلت فى المستشفى لإسعافه ، ويردد أن الإجراءات المتخذة ضده ليست فى صالحه أو فى صالح البلاد أو صالح السيد رئيس الجمهورية - وشهد الفريق عبد المنعم رياض أن المشير اعترض على أمر نقله من منزله مؤكدا أنه لن يغادره حيا ، وأن الأمر كله سوف ينتهى فى مدى خمس دقائق وكان فى المستشفى يقاوم المحاولات المبذولة لاسعافه ويبدى استياءه مما قرره اللواء مرتجى من أن الخطر على حياته قد زال ، وأن المشير طلب بعد وصوله إلى استراحة المريوطية إبلاغ احتجاجه إلى

السيد رئيس الجمهورية وصرح بعزمه على التخلص من حياته ان لم تصله إجابة على هذا الاحتجاج . وشهد العميد سعد زغلول عبد الكريم أن المشير كان يكثر من النظر إلى ساعته ، وأنه كان يتحدث عن مفعول وخواص مادة السيانور ، كما كان يلح فى طلب إبلاغ احتجاجه إلى السيد رئيس الجمهورية ويهدد باعتبار احتجاجه مرفوضا إن لم يتلق إجابة عليه . وشهد العميد محمد سعيد الماحى أن المشير كان يهدد يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر بأنه لن يغادر منزله تحت أى ظرف من الظروف وأن الاصرار على إخراجه منه سوف يؤدى إلى تطورات خطيرة وشهد النقيبان محمد نبيل إبراهيم عقل وعبد الرؤوف حتاته أن المشير كان فى الطريق من المنزل إلى المستشفى يصرح بأنه لا يمكن اعتقاله حيا ، وأنه سبق أن حاول الانتحار عندما اتجهت النية إلى اعتقاله فى مرة سابقة . وشهد الرائد محمد عصمت محمد مصطفى أن المشير صرح فى منزله بالجيزة بأنه لن يبرحه وهو على قيد الحياة . وشهد اللواء طبيب محمد عبد الحميد مرتجى والعميد طبيب عبد المنعم القللى والرائد طبيب حسن عبد الحى أحمد فتحى أن المشير كان يقاوم محاولات إسعافه بل انه ابدى استياءه مما بشره به أولهم من زوال الخطر على حياته بعد أن أفرغ ما فى جوفه وشهد النقيب طبيب مصطفى بيومى حسنين أن المشير صرح أكثر من مرة بعزمه على الانتحار كما كان يتساءل عن تأثير مادة السيانور . وشهد الرائد طبيب ابراهيم على البطاطا والممرض أحمد محمد لطفى البيومى أن المشير كان يردد فى الاستراحة أنه لا جدوى من اتخاذ إجراءات الرعاية الصحية معه . وشهد الرائد طيار حسين عبد الناصر زوج ابنة المشير أنه كان قد صرح له بأنه حاول الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس حين فهم أن النية قد اتجهت إلى تقييد حريته . وشهدت السيدة آمال عبد الحكيم عامر أنها علمت من زوجها الشاهد السابق يوم ١٣ من سبتمبر بواقعة محاولة والدها الانتحار يوم ٢٥ من أغسطس .

وبما أن التقرير الطبى الشرعى الذى ورد أخيرا جاء مؤيدا لما شهد به من قبل شهود الواقعة الذين يرجع اتصال بعضهم بفكرة الانتحار ومحاولة المشير تنفيذها إلى يوم ٢٥ من أغسطس . إذ قطع التقرير بما أورده من شواهد علمية وواقعية بامتزاج سم الاكونتين الذى وجد قدر غير قليل منه مخبأ على جسد المشير بقطعة الأفيون التى ثبت من التحقيق أنه وضعها بنفسه فى فمه فى غفلة ممن كانوا حوله وهو فى بيته حين أيقن بعدم جدوى مقاومته الأمر الصادر باعتقاله ، وقد شاهدته كريمته السيدة نجيبه والفريق رياض وعدد من الضباط وهو يلوك تلك المادة فى منزله

ثم فى السيارة إلى أن لفظها وتم التحفظ عليها حتى تم تحليلها وكانت وفاته ناشئة عن حالة سمية أدت إلى هبوط سريع بالقلب والدورة الدموية والتنفس .

وبذلك يكون واضحا أن المشير قد أعد من قبل عدته لمثل هذا الموقف باحتفاظه فى متناول يده بمادة الاكونتين الشديدة السمية وبمادة الأفيون لتخفيف الآلام الناتجة عن التسمم وبحيث يسهل عليه استعمالها إذا ما أحيط به . وآية ذلك تلك السلسلة من التصرفات التى كشف عنها التحقيق والتى تنطق بعقده العزم على التخلص من الحياة انتحارا بالسم : إذ ثبت من التقرير الطبى أن الشريط اللاصق المخفى لمادة الأكونتين السامة والمخبأ فى موضع دقيق من الجسم قد تكرر نزعه وتثبيته حتى لقد فقد معظم خواصه اللاصقة وترك بالجسم من الآثار ما يشير إلى ذلك مما يدل على مضى فترة من الزمن على وجوده فى هذا الموضع ويصلح تفسيرا للكشف عن ظروف محاولة المشير الانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس وهو خارج منزله بمادة سامة - كانت ولا شك فى متناول يده - وكان يظنها مادة السيانور على ما صرح به لصهره الرائد طيار حسين عبد الناصر - وهو الظن الذى ظل ملازما له بعدئذ بما كشف عنه التحقيق من تكرار تساؤله فى يومى ١٣ ، ١٤ من سبتمبر عن آثار مادة السيانور وفاعليتها - هذا إلى ما أكده المشير لذويه ومن حوله من الضباط من أنه لن يبرح منزله حيا أو يتيح لأحد فرصة اعتقاله ثم تصريحه بأن الأمر سينقضى كله خلال دقائق معدودة - ومداومته النظر إلى ساعته بين لحظة وأخرى توقعا لنهاية قريبة بحسب فهمه وتقديره - ثم تلك المقاومة العنيدة لمحاولات إنقاذ حياته بإجراء غسيل لمعدته فى المستشفى وتلكؤه الظاهر فى الاستجابة إلى تناول نذر يسير من مادة مقيئة - وما أبداه من استياء شديد وخيبة أمل إذ نبىء بزوال الخطر عن حياته - وأخيرا تأكيده المتكرر للمحيطين به فى الاستراحة من عدم جدوى محاولاتهم انقاذ حياته - وبذا يكون واضحا أن المشير تنفيذا لما بيت النية عليه من الانتحار - قد عمد إلى مزج مادة الاكونتين السامة التى كان يحتفظ بها فى الغلاف المعدنى الملاصق لجسده بمادة الأفيون - وتناولها بنفسه عن بينة وإرادة فى يوم ١٣ من سبتمبر وهو فى بيته - بين أهله وعدد من الضباط - وأخذ يلوكها مما استوقف نظر ابنته السيدة نجيبة التى لم يفتها على الفور إدراك دلالة هذا التصرف طالبة الإسراع بنقل والدها إلى المستشفى إنقاذا لحياته من أثر السم الذى أكدت فى التحقيق أنه تناوله .

وبعد - فليس ثمة ما يحول - على ما يقوله التقرير الطبى الشرعى - دون القول بمعاودة المشير - استعجالا للنهاية - تناول قدر آخر من المادة السامة التى كان يحتفظ

بها على جسده فى نحو الساعة السادسة من بعد ظهر يوم ١٤ من سبتمبر الأمر الذى قد يفسر حالة الانهيار المفاجىء التى أصيب بها وانتهت بوفاته .

وبما أن وحدة المادة السامة - الاكونتين - التى كانت فى حوزة السيد صلاح نصر والمادة التى تناولها المشير عبد الحكيم عامر وتوهم كل منهما أنها مادة السيانور على ما قاله أولهما فى التحقيق وردده الثانى أمام الشهود مع إشارته أنها مادة يعرفها جيدا رجال المخابرات ثم تطابق طريقة تعبئتها فى مواضع حبات الريتالين فى الأوراق المعدنية الخاصة وما ثبت من أن ورقة منها ضبطت فى إدارة المخابرات تكمل الورقة الموجودة على جثمان المشير كل ذلك يشير بقوة إلى أنه إنما حصل على تلك المادة من الإدارة العامة للمخابرات .

وبما أن أحدا لم يثر شبهة فى أمر وفاة المشير غير كريمتيه السيدتين نجيبة وآمال اللتين أبدتا تشككهما فى انتحاره بمقولة انه كان مؤمنا بالله شجاعا لا يخشى محاكمة أو يتهرب من مواجهة مسئولية بما لا يستقيم معه القول بأنه أنهى حياته انتحارا ، وأنه لو كان قد اعتزم الانتحار لما أعوزته الفرصة لتنفيذه وهو بين أفراد أسرته وفى الأيام السابقة على نقله من منزله وأنه لم يغادر غرفة الاستقبال منذ حضر اليه فيها رجال القوة يوم ١٣ من سبتمبر ، ولم تكن لديه فرصة لوضع الشريط اللاصق الذى وجد أسفل بطنه مخفيا لمادة الأكونتين السامة عند فحص جثمانه ، كما أنه ليس من المنطقى أن يحرص بعد تناوله قدرا من تلك المادة على الاحتفاظ بباقيها وإعادة تثبيت الشريط فى موضعه السابق . وأخيرا فانه مما يتنافى والتفكير فى الانتحار طلبه إرسال بعض حاجياته الخاصة إليه فى الاستراحة يوم وفاته .

وبما أن هذه الشبهات جميعا فوق أنها مردودة بما تقدمت الإشارة اليه من أدلة ناطقة بوقوع الحادث انتحارا فانها لا تعدو أن تكون ظنونا ليس من شأنها أن تؤدى إلى النتيجة التى تصورناها ، إذ الواضح أن أقوالهما صدرت عن عاطفة البنوة من جهة وبفعل الصدمة التى تعرضتا لها بوفاة والدهما فى ظروف أليمة من جهة أخرى فحرصتا على أن تصفاه بالايمان والشجاعة وتنفيا عنه التهرب من المسئولية - كما أنه من الطبيعى بالنسبة لمن تلح عليه فكرة الانتحار من مدة سابقة ويتوقع فى كل حين التعرض لمزيد من اجراءات تقييد حريته - كشأن المشير - أن يهيىء نفسه لتنفيذ فكرته عندما يتحقق موجبها وذلك باخفاء مادة سامة تكون فى متناول يده وفى غفلة من أقرب الأقربين إليه وليس أقطع فى مطابقة ذلك للواقع مما صارح به المشير

صهره الرائد طيار حسين عبد الناصر من محاولته الانتحار فى يوم ٢٥ من أغسطس عندما استدعى إلى خارج منزله وعلم باتجاه النية إلى اعتقاله ، وهو ذات المسلك الذى سلكه لأسباب وفى ظروف مماثلة فى يوم ١٣ من سبتمبر - وهو ما يفسر ما دل عليه فحص الشريط اللاصق المخفى للمادة السامة على جسده من استقراره فى موضعه زمنا تكرر خلاله نزعه وإعادة تثبيته ، وبعد ، فأنه لا غرابة فى حرصه على الاحتفاظ بباقى المادة السامة بعد تناول قدر منها ما دامت فكرة الانتحار مسيطرة عليه وذلك لمعاودة استخدام هذه المادة إن لم تؤت المحاولة ثمرتها المرجوة لاسعافه بالعلاج أو لغير ذلك من الأسباب - وأما عن دلالة طلب إرسال بعض الحاجيات الخاصة بالمشير فى الاستراحة بعد ظهر اليوم الذى حدثت فيه الوفاة فأنه فضلا عن عدم قيام ما يشير إلى أن ارسالها كان بناء على طلبه - وبخاصة أنه كان يومئذ فى حالة خدر وهبوط - فقد شهد الفريق أول فوزى أن إرسال آلة الحلاقة الكهربائية إنما كان بأمر منه مخافة استعمال المشير للشفرة العادية ، وبعد ، فأنه ليس فى شىء من هذا ما يغير مما هو ثابت من تناول المشير للمادة السامة بقصد الانتحار فى اليوم السابق على ذلك .

وأخيرا ، فأنه مما يدحض ما أثارته كريمتا المشير من شبهات وينطق بمطابقة ما دلت عليه ظروف الحال وتسلسل الوقائع وتصرفات المشير وأقواله وماديات الحادث والفحص الطبى الشرعى الشامل وتقارير التحليل من وقوع الحادث انتحارا ، ما أقرت به السيدة نجيبة ذاتها من أنها كانت أول من اتجه اعتقاده إلى أن المادة التى رأتها فى فم والدها قبل مبارحته المنزل - كانت مادة سامة - مما اقتضاها أن تهيب بالآخرين لسرعة إسعافه ، ثم ما أكدته - لدى مواجهتها فى التحقيق بأنه إنما كان يلوك أفيونا من أنه تناول على وجه اليقين سما - مما يقطع بأن فكرة انتحار المشير بالسم لم تكن غائبة عن علم أفراد أسرته .

وبما أنه مما تقدم يكون الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وارادة مادة سامة بقصد الانتحار ، وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى - وهو ما لا جريمة فيه قانونا .

لذلك

نأمر بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا .

إخطار مجلس الوزراء بقرار النائب العام

بجلسة ١٩٦٧/١٠/١٠ ـ أى فى نفس يوم صدور قرار النائب العام ـ كان من واجبى أن أخطر به مجلس الوزراء .

وغنى عن البيان أن قرار النائب العام هو قرار قضائى لا يملك مجلس الوزراء إحداث أى تغيير ، أو حذف ، أو تبديل فى حرف واحد من حروفه .

وقد أخطرت المجلس مجرد إخطار ـ هذا واجبى السياسى كوزير للعدل ـ بأسباب القرار ومنطوقه . وأوضحت للمجلس لماذا استغرق التحقيق الفترة التى استغرقها من ١٩٦٧/٩/١٤ إلى ١٩٦٧/١٠/١٠ . . أى نحو شهر كامل . . وذلك برغم تلهف الرأى العام ، وبعض جهات الحكومة ، على الانتهاء من التحقيق ومكاشفة الرأى العام ـ محليا وعالميا ـ بما ينتهى إليه النائب العام . .

قلت للمجلس : أود أن أجلو للمجلس الموقر . . الجواب عن سؤال طالما تردد ملحا . . لماذا استغرق التحقيق كل هذه الفترة . .

لقد كنت أدرك تلهف الرأى العام ـ المحلى والعالمى ـ على الوقوف فى أقرب وقت ممكن على حقائق الحادث . . كما كنت أدرك وأشعر أيضا أن جانبا من الرأى ، هنا وهناك ، بدأ يتصور أن إجراءات التحقيق تسير فى طريق غير طبيعى . . كما تناهى إلىّ ما سببه ـ هذا التصور ـ من تأويلات وإشاعات !

أدركت ذلك كله ، ولكنى مع ذلك حرصت كل الحرص وأوفاه على ألا يكون لاتجاهات الرأى العام ، وتياراته ، وضغوطه ، أدنى أثر على أن يستوفى التحقيق حقه الكامل . . دقة وتأنيا وسلامة . .

بل إننى رفضت أى رجاء أبلغ إلىّ ـ ولو كان منسوبا للرئيس نفسه ـ باستعجال النيابة العامة فى إنهاء تحقيقاتها . بل وأكدت لمن أبلغنى أننى شخصيا قد طلبت من النيابة العامة ألا تترك نقطة من نقط التحقيق ، أو شاهدا ، أو واقعة ، أو تحليلا طبيا دون تحقيق كامل .(*)

• اتصل بى الأستاذ محمد حسنين هيكل أكثر من مرة يبلغنى رجاء الرئيس حث النيابة على سرعة الانتهاء من التحقيق ، ويسأل ألا يمكن إعفاء أسرة المشير من الادلاء بشهادتهم ؟

مناقشة فى مجلس الوزراء عما تنشره وزارة الإرشاد القومى من فقرات القرار فى وسائل الإعلام :

لابد لى ـ مرة أخرى ـ من التأكيد على حقيقة قانونية ـ من الأبجديات ـ أن القانون لا يسمح لأى سلطة أن يتناول قرار النائب العام بالتغيير ، أو الابدال ، أو الحذف ! أكرر هذه البديهية لأن البعض زعم أن وزير العدل قد أوحى بتغيير قرار النائب العام ! وهو زعم يخلط صاحبه ـ متعمدا ـ بين القرار وبين نشره ! ! . إن القرار لايزال فى ملف الدعوى ، لم تمسسه يد بتعديل حرف واحد من حروفه . . أما ما رئى عدم نشره من فقرات قليلة منه ، فقد تم لأسباب سياسية . . لا شأن للنيابة العامة ولا لوزير العدل بها . .

وقد قلت من قبل : إننى أخطرت مجلس الوزراء فى جلسته المنعقدة يوم ٦٧/١٠/١٠ بقرار النائب العام وأسبابه ومنطوقه . . ولم يخطر بخلد أحد أن يناقش القرار . . فذلك أمر يعرف المجلس أنه يخرج عن حدود اختصاصه ، وإنما الذى عرض كان موضوع ما ينشر وما لا ينشر من فقرات القرار فى أجهزة الإعلام . . عرض هذا الأمر السيد محمد فائق وزير الارشاد القومى ، وهو أمر من صميم اختصاصه . . ومن حق مجلس الوزراء أن يناقشه فيه من حيث الملاءمة السياسية .

وقد انقسم الرأى بين أعضاء المجلس .

كان من رأيى ـ من الناحية السياسية ـ إذاعة التقرير كاملا بغير حذف شىء وذلك لأسباب :

ـ فالقرار متكامل وتجزئته من شأنها مسخه ، فضلا عن صعوبة التجزئة .
ـ والقرار يعطى صورة صادقة على حرص النيابة العامة على سلامة التحقيقات وإثباتها لكل الشبهات التى أثيرت .

ـ والقرار يرد بالمنطق على الشبهات التى يتناقلها الرأى العام .

وكان من رأى بعض أعضاء المجلس أنه لا وجه لنشر كل ما جاء عن التشريح . . ولا للاتهامات والشبهات التى جاءت فى أقوال بعض أفراد أسرة المشير مما قد تستخدمه بعض التيارات السياسية لإحداث البلبلة بين الرأى العام .

وقد تغلب الرأى الثانى . . فمنعت الفقرات الخاصة بالتشريح ، وأقوال الشهود

الذين وجهوا بعض الشبهات إلى واقعة الانتحار من النشر . وأذكر أن الرئيس أخبرنى - فى منزله - وهو أمر لم يعرفه مجلس الوزراء . . إن الأستاذ محمد حسنين هيكل هو الذى سيتولى مهمة بحث ما ينشر من فقرات القرار على وسائل الإعلام . . فلما بدت على ملامحى أمارات الدهشة . . وتساءلت وهل يعلم السيد محمد فائق وزير الارشاد القومى بذلك . . قال لى : « هيكل هو وحده القادر على القيام بهذه المهمة . . » واستطرد يصف صلته بهيكل . . « إن هيكل هو الوحيد القادر على أن يترجم افكارا لى قد أتحدث فيها لساعة كاملة . . فى كلمات مركزة قليلة دقيقة لاتزيد على سطر أو سطرين . . » .

وفى مساء ذات اليوم ١٩٦٧/١٠/١٠ . . زارنى الأستاذ محمد حسنين هيكل فى منزلى وتسلم منى صورة من قرار النيابة ، وتولى المهمة التى عهد بها إليه الرئيس . . وأعطى تعليماته بشأنها إلى مندوب الأهرام . . وفى المساء اجتمع السيد وزير الارشاد القومى بمندوبى الصحف . . ومن بينهم مندوب الأهرام . . وأنهى اليهم ما انتهى إليه الرأى بشأن ما ينشر من فقرات القرار ! !

مع الرئيس فى منزله

كان الرئيس ، لا يتردد فى الاستجابة إلى طلبى اللقاء به لعرض ما لدى من أمور سياسية أو أمور تتعلق بعمل وزارة العدل . . ولم أكن أطلب اللقاء به إلا إذا اقتضت الضرورات هذا اللقاء . .

وكانت تحقيقات حادث وفاة المشير توجب علىّ أن أعرض عليه مراحل التحقيق أولا بأول . .

غداة الحادث التقيت بالرئيس فى منزله . . كان يبدو كسير النفس . . محزونا . . وقد ارتسمت على ملامحه مشاعر الأسى والأسف . . وانعكست الحالة النفسية على حالته الصحية . . قال لى - بعد أن وصفت له بالتفصيل مكان الحادث - « أنت لا تعرف مدى عمق صلتى بعبد الحكيم . . إن شبحه لا يزال يملأ كل ركن من أركان منزلى . . لقد تآخينا . . ونحن شباب صغار . . وتصاهرنا . . تزوج أخى حسين بابنته آمال . . وسمى كل منا أولاده باسم الآخر . . عندى عبد الحكيم . . وعنده جمال . . عشنا أكثر من أخوين . . لم يدر يوما بخيال أحدنا أن ينتهى الأمر بنا . . إلى ما حدث . . » ، ثم استطرد يقول فى نبرات حزينة « كان

عبد الحكيم أقدر منى على كسب الضباط . . كان الضباط يأنسون اليه ويحبونه . . كان دائم السهر معهم إما فى بيته أو فى بيوتهم . . أما أنا فقلما دعوتهم إلى جلسات خاصة بمنزلى . . أو قبلت الدعوة فى منازلهم . . كان هناك حاجز بينى وبينهم . . » .

وفى لقاء آخر روى لى الرئيس ما حدث ـ قبل وفاة المشير ـ وابان احتدام الصراع بين الرجلين . . قال : « أخبرنى السكرتير أن وفدا من ضباط القوات المسلحة حضروا إلى منزلى يطلبون مقابلتى للحديث فى مسألة المشير . . فطلبت الفريق فوزى وأمرته أن يقول لهم « أنا مش الخديوى توفيق . .» وأمرته أن يقبض عليهم إن لم ينصرفوا فورا » ، ثم زاد « الجيش وَحْش . . ترويضه صعب . . . » .

وعندما أعربت له عن عدم ارتياحى لسلوك الفريق فوزى فى استراحة المريوطية أثناء تحقيق الحادث . . . وقلت له « إن سلوك الفريق فوزى لم يكن يتفق مع مركزه كقائد عام للقوات المسلحة . . وان اتفق مع سلوك رجال الشرطة . . » علق على ملاحظاتى بقوله « انت لا تعرف كيف قاسى فوزى من عبد الحكيم ورجاله ! » .

وعندما نقلت إلى الرئيس طلب السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة الإذن له بلقائه وأفضيت له بنص كلمات صلاح « حتى لا يضطر إلى افشاء أسرار ليس من صالح الدولة إفشاؤها . . ! » قال « عباس رضوان طالب مقابلتى كمان . . أنا مش مستعد ـ عاطفيا ـ أن أقابلهم . . وأشوفهم فى هذه الحالة . . » .

□

● وذات مرة كان لقائى معه . . بشأن اعتداء محافظ القاهرة السيد سعد زايد على عمال وزارة الرى . . فى مكتبه . . وإصرارى على ضرورة محاكمته . . وأشهد أن كلماتى مع الرئيس كانت تتسم بالغضب . . قلت له « إن سعد زايد ضرب بنفسه عمال وزارة الرى لأنه سمع سيارتهم تطلق بوق التنبيه . . فلما أمرت رئيس النيابة المختص أن يأخذ أقواله فى شكوى وزير الرى المهندس عبد الخالق الشناوى بشأن الحادث . . بلغ من تحديه أن قال فى تحقيق « نعم ضربتهم » . . والرئيس يعرف طريقتى . . قال لى فى ابتسامة : « انت زعلان من سعد زايد . . دا راجل . . » رددت عليه وأنا مازلت غاضبا . . « لكنه محافظ اكبر عاصمة عربية . . وأعرق

عاصمة فى العالم الاسلامى . . » قال لى . . . « دع لى الموضوع . . وسأحله بما يرضيك(*) . .)

□

● وقابلت الرئيس حين أقدم السيد على صبرى ـ أثناء غيابى فى جولة لى بالصعيد فكلف السيد محمد أبو نصير لاستقبال المستشارين المرحوم عادل يونس رئيس محكمة النقض ، وممتاز نصار رئيس نادى القضاة . . وبعض رجال القضاء الآخرين وأوحى لهم أن الرئيس يريد من القضاة أن يشكلوا اتحادا مع غيرهم من رجال القانون ، يكون همزة الوصل بينهم وبين الاتحاد الاشتراكى . .

واستقبلنى الرئيس حين طلبت لقاءه كتابة . . لأعرض على سيادته شكوى الدكتور عبد المنعم الشرقاوى من تعذيبه . . أثناء سجنه . .

وقد عرضت لهذه الموضوعات ورأى الرئيس فيها فى قسم آخر من هذه المذكرات .

● كانت مراسم الاستقبال تتم فى جو بسيط ودود . . تدخل بى السيارة الحكومية إلى مدخل منزل الرئيس . . يكون السكرتير الخاص السيد محمد أحمد أو السيد محمد فهيم فى الانتظار . . يقودنى أحدهما إلى مكتب الرئيس فى الدور الأول وهو المكتب التاريخى . . الذى طالما نقلت صورته أجهزة الإعلام . . على الرف صور زعماء العالم من أصدقاء الرئيس وفى مقدمتهم تيتو ونهرو . . وما إن أجلس فى مقعدى بجوار المدفأة حتى يدخل الرئيس . . يرتدى قميصا ـ وبلوفر فى الشتاء ـ وبنطلونا وحذاء خفيفا . . ويميل على برأسه ـ كعادته ـ مرحبا وسائلا عن الأحوال وعن الأسرة . . ويقدم السفرجى القهوة . . وعندما تنتهى المقابلة . . يوصلنى إلى باب المنزل . . ويبقى منتظرا حتى تتحرك السيارة بى .

وكان يقول لى . . « عندما تكون مستعجلا للقائى اتصل بمحمد أحمد . . لا تتصل بمحمد فهيم » .

(*) القصة كاملة فى القسم الخاص بهموم وزير العدل .

وبعد . . انتحار أم اغتيال ؟

وبعد . .

هذه وقائع حادث وفاة المشير عبد الحكيم عامر ، بسطت مادَقَّ ، وَجَلّ منها ، وكشفتُ ما ظهر ، وبطن منها . .

ومع ذلك لا يزال الناس لا يملون ملاحقتى بالسؤال الذى ألح على خواطرهم منذ ليلة الرابع عشر من سبتمبر ١٩٦٧ : هل انتحر عبد الحكيم عامر أم قتل ؟

والجواب : أن الشهود الذين حضروا الساعات الأخيرة للمشير ، من صباح يوم الثالث عشر إلى مساء يوم الرابع عشر ، قد انعقد إجماعهم على أن المشير قد انتحر - لم يشذ عن هذا الاجماع غير كريمتيه السيدتين نجيبة وآمال ، اللتين استبعدتا إقدام أبيهما على الانتحار ، استنادا إلى ما يعرفانه عنه من إيمان بالله ، وشجاعة تصمد للتحديات .

وكذلك جاءت تقارير الأطباء الشرعيين الدكتور عبد الغنى البشرى كبير الأطباء الشرعيين بوزارة العدل ، والدكتور كمال مصطفى كبير المفتشين الفنيين بمصلحة الطب الشرعى والاستاذ الدكتور على عبد النبى أستاذ الطب الشرعى بجامعة القاهرة ، والأستاذ الدكتور يحيى شريف أستاذ الطب الشرعى بجامعة عين شمس - جاءت تلك التقارير تؤكد صدق ما قرره الشهود عن انتحار عبد الحكيم عامر .

وعلى أقوال الشهود ، وتقرير الأطباء الشرعيين أقام النائب العام محمد عبد السلام قراره الصادر فى ١٠ من اكتوبر ١٩٦٧ الذى انتهى فيه إلى الأمر : « تُقيد الأوراق بدفتر الشكاوى وحفظها إداريا » تأسيسا على أن « الثابت أن المشير عبد الحكيم عامر قد تناول بنفسه عن بينة وإرادة مادة سامة بقصد الانتحار وهو فى منزله وبين أهله فى يوم ١٣ من سبتمبر ١٩٦٧ ، قضى بسببها نحبه فى اليوم التالى - وهو ما لا جريمة فيه قانونا » .

□

● بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر . . فى مطلع السبعينات . . بعد أن استقر الحكم للرئيس محمد انور السادات . . التقيت - مصادفة - بالمهندس حسن عامر شقيق

المشير . . وأنا أمارس رياضتى - المشى - على كوبرى قصر النيل . . فوقف يُحيينى فى ود وحرارة . . كنت لم أره منذ وفاة المشير . . قال لى : « إن آل عامر لا ينسون لك مواقفك معهم . . » ثم بادرنى بالسؤال « إننا نشعر أن المشير لم ينتحر . . قُتل فهل يمكن أن يعاد التحقيق فى الحادث » ؟ . . قلت : « ...أن القضية قضية شهود . . وقد قرر هؤلاء الشهود - على سبيل القطع - أن الوفاة تمت انتحارا . . وأيدهم فى ذلك صفوة الأطباء الشرعيين فى مصر . . فهل عندك ما يفيد أن شهود الحادث مستعدون - اليوم - للعدول عن أقوالهم ؟ » أجاب : « لا » . . قلت : « هل استشرت أحدا من رجال الحكم الجديد ؟ » قال : « نعم استشرت السادات وقد شجعنى على طلب إعادة التحقيق » .

قلت : « فى قضايا الوفاة بالسم ، لا يفرق بين القتل والانتحار شىء . . فالصورتان لا تختلفان من حيث الآثار المادية . . ففى الحالتين يتناول الضحية السم بيده : عامدا أو مخدوعا ، أو مكرها . . »

« أمافى الوفاة بعيار نارى ، أو بآلة حادة ، فما أيسر أن يكشف المحقق - قبل الطبيب الشرعى - إن كانت الوفاة قتلا أم انتحارا . . لأن الآثار المادية بين الصورتين مختلفة . . جد مختلفة » .

ثم أضفت : « إن الشهود الذين رافقوا المشير فى الساعات الأخيرة . . هم وحدهم الذين يعرفون - بعد الله - إن كانت الوفاة انتحارا أم اغتيالا » . .

ثم سكت . .

وأنا أتمتم بكلمات عزاء لاغناء فيها . .

وشكرنى حسن عامر . .

ومضى كل فى طريقه

□ □

الفصل الثالث

صـــلاح نصر يستغيث بى

فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٩ سبتمبر ١٩٦٧ اتصل بى ـ تليفونيا ـ بمنزلى شخص قال : إن السيد صلاح نصر على الخط ويريد محادثتى ، ثم تحدث شخص آخر قال إنه صلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق ، وطلب منى رقم تليفونى بالمنزل ليتصل بى مباشرة ، وخلال لحظات اتصل بى ، وأبلغنى أنه يتحدث إلىّ من المكان الذى حددت فيه إقامته الجبرية ، وأنه سبق أن أرسل إلىّ ، وإلى النائب العام بلاغات بشأن ما أسماه بالافتراءات التى تنسب اليه فى الصحف ، طالبا أن يحقق معه فيها ، وأن القائمين على تنفيذ إقامته الجبرية قد أفهموه أن البلاغات قد أرسلت إلىّ .

ثم قال المتحدث . . أنه يحملنى أمام الله والتاريخ مسئولية تحقيق دفاعه . وقد قطعت المكالمة بعد العبارة الأخيرة بتداخل فى الخط .

ولما كنت لم أتلق ـ حتى لحظة هذه المحادثة ـ أى بلاغات من السيد صلاح نصر فقد أرسلت إلى السيد النائب العام ـ المستشار محمد عبد السلام ـ خطابا « سرى جدا وشخصى » فور تلقى تلك المحادثة « رجاء اتخاذ اللازم والإفادة » .

وفى الساعة ٩,٥٨ صباح يوم الجمعة الموافق ٢٢ سبتمبر ١٩٦٧ اتصل بمنزلى تليفونيا شخص قال إنه صلاح نصر ، وطلب التحدث إلىّ ، فطلبت إليه أن يتصل بى بعد قليل .

وفى الساعة ١٠,٢٠ صباحاً اتصل بى تليفونيا شخص ذكر أنه صلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق - وقد بدا من صوته أنه نفس الشخص الذى سبق له الاتصال بى فى الساعة ١٠,١٥ من صباح يوم ١٩ سبتمبر - وكانت نبرات صوته خفيضة ، مضطربة ، ومتعبة - وقال أنه يأسف إذ يزعجنى مرة أخرى ، وأنه مريض ، وأنه يعامل معاملة سيئة ، وأن لديه معلومات وسألنى عما فعلته بشأن إخطاره السابق فأخبرته أننى اتخذت الإجراء القانونى بشأنه ، فاستطرد يقول : إنه سيبعث لى ببلاغ آخر .

وقد بعثت بفحوى هذه المكالمة الجديدة إلى السيد النائب العام فى ٢٣ من سبتمبر ١٩٦٧ « رجاء الإحاطة واتخاذ اللازم قانونا » .

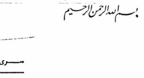
وبناء على هاتين المكالمتين اتصلت بالسيد النائب العام ، وطلبت منه سرعة استدعاء السيد صلاح نصر ، للاستماع إلى الأقوال التى يريد الإدلاء بها ، وأخطرته فى نفس الوقت ، بأننى سأحضر التحقيق .

وفى الساعة السابعة من مساء يوم ٣ من اكتوبر ١٩٦٧ كنت بمكتب النائب العام بدار القضاء العالى . . وقد حضر السيد صلاح نصر ومعه طبيبه الخاص - صحبة اللواء حسن طلعت المدير العام لإدارة المباحث العامة . وقبل أن يبدأ النائب العام سماع أقواله ، استأذن منى أن ينفرد بى . . وحدى . . لأن لديه رسالة خاصة فى موضوع خاص - بعيدا عن التحقيق - يرجو أن يُسرّ إلىّ بها .

فرجوت النائب العام ، واللواء حسن طلعت . . أن يتركانى مع صلاح نصر فى غرفة التحقيق . وقد فعلا . . فلما أصبحت وصلاح نصر . . لا ثالث لنا . . انخرط صلاح نصر فى البكاء . . وقد رأيت على وجهه حينئذ . . آثار مرض وارهاق شديد . . كما كانت تفوح من أنفاسه رائحة اشبه برائحة الكحول . . فلما استرد هدوءه . . قال لى « إن حياتى بين يديك » سألته : « كيف » ؟ . . قال : « إن لك منزلة عند الرئيس . . فاطلب منه أن يلقانى فى أقرب وقت » . . قلت : « من قال : إن لى منزلة عند الرئيس » . . قال « إننى أعرف أن لك عندى فى المخابرات ملفا أبيض » فابتسمت وأحببت أن أبث السكينة فى نفسه المضطربة . . قلت : « . . لقد عرفتك يا صلاح منذ سنوات ضابطا مستقيما ، منضبطا مثقفا . . فما الذى حدث ؟ » . . رد : « تقصد ما يتكلم به الناس عن صلاتى بالممثلة . . . إننى أرتاح لها . . »

بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية العربية المتحدة
وزارة العدل
مكتب الوزير



سرى جدا وشخصى

السيد النائب العام

تحية طيبة ، وبعد :

فى الساعة العاشرة والدقيقة الخامسة عشر من صباح اليوم اتصل بى ـ تليفونيا ـ بالمنزل شخص قال ان السيد صلاح نصر على الخط ويريد محادثتى ، ثم تحدث شخص آخر قال انه صلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق وطلب منى رقم تليفونى بالمنزل ليتصل بى مباشرة وخلال لحظات اتصل بى وابلغنى انه يتحدث الى من المكان الذى حددت فيه اقامته الجبرية ، وأنه سبق أن ارسل الى ، واليكم بلاغات بشأن ما اسماه بالافتراءات التى تنسب اليه فى الصحف طالبا أن يحقق معه فيها ، وأن القائمين على تنفيذ اقامته الجبرية قد أفهموه أن البلاغات قد أرسلت الى واليكم .

ثم قال انه يحملنى أمام الله والتاريخ مسئولية تحقيق دفاعه .

وقد قطعت المكالمة بعد العبارة الأخيرة بتداخل فى الخط .

ولما كنت لم أتلق حتى الآن اى بلاغات من السيد صلاح نصر مدير المخابرات العامة السابق فقد رأينا احاطتكم بما تقدم رجاء اتخاذ اللازم والافادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ...

القاهرة فى ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٧

وزير العدل

(محمد عصام الدين حسونه)

مذكرة للنائب العام من المؤلف بشأن صلاح نصر

سألته : « ما هى رسالتك للرئيس ؟ » أجاب : « قل له إننى أرجو أن يلقانى . . قبل أن اضطر إلى إفشاء أمور ليست فى صالح الدولة ، ولا فى صالح الرئيس . . » .

طيبتُ خاطره ، ووعدته أن أبذل غاية وسعى . .

وعاد النائب العام إلى مكتبه وبدأ التحقيق . وفيما يلى نص المحضر :

« أعيد فتح المحضر فى تاريخه الساعة السابعة مساء بمكتبنا بدار القضاء العالى . . بالهيئة السابقة .

حضر ساعة افتتاح المحضر السيد صلاح نصر المدير السابق للإدارة العامة للمخابرات ومعه طبيبه الخاص صحبة اللواء حسن طلعت المدير العام لادارة المباحث العامة . . وقد حضر السيد وزير العدل وسألنا السيد صلاح نصر فى حضور السيد وزير العدل فقط بعد إخراج الباقين . . قال :

اسمى صلاح محمد نصر ـ سن ٤٧ ـ مقيم بشارع عبد العزيز فهمى ـ رقم ١٣ بمصر الجديدة .

س : هل تذكر أنك تسلمت فى يوم ١٠ ابريل الماضى بناء على أمرك عينات من القسم الكيماوى بالمخابرات لمادتى الاكونتين والريجيتوكسين .

جـ : هذه أول مرة أسمع فيها عن اسم هذه السموم وفعلا تسلمت سموم فى ظروف كثيرة ولكن ليست هاتين المادتين منها وإذا سمح لى رئيس الجمهورية فاننى يمكننى أن أدلى بأسماء هذه المواد وأين استعملت بناء على أوامره وقد أنشىء هذا القسم منذ سنين عديدة والغرض منه عمل تجارب على أنواع من السموم التى قد تستخدم ضدنا واستخدامها ضد بعض الخونة من أعداء البلاد فى خارج الجمهورية والحمد لله حتى طول مدة خدمتى إحدى عشرة سنة فى المخابرات لم يحدث حالة واحدة خارج البلاد لأننى رغم الأوامر التى كنت أتسلمها من الجهات العليا فاننى كنت غير مؤمن بهذا السبيل . كما أننى أطالب بمحاكمة من نشر الأخبار التى جاءت فى صحافة اليوم بتهمة الخيانة العظمى حسبما جاء فى قانون المخابرات الذى يمنع نشر أى شىء يتعلق بعمل المخابرات ويعتبر جريمة باعتبار أن ذلك سر من أسرار الدولة . وأطلب احتفاظ حقى للدفاع عنى بضم أوراق من صور استقالتى بتاريخ ١٩٦٧/٨/٢٦ وقرار احالتى إلى المعاش بتاريخ ٢٧ /١٩٦٧/٨ وخطاباتى لرئيس الجمهورية بتاريخ ٦٧/٩/١٤ و ٦٧/٩/٣٤

و ١٩٦٧/١٠/٣ . . وكذلك ضم طلباتى من النائب العام ووزير العدل فى شهر سبتمبر ٦٧ . كما أطلب ضم صورة المذكرة التى أرسلتها للأستاذ حسنين هيكل رئيس تحرير جريدة الاهرام فى شهر سبتمبر الماضى ولا أذكر التاريخ بالتحديد وأعتقد أن خطابى للاستاذ هيكل كان عقب نشر الخبر الخاص بأنى ضالع بعملية الاستيلاء على القيادة العامة . كما أطلب إثبات حالة اقتحام جهاز المخابرات بتاريخ ٦٧/٨/٢٦ والاجراءات التى تمت من ٨/٢٦ حتى اليوم فى قسم السموم وتنقلاته بين منطقة الهرم والمبنى الرئيسى للمخابرات العامة فى القبة . كما أطلب الاذن من رئيس الجمهورية بأن يسمح لى بالإفضاء بأى أسرار قد تضر المصلحة العليا للدولة أو تمس كثيرا من المسئولين . كما أطلب إثبات جميع الأشياء التى سلمتها للسيد محمد احمد سكرتير الرئيس بعد تقديم استقالتى والأقوال التى طلبت منه أن يبلغها للرئيس فى منزله أمام السيد وجيه عبد الله والذى سلمه هذه الاصناف بموجب ايصالات محفوظة لدى . كما أرجو أن يسمح لى رئيس الجمهورية بالادلاء بالدور الذى قمت به كحمامة سلام بينه وبين المغفور له المشير عبد الحكيم عامر حتى سقطت فى مكتبى يوم ١٩٦٧/٧/١٣ أثر اصابة بجلطة دموية شديدة وكانت هذه المحاولات ابتداء من يوم ١٠ يونيو وأقصد محاولات التوفيق بين السيد الرئيس والسيد المشير . كما أرجو إثبات زيارة الرئيس لى فى مكتبى يوم ١٩٦٧/٧/١٤ حينما علم بما حدث لى من المرض . كما أطلب ضم التقارير الطبية الخاصة بى منذ مرضى حتى اليوم وضم ما نشر فى الصحف من اتهامات ضدى .
وقد أرسلت اليوم كتابا إلى السيد رئيس الجمهورية أقدم لكم صورة منه بخطى (قدم لنا ورقة بيضاء قال انها بخطه وعليها توقيعه محررة بتاريخ اليوم إلى السيد الرئيس جمال عبد الناصر) ورد فيها أنه قرأ ما نشر بجريدة الأهرام عن موضوع السموم التى كانت بالمخابرات العامة وأن هذه المعلومات بعيدة عن الحقيقة لأننا لا نستخدم هذه الأنواع وإنما نستخدم أنواعا أخرى إلى آخر ما جاء فى الطلب .
وقد أشرنا عليه بأنه قدم من السيد صلاح نصر وضممناه للتحقيق .

س : هل تعرف شيئا عن ظروف وفاة السيد المشير ؟

جـ : سمعت وأحب أن أقول ما سمعته فى يوم ٩/١٣ حضر السيد شعراوى جمعة إلى منزلى وحدد إقامتى وأظنه كان يوم أربعاء وبعد الظهر زارنى أحد أقاربى وأخبرنى أن سكانا بعمارة أبو الفتوح سمعوا صواتاً فى منزل المشير وقال لى : إن هناك إشاعة بأنه قتل فى المنزل . وبعد ذلك سمعت فى الإذاعة ما أذيع .

س : هل لدى سيادتك معلومات محددة عن سبب وظروف وفاته ؟

جـ : لا لأن إقامتى حددت الساعة العاشرة صباح يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر ١٩٦٧ .
س : ألم يطلب منك السيد المشير أى سموم ؟
جـ : لا بتاتا وأنا أقول صراحة أن المشير عبد الحكيم رجل مؤمن ولا يمكن أن يطلب سموما أو ينتحر وهذا رأيى الشخصى كصديق العمر . كما أننى أريد أن أقول وأطلب من العدالة أن تفحص التناقضات التى تنشرها الصحف يوما بعد يوم فى هذا الحادث . والتى يمكن لرجل الشارع أن يلاحظ هذه التناقضات لايجاد مخرج أو ملمس يثبت انتحاره .
س : الديك أقوال أخرى ؟
جـ : لى ملاحظة على ما نشر اليوم فى اتهامى قبل التحقيق معى والايحاء للعدالة بأنه من الراجح أننى سلمت هذه الأقراص للمرحوم المشير عبد الحكيم عامر كما نشر ايضا أن هناك اقراص من مادة أخرى لا أذكرها سيسألنى عنها النائب العام واننى قد فهمت من هذا انه ربما يعتدى على حياتى وأحمل العدالة صيانة حياتى كما عندى ملحوظة عما نشر أمس واليوم بخصوص البحث عن مصدر هذه المادة فقد قيل أمس أن النقطة الباقية هى البحث عن مصدر هذه المادة وجاء فى صحيفة الأهرام اليوم أن حقائق خطيرة كشفت بأن صلاح نصر هو الذى يكون من المرجح قد سلم هذه المادة للمغفور له المشير عبد الحكيم عامر ، وما أريد أن أسأله والنيابة تحقق منذ الوفاة أين كان المسئول عن الكيمياء حتى لم يبلغ إلا بعد فترة كبيرة واحتفظ بأقوال حيث كلف هذا المسئول وهو مختار ذكرى والذى كنت سأنقله قبل تركى العمل لسوء أخلاقه . كما أرجو أن تتدخل العدالة داخل جهاز المخابرات لترى المهاترات التى تجرى به من أفراد تربطهم المحسوبية والقرابة ـ وهذا المختار ذكرى قد ضممته إلى جهاز المخابرات وأظن حوالى ١٩٥٩ ، وذلك مكافأة لأخ له كان يعمل فى المخابرات واستشهد فى إحدى عملياتها وهذا هو السبب فى ضم هذا الشخص لجهاز المخابرات . كما أريد أن أسأل إن السموم التى طلبتها مرارا كانت بالاسم هى سيانور البوناسيوم وحقن L.S.D وهذه ليست مادة سامة ولكننا كنا نجرى عليها تجارب فى عمليات الاستجواب وذلك تحت إشراف أطباء .
س : ألم تكتشف سوء سلوك مختار ذكرى طوال مدة عمله من ١٩٥٩ إلا أخيرا ؟
جـ : أنا فى عادتى أحب أن أقوّم قبل أن أبتر وهذا معروف عنى فى الجهاز وكثيرا من الأسماء يمكن أن أذكرها التى نجح فيها هذا الأسلوب .
س : قرر مختار ذكرى أنه تلقى أمرا من رئيسه محمد حلمى القاضى بناء على طلب

مدير مكتبك وجيه عبد الله بأن يسلم لوجيه عينات سموم فسلمه ستمائة ملليجرام من مادة الاكونتين ومثلها من مادة الديجتوكسين وكان طلب وجيه بناء على أمرك فى يوم ١٩٦٧/٤/٩ وأن مختار ذكرى سلم العينات فى يوم ٦٧/٤/١٠ لوجيه فى مكتبه كما قرر وجيه أنه سلمها لك شخصيا وكانت المادتان معبأتين فى الفجوات المعدة لوضع حبات الريتالين فى الشريط الخاص بذلك وقد أجمع هؤلاء الشهود على هذه المعلومات وأكد وجيه أنه سلم العينات لك شخصيا .

جـ : انا قلت أنى طلبت سموما كثيرة للأغراض التى ذكرتها وأن وجيه قد سلمنى هذه المادة فى غلاف مغلق .

س : هل سلمها لك فى التاريخ الذى قاله وهو يوم ١٩٦٧/٤/١٠ ؟

جـ : لا أذكر التاريخ بالضبط .

س : هل يحتمل أن يكون ذلك قد حصل فى ٩ أو ١٠ ابريل ١٩٦٧ ؟

جـ : ما أقدرش أجزم .

س : هل طلبت منه سموما معينة بالاسم وبمقادير معينة ؟

جـ : لم أطلب سموما بمقادير معينة ولكن طلبت كمية من سيانور البوتاسيوم أو سيانيد البوتاسيوم وهذه كانت لأعمال لا أستطيع أن أفصح عنها .

س : هل تذكر أنك طلبت سموما بعد هذه المرة ؟

جـ : طلبت قبل ذلك كثيرا ولم أطلب بعدها وإذا طلب أسماء الأشخاص الذين كانوا سيستخدمون هذه المواد فممكن بعد إذن السيد الرئيس .

س : هل تذكر كيفية تعبئة المادة التى سلمت اليك ؟

جـ : هذه الورقة لم أفتحها بتاتا لانى كنت أعدها لبعض العمليات والتى يعرفها رئيس الجمهورية وكنت أتولى تسليمها بنفسى للعملاء عادة ولكن فى هذه المرة بالذات لم أسلمها لأحد .

س : وأين ذهبت إذن ؟

جـ : كنت أحفظها فى غرفة داخلية من مكتبى مع بعض المواد المفرقعة والتى كنا نرسلها إلى بعض الدول .

س : إذا كانت هذه المادة قد طلبتها لعملية معينة فلماذا لم تسلمها للعميل المكلف بتنفيذ العملية .

جـ : العميل كان مسافراً فى سويسرا وكنت غير مطمئن اليه وأنا احتفظ بمثل هذه الأشياء فى مكتبى .

س : هل يفهم من هذا أن المادة تركت فى مكتبك حتى أعفيت من العمل ؟

جـ : هناك هذه المادة ومواد أخرى وبعض المفرقعات للتجارب والتى كان مصنع الطائرات يقوم بعمل تجارب عليها ويمكن سؤال السيد عصام خليل عن الأصناف التى أحضرها من هذه المفرقعات ولا أعرف شيئا عن جهاز المخابرات منذ قدمت استقالتى يوم ٢٦ اغسطس وكنت قبل ذلك مريضا من ١٣ يوليو ١٩٦٧ مريضا بمكتبى وكان محرجا علىّ الزيارة لمدة ثلاثة أسابيع ولم يكن يعرض علىّ أى عمل حتى خرجت يوم ٢٣ يوليو إلى الاستراحة . وفى يوم ٢٦ أغسطس بلغنى اقتحام الجهاز والقبض على بعض الأفراد فذهبت إلى منزلى لانها استراحة أميرية وقدمت استقالتى .

س : هل أوامرك تصدر كتابة أم شفويا ؟

جـ : عملنا فى المخابرات أغلبه شفوى ما عدا التقارير والتقديرات السياسية وما شابهها .

س : وهل تصدر لك الأوامر كتابة أم شفويا ؟

جـ : بعضها كتابة وبعضها شفويا وهناك بعض الأوامر الخطيرة صادرة بتوقيع السيد الرئيس قد تمس المصلحة العليا للدولة لو وقعت فى يد غير أمينة بل قد تكشف عن أسرار خطيرة عن سياسة الدولة ، ولقد ذكرت ذلك فى خطابى الذى أرسلته للأستاذ حسنين هيكل .

س : ثابت فى السجلات أن مادتى الاكونتين والديجوتكسين استوردتا فى ٢٦ /٩/٦٣ وأن مقدار كل منهما خمسة جرامات وأثبت فى البطاقتين أن ستمائة ملليجرام من كل منهما سلمت إلى السيد وجيه عبد الله مدير مكتبك .

جـ : الدفاتر ممكن فبركتها لأننا لم نتعود فى هذا الشأن الاثبات فى الدفاتر .

س : هل يحتمل أن يكون هذا تنظيما داخليا أجراه مدير القسم ؟

جـ : أنا اعتقد أن هذه المسائل لا تكتب .

س : يؤخذ من الوصف الذى وصف به مختار ذكرى عبوة الاكونتين فى الفراغ الذى افرغت منه حبات الريتالين أنها نفس الطريقة التى عبىء بها سم الاكونتين الذى وجد مخفيا تحت شريط لاصق فى أسفل جدار بطن السيد المشير .

جـ : المادة السامة كانت ملفوفة فى ورق ولم افتحها وفى العادة إننى أسلم المادة للعميل ، وكانت سيانيد البوتاسيوم عادة إما فى برشام أو فى خاتم مثلا .

س : الواقعة التى قيل عنها والتى ذكرت أنها آخر مرة تسلمت فيها سما هل سلم لك ظرف أو شيء مغلف .

جـ : سلم لى شيء مغلف بورق ملصوق بسيلوتيب ومستعد اذا سمح لى رئيس الجمهورية أن أبين أسرار طلب هذه السموم وتركتها فى مكتبى.

س : فى العمليات السابقة التى تقول عنها هل اعتدت أن تترك ما يسلم لك من سموم مغلقا أو أنك كنت أحيانا تفضه ؟

جـ : فى العادة أفض الغلاف إذا ما قمت بتسليمه للعميل وفى كثير من الأحيان قد أكلف أفراداً من الغرفة السرية بتسلم المواد بأمر شفهى أيضا إذا كانت عملياتهم فى مستوى أقل من احتياجها لمباشرتى شخصيا .

س : كنت قد اتصلت بى وبالسيد وزير العدل يومى ١٩ و ٢٢ سبتمبر تليفونيا وأبديت أنك تريد ابداء أقوال ، وأنك أرسلت بلاغا بذلك سلم إلى رئيس الحرس وباسم النائب العام فهل أنت الذى تحدثت وهل أثبت فى البلاغ أكثر مما قررته الآن .

جـ : نعم أنا الذى تحدثت وذكرت فى البلاغ أن هناك مهاترات فى الصحف وفى جهاز المخابرات قد تضر بالمصلحة العليا للدولة .

أما البلاغ الذى أرسلته باسم السيد وزير العدل فلدى أقوال خطيرة أطلب الإذن من رئيس الجمهورية للإدلاء بها ، وأنا أريد أن أضيف الآن ما كنت أريد أن أقوله لو طلبت قبل ذلك للتحقيق ، إنى كنت أخشى على حياة السيد رئيس الجمهورية وأن هناك ما يعدنى عنه لعدم فضح أساليبهم ولا أدرى إذا كانت الخطابات التى أرسلتها لرئيس الجمهورية قد وصلته من عدمه ، ولكنى اعتقد وأجزم بأن السيد محمد أحمد قد تسلمها منى مباشرة وشخصيا .

س : ولمن سلمت البلاغات المحررة لى وللسيد وزير العدل .

جـ : لرئيس الحرس المنوب وهو يتغير وقد قطع التليفون بعد اتصالى بكما ، وعوملت معاملة لا يرضاها الله ولا أى إنسان شريف .

س : هل يوجد ما يدعو السادة وجيه عبد الله ومختار ذكرى ومحمد حلمى القاضى للتحامل عليك ؟

جـ : انا لا أأتمن ذكرى بالذات للأسباب التى ذكرتها ، وقد يكون وُجِّه بصفته مسئولا عن السموم علما بأن وجيه لا يعرف هذه السموم ، وأنا لا أنكر أنى تسلمت سموماً من وجيه وكان المطلوب سيانيد البوتاسيوم .

س : قرر محمد حلمى القاضى ومختار ذكرى أنك على ما فهما من وجيه طلبت عينات سموم بصفة عامة ولم تحدد أنواعا معينة ولا مقادير معينة .

جـ : أنا لم أحدد مقادير ولكن أذكر أنى طلبت سيانيد البوتاسيوم وهو الصنف الوحيد المعروف ، وكنت اعتقد أن اللفة فيها سيانيد البوتاسيوم .

س : كيف تعلل وجود خمس جرامات من كل من مادتى الأكونتين والديجوتكسين على ما قرره الشهود وثبت فى دفاتر المخزن وفى البطاقات وقد قدمت المادتان لنا فى التحقيق .

جـ : أنا لست خبيرا بالسموم ، وكل ما كنت أطلبه من هذا القسم أنه يستفيد بخبرات بعض الأساتذة فى الجامعة وأذكر على سبيل المثال فى كلية الصيدلة والعلوم ولا أذكر أسماءهم وكنت أرسل هؤلاء الافراد إلى مؤتمرات دولية فى عمليات السموم وأن عمل رئيس المخابرات لا يمكنه أن يلم تفصيليا بهذه الأشياء .

ثم عاد وقال أنه يريد إبداء أقوال :

س : ما الذى تريد قوله ؟

جـ : أريد أن أثبت أننى فى تحديد إقامتى أعامل أنا وأولادى معاملة لا يرضاها الله ولا يرضاها السيد جمال عبد الناصر لأنّى إنسان شريف ولا لنفسه .

س : إلى أى مدى وصل سوء المعاملة هذا ؟

جـ : فى الحد من الحرية وعدم استطاعتى نقل صوتى إلى السيد الرئيس وحقى فى الدفاع عن نفسى .

وقد حرص صلاح نصر أن يثبت فى نهاية أقواله ، جوابا على سؤال النائب العام التقليدى . . « هل لديك أقوال أخرى » ؟

جـ : « احتفظ بها بعد أن يأذن لى رئيس الجمهورية باعتبارى المسئول الأول عن الاحتفاظ على أسرار الدولة ، ولكن ما أرجوه هو إيقاف العبث الذى يجرى بجهاز المخابرات ، وذلك لمصلحة الدولة ولمصلحة السيد الرئيس ، وأرجو اثبات أنى أعامل معاملة سيئة »

□

● وقد أوفيت بعهدى للسيد صلاح نصر ، وطلبت مقابلة السيد الرئيس . . فاستقبلنى فى منزله بمنشية البكرى . . بعد هذا التحقيق بفترة قصيرة قد لا تتجاوز يوما أو يومين . . قلت للرئيس :

حضرت بنفسى سؤال صلاح نصر . . وقد طلب منى ـ على انفراد ـ قبل التحقيق أن أنقل اليك هذه الرسالة « أن له رجاء عندك . . أن تسمح له بلقاء معك . . وذلك حتى لا يضطر ـ دفاعا عن نفسه إلى إفشاء أسرار ليس من مصلحة الدولة ، ولا من مصلحة الرئيس إفشاؤها » . . وأضفت أنه كرر هذا الرجاء فى محضر التحقيق الذى أجراه النائب العام . .

القاهرة في ٣/١٠/١٩٦٧

السيد الرئيس جمال عبد الناصر

بعد التحية. قرأت اليوم ما نشر بجريدة الأهرام عن
موضوع السماح التي كانت المخابرات العامة، ولما كانت هذه
المطلوبات بعيدة عن الحق البعد عن الحقيقة لذا لا استمر في هذه
الاوضاع، وانما [illegible] مرارا اخرى.

ولما كان التحقيق يجري الآن للاولاد [illegible]
المجالس العليا للدولة [illegible] للدفاع عن [illegible] للاولاد فكانت
خطوره لا [illegible] من [illegible] ولكن
[illegible] العربي هذه الأحاديث العصبية وحتى
انذارا لمديره.

كما ارجو [illegible] الموضوعات التي حاولت مرات
عديدة منذ تقديم [illegible] لكم بخصوصها، واستنفذ
كل الأساليب [illegible] لتوضيح حقائق كثيرة.

هل من الممكن ان [illegible] مرة اخرى لمقابلتكم
[illegible] في توضيح [illegible] الخطيرة قبل التحقيق او
اعطائي [illegible] الدفاع عن نفسي في كل ما نسب الي من اتهامات
[illegible] للاولاد [illegible]
والكم [illegible] لقاصرين من المرضى الذي
[illegible] الوطنية [illegible] للبلد ولسيادتكم
وللمصلحة العليا للدولة.

والله يرعاكم [illegible] ورحمة الله وبركاته

صلاح نصر

في ٤/١٠/١٩٦٧
قدم الكتاب السيد صلاح نصر
[illegible]

رسالة صلاح نصر للرئيس عبد الناصر

قال لى الرئيس - بعد قليل من التأمل - « . . . أنا رجل عاطفى . . إن عباس رضوان طلب أيضا لقائى . . أنا شخصيا لا أحتمل عاطفيا . . رؤيتهما وهما يبكيان . . فى هذه الظروف . . بعد عشرة سنوات طويلة من العمل المشترك . . . » .

وبذلك رفض الرئيس عبد الناصر لقاء المدير السابق لمخابراته العامة .

□

● غداة لقائى بالرئيس جمال عبد الناصر ، وأنا فى مكتبى بالوزارة ، جاءنى سكرتيرى الخاص ، ينبئنى أن السيد نصر النجومى عضو مجلس الأمة ، ووالد السيد صلاح نصر يستأذن فى مقابلة خاصة ، فأذنت . .

كنت أعرف الرجل من بعيد . . عندما كنت أحضر جلسات مجلس الأمة بصفتى وزيرا . . وكنت أراه - دائما - محل عناية رئيس المجلس أنور السادات . . والتفاف زملائه أعضاء المجلس . . لم أره أبدا يجلس وحده . .

وحيانى الرجل . . وقد بدت على وجهه محنة ابنه . . وانصراف الناس عنه . . قال فى أسى : « أشكرك يا معالى الوزير على استقبالى . . إننى أطرق أبواب المسئولين . . أرجو الاستماع لى . . دون أن ألقى منهم سميعا . . لقد رفض لقائى السيد رئيس مجلس الأمة . . وأنا الذى كنت ألقاه كلما شئت بغير موعد . . وكثيرون غيره مما كنت أحسبهم أصدقاء لابنى . . أبوا مجرد الإذن لى بلقائهم للحظات قصيرة . . . » .

قلت له . . هذه هى الدنيا والفلك دوار . .

قال . . كنت أعرف . . لكنى لم أتصور أنها تبلغ فى تقلبها . . وغدرها . . هذا المدى الذى أراه . . خففت عنه . . قلت : « أنا تحت أمرك » . .

فقص علىّ الرجل ما حدث لابنه بعد لقائى به فى مكتب النائب العام فى الثالث من اكتوبر ١٩٦٧ . . قال : إن المباحث العامة اقتادته إلى المستشفى . . واحتجزته . . منذ ذلك الحين . . ثم قال إن كل ما يرجوه منى أن أعاونه على إعادة الخط التليفونى إلى منزل صلاح نصر . . حتى يتمكن عياله - بعد حبسه - من الاتصال بالأهل فى محنتهم . . بعد أن حرموا من عائلهم .

ووعدت الرجل خيرا . .



الباب السابع

العريضة
التى أغضبت السادات



كيف نشأت الفكرة

فى ١٥ من مايو ١٩٧١ ، ظفر الرئيس محمد أنور السادات بخصومه فيما أسماه أنصاره بحركة التصحيح وهى حركة كانت - فى حقيقتها - صراعا على السلطة نشبت بين طرفين ، تصور كل منهما أنه الأحق بوراثة الرئيس عبد الناصر .

وقد مضت سنة ١٩٧١ ، ثم الثلث الأول من سنة ١٩٧٢ ، والأحوال السياسية فى مصر تبدو - على السطح - ساكنة راكدة . . لاتنبىء بأن الرئيس الجديد قد استقر عزمه ، على خطة لتحرير أرض مصر من الاحتلال الاسرائيلى الذى دنسها منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، مما أشاع القلق بين الجماهير ، وخرجت مظاهرات الطلبة تعبر عن هذا القلق .

فى هذه الأثناء كنت والمهندس أحمد الشرباصى نائب رئيس الوزراء ووزير الشئون الاجتماعية السابق والفريق طيار مدكور أبو العز(*) قائد السلاح الجوى فى عهد الرئيس عبد الناصر والمهندس عبد الخالق الشناوى وزير الرى فى ذلك العهد ونقيب المهندسين وكمال أبو الفتوح محافظ القليوبية السابق نتبادل الزيارات وكان منزلى - فى أغلب الأحيان - هو مكان اللقاء . كان حديثنا كغيرنا من المصريين - يدور - فى جملته - على الاحتلال الذى دنس ترابنا الطاهر منذ هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وعن معركة التحرير المقدسة التى كنا نرجو أن يكون الرئيس الجديد قد استكمل الإعداد لها .

(*) يمت لى بصلة قرابة .

وبين حين وآخر ، كنا نحن الخمسة نتبادل الرأى مع السادة عبد اللطيف بغدادى ، وزكريا محيى الدين ، وكمال الدين حسين من قادة ثورة يوليو ونواب رئيس الجمهورية السابقين - فتلاقت آراؤنا - عدا الثانى - على ضرورة مقابلة الرئيس كى نطرح عليه آراءنا عن الأوضاع السياسية فى مصر فليس يحق لنا أن نحبس عن الرئيس رأينا .

تحرير العريضـــة

اتفق الرأى بيننا أن نفرغ رأينا - كتابة - فى مذكرة نقدمها للرئيس إذا وافق على لقائنا أو نبعث بها إليه إذا أبى هذا اللقاء . . وتوليت من جانبى إعداد مسودتها كما أعد السيد كمال الدين حسين مسودة أخرى وبعد نظر المجموعة فى المسودتين انتهت إلى اعتماد المسودة التى أعددتها .

ثم جاء البحث فيمن يوقع عليها . . ولم يكن فى ذهنى أحد آخر . . غير الأستاذ فتحى رضوان المناضل الوطنى ووزير الثقافة فى الوزارة الأولى لثورة يوليو ، واقترح بعض أفراد المجموعة دعوة شخصيات أخرى للتوقيع هم : السادة د . مصطفى خليل وزير المواصلات السابق ، د رشوان فهمى نقيب الأطباء السابق ، وصلاح دسوقى محافظ القاهرة السابق . أما السيد زكريا محيى الدين فقد رأى من العبث الاتصال بالرئيس السادات .

وقد قمت بلقاء الأستاذ فتحى رضوان لهذا الغرض مرارا فى مكتبه بالبنك المركزى إذ كان يشغل حينئذ منصب العضو بمجلس إدارته وتحدثت معه فى فكرة المذكرة . . فأقر فكرتها ولكنه أبى أن يشاركنا فى توقيعها . . وفسر لى موقفه بأنه لا يميل إلى أن يشارك العسكريين فى عمل سياسى . . وأنه لا يأمل خيرا من لقاء الرئيس أو الحوار معه . . ولما كنت أعرف فتحى رضوان . . منذ كنت وكيلا لنيابة الصحافة . . ولطالما حققت معه فيما كان يكتبه وينشره فى جريدة اللواء من كلمات وطنية جريئة فقد كان التقدير بيننا متبادلا . . فانتهز كل منا هذه اللقاءات لأحاديث ، لا تدور إلا بين الأصدقاء . . وقد اكتشفت أن فتحى رضوان جياش العاطفة سريع البكاء . . فوجئت به - وهو يحاورنى عن هموم مصر - يجهش بالبكاء مرتين حتى لقد خشيت أن أكون قد أثقلت عليه أو نكأت جراحا اندملت . . أو مسست من نفسه عصبا حساسا آلمه مسّه .

قال لى ذات مرة : انه لم يفجع فى أحد كما فجع فى أعضاء جماعته القديمة - مصر الفتاة - إنهم أصحاب قلوب سوداء . . إنهم يتوهمون أن صلته بالرئيس الجديد يمكن أن تكون فى خدمتهم . . أنه لم ير أحدهم منذ سنوات طويلة . . ومع ذلك فوجيء بهم يترددون على بيته كل يوم منذ استقرت للسادات السلطة بعد صراعه مع خصومه .

وقد تملكنى العجب وأنا أصغى اليه . . فلم أكن أعرف شيئا من هذه الأسرار . . ولو قيلت لى من غيره لما صدقتها .

والحق أننى عانيت مشقة غير قليلة . . فى الحصول على توقيعات المجموعة التى وقعت المذكرة . . فقد اعترض السيد كمال الدين حسين على وجود السيد كمال أبو الفتوح بين الموقعين . . كما اعترض المهندس الشرباصى على وجود المهندس الشناوى واعترض البعض على وجود السيد صلاح دسوقى . . كنت فى كل اعتراض أحتفظ لنفسى بسبب الاعتراض سرا بينى وبين المعترض ، وأقنع المعترض بأن كل أعضاء المجموعة هم من الوطنيين المتطلعين إلى خدمة وطنهم . . وأن المهم فى خطوتنا هو نقل الأفكار التى تحتويها المذكرة إلى الرئيس لعل فيها فائدة لمصر . .

من الجلى - إذن - أنه لم يكن يجمع الموقعين على المذكرة « فكر سياسى مشترك » أو انتماء « لتيار سياسى معين » بل ولا معرفة وثيقة . . أو غير وثيقة . . كل ما كان يجمعهم هو الانتماء إلى مصر ، والقلق على مستقبلها ، والشعور بأن واجبهم الوطنى . . يحتم عليهم مقابلة رئيس مصر ومصارحته بما عندهم من أفكار ، بشأن الأوضاع السياسية التى تمر بها البلاد . . وبشأن تحرير تراب مصر الوطنى من دنس الاحتلال . .

كانت منازعنا السياسية شتى . .

الرئيس يهاجم العريضة وموقعيها

لم تكن العريضة - محل التناول - هى العريضة الأولى التى وجهت إلى الرئيس محمد أنور السادات ، بعد أن تولى الرئاسة .

ففى أكتوبر من سنة ١٩٧٠ وجه السادة كمال الدين حسين ، وزكريا محيى

الدين وعبد اللطيف البغدادى ـ النواب السابقون لرئيس الجمهورية عريضة ـ قالوا فيها : إن ظروف مصر ـ بعد وفاة الزعيم جمال عبد الناصر ـ توجب توحيد الكلمة فى « قيادة جماعية تقدر الخطوات الأولى لخلاص أمتنا من المحنة التى تجتازها » واقترحوا أن يدعى الشعب إلى انتخاب « جمعية وطنية » تقوم بإعداد دستور دائم للبلاد ، على أن تتولى القيادة الجماعية « سلطة السيادة » فى فترة الانتقال ، وهى الفترة التى يستقر فيها انتخاب الجمعية الوطنية وإعداد الدستور الدائم .

أما العريضة التى وقعناها فى أبريل ١٩٧٢ فقد اقترحت تشكيل « جبهة وطنية » تتولى تخطيط سياسة النضال الوطنى من أجل التحرير .

وقد حاول السيدان عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين الاتصال تليفونيا بالرئيس ، على أمل أن يحدد موعدا للقاء موقعى العريضة ـ الثانية ـ ولم يتمكنا من الاتصال . حينئذ اتصل السيد عبد اللطيف بغدادى ، بالسيد محمود أبو وافيه ـ عديل الرئيس ـ وسلمه العريضة لتقديمها إلى الرئيس .

وفى جلسة مجلس الشعب التى عقدها بتاريخ ١٤ مايو ١٩٧٢ ـ بمناسبة مرور عام على « حركة التصحيح » ـ تحدث الرئيس عن العريضتين معا فندد بهما ، وكال للموقعين عليهما اتهامات لا سند لها . فقال إن هؤلاء الموقعين يريدون « الرجوع بمصر إلى الوراء » ، بعد أن استقر النظام فى مصر ، وقامت المؤسسات الدستورية التى تعبر عن الشعب ، وندد بفكرة « الجبهة الوطنية » لأن معناها إلغاء المؤسسات القائمة .

ولم يكتف الرئيس بكلمته التى ألقاها بمجلس الشعب بل أوعز إلى جهاز المخابرات بتقديم بلاغ إلى النائب العام يصور تقديم العريضة بأنه عمل تآمرى ضد سلطات الدولة . وأجرى النائب العام التحقيق فعلا مع الفريق مدكور أبو العز أحد الموقعين على العريضة الثانية .

وانتهى التحقيق إلى حفظ البلاغ لانتفاء سنده .

كما أوحى الرئيس إلى مجلس الشعب بالرد كتابة على ما جاء بالعريضة الثانية ، فأصدر المجلس « كتيبا » أورد فيه نص العريضة ، ثم حمل على فكرة العريضة ، وموقعيها على النحو الوارد فيما بعد .

نص العريضة
وتعليق مجلس الشعب عليها

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجمهورية
تحية طيبة وبعد

ما من مصرى ، يملك ، اليوم ، أن يلوذ بالصمت .

وأولئك الذين يملكون الرأى ، ويحبسونه ، ضنا به ، أو حذر العواقب ، إنما يرتكبون ، فى حق مصر ، إثما لا يغتفر .

إن الموقعين على هذا الخطاب ، مصريون ، تلك هى صفتهم الوحيدة ، يتوجهون به ، إلى رئيس الدولة ، مدركين كل الإدراك ، إنهم لا يفضلون أحدا من أبناء مصر ، إلا بأمر واحد ، انهم أثقل حملا ، لقد منحتهم مصر ذات يوم ، شرف خدمتها ، وبوأتهم مكانا رفيعا ، بين الصف الأول من خدامها .

إن لمصر ، إذن فى ذمتهم دين مضاعف .
إنهم ليتقدمون بهذا الخطاب وفاء لدين مصر وولاء لها .

السيد الرئيس

لم تعرف مصر على ما حفل به تاريخها من محن ، محنة كتلك التى تمر بها .
إن المحنة التى أطبقت على مصر لا تهدد الأرض وحدها . .إن مصر حضارة وتراثنا ، عقيدة وقيما ، نضالا وعملا ، فكرا ، وعلما وأملا ، إن مصر وجودا ومصيرا ، تمتحن اليوم امتحانا شديدا ود الأعداء لو كان فيه هلاكها .

إن الغزو الاسرائيلى يدنس منذ خمس سنين ، جزءا غاليا من أرض مصر ، وفى نيته ، وقد أعد لها ما استطاع من قوة ، أن يجعل منه جزءا لا يتجزأ من اسرائيل .

إن الولايات المتحدة الأمريكية ، احدى الكُبريين ، تقدم لإسرائيل من العون القدر الذى يأذن لها بالاصرار على العدوان ويغريها بالمزيد .

إن الاتحاد السوفيتى ، القوة الكبرى الأخرى ، يقدم لنا من العون ، القدر الذى لا يأذن - حتى اليوم - بتحرير الأرض واسترداد الحق .

إن الدول العربية ، لأسباب متباينة ، عند كل منها ، لم تستجمع بعد كل قواها . ومن ثم فان العمل العربى من أجل التحرير ، لم يرق - بعد - إلى مستوى الخطر الذى يهدد الأمة .

إن البناء الداخلى يوشك أن ينقض .

فان هزيمة يونيو ، بأسبابها وأحداثها وعواقبها قد زلزلت البناء الوطنى فكشفت فيه صدوعاً وأحدثت صدعا .

ولدت هزيمة يونيو فى حضن استبداد الفرد بالسلطة وصورية التنظيم الشعبى والمؤسسات الدستورية وغيبة القانون وغلبة التشريعات الاستثنائية وامتهان الكرامة الحرة وشيوع الخوف ، فالنفاق ، فالهوى فالهوان .

ولقد وعى الشعب درس الهزيمة ولن ينساه .
إن طريق النصر لا يمكن بحال أن يكون طريق الهزيمة .

السيد الرئيس
صنعت مصر امسها وحدها
ولن يصنع الغد سواها .
تلك هى الحقيقة الأولى بل الكبرى ، التى ينبغى أن نعود اليها .
لقد انقضت على هزيمة يونيو سنوات خمس . . ولئن صح أن الزمن عامل محايد فالأصح أنه ينحاز بغير تردد ضد أولئك الذين لا يحسنون تقديره .
ولقد آن لمصر أن تحسن تقديره

آن لمصر أن تستخلص بأمانة وشجاعة تلك الحقيقة الكبرى التى أسفرت عنها استراتيجية العمل الوطنى بعد خمس سنين من الهزيمة .

لقد آن الأوان لأن ترسم سياسة التحرير الوطنى على أساس أن قوى مصر الذاتية وحدها - روحية ومادية - هى الركيزة الأولى والأمينة لتلك السياسة .

نحن وحدنا أصحاب الشرف المثلوم ، والكرامة الجريحة ، والأرض المحتلة ، ولن يسترد الشرف والكرامة والأرض سوانا .

إن حسابات معركة التحرير الوطنى ينبغى أن تراجع على هدى من إمكانات مصر وحدها .

لقد عادت مصر الخالدة تحارب من أجل استقلالها فى جبهتين :

الغزو الاسرائيلى ، وأطماع القوى الكبرى . وحينئذ فان الامكانات الوطنية هى التى تحدد طبيعة النضال الوطنى من أجل التحرير وأسلوبه .

وآن الأوان من ثم لمراجعة سياسة « الإسراف فى الاعتماد » على الاتحاد السوفيتى .

إن تلك السياسة لم تحقق بعد خمس سنين من الهزيمة تحرير الأرض وردع العدوان واسترداد الحق .

ونحن لا نقصد بحال المساس بالصداقة المصرية السوفيتية ، فإنه لمن الطيش أن تستغنى مصر عن صداقة إحدى القوتين الكبريين . إنما نقصد أن تعود العلاقة المصرية السوفيتية الى « الإطار الطبيعى والمأمون » للعلاقة بين دولة حديثة الاستقلال ، حريصة عليه حرصها على الحياة ودولة كبرى لا تبرأ استراتيجيتها بحكم العقيدة والمصلحة - من جموح الرغبة فى بسط النفوذ .

وليس يدور بخلد ، واحد منا ، أن الخط السياسى المقترح ، يمكن ان يتم بخطى غير متأنية أو بأسلوب غير محكم الإعداد والتنفيذ .

إن التحول إلى الخط الجديد ينبغى أن يستوفى حقه من الوقت ومن الإعداد المحكم والحكيم . ان أمنه ، وضمانه ، وجدواه ، تكمن كلها فى سلامة الخطوات التكتيكية المنفذة له ودقتها .

وآن الأوان إذن كى تعود مصر إلى « منطقة الأمان » بين القوتين الكبريين ، بل بين القوى الكبرى ، بعد تعدد الأقطاب . لقد كانت مجاوزة حدود تلك المنطقة ، بغير شك ، سبباً من أسباب المحنة .

إن سياسة محالفة الشيطان لا اعتراض عليها إلا إذا كانت أو انتهت لحسابه . وهى بالضرورة - مفضية الى حسابه ، اذا لم يكن الحليف كفوءا له وندا .

السيد الرئيس

لقد عبرت حركة الطلاب الأخيرة عن مشاعر القلق التى تنتاب مصر على مصيرها ، قلقا فجره التشكيل الوزارى الأخير . إن الشعب قد ازداد شكا فى قدرة الأوضاع الراهنة على تحرير مصر .

إن الموقعين على هذا الخطاب ، يقدرون ، ما تبذلون من جهد صادق مخلص من أجل الوطن .

على أن تبعات مصر اليوم تبعات كبرى .

والتبعات الكبرى ، لا يقوى على حملها غير العصبة أولى القوة ، والاقتدار ، والشجاعة ، من أشراف الرجال .

إن كل الشخصيات الوطنية ، التى عرفت ، فى ولائها لمصر ولثورة ٢٣ يوليو ، بشجاعة الرأى والاقتدار ينبغى أن تدعى لمناقشة « شئون الوطن العامة » واقتراح تشكيل جبهة وطنية تتولى تخطيط سياسة النضال الوطنى من أجل التحرير .

والله نسأل أن يوفقنا جميعا ، وأن يهيىء لنا من أمرنا رشدا ،

القاهرة فى ٤ أبريل ١٩٧٢

عبد اللطيف البغدادى　　كمال الدين حسين　　أحمد عبده الشرباصى

المستشار محمد عصام الدين حسونه　　وزير العدل السابق

فريق مدكور أبو العز　　قائد القوات الجوية والدفاع الجوى سابقا

مهندس عبد الخالق الشناوى　　نقيب المهندسين ووزير الرى سابقا

احمد كمال ابو الفتوح　　محافظ القليوبية السابق

دكتور رشوان فهمى　　أستاذ بكلية طب الأسكندرية ونقيب الأطباء الأسبق

صلاح دسوقى

د . مصطفى خليل

□

● ثم نورد تعليق مجلس الشعب :

فى هذه المرحلة الخطيرة والبالغة الدقة من نضالنا الوطنى ، وحيث تستعد الأمة كلها لمواجهة العدوان الاستعمارى الصهيونى على أرضها ، معتمدة فى هذه المواجهة على إيمانها بالله تعالى ، وعلى الوحدة الوطنية التى صنعها تحالف قوى الشعب ، مستندة فى حركتها إلى مؤسساتها الدستورية المختلفة فى هذه المرحلة ، قدمت إلى السيد الرئيس الرسالة المرفقة التى تدعو إلى تكوين ما يسمى « بالجبهة الوطنية » وهى المذكرة التى أشار اليها سيادته فى بيانه بمجلس الشعب يوم ١٤ مايو احتفالا بذكرى ثورة التصحيح ويوم مجلس الشعب . ولقد قرر السيد الرئيس ـ إيمانا منه بضرورة إطلاع ممثلى الشعب وقياداته السياسية المسئولة على كل ما يدور وما يجرى ـ أن توزع على أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وعلى أعضاء مجلس الشعب . وأخطر ما فى هذه الرسالة ـ على ما يرى القارىء ـ أمور سبعة لا يجوز أن تفوت على أحد :

أولا : إنها تتضمن تجريحا حادا صارخا للرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، بمقولة أن « هزيمة يونيو قد ولدت فى حضن استبداد الفرد بالسلطة » .

ثانيا : أنها تريد أن ترجع بالعمل الوطنى وأساليبه الى الوراء ، مهدرة وثائقه الثورية الرئيسية التى تعبر عن فكر الجماهير المصرية منذ قيام الثورة فى يوليو سنة ١٩٥٢ بقيادة الزعيم جمال عبد الناصر .

ثالثا : إنها تسقط من حسابها كافة المؤسسات الدستورية القائمة من مجلس الشعب ، وتنظيم سياسى أعيد بناؤهما بعد ثورة التصحيح فى مايو الماضى بناء ديمقراطيا بالانتخاب الحر ، محاولة أن تقيم مكان هذه المؤسسات تجمعا غريبا مريبا تسميه « العصبة أولو القوة والاقتدار والشجاعة وأشراف الرجال ».

رابعا : أنها تسقط من حسابها تحالف قوى الشعب العامل ، وتقيم بدلا منه صيغة جديدة تسميها « الجبهة الوطنية » تريد أن تعهد إليها بتخطيط سياسة النضال الوطنى . . . فاتحة بذلك بابا من الشر لا آخر له مليئا بالصراع والمناورة مهددا للوحدة الوطنية فى صميم كيانها .

خامسا : إن كاتبيها وقعوا فى تناقض كبير حيث تحدثوا فى صدر المذكرة باسم

« المصريين » ثم عادوا فى نهايتها الى محاولة فرض الوصاية على الملايين من أولئك المصريين ، أصحاب السلطة الشرعية الوحيدة والقدرة الكاملة على إدارة النضال بارادتهم الحرة ، ومن خلال مؤسساتهم الديمقراطية التى اختاروها لذلك .

سادسا : إنها تذهب الى التشكيك فى صلابة الجبهة الداخلية الى حد التهديد بانهيارها انهياراً كاملا .

سابعا : إن موقعيها هم ممن شاركوا مشاركة أساسية فى إقامة مؤسساتنا الدستورية وتنظيمنا الشعبى ، شاركوا فى إقامتها وتشكيلها ، ولم يحدث أن تقدم واحد منهم باستقالته بحجة عدم قدرتها أو عدم فعاليتها كما يدعى الآن .

ومن كل هذا يتضح أن تلك الرسالة لم تكن إلا إساءة للزعيم الراحل واتهاما له بالانفراد بالسلطة ، من عناصر شاركت مشاركة أساسية فى كثير من القرارات التى اتخذت فى ذلك الوقت ، كما أنها تعتبر تشكيكا فى كافة المواثيق التى ارتضاها الشعب اساسا لسياسته ، وهى : الميثاق وبرنامج ٣٠ مارس ، وادعاء باطلا بانهيار الجبهة الداخلية ، واسقاطا لتحالف الشعب العامل ، ومطالبة باسقاط المؤسسات السياسية والدستورية التى انتخبها الشعب بارادته الحرة ، وفرض الوصاية عليه ، ومحاولة لإقامة صيغة جديدة لتتحكم فى أموره فى غيبة منه .

ولعل أصدق تعبير عن حكم شعبنا الواعى على هذا التحرك المريب ، يتمثل فيما قاله السيد الرئيس فى خطابه أمام مجلس الشعب فى ١٤ مايو من أن « الكلام عن جبهة وطنية اليوم مقصود به التخريب فى عملنا ونحن نواجه عدونا فى جبهة وطنية واحدة » وأن « شعبنا الطيب الأصيل المؤمن يرفض أى عمل خارج الأجهزة الدستورية الموجودة فى بلدنا » ، وأن « وحدة البلد ومصير المعركة ومصير البلد فوق كل فرد مهما كانت قيمته ومهما ادعى لنفسه » .

. . وبعـد

فقد كانت مشاركتى فى تقديم « العريضة » إلى الرئيس محمد أنور السادات ، آخر عمل « سياسى » لى ، بعد أن تركت الوزارة .

كانت سنى ، حينئذ ، قد جاوزت الاثنين والستين ، قضيت منها فى العمل العام ، عضوا بالنيابة العامة ، فقاضيا ، فمستشارا ، فمحافظا ، فوزيرا ، أكثر من اثنين وثلاثين عاماً .

ولقد أحسست بعدئذ أنه قد آن الأوان لكى أعتزل العمل السياسى .

أليس من حق الأجيال الجديدة ، التى جاءت بعد جيلى أن تتسلم الراية ؟ أليس من واجب جيلنا - ولا أقول من حقه - أن يسلم الراية لتلك الأجيال ؟

. . ولم يبق من دين فى زمتى نحو وطنى غير اثبات شهادتى . . لعلّ أن يكون فيها خير لتلك الأجيال .

ولقد فعلت .

والله من وراء القصـد .

رقم الإيداع بدار الكتب
١٩٩٠ / ٢٣٧٩

مطابـــع الأهـــرام التجارية - قليوب - مصـــر



شاء حظ عصام حسونة أن يبدأ حياته العملية وأن يختمها فى فترة عاصفة من حياة مصر ، وأن يكون بحكم عمله هذا فى قلب الأحداث ، شاهداً عليها ومشاركاً فى صنعها . فبعد تخرجه من كلية الحقوق فى ١٩٤٠ وتعيينه معاوناً للنيابة وتدرجه فى سلكها شارك فى تحقيق أهم الحوادث السياسية : قضية السيارة الجيب ، اغتيال النقراشى ، محاولة اغتيال النحاس ، اغتيال سليم زكى . ورغم منصبه الرسمى فقد تقدم للشهادة بوقوع تعذيب على متهمين من جماعة الاخوان ، ورفض وهو وكيل أول لنيابة الصحافة ، أن يصادر الصحف ، أو يأمر بالقبض على الصحفيين فى مرات كثيرة حتى أبعدوه من منصبه .

وانتخب عضواً بمجلس إدارة نادى القضاة فيما أسمته الصحافة وقتها « ثورة فى نادى القضاة » ، وندب رئيساً للمحكمة العليا بغزة ، وشارك فى إعداد أول دستور لها ، وأسرته إسرائيل فى ١٩٥٦ ، ثم عين محافظاً لأسيوط ، وبنى سويف ، وبورسعيد ، وأختير وزيراً للعدل فى ٣ وزارات حيث ألغى تنفيذ أحكام الطاعة جبراً ، وأعد أول قانون تقدمى للأحوال الشخصية ، وقانوناً بإلزام رئيس الجمهورية بتقديم إقرار الذمة المالية ، وأشرف على تحقيق حادث المشير عامر ، ورفض إحتواء الاتحاد الاشتراكى لرجال القضاء ، وطالب برفض قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ .

وقراءة شهادة عصام حسونة التى كتبها بضمير القاضى ، وبأسلوب عفيف وسلس تكفل فهما أعمق لفترة هامة من تاريخ مصر .

الناشــــر

مركز الأهرام للترجمة والنشر
مؤسسة الأهرام

التوزيع فى الداخل والخارج : وكالة الأهرام للتوزيع
ش الجلاء ـ القاهرة

مطابع الأهرام التجاريه ـ قليوب ـ مصر